

لوامع الأسرار
في شرح
مطالع الأنوار

قطب الدين محمد بن محمد الرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على محمد وآل محمد وعجل فرجهم

(مطالع الانوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الدين محمود بن أبي بكر الارموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين وستة مئة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء واهتمون
بأصوب فيه وتدرسه ويستكشفون من مظان دروسه ٥ اوله اللهم انا نعمدك
من آلائك الخ رتبة على طرفين الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الإعراض الرابع
في العلم الإلهي خاصة (فشرحه) قطب الدين محمود بن محمد الرازي
التهناني لغياث الدين الوزير فصار هضيم القدر كثير النفع
وتوفى سنة ٧٦٦ هـ ست وستين وسبعمائة ٥ اوله

المجد لله فياض ذوارف العوارف

الخ وسماه لوامع الاسرار

(من كشف الظنون)

معارف نظارت جليلة سنكر رخصت به طبع اولتمسدر

مسافر چار شومندة بوسوى (الحاج محرم اخديك) دكانده
شبكة كتب الشيعة فروخت اولتور ١٣٠٣هـ

معارف عواقب امورنا خير ابحاثي محمد وآل محمد (ص)



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

٣٤	قوله الثاني قيل دلالة الالتزام	١٠	في هذا مختصر في العلوم
٣٥	مهمجرة في العلوم	٣٦	قوله اللفظ اما مركب بقصد مجز
٣٦	قوله اللفظ اما مركب بقصد مجز	٣٧	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
٣٧	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه	٣٨	قوله واما الشبح فقد حد الاسم
٣٨	قوله واما الشبح فقد حد الاسم	٤٠	قوله وقال الشبح ليس كل فعل عند
٤٠	قوله وقال الشبح ليس كل فعل عند	٤١	العرب كلمة عند المنطقيين
٤١	العرب كلمة عند المنطقيين	٤٢	قوله واورد الامام علي قولهم
٤٢	قوله واورد الامام علي قولهم	٤٣	الاسم يضر عنه والفعل لا يضر عنه
٤٣	الاسم يضر عنه والفعل لا يضر عنه	٤٤	قوله التقسيم الثاني المفرد ان الواحد
٤٤	قوله التقسيم الثاني المفرد ان الواحد	٤٥	معناه بالشخص وهو مظهر
٤٥	معناه بالشخص وهو مظهر	٤٦	واما المركب فهو اما كلام ان افاد
٤٦	واما المركب فهو اما كلام ان افاد	٤٧	المتقع بمعنى صحة الكون عليه
٤٧	المتقع بمعنى صحة الكون عليه	٤٨	قوله الباب الثاني في مباحث الكلي
٤٨	قوله الباب الثاني في مباحث الكلي	٤٩	والجزئي
٤٩	والجزئي	٥٠	قوله ويستبر في محل الكلي على
٥٠	قوله ويستبر في محل الكلي على	٥١	جزئياته
٥١	جزئياته	٥٢	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على
٥٢	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على	٥٣	الندرج تحت كلي
٥٣	الندرج تحت كلي	٥٤	قوله وكل مفهوم يابن آخر مباينة
٥٤	قوله وكل مفهوم يابن آخر مباينة	٥٥	كلية
٥٥	كلية	٥٦	قوله وتقبضا المتساويين متساو بين
٥٦	قوله وتقبضا المتساويين متساو بين	٥٧	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
٥٧	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا	٥٨	غير كونه كليا
٥٨	غير كونه كليا	٥٩	قوله والكلي اما قبل الكثرة
٥٩	قوله والكلي اما قبل الكثرة	٦٠	قوله الرابع الكلي اما تمام ما هبة
٦٠	قوله الرابع الكلي اما تمام ما هبة	٦١	الشيء وهو ما به هو هو
٦١	الشيء وهو ما به هو هو	٦٢	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا
٦٢	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا	٦٣	الموضع

صفحة	صفحة
٨٩ قوله الفصل الخامس في مباحث	٦٠ وقوله والذاتي اما جنس او فصل
٠٠ الخاصة والعرض العام الاول	٦٢ قوله والذاتي بمنع رفعه عن الماهية
٠٠ في الخاصة	٦٤ قوله الذاتي في غير كتاب ايساء وحي
٩١ قوله (خاتمة)	٠٠ يقال للمحمول
٩٢ قوله وكل منهما بالقياس الى حصص	٦٥ قوله والثالث اما خاصة ان اختص
٩٣ قوله الفصل السادس في التعريف	٠٠ بطبيعة واحدة
٩٧ قوله والتحليل في التعريف لاختلاف	٦٧ قوله وكل لازم قريب بين اثبوت
٠٠ شرط	٠٠ للزوم
٩٨ قوله والتعريف بالمشال تعريف	٦٨ قوله وشكك في نفي الزوم
٠٠ بالمشابهة	٧٠ قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٩٨ قوله وعلى التعريف شكل الاول	٧١ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ المعلوم بمنع طلبه لحصوله	٠٠ الجنس الاول في تعريفه
١٠٢ قوله (خاتمة) المركب محدود دو	٧٥ قوله البحث الثاني في تقويمه للنوع
٠٠٠ البسيط	٧٦ قوله الثالث الجنس اما فوفقه
١٠٣ قوله قال القسم الثاني في اقسام	٠٠ ونهجه جنس
٠٠٠ التصديقات	٧٨ قوله الفصل الثالث في مباحث النوع
١٠٤ قوله والشرطية امام مصلة	٠٠ الاول في تعريفه
١٠٤ قوله والمقدم في المتصلة	٨٠ قوله الثاني في مراتبه النوع اما
١٠٥ قوله ولما كانت الشرطية فانهم	٠٠ اضافي فمراتبه الاربعة المذكورة
٠٠٠ بالتحليل الى الجلية	٨١ قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
١٠٦ قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية	٠٠ هو الحاقبي
١١٠ قوله قال الامام القضية التي محموله	٨٢ قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠٠ كلمة	٠٠ الاول في تعريفه
١١٠ قوله الثاني نوبة احد طرفي القضية	٨٥ قوله الثاني الفصل منتسبا الى النوع
١١٢ قوله قال الامام في المحض	٨٦ قوله وينتزع على العلية ان الفصل
١١٣ قوله الفصل الثالث في المحصور	٠٠ الواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠٠ والا همل	٠٠ لا يكون جنسا
١١٧ قوله وهي اما موجبة كلية	٨٨ قوله الثالث فصل النوع المحصل
١١٨ قوله ومن حقه ان يرد على الموضوع	٠٠ يجب ان يكون وجوديا
١٢١ قوله الثاني في تحقيق المحصور	٨٩ قوله (تبيه)

محمدة

١٥٩ قوله ثم موضع جهة السور الطبيعى

١٥٩ قوله الخامس فى نسبة طبعات مواد

القضايا

١٦١ قوله السادس الضرورة والامكان

١٦١ قوله الفصل السادس فى وحدة

١٦٣ قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء

محمولا

١٦٤ قوله الفصل السابع فى التناقض

١٦٥ قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات

١٦٧ قوله والنضبة البسيطة تقبضها

بسيط

١٦٩ قوله واما فى الجزئية فلا تردد بين

شمول

١٧٣ قوله الفصل الثامن فى العكس

المستوى

١٧٤ قوله اما الموجبات والوجوديات

والوقتية

١٧٦ قوله والدا ثمان والامتان تنعكس

١٧٧ قوله واما الممكنان فلا تنعكسان

١٨٠ قوله وما لسواب الكلية فالامتان

١٨٢ قوله واخرج الامام على ان الدائمة

لا تنعكس

١٨٤ قوله واخرجوا على ان عكس السالبة

الضرورية

١٨٦ قوله واما السج الباقية فلا تنعكس

١٨٨ قوله واما السواب الجزئية فلا

تنعكس شئ منها

١٨٩ قوله الفصل التاسع فى عكس

التقبض

١٩٠ قوله اما الموجبات الكلية الخارجية

١٩٢ قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية

فه

١ قوله وفولنا كل (جب) بمدرعاية

الامور المذكورة

١ قوله واذا عرفت معنى الموجبة

الكليّة

١ قوله الثالث فى تحقيق المهمة

١ قوله الفصل الرابع فى المدول

والتمصيل

١ قوله ولا تناس فى هذه الاربعة

١ قوله وقيل الموجبة المدولة عدم

الشيء من شأنه ان يكون له فى ذلك

الوقت

١ قوله قال الامام فى المختص لا يشترط

وجود الموضوع فى المدولة

١ قوله وقد يعتبر المدول فى الموضوع

١ قوله الفصل الخامس فى الجهة

١ وفيه مباحث الاول فى النضبة

الموجبة

١ قوله ونحن ونعنى بالضرورة اسمالة

انكالات المحمول عن الموضوع وهى

١ خمس الاول ضرورة الازلية

١ قوله والدوام ثلثة الاول الازلى

١ قوله والا ضرورة هو الامكان

١ وهو اربعة الاول الامكان العامى

١ قوله وقد فى بعضهم الامكان

١ قوله وفرق بين الامكان والقوة

١ قوله والادوام امدادوام الفعل

قوله الثانى فى المطلقة

١ قوله الثالث فيما نعتبه من القضايا

فى العكس

١ قوله الرابع الجهة كما تكون للعمل

الى كيفية النسبة كما عرفت

صحيفة

صحيفة

١٩٢ قوله ولا معدولة الموضوع

١٩٣ قوله وأما الدائنة والسامتان

١٩٤ قوله وأخرج من قال بأنفسك
المرجبة موحدة

١٩٦ قوله وأما الحقيقية فصكها كذلك

١٩٧ قوله وأما الموجبات الجزئية الخارجة
فأبدا الخاصتين١٩٨ قوله أما لسوالب الخارجية فاعدا
الوجوديات لاستمكس١٩٩ قوله وأما الوجوديات فاعدا
الخاصتين٢٠١ قوله وأما السوالب الحقيقية
فمنعكس٢٠٢ قوله الفصل المباشر في القضية
الشرطية٢٠٣ قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى
مقدما٢٠٤ قوله وكل منهما لما أن يتركب
من حليتين٢٠٤ قوله الثاني الشرطية أن كانت بين
طرفيها

٢٠٥ قوله والمتصلة للزومية الصادقة

٢٠٩ قوله والمتصلة الحقيقية الصادقة

٢١٠ قوله ألكل الحقيقية يجب أن يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها

٢١٤ قوله الرابع أعددنا المتصلة يقتضى

٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال
والانفصال٢١٦ قوله وكذا أن شديدة الدلالة على
على لازم٢١٧ الخامس في حصر الشرطية
وخصوصها٢٢١ قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية
أيضا٢٢١ قوله الفصل الحادي عشر في تلازم
الشرطيات٢٢٣ قوله لكن ذكر الشيخ أن كل متصلتين
توافقا في الكم٢٢٥ قوله نعم إذا انفقت المتصلتان
في الكم

٢٢٦ قوله وكذا أن اتفقتا في التالي

٢٢٧ قوله وكذا إذا تلازمتا في المقدم
والتالي

٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقا في الكيف

٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقا في الكيف
والكيف

٢٣٣ قوله البحث الثاني في تلازم الانفصالات

٢٣٤ قوله وكل مانع في الجمع أو مانع في الحله
توافقا في الكم والكيف٢٣٦ قوله الثالث في تلازم الانفصال
الجنسي٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المتصلات
والمنفصلات٢٣٩ قوله وإذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم

٢٤٠ قوله والمتصلة ومانعة الجمع ذاتوافقة

٢٤١ قوله وإن اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكم٢٤٢ قوله والمتصلة ومانعة الخلو
توافقا

٢٤٣ قوله وإذا اختلفتا في الكيف

٢٤٥ قوله البحث الخامس في تما
المتصلات والمنفصلات

٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشترط

انتاجه ثلثة امور احدها

٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل

٢٩٢ (قوله ثانياً) اعلم ان في الضرورة
الوصفية

٢٩٤ قوله الباب الثالث في الاقضية

الشرطية الاقترانية

٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون

الاول وسط جزأ غير تام

٣٠٥ قوله وان كانت احدي المقدمتين

كلية

٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم

الكلية

٣٠٧ قوله وان لم يشتمل المتشاركان على

تأليف منتج في شكل ما

٣٠٩ قوله والاول وسط في القسم الثاني

اما في الموجبتين

٣١١ قوله والاول وسط في القسم الثالث

٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم

الثالث

٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون

الاول وسط جزأ تاماً من احدهما

٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتركب

من المتصلتين

٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقية مانعة

الجمع

٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان مانعتي

الخلو ومانعة الجمع

٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما

مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو

٢٤ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات

٢٤ قوله الباب الثاني في القياس وفيه

فصول الفصل الاول في رسمه

٤٥ قوله وشكك الامام بان الموجب
لا علم بالنتيجة

٢٥ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس

٢٥ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين

٢٥ قوله الفصل الثالث في شرط اتاج

الاشكال الاربعة

٢٥ قوله اما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه

٢٦ قوله واما الشكل الثالث فيشترط

لانتاجه ايجاب الصغرى

٢٦ قوله واما الشكل الرابع فيشترط

لانتاجه ان لا يجمع فيه خستان

٢٦ قوله الفصل الرابع في شرائط

الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات

٢٦ قوله وزعم الشيخ والامام ومن

تابعهما

٢٧ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع

الكبرى

٢٧ قوله وانما لا ينفذ قيد الوجود

٢٧ قوله واما الشكل الثاني فيشترط

لانتاجه امر ان احدهما دوام

الصغرى

٢٨ قوله وزعم الامام ان الصغرى

الممكنة

٢٨ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع

الدائمة

٢٨ قوله (ثانياً) الدائمات مع الوقتية

٢٨ قوله واما الشكل الثالث فيشترط

انتاجه

صحيحة

٢٢٢ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام

٢٢٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
جزأ تاماً من احديهما

٢٢٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب
من الجلية والمتصلة والمشارك

٢٢٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والجلية صغرى

٢٢٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب
الجلية في الشكل الثالث

٢٢٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب
من الجلية والمنفصلة

٢٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم
٢٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين

كون الجلية صغرى او كبرى
٢٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب

من المتصلة والمنفصلة و اقسامه
ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ

... تاماً منهما

٢٣٦ قوله (نبيه)

٢٣٧ قوله قال الشيخ انها اذا كانت
موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع

المتصلة

صحيحة

٢٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما

٢٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون
الاوسط فيه جزأ تاماً من احدهما

٢٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج
الجلية من القياسات الشرطية

٢٤٢ قوله (نبيهات)

٢٤٣ قوله الفصل السابع في القياس
الاستثنائي

٢٤٥ قوله (نبيه) استثناء، نقيض التالي
٢٤٥ قوله الفصل الثامن في انواع القياس

ولو احقه الاول

٢٤٦ قوله الثاني في قياس الخلف
٢٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات

٢٤٧ قوله الرابع في التحليل الخامس
النتيجة الصادقة

٢٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع
التمثيل الثامن في البرهان

٢٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان

٢٥١ قوله العاشر في القياسات المغالطة

فهرست السید علی شرح المطالع

صفحة	صفحة
٥٥ بيان استلزام الدرر والتسلسل	٩ بحث الحمد من ذباجة المتن
٩٤ مطلب وضع الشخصى والنوعى	١٢ ومعنى الحق والصدق
١١٤ تحقيق وضع المضمرات واسماء الاشارات	١٣ بحث ان لنفس الناطقة جهات
١٢٤ بيان النية بين الخارج والذهن ونفس الامر	١٦ بحث كون السعادة العظمى معرفة الصانع تعالى
١٢٧ تحقيق التناقض بين المفهومين	١٩ بحث ما يتعلق بالصلاة عليه عليه السلام
١٥١ مطلب الاستثوال والجواب فى تقسيم الماهية	١٩ بحث ما يتعلق بقول المصنف وبعده الخ
١٥٨ مطلب تحقيق الوجود فى الخارج اوفى نفس الامر	٢١ بحث المقدمة
م	٢٣ بحث ما و مطلب هل
	٢٥ بحث تقسيم العلم
	٢٩ بحث ان لافتنفس للتصورات

القيلوف الذى لم يظفر بمثله في تحقيق المعاني * وتشيد الباني * وترقى امره الى حيث
 تغيب بلعلم الثاني * رآه كالملقى النفس * واذا فاده بالعلوم لاخرى احله منها محل الرئيس *
 ازهاره زهرت اعراقه ظهرت * انواره بهرت في ظلة الليل * وانى كنت فيما مضى
 من زمان * الى هذا الان * مشفوقا بمصليه * مفتشا عن اجاله وتفصيله * شاطا
 على قطوف التأمل في الشوط ناضلا نبال الالهج عن قوس الفط * وانفا في استنائه
 بصدق همة تلفظ مرايمها الى المطالب * وجوده قريحة تدور في حاديهها الى
 النارب * لم ارعاه من علماء الزمان * مشار اليه في البيان بالبيان * الا وقد
 استصلته طامع بدائع اشكاه * وسأنته الكشف عن مواقع اشكاه * ولا بى فيه كتاب
 يبال بشانه * او يرغب في انهاج سنن ميدانه * الا وقد نصفت شنه وسينه *
 وتعرفت غشه وسمينه * لاسيما كتاب الشفاء الذى لا يطامع على مقاصده الا واحد
 بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدى الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
 فلكم صمد نظرى فيه و صوب * وكتم نقر من مفضلاته ونقب * حتى وجدت
 في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلايتا * والغيت في جل ما اعترضوا عليه زللا
 متينا * فاقدروا على افتراع ابيكار معانيه فهى بعد في حجب الانفاظ متورة *
 ولا فتقوا رتقى مبانيه وازا هيرها من و رآه الاكام زاهرة منظورة * اذا لم يكن
 لمر عين صحيحة * فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر * فتعالج قلبي ان ارب في هذا
 الفن كتابا اتقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحفيته * وابن ما نظرى في الشبهة في طريقه * كاشفا عن مواضع اللبس *
 مبرا بين الدهى والشمس * لابل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
 بيانه * واوضح معاهد الابام بما ينظم التقرير المحرر من لآلئ تبيان * واجمع عقد الدر
 بعد شتائه (بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبذول) وكتم عزمت فانتفض العزم *
 وتقدمت فتأخر الفهم * اذا ما في زمان صار الجهل فيه مشهورا * والعلم كان لم
 يكن شيئا مذكورا * درست المعام وعفت آثارها * وارفعت المياهل واتعدت
 نازها * العالم فيه مطروح على الطرق * والجاهل محمول على المذوق * لو قلت
 عيت امين الزمان لما كذبت * او غيرت ادوار تلك الدوار عن سمت الـ و اب
 لما نجبت * ولكنى صذرت دهرى * ونبتت فقلت وراه ظهري * حين عابت حسنة
 كبرى من حسنة * و شاهدت آفة عظمت من آبانه * فهى التى تطفى على جميع
 البيات بكنائنها * بل لا يكثر بشأن الزمان وحوادثه من يكون في دأيرة صيانتها
 (وما هى الا دولة الصاحب الذى * بصاحبه الاقبال والمجد والكرم) المخدوم
 الاعظم * دستورا عظم الامراء فى العالم * مالك زمام احكام العرب والجم *
 رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى * مظهر كلمة الله العليا * المخصوص بالفس

القدسية المكرم بل بأية الانسبة * تاطورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة *
 الفار من قدام الفضل بالقدح الممل * الشهادة في المعارف باليد الطولى * كاذف
 احتار الحقائق بفكره الصائب * منور اسرار الدقائق برأيه الثاقب (شعر) لما
 بدت منه محامدة * في الناس سمى بالامير محمد (صاحب الفضل منصور
 الاوى * المساجد الغرم الكريم الاوحد) (رأى له كالبدر يشرق في الدجى *
 ويربك احوال الخلائق في غد) (يامن يسألنا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالي * لكن مدحت مقالي بمحمد) غياث
 الحق والدين والدين * رشيد الاسلام ومرشد المساكين * ظل الله على الخلائق
 اجدين * احرى الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط الخطاب دولته بالوئاد
 الخلود والدوام * ولا زال ركن الدين بلطائف اعتناؤه وكنيسه * ومن العلم
 بمواطن اشفائه مينا (ورحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذى ارتفعت رايات امانه
 الملك والدين بأرأه * وانتشرت آيات الحق المبين بآياته * تلالا في سرادق
 جلاله اتوار السعادة الابدية * وازهر في حدائق كماله اشجار انكرامة السرمدة
 * شمل ارباب الفضل افضاله * واستزل الدهر عن طاعة الآية اقباله * وصار هود
 الامل من سحب اباديه * تفدق اسافله وتورق اعاليه * ان شبهته بالشمس المنيرة
 كذبت * او مثله بالسحب المطيرة لما اصبحت * من ابن الشمس دقايق معان تبهـ
 الابواب * وجلال عبارات تنشر الفضل الابواب * وانى للسحاب من الانعام * ما عم
 جهور الانام * ودام مدى الايام والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التى
 تنظاها آثارها على * وهمت بذكر شئ من فوائده التى تنظر فى انوارها بين
 يدي * انتهزت وسامع اعيان الزمان * وساقى دباجير الحدائق * وقصرت
 الزبينة على نقص الملايق * والاشغال بالتدبر اللايق * فلا حقت الكتب
 المصنفة فى الفن المشار اليه * واخترت كتاب المطالع منها مفرجا عليه * لما رايت
 الاصحاب يهيمون بهمه وذرسه * وينكشفون من مظان لبسه * ويسألوننى
 ان اشرحه شرحا يرفع ستاره * ويوضح سرايره * ملحين فى ذلك غاية الاحلاح *
 مكثر حين على بشوافع الاقتراح * فاخذت فى شرح له كشف عن وجوه فوائده
 نقابها * وذلل من مسالك شعبه صغابها * ولم اقتصر على حل تركيده *
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد الفن ويات مقاصد القوم
 وبالفى فقد الكلام * وابراد ما منح لى من الرد والقبول والنقص والابرار *
 نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرائد الجواهر * ونظمتها فى سبط البارات لزواهر
 (وسينها بلوامع الاسرار فى شرح مطالع الانوار) وخدمتها بها حضرة العلية *
 وسنة السنية * لازالت مدين الفضائل والمآثر * ومحط رجال الافاضل والاكابر *

ونعمت بمرور خدامته الاستمالة * وفي سلك ذوى الاختصاص به الانسلاخ * امل
انظر من فائمة الطائفه بفتح * ونفري ليلي اليهم عن صبح * صار فاحسن عنايت طاية
الزمان الخوان * منشطا بلطف اعزازه عن عقاب الهوان * فان روج ذلك زيف
ناقد طيمه القديم * ولا حظني بين انعامه العليم * فشماعة من ذكاء تيط ليلادهم *
بل شنة اعر فهم من الخرم * وها انا افيض في شرح الكتب * والله الموفق
للاصواب * (قوله اللهم اما محمدك والحمد من آلايك) اقول الحمد هو الوصف بالجميل
على جهة التعظيم والتبجيل وهو باللسان وحده والشكر على النعمة خاصة لكن
مورده يعم اللسان والجنان والاركان فينبهها عموم وخصوص من وجه لان الحمد
قد يترتب على الفضائل والشكر يخص بالفواضل والآلاء هي اعم الظاهرة
وانتماء هي اعم الباطنة كالحواس وملأ ما نها وخص الحمد بالآلاء والشكر بالانتماء
لاختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هيتهما ان الحمد ليس
عبارة عن قول لقائل الحمد لله بل هو فعل يشعر به تعظيم المزمع بسبب كونه منهما وذلك
الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد بانصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
اعني ذكر ما يدل عليه لوقول الجوارح وهو الايمان بافعال دالة على ذلك والشكر
كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد ججع ما انعم الله عليه به من السمع
والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته
والسمع الى تاني ما ينبي عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد
اعم من الشكر مطاقا لعمومه اعم الواصلة الى الحمد وقيده واختصاص الشكر
بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطاوب والقبالة عدم
انقطة والفوايه سالك طريق لا يوصل الى المطاوب والالهام القاء معنى في القلب
بطريق النقيض والحق حال انقول او القند المطابق للواقع بقياسه اليه اعني كونه
مطابقا للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اي كونه مطابقا له اذا
نعمد هذا التصور فقول للنفس الناطقة قوتان نظرية وعملية ويمكن حل قرابين
هذه الخطة على مراتبها في كل واحدة منهما امام مراتب القوة النظرية فلان النفس
في بدء الفطرة خالية عن العلوم لكنها مستعدة لها والامتاع اتصافها بها
وحينئذ تسمى عقلا هولاء يات تشبيهها لها بالهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور
القابلة لايها ثم اذا استعملت آلتها اعني الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
اولية واستمدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلا بالملكة لانها حصل لها بسبب
تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولية وادركت
النظريات مشاهدا ايها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
صارت مخروجة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار من شات من غير تعجبهم كسب

اللهم انعم عليك والحمد
من آلايك * وتشكر
والشكر من نعمائك
ونسألك هدانا لهداية
ونعوذ بك من الغواية
والغواية * ونبغني
منك اعلام الحق *
والهام الصدق *
فاه لاه الاما علمت *
ولادرية الاما الهمت
* انك انت العليم
الحكيم * والجواد
الكريم * من

جد بدفعه المتل بالفعل ولما كان للانسان في مبدأ الفطرة المرتبة الاولى والات تحصيل
المرتبة الثانية اى المشاعر الظاهرة والباطنة وهى كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها
جدا لله تعالى على اعطائه اياها اشارة الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدانا الهداية
اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية من مبادئها يتوقف على هداية
الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتبديد بين الصواب والخطا لا يتم
بمجرد الطاقة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لا بد منها من ارتفاع الموانع كالبصيرة والفراية استعاذه منها (وقوله ونبتلى
منك الامم الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة لان ملكة الاستحضار
لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامات متوالية وفيه اشارة بان المبدأ القياس
للصور العقلية خزنة حافظة لها على ما تقرر فى الحكمة ثم كرر اشارة الى المراتب
الاربعة بان رتب اربع قرائن بازاء كل مرتبة قرينة واحدة لتعليل المارسم فيها فكانه
قال انما حدثك على المرتبة الاولى لان استمداد العلوم ليس الا من حضرتك وعلى المرتبة
الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو اكتساب الثوابي يمنع حصولها
الا بالهامك وانما سألتك الهداية فى تحصيل النظر بان لا تنحصر بالعلم والحكمة فيك
واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم الطلق وامام رب القوة
العلمية فالاولاها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والتوايس الاكهيبة المتعل
على جلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حققناه وثانيها تهذيب الباطن
عن الملكت الرديئة ونقص المارشواغ عن عالم الغيب وذلك تخليص هداية الله وصرفه
النفس عن الفوايه وثالثها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلى النفس
بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورأيتها ما تبجل له
غيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جلال الله
تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضحكة فى جنب قدرته الكاملة
وكل علم مستغرقا فى علمه الشامل بل كل وجود وكال انما هو فاض من جنبه والى
هذه المرتبة اشارة بمحصر العلم والحكمة والجود فيه (قوله ونبتلى اليك فى ان تصلى
على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من القضايا
المذكورة فى العلوم الحقيقية ان استفاضة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء فى كتبهم منها انهم قالوا فى المزاج ان انكسار الكيفيات
المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى
مبدأها الواحد ببيها بسحق ان يفيض على المبرز صورة اوتفس وكلما كان المزاج
اعدل والى الوحدة الحقيقية اميل كانت النفس القايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قولهم
ان النفوس الفلكية تسخر بحسب حركاتها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل

ونبتلى اليك فى ان
تصلى على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين من

فيحصل لهما بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
 فنفيس عليها من تلك المبادئ الكمالات الالائية بها الى غير ذلك من الواضع ولها مثل
 في المواد الجزئية لانكاد نتحصر ولما كانت النفس الانسانية متغصة في الملايق البدنية
 مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات الغفص عن اسمه في غاية التزده عنها لاجرم وجب
 الاستمان في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذاجهني التجرد والتعلق
 حتى يقبل الغفص من المبد الغيبض تلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة
 فلذلك وقع التوسل في استحصا الكمالات العلية والعملية الى المؤيد بالرباستين مالاك
 ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعنى الصلوة والتسليم عليه بما هو اهله
 ومنحته (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك
 المركبات وبالمرقة ادراك البسائط وهذا الاصطلاح يناسب ما تسميه من ائمة الائمة
 ان العلم يمدى الى مفعولين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية
 والعلوم بالحقيقية وسعى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها
 للقوة العقلية حقائق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكتاب
 مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب وانوارها ورتبه
 على طرفين لان المنطق مقصود بالبر والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه
 في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة
 علم باحث عن احوال اعيان الوجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر
 الطاقة الانسانية والوجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فابحث
 عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال
 يشترك بين قسمين منها او بين ثلثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة
 وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو
 قسمها او بالواجب فهو العلم الالهى وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة لتحصل
 العلوم الحكيمية والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه ندرك المجهولات وهي
 اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من نفي او اثبات لاجرم حصره
 في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اى المجهولات من جهة التصور وثانيهما
 لاكتساب التصديقات اى المجهولات من جهة التصديق وبوب انقسم الاول على
 باين فرقاين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئه ووضع الباب الاول
 لذكر المقدمات وعنى بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وكان الانسب
 تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها
 وانعدها بعضهم من ابواب المنطق ثانيا على انها ليست جزءا منه كما سيجي بيان
 (قوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية

وبعد فهذا المختصر في
 العلوم الحقيقية والمعارف
 الالهية وسميته بمطالع
 الانوار ورتبه على
 طرفين الاول في المنطق
 والثاني اربعة اقسام
 الاول في الامور العامة
 والثاني في الجواهر
 خاصة والثالث في
 الاعراض خاصة والرابع
 في العلم الالهى خاصة
 الاول في المنطق
 وهو قسمان الاول
 في اكتساب التصورات
 وفيه بيان الباب الاول
 في المقدمات وفيه
 فصول مئتين

الفصل الاول في
 الحاجة الى المنطق
 العلم اما تصور ان كان
 ادراكا ساذجا واما
 تصديقي ان كان مع
 حكم بنى او ثباته
 مئتين

وغاية العلوم الآلية حصول غيرها ولما كان المنطق علما آليا يكون له غاية والغاية مقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارع على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة نيوته لان هلية الشيء البسيطة مقدمة على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين احتياج الناس الى المنطق في كتاب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة وما لا يتم الشيء الثابت الا به فهو ثابت يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالآخرة يناسق اليه واما على الاحتياج اليه فظاهر عنون الفصل بالحاجة الى المنطق اثارا للاختصار وايضا لما كان آخر ما نحل اليه المقاصد قدمه ووسم الفصل به واذ قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل بهما فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنى او ثبتت اى العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه فان كان ادراكا يحصل مع الحكم فهو التصديق والافهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا زوايا المثلث وتصورنا التساوى لثاقتين والنسبة بينهما فلا خفاء في اننا نتشكل فيها قبل قيام البرهان الهندسى ثم اذا وقفنا عليه جزئنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مغايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتقييد الحكم بالنفي والاثبات لخراج التقييد وههنا اشكالات يستدعى المقام ايرادها وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم فذلك لان الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه وجوابه ان المصنف اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جبرا اخبر بالتصديق لحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معينة زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنفى ذلك وكان النزاع في انه الحكم فقط او المجموع انما نشأ من هذا المقام وانما ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراكات والحكم وايا ما كان لا يدرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذى هو من مقولة الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم وما ليس بعلم لا يكون علما وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة والاستدراكها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل ادعان

وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فهو من مقولة الكيف
وكيف لاوقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للنتاج بل هي معدن للنفس
لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح
ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامر ين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج
اما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق
الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم
الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور
فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالفيض او اشتراط
الشيء بقبضه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبر في التصديق
ان مفهوم التصور معتبر فيه فلان ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكم من مصدق
لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبر في التصديق فسلم
ولكن لانم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان
مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ممنوع ورابعها ان التصور والتصديق متضمنان
الى العلم والجهل فلو انقسم العلم اليهما يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسميه وانه
محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة
وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخامسها ان قوله العلم اما تصور ان كان
ادراكا ساذجا جهلة شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وعلى
تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور
وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد
فيها كلمة اما بدون اخنها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء
(واعلم ان مختار المصنف في التصديق منظور فيه من وجوه الاول انه يستلزم ان
التصديق ربما يكتب من القول الشارح والتصور من اللمحة اما الاول فلان الحكم
فيه اذا كان غنيا عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسبا كان التصديق
كسبا على ما اختاره وسبائك بيانه وحينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني
فلان الحكم لابد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من اللمحة الثاني ان التصور مقابل
للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين بجزء المتقابل الآخر واما الواحد والكثير فلاقابل
بينهما على ما سمع من ائمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة
فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان قال العلم اما حكم او غيره
والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محقق
هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

السازج والى التصور مع التصديق فانه قال في الاشارات الشئ قد يعلم تصورا ساذجا
 مثل علما بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق مثل علما بان كل مثلث فان
 زواياه مساوية لغائتين وذكر في الشفاء ان الشئ يعلم من وجهين احدهما ان يتصور
 فقط كما اذا كان له اسم فقط به مثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب
 كما اذا قيل انسان او قيل افضل كذا فاما اذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك
 كنت تصوره والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
 عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا
 شككت انه كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فاما لا تشك فيما لا تصوره
 ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينكس فالتصور
 في هذا المعنى يفيدك ان تحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالتأليف
 والعرض والتصديق هو ان تحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها
 انها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك هذه عبارة الشيخ وهي مصرحة بما ذكرنا
 لانا نقول ليس المراد ان العلم ينقسم الى التصور بن والاعلم يمكن القسمة حاصرة فالتصديق
 عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد ان العلم يحصل على
 الوجهين وحصوله على وجه اخر لا ياتي في ذلك على ان سار كتب الشيخ مشغولة
 بنسب العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر في مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس
 من مطلق الشفاء ان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكري فمجان
 احدهما التصديق والاخر التصور وقال في الموجد الكبير في الفصل الاول من المقالة
 الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفي اول فصول كتاب التلخيص كل معرفة وعلم
 اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر
 الا بيق بشرح الكتاب ومن اراد الكلام المشيع الطويل الذيل فعليه بمطالعة رسالتنا
 المعمولة في التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اي ليس
 كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما
 كسبيا وقبل الخوض في البرهان لابد من تحرير الدعوى فان ذلك اشار اولاً الى تعريف
 الضروري والنظري باستزاد فهمهما بعرفيهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف
 النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضروري او نظري والضروري ما لا يحتاج في حصوله
 الى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظري
 ما يحتاج في حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملاك والروح والتصديق بحدوث العالم
 لا يقال التقسيم والتعريف فلسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
 ضروري او نظري فان كان ضروريا لا يشمل النظري وبالعكس فلا يكون مورد
 القسمة سائلا للقسامين وهكذا نقول في قسمة العلم الى التصور والتصديق بل في كل

وليس الكل من كل
 منهما ضروريا
 لا يحتاج في تحصيله
 الى نظر وهو ترتيب
 امور حاصلة في الذهن
 يتوصل بها الى
 تحصيل غير الحاصل
 والاما احصيا الى
 تحصيل ولا نظر فمحتاج
 اليه والاما فدرنا على
 تحصيل من

قصة واما تعريف فلان التصديق الضروري قد يحتاج الى النظر لانه مقرر
 بما يكون تصور ظرفه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحينئذ
 لا يكون تعريف الضروري جاءها ولا تعريف النظرى مانعا لانما يجب من الاول
 بعد المساعدة على المقدمتين بان لا يتم انهما يتجان شيئا فان الحكم في الكسبة على جزئيات
 العلم ومورد اعممة مفهوم العلم فلا ادراج للاصغر تحت الاوسط سلبا لكن لم فتم
 انه لو كان مورد اعممة ضروريا لم يشمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا
 في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور
 المتغابلة لتحققها في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق البديهي مختلف
 فيه كما اختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
 الادراكات الاربعة فانما يكون بديها اذا كان ذلك المجموع بديها وانما يكون ذلك المجموع
 بديها اذا كان كل واحد من اجزائه بديها ومن ههنا تراه في كسبه الحكمية يستدل بداهة
 التصديقات على بداهة التصورات وانما عند الحكم فخط البداهة والكسب هو نفس الحكم
 فقط فان لم يخرج في حصوله الى النظر يكون بديها وان كان طر فالكسب لا يبال حصول الحكم
 مفقود الى صور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
 الحكم اليه فلا يكون بديها لاننا نقول الاحتياج المنى هو الاحتياج بالذات وثبوت
 الاحتياج بواسطة لانا في ذلك على ان التفسير انذ كور ليس للتصديق الضروري
 بل للاولى فان الجزئيات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
 كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصططنها ههنا على ذلك لم يتم البرهان على
 امتناع كسبية التصديقات كلها ولم ينحصر الموصل الى التصديق في الجهة لجواز
 ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة
 يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فان ترتيب في اللفظ وضع كل شئ في رتبته وهو
 قريب من مفهومه الاصطلاحي اعني جعل الاشياء الكثيرة بمبحث يطابق عليها اسم
 الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا
 اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
 والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة او لا وهي اعم من الامور التصورية
 والتصديقية وقبدها بالخاصة لا امتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج
 فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من الطائفة لان العلم وان جاز اخذه اعم الا انه
 مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
 في المطلوب ان يكون غير حاصل لا امتناع تحصيل الحاصل وهذا امر يف بالعلل
 الاربع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار الخارج فيه والاشكل الذي استصعبه قوم
 بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحده فاما ان يصحح التعريف

باحدهما على رأى التأخرين حتى غيروا التعريف الى تفصيل امر اوزناب امر
 فليس من تلك الصعوبة في شئ اما اولافلان التعريف بالفردات انما يكون بالمتن
 كالناطق والضاحك والشتى وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المشتق
 فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والحساسة لا يدلان على المضار
 الا بقرينة عقلية موجبة لا تنقل الذهن اليه فان تركيب لازم واما ان التعريف بانه
 تعريف بالبيان فجوابه ان معناه ليس ان العلل انفسها ممرقات لنهاية بل المادة
 يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلل امور لا يباينها وتحمل عليها فربما يحصل
 بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتمرد
 المادة بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى الله
 ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقيقة بل
 انها ملل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الله
 امر متاخر لا انتقال اما من جهة نفسه فقد عرفه بانه حركة ذهن الانسان فهو المباد
 والرجوع عنها الى المطالب فامت الحركة الاولى هو المطالب الشعور به من و
 وماهى فيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما الى الحد الاوسط والذنى والعره
 وامتته الحركة الثانية وماهى فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتبطا رئيسا
 وماهى اليه تصور المطالب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل للمادة والثا
 تحصل للصورة وحينئذ يتم الفكر وبارائه الحدس اذ لا حركة فيه اصلا وهو يمتد
 في الكم كما كان الفكر يختلف في الكيف وينتهى الى القوة القدسية الفنية عن الفكر
 انتمس هذا على صحايف الاذهان فلتنسرع الآن في تقرير البرهان فنقول اما الدعو
 الاولى فلان كل واحد من كل من الصور والتصديق لو كان ضرور بالأمم
 في تحصيل شئ منها الى نظر والتالى باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصور
 والتصديقات اليه وهذا اول من قبل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربات وما لم يتوجه اليه العقل
 ثم العقل واما الدعوى الثانية فانه لو كان كل منهما نظريا لم نغدر على اكتساب
 منهما وفساد التالى يدل على فساد القدم بيان الملازمة ان اكتساب النظرى
 يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون بآخر وهم جراحان عادت سائلة الاكده
 يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزمان امتناع القد
 على الاكتساب اما الدور فلانه يفضى الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله
 حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حينئذ على استحضار ما لانهاية له وانه
 وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردتهم بالتصور التصور بوجه ما فلم قلتم
 يحتاج في حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه

العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلام ان الكل لو كان
 نظرا بادار اوصار متسلا وانما يلزم ذلك لو لم يفته سلسلة الاكتساب الى التصور
 بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه
 ما ولا ينتهي واياما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان انتهى
 فلان ذلك الوجه ان كان متصورا ولكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر نة
 الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطابق التصور
 اعلم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
 تبين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ويلزم من عدم
 تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
 نظرا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
 فلا يمكن لكم الاستدلال بها والازال الدور او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
 النقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بمجموع مقدماه فانه لو اريد ان يمتد
 الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير فحتاج الى
 كاسب وبعود الكلام فيه فيبدو اوجه لسلسل الجواب عنه بان لا يتم ان تلك القضايا
 كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استحالة ذلك التقدير سلمه لكن
 لانها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
 كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بدهة القضايا
 المذكورة فلا يكاد يتوجه لان الملل ما ادعى بدهتها بل صحتها في نفس الامر وان
 منع صدقها فلا يحلو اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير وطهراته
 لا يمكن التفصي عن المنع الاول بل افحام الملل لازم واما المنع على ذلك التقدير
 بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
 على ذلك التقدير والكسبي يمكن اتطرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
 الصدق في نفس الامر لكن لانها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
 على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
 او التسلسل فهو منع مندفع بالتدبد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
 يحلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون واياما كان يحصل المطالب
 اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتمام الدليل سألما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
 صادقة فلنكون التقدير منافيا للواقع حينئذ ومنا في الواقع منصف في الواقع الثالث
 ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاولى
 ان يقول ليس كل من كل منهما نظرا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
 والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان التقي والاشبات

لا يتجسمان ولا يرتفعان أو نقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية
لا متع حصول علم هو أول العلوم والتالي باطل اما الملازمة فلان كل علم فرض
لا بد ان يقدمه علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون أول العلوم واما بطلان
التالي فلان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور
والتصديق وهو علم أول (قوله بل البعض من كل منهما نظري) لما اطل ان كل
واحد من التصورات والتصدقات ضروري او نظري لزم ان يكون البعض من كل
منهما ضرور باو البعض الآخر نظر با فان قلت كذب الموجبين الكلايين لا يستلزم
الاصدق السالبين الجزئيين وهما اعم من الموجبين الجزئيين وصدق اعم لا يستلزم
صدق الاخص قلنا ان تصورات وتصدقات فالوجبة والسالبة متساويان اذا تقرر
هذا فنقول اما ان لا يمكن اقتناص النظريات من الضروريات ويمكن الاول باطل لان
من علم لزوم امر لآخر ثم علم وجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود
اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا)
فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فحين ان اكتسب النظريات من الضروريات يمكن
في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان يقال كل مطلوب نظري من كل
ضروري وهو اول البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة
وطرق معينة مثل الحد والسم في التصورات والقياس والتثليل والاستقراء
في التصدقات وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف
ما وقعت وهو ظاهر الاتصال او لا يحصل الا اذا كانت على شرائط واوراع
مخصوصة كساواة المرفق وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور ويجاب
صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وحينئذ اما ان يعلم وجود تلك الطرق
والشرائط ومجهتها بالضرورة او لا او الاول باطل والا لم يمرض الفاعل في انظار
العقلاء ولم يتصور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يتأقضى بعضا في مقتضى
الاكتساب بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الى علم يتعرف
منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطوق لا يقال لانها لو كانت ضرورية لم يقع
غلط في الافكار واتما يلزم ذلك لو كان وقوع الفاعل من جهة الاختلال فيها وهو
ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لانا نقول تلك الطرق والشرائط
تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الفاعل
لا في الصورة ولا في المادة أو نقول وقوع الفاعل اما من جهة الصورة او من جهة المادة
ولما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهر واما اذا كان من جهة المادة
فلان الفاعل من جهة المادة ينتهى بالآخرة الى الفاعل من جهة الصورة لان المبادى
الاول بديهية فلا يقع الفاعل فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادى التواني

بل البعض من كل
منهما ضروري
والبعض نظري يمكن
تخصيه من البعض
الآخر الضروري
بطرق معينة
وبشرائط مخصوصة
لا يعلم وجودها
ولا مخرجها بالضرورة
ولذلك يمرض الفاعل
في الفكر كثيرا من

ايضا صحيحة وهم جرافلا ينع الغلط اصلا فقد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد وان يكون نفسا صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى المبادئ الضرورية نعم
 يتجه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وضرورتها لا تستلزم ذلك
 وعلى تقدير العلم بها انما لم يقع الغلط اذ اروعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق
 ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك
 نعم اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم
 العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست بأسرها ضرورية
 ولا نظرية الى آخر البيان (وقوله فاحتج الى قانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق
 فالقانون لفظ سرى بانى روى انه اسم المصطلح بلقتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل
 والقاعدة وهو امر كللى منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل
 مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة
 الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لا ينطبقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع
 اليه والمعلومات تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية
 وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب
 الكشف للابوهرم بالانتقال الذاتي على ما يفسد اليه الفهم من تلك العبارة فصرح
 بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة والمراد بقوله يبحث لا يعرض الغلط في الفكر عدم
 عروضة عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب
 الابهال هذا مفهوم التعريف واما احترازه فالقانون كالجنى يشمل سائر العلوم
 الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباقي القيود كالفصل احتراز عن العلوم التي لا تفيده معرفة
 طرق الانتقال كالتحوي والهندسة وهذا التعريف مشتمل على العال الاربع فان القانون
 اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق
 الانتقال اشارة الى الصورة لانه المحصن للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالالتزام
 وهو العارف العالم بتلك القوانين) (وقوله يبحث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة
 النائية وانما عرفه بالعلل الاربع لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد
 حقيقة المعرفة فان وجود المعلول من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده
 فيه لا يتصل التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالبيان اما لا فلا فلان المنطق
 علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون
 الثاني التعريف دورى لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيتعوق تحققه
 على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه
 فيلزم الدور لانما يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان
 يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاحتج الى قانون
 يفيد معرفة طرق
 الانتقال من المعلومات
 الى المجهولات
 وشرائطها بحيث
 لا يعرض الغلط في
 الفكر الا نادرا وهو
 المنطق من

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة لانها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها به وعن الثالث بانا لاننا ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما تكون ان لو لم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمنه على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لادخله في التعريف وقبل انه متعلق بمجمله لا يعرض الفاظ واعترض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الخطاء اصلا والافضل انه يكون اكثر انادرا وقبل انه متعلق بقوله فاحتج فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لاحتاج اليه ورد بانه لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يوجه القولان اما الاول فلان لتحصيل العلوم مراتب متفاوت كما لا ونقصا وكما انها تنتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطاء اصلا كذلك في جانب النقصان تنتهي الى حد ينبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متاهيا في البلادة حتى لو قدر انه قد وقف على جمع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها خطأ ببلاده وكان المصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فخطأه ثم واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الغلط وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المنسقة المنتظمة التي تناسق الازدهان اليها من غير كلفة ومشقة كالهندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استندنا بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لابعض الناس حتى يزد مذكروا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في محرر السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لتزنيها ولا شك ان تحصيل المواد وتزنيها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا يتأتى ذلك وانما يسمى هذا الفن منطقا لان المنطق يطلق على النطق الخارجى الذى هو اللفظ وعلى الداخلى وهو ادراك الكلمات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الاتفعال ولما كان هذا الفن يقوى الاول ويسلك باثني مسلك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا) قد عورض في ان المنطق يحتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية ونقيرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وذلك من وجهين الاول لو افترنا اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور او التسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا وانظرنا لا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحينئذ يقتصر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان ناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض فيه الغلط يحوج الى قانون آخر وتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق ببعضه ضرورى وبعضه نظرى يكتب من الضرورى منه بطريق ضرورى كما يكتب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فاستغنى عن منطق آخر ويمكن بعض الناس نادرا من الاكتساب بدون المنطق لا يبنى الحاجة اليه من

والا تسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا نوجبه على محاذاة
ما في الكتاب والاحسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لامتنع عروض الفاظ
في الافكار لان المبادي الاولى ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا
لا يمكن وقوع الفاظ اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون آخر فان وجد
في سلسلة الاكتساب ما يقتضي الى ما يقتضي اليه لزم الدور والالزام التسلسل لا يقال
انهم يزوم التسلسل لجواز الانتهاء الى قانون ضروري لانا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات فانها ان كانت تصورية
فطر يقى الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطر يقى الانتقال
اليها الحق فلا طر يقى انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا فالى طر يقى يفرض
لانا نقول يكون نظريا والا لزم خلاف القدر الثاني لو كان المنطق محتاجا اليه
في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثاني باطل لان كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيين
في افكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ما سبق
من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك المركب وتقرر الجواب عن الاول ان الالزام
ان المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الفاظ لزم التسلسل وانما يلزم لو كان نظريا بجميع
اجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري
منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها وهو
تشكيل الاول بطريقين كالحلف والافتراض والعكس فان الحلف يرجع الى القياس
الامتثالي والعكس والافتراض الى قياس منطقي من الشكل الاول فانه يقال في العكس
مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلا صدقتا صدقت
النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما ستطلع
على تفاصيله ان شاء الله تعالى وربما يقرر الجواب بان المنطق قسمان ضروري
ونظري وهو على ثلاثة اقسام اصطلاحية بعبء عليها تغير الفاظ والعبارة كالكلبي
والشرطي والجنس والفصل وما يندفع اليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنظمة
وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان ينطرق اليه الفاظ وهو قليل
جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا انبب بمجواب السؤال على
الوجه الذي قررته المصنف والتقرير الاول انبب بما ذكرنا فان قيل القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كان كافيافي اكتساب القدم النظرية كفي في سائر العلوم
فلا حاجة الى المنطق والافتراض اكتسابه الى قانون آخر لا يقال لانه لو كفي في
الاكتساب في المنطق يلزم ان يكون كافيافي اكتساب جميع العلوم وانما يلزم لو كانت
لا فكار بامررها وارادة على القسم الضروري وليس كذلك لانا نقول العلوم اما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واباما كان يلزم ان يكون القسم الضروري
كافيا في اكتسابها اما ان تعاقبت بالقسم الضروري فظاهر واما ان تعاقبت بالقسم النظري
فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف
في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيا في
تلك العلوم ايضا لا مجال له ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق اصول للذهن عن الخطاء للقدرة حينئذ على التمييز الصحيح والفاصل
منها على اى ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستل باكتساب الجهولات بحيث لا يعرض ان يخطئ في الفكر البتة
فاستغنى عن المنطق اولم يستغل فبحسب الى قانون آخر قلنا لان ان القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كفى في سائر العلوم لم يغفر الى المنطق اذ معنى الكفاية
ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير
احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطتهما وهذا
لاننا في الاحتياج اليهما سبل بوجه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون
كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو انا لاننا
ان المنطق لو كان ضروريا لم يعرض للخطا وانما يكون لو كان امراملا ومأمرا هي لكن
للم يكن هذا الشق واقعا لم يعرض له وتقرر الجواب عن الثاني ان المدعى كون
المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لاني الحاجة
اليه في الجملة ضرورية ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل عنه كما ان استغناء
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم الفهر لا يقتضي استغناء غيرهما
عنهما والحق ان يحصل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه
واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالمدس فهي
بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية * واعلم ان
الجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستماعة بمحض
في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كما في المحوسسات والتجربات
والتواترات او باطنة كما وجدانيات والوهبيات او بالمدس وهو ان تسخ المبادئ
الترتبة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطالب تهرك النفس منه طالبا لمبادئ ثم
ترجع منها اليه او بالتلم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بما هما
من معلم فارقت لا بد ان يكون هناك من فكر لان النفس تفكر عند السماع فنقول المعلم
اذا اورد قضية فتصور المتعلم اطرافها فان لم يشك فيها تبع التصديق التصور
وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعمل لا بطريق التلم او يفيد العلم القياس فاعلم انما هو
مع القياس ولا فكر له فيه فان الفكر حركة النفس تنقل بها من شيء الى شيء طالبا لا واجدا

وليس في العلم هذه الحركة فالحاجة الى المنطق انما هو بمحصل العلوم بالنظر لا بطريق
 اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الاهدان متوافقة الفصول كان الاحتياج الى المنطق
 متفاوت بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات الشروع
 في العلم ان العلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذ علم ان اى شئ هو
 موضوعه يتغير ذلك العلم عند الطالب فضل تميز حتى كانه احاط بجميع اوابه احاطة ما
 ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بتريف
 موضوع العلم فهو موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبدين
 الانسان لعل الطب فانه باحث عن احواله من جهة ما يصح ويؤثر من الصحة وكافعال
 الكلفين لعل الفقه فانه ناظر فيهما من حيث نحل وتحرم وتصح وتفسد وهذا
 التريف لا يتضح حتى اتضاحه الابعاد بان امور ثلاثة الاول العرض وهو المحمول
 على الشئ الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذى يلحق الشئ لما هو هو اى
 لذاته كالحق اذ راء الامور القريبة للانسان بالقرينة او يلحقه بواسطة جزئه سواء كان
 اعم كلعنوه العبري لكونه جسما او مساويا كلعنوه التكلم لكونه ناطقا او يلحقه بواسطة
 امر خارج مساويا كلعنوه التجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشئ
 بواسطة امر اخص كلعنوه الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم
 خارج كلعنوه الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل غريبا فهذه
 اقسام خمسة للعرض حصره المتأخرون فيها ويؤتى المحصر بان العرض اما ان
 يعرض الشئ اولا وبالذات او بواسطة الواسط اما داخل فيه او خارج والى الخارج
 اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل فيما سادسا وراى عده
 من الاعراض القريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مباين كالحرارة للجسم
 المهيئ بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قبل نحن نقسم العرض هكذا
 العرض اما ان يلحق الشئ لا بواسطة لحوق شئ آخر او بواسطة والوسط
 اما ان يكون داخلا في الشئ او خارجا الى آخر القسمه وحيث لا يمكن ان يكون الوسط
 مباينا لان المباين لا يلحق الشئ وايضا الوسط على ما عرفه الشيخ ما يقرن بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الجلى والمباين لا يكون محمولا فلنا السؤال
 باق لان العرض الذى يلحق الشئ بلا توسط لحوق شئ آخر او بلا وسط على
 ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو بلوازا ان يكون لامر مباين بل الذى
 كان لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا قد كان له فهو للشيء اولا وبالذات
 ومالم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فله ذاتيا وبواسطة سواء لم يتباين
 او بابتدائه كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
 لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له ذاتيا ولو كان

الفصل الثاني في

موضوع المنطق

موضوع كل علم

ما يبحث فيه عن

عوارضه اللاحقة لما

هو هو

المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاولى من المطالب العلية ضرورة
ان الذي بلاوسط بذلك المبنى بين الثبوت والشبهة انما نشأت من عدم الفرق بين الوسيط
في التصديق وبين الواسطة في الثبوت والشئ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق
الشفا، مراراً وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها اولى لان المقدمة الاولى
ومالاحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن
فيه فكثير ما يحتاج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره نظر لانهم
عدوا ما يلحق الشئ الجزئية الاعجم منه وليس كذلك لان الاعراض التي أهم الموضوع
وغيره خارجة عن ان تعده ائراً من الآثار المطلوبة له اذ تلك الآثار انما هي توجد
في الموضوع وهي توجد خارجة عنه اولا ترى ان علم الحساب انما جعل علماً على
حدة لان له موضوعاً على حدة وهو العدد ينظر صاحباً في ما يرضى له من جهة
ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم لكان موضوعه
الكم لا العدد فالاولى ان يقال العرض الذاتي ما يلحق الشئ لما هو هوا وبواسطة امر
يساويه كالفصل والعرض الاولى او يقال ما يختص بذات الشئ ويشمل افراد
اما على الاطلاق كما لثلاث من نسوي الزوايا الثلاث لغايتين او على سبيل التغايل كما
للخط من الاستقامة والاعتناء فنه ما يعمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الجمل
لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عرضه الى ان يصير نوعاً معيناً
بتنها لقبوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون مفرداً او ساكناً الى ان يصير حيواناً
او انساناً بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انساناً وايضا منه ما هو لازم مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالضحك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه
بذات الشئ وما لا يختص بالشئ بل عرض له لامر اعم او يختص ولا يشمله بل يكون
عارضاً له لامر اخص يسمى عرضاً غير بالما فيه من القرباة بالقياس الى ذات الشئ
الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جعلها اما على موضوع العلم
او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالتأنيص في علم الحساب على العدد والثلاثة
والفرد وزوج الزوج فهي من حيث يقع البحث فيها تسمى بمباحث ومن حيث يسأل
عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين
نتائج فليسمى واحداً وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف اعتبارات واعلم
ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الاعراض الاولى ونخرج من
التي بواسطة امر ما ودخل او خارج والتحويل على ما شيدنا اركاناً (قوله)
والتصورات والتصديقات قد سبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق الانقائه
من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
مثلاً قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ج ب) وكما

والتصورات
والتصديقات هي
التي تبحث في المنطق
عن هوار منها
اللاجنة لما هي هي
وهي كونها توصل
الى المطلوب بنصوري
او تصدق ايضا لا
قريباً او بعيداً فهي
موضوع في المنطق
متن

(ب ا) قياس والقضية الاولى صفري والاخرى كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ فيذهبوا الى انها هى موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطقى ليس الا فى المعاني المعقولة ورعايته جانب اللفظ انما هى بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التصديق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهى فى انفسها بل من حيث انها موجودة فى الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع فى ذلك الايضال اما تصوير المعقولات الثانية فهو ان الوجود على جهتين فى الخارج وفى الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة فى الخارج يمرض لها فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمتثل فى العقل عرضت لها من حيث هى متمثلة فى العقل عوارض لا يحاذى بها امر فى الخارج كالكلية والجزئية فهى السمة بالمعقولات الثانية لانها فى المرتبة الثانية من العقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطقى يبحث عن احوال الذاتى والرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحلية والشرطية والقياس والاستفراء والتجديد من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهى اذن موضوع المنطق وبمنته عن المعقولات الثالثة وما بعدها وعرض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا تكون هى موضوعا ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقلنا موضوعه التصورات اى المعلومات التصورية والتصديقات اى المعلومات التصديقية لان بحث المنطقى عن امراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايضا لا قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحدد والرسم وايضا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر فاذا انضم يحصل منها الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايضا لا قريبا كالقياس والاستفراء والتجديد او بعيدا ككونها قضية وهكس قضية ونقبض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا ابدا ككونها موضوعات ومحمولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر تحصل منها القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس او الاستفراء او التجديد ولا خفاء فى ان ايضال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وابد من الموارد الذاتية لهما فتكون هى موضوع المنطق لا يقال لامثلة فى المنطق

محو لها الا بصال البعيد او الا بعد فلا يكون مرصا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول
 المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات و التصديقات لكن لما تمذر تعداد
 تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الاصال عبر عنها به على
 سبيل الاجال قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطق
 اما تصور او تصديق من الحينية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
 والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لانه عوارضه الذاتية لانا نقول
 الحينية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبرنا الحينية المذكورة
 على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مبحثاً عنها وان اعتبرنا على انها داخلية
 لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع لغرضها عن التصورات والتصديقات
 التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
 يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
 المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
 لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
 والجنس ماهية مبهمة والفصل علة للجنس واللازم الين وغيره موجودان في الخارج
 الى غير ذلك مما ليس بحثنا عن المعقولات الثانية لانا نقول لانهم انما من مسائل المنطق
 فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الاصال ومن الذين
 ان لا تدخل لها في الاصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل البسادی او على
 جهة تبين الصناعة بما ليس منها اولاً يوضح ما يكاد يخفى تصوره على اذهان المتعنين
 على انهم انعموا بالمعلومات التصورية والتصديقية ماصدقاً عليه من الافراد يلزم
 ان يكون جميع المعارف والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاصال
 موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وانعموا بها
 مفهومها يلزم ان لا يكون المنطق باحثاً عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات
 مسائله لا تنفصهما من حيث هما بل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
 لا يعرض العلوم التصورية الا من حيث انه ذاتي والاصال الى الحقيقة المعروفة لا يلحقه
 الا لانه حد وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض العلوم التصديقية الا لانه
 سالبة ضرورية ونتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه مرتب على هيئة
 الشكل الاول الى غير ذلك وليس كذلك ان نورد هذا السؤال على المعقولات الثانية فان
 البحث عن احدائها من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى وكان القانون
 المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن التكنة (قوله والموصل
 الى التصور يسمى قولاً شارحاً) قد بين ان المنطق اما ناظر في الموصل الى التصور
 يسمى قولاً شارحاً لشرحه ماهية الشيء واما ناظر في الموصل الى التصديق و يسمى

والموصل الى التصور
 قرياً يسمى قولاً شارحاً
 والى التصديق حجة
 والاول مقدم وضما
 تقدم التصور على
 التصديق طبعاً لا علم
 الضروري بل الحكم
 والمحكوم عليه وبه
 ان لم يكن متصوراً
 بوجه ما امتنع الحكم
 ولا يستبر في الحكم
 على الشيء تصوره
 بصحته فقد يحكم على
 جسم معين بأنه شاغل
 لغير معين مع الجهل
 بصحته من

حجة لقلب من له تمك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصول الى التصور اما في
 مقدماته وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو باب الترميمات وكذلك النظر في
 الموصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري ارميناس واما في نفسه
 باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطا او يقينا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم
 الاعتراف او التسليم فهو الجدل والا فهو المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
 ولكن لا فائدة التخيل الجاري مجرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا
 و بسطاعد في الوصل الى التصديق و ربما يضم اليها باب الانفاط قهصل ابواب
 عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في
 ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الوصل الى التصور تسحق
 التقديم بحسب الوضع لان الموصول الى التصور التصورات والموصول الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع
 الطبع ولا نوقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
 ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس علة له لان التقدم الطبيعي
 هو ان يكون التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له وكان بيان المقدمة الثانية
 ظاهرا تركه الصنف واشتغل بالمقدمة الاولى و يبين ان التصديق لا يتحقق الا بعد
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
 بالارتباط وكما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
 او نفسه يتبع انه كما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق وبمعكس
 بمعكس النقيض الى قولنا كما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
 الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
 عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
 اختياري لا يوجد الا بعد تصووره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
 الاربعة لجواز ان يكون شرطا على ما صرح به الكاظمي في بعض تصانيفه والحق
 في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشترك تارة على ايقاع النسبة اليجابية
 او انتراعها اعني ثبوت احد الامرين للآخر او عنده او منافاته لاه واخرى على نفس
 النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تنبيه على ذلك وليس يعتبر في الحكم على الشيء
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم بمحتايقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
 يحكم على جسم معين يانه شاغل لجسم معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار
 او غيرها واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
 الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

فان قيل الحكم على
الشيء بالشئ او استدعى
أصوره بوجهه
ما صدق المجهول
للطابق يتبع الحكم
عليه وهو كاذب لان
المحكوم عليه فيه
ان كان مجهولا مطلقا
تناقض وكذب وان
كان معلوما من وجه
وكل معلوم من وجه
يمكن الحكم عليه فقد
كذب ايضا قلنا هذه
القضية يتبع صدقها
خارجة لا متاع
موضوعها في الخارج
فان كل ما وجد في
الخارج معلوم من
وجه فيجب لزومها
لمقدمها وصدقها
حقيقية يمكن من غير
تناقض

تاما فان التصور قابل لقوة والضعف كما اذا ترأى لك شبح من بعيد فتصوره
تصورا ثم يزداد لك انكشافا عندك بحسب تقريبك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه على ما ظنه من لا يتحقق له
لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة
(قوله فان قيل الحكم على الشيء بالشئ لو استدعى أصوره بوجهه) هذه شبهة اوردت
على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقررها ان يقال لو استدعى
الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
بمتبع الحكم عليه والثاني كاذب ببيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
باعتبار ما بالضرورة لان انعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتبار
ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يتبع الحكم
عليه وبيان كذب الثاني ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوم
باعتبار ما واما ما كان يلزم كذب الثاني اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
فاصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حينئذ فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا
لا يتبع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يتبع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
كان معلوما باعتبار ما فلا يتظام مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه
قياسا منها لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يتبع الحكم
عليه هذا ايضا خلف وانما قال في الشق الاول تناقض فكذب وفي الثاني فكذب
مقتصر اعليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يتبع الحكم عليه
وهو موافق للتالي في الطرفين بخلافه في الكيف فيتناقضان واللازم من الثاني ان المحكوم
عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالي في الموضوع والمحمول
فلا يتناقضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
فيستحيل ان يحكم عليه بصحة الحكم واعتناعه معا ولم يقتصر على ايراد التناقض في
الاول لان المطلوب ليس اثبات تناقض بل كذب التالي فيبعد تنبيهه على التناقض صريح
بثبوت المطلوب مفسحا عن التريب ونحيز الجواب ان هذه القضية اي التالي
في الشرطية ان اخذت خارجية متناصدا لصدق الشرطية قوله لان انعكاس الموجبة اليه
قلنا لانها تنعكس بعكس التقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود
خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو يكونه شيئا او موجود
وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
ما ستطلع على تفاصيله وما يقال من ان العلم بصفة الوجودية او الشئبة لا يستلزم العلم
بالموجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشئ من وجه فكللام على
السند وان اخذت حقيقية فالشرطية مسلمة وكذب التالي ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا فنحن انه معلوم باعتبار ما نتبع
 الخلاف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم عليه على تقدير
 ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذنا موجب اما ان اخذنا سالبة كما يقال لوضح
 ما ذكرتم اصدق لاني من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
 كما يقال اصدق كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
 لتبين الانكسار وتبين منع كذب الثاني والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالى
 ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجيا والالم يستقيم الحل على الشق الثاني
 لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب عن الشبهة بوجوده اخر احدها
 ان المدعى على كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار مادام محكوما
 عليه و يلزمه بحكم الانكسار كل مجهول مضافا بمنع الحكم عليه مادام مجهولا
 مطلقا وحيث منع الخلاف على كل واحد من الشقين اما على الشق الاول فلان
 اللازم حيث لا يصح المجهول مطلقا بمنع الحكم عليه وهذا لا ينافى كل
 مجهول مطلقا بمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تافى
 الشروط واما على الشق الثاني فلان اللازم حيث ان المحكوم عليه في هذه
 القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما هو لاني ما ذكرنا
 من القضية وثانيهما ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية
 امر معلوم كما ان المعلوماتية امر معلوم فله اعتباران احدهما ماصدق عليه الوصف
 من هذه الخئية والثاني ماصدق عليه لامن هذه الخئية فبالاعتبار الاول يكون
 معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
 بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف غير ان الموصوف بالمعلوماتية يكون معلوما
 باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار والحكم بامتناع
 الحكم مشتمل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يتبع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
 هو المأخوذ بالاعتبار الثاني فالوضع فبهما مختلف فلا منافاة فان قلت اى جهة
 تعرض لعمركم فهي جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس بالامتناع الحكم فيكون من حيث
 الجهة محكوما عليه وخبر محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول النطاق محكوم
 عليه من حيث امتناع الحكم لامن تلك الخئية بل من حيث اخرى فلا تناقض والثاني
 ان المحكوم عليه في التالى هو الحكم والمجهول مطلقا ما يتبين به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنفس الامتناع كما يقال شريك البارى بمنع واجتماع التقيضين منجمل فان قلت
 لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا بمنع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يتبع الحكم عليه و يعود الا لازم قلنا الحكم قد تميز للوضعية سواء كان موقفا

او مؤخر اقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بان ابنه كاتب مغاير للاخبار عن ابن زيد بالكاتب نعم انها مبتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فقول لانها متبايران في الحقيقة بل لانها في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يتنع الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شيء آخر يصدق عليه اما بالاجاب او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتمين الاجاب ويمكن تقرير الشبهة بحجت يدفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم على الشيء مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما صدق قولنا لاشي من المجهول مطلقا دائما بمحكموم عليه دائما والثاني باطل اما الملازمة فلا تنفاه المشروط دائما بانفاه الشرط دائما واما انتفاء الثاني فلا يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشي واما موجود او معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له كان محكما عليه بالاجاب والا كان الحكم واقفا عليه بالسلب فيكون المجهول مطقة دائما محكما عليه في الجملة وقد كان ليس بمحكموم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما يكون المجهول ناطق دائما محكما عليه في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكللا فيه والجواب الحاسم لمائة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات بمجهول مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبار ابن وهذا هو تحقيق ما ذكر المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتعلمته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثمة الاول الدلالة الوضعية للالفاظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا عن الالفاظ المشتركة بين الكل والجزء وبين اللازم والمزوم ويعتبر في الالتزام المزوم الذي اذله في دونه لا الخارجى لمصطلح الفهم دونه كما في الدم والملكة من

الفصل الثالث في

مباحث الالفاظ وهي ثمة الاول الدلالة الوضعية للالفاظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا عن الالفاظ المشتركة بين الكل والجزء وبين اللازم والمزوم ويعتبر في الالتزام المزوم الذي اذله في دونه لا الخارجى لمصطلح الفهم دونه كما في الدم والملكة من

بالمرض كتابة اخرى لكن لو جعل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها تقوفا وفي ذلك مشقة عظيمة فقصد الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الدالين الباقين فانها لما كانتا بحسب التواطىء والوضع تختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة فالدال يختلج دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسوها معاني احكامها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني فيابتك عن تحيل الالفاظ وكان المفكر يناجي نفسه بالنظر فيخلع فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن اللفظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق والافالطقي من حيث انه منطقي لاشقل له بهاماته بحث عن القول الشارح والحجة وكيفية توظيفهما وهي لا توقف عليها بل لو امكن تعطيلها بفكرة ساذجة لا يلاحظ فيها الالمعاني كان ذلك كافيا ثم ان نظر المنطق في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني نفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة وهي كون الشيء بحالته يلزم من العلم به شيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب وكدلالة اثر على المؤثر والدلالة اللفظية مخصصة بحكم الاستغناء في ثلثة اقسام والاستغناء كاف في مباحث الالفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان لتأطى والطبيعية كدلالة اخ على الوجة فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ بذلك اللفظ عند عرض المعنى والعقلية كدلالة اللفظ السموع من وراء جدار على وجود الالفاظ ورمبا يقال في المصدر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولاولا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية اولاولا وهي العقلية والمناقشة في الاخير باقية فيندفع بالاستغناء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لانها تختلف باختلاف الطبائع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكشف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقييد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس لعلم بالوضع لانفائه بل لتأدي الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقلية فان دلالة اللفظ السموع

من وراء الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه وأهملها سواء
 مهمل أو مستهمل وإنما لم يقل بالنسبة إلى من هو عالم بوضعه بل أطلق العلم بالوضع
 لئلا يخرج التعيين والالتزام عنه وقد أورد على التبريد فكان أحدهما أنه مثل
 على الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة وتوقف العلم بالنسبة على
 تصور المنبئين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه أن فهم المعنى في الحال
 موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال وال
 هذا إشارته الشيخ في الشفاء حيث قال معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال
 مسووع ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلمها
 أوردته الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه فكان اللفظ بحيث كلما أوردته
 الحس على النفس التفتت إلى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون
 صورتيهما محفوظتين عند النفس ونقول أيضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
 مطلقا لا على فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني
 أن الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف أحدهما بالآخر
 واستعصب بعضهم هذا الإشكال حتى غير التعريف إلى كون اللفظ بحيث لو أطلق فهم
 معناه لاعلم بوضعه والحق أن ههنا أمور أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسرعة
 والمعنى الذي جعل اللفظ بأزائه وإضافة عارضة بينهما هي الوضع أي جعل اللفظ
 بأزائه المعنى على أن المختار قل إذا أطلق هذا اللفظ فافهم هذا المعنى وإضافة ثانية
 بينهما عارضة لهما بعد عروض الإضافة الأولى وهي الدلالة فإذا نسبت إلى اللفظ
 قيل أنه دل على معنى كونه اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه
 وإذا نسبت إلى المعنى قيل أنه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه المعنى متفهما عند
 إطلاقه فكلا المعنيين لازم لهذه الإضافة فأمكن تعريفها بإيهما كان إذا تعهد
 هذا فنقول لا بد أن الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وإنما يكون كذلك
 لو كان إضافة الفهم بطريق الإسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فإن معناه كونه
 المعنى متفهما من اللفظ وهذا كما يقال أعجبت ضرب زيد فإن كان زيد فاعلا يكون
 معناه أعجبت كونه زيد ضاربا وإن كان مفعولا يكون معناه أعجبت كونه زيد مضروبا
 فههنا الفهم مضاف إلى المفعول وهو المعنى فالتوكيد يفيد أن المراد كون المعنى
 مفهوما من اللفظ ولا شك أنه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية أما مطابقة
 أو تضمن أو التزام وتفيد المصنف بالوضع لأخراج الطبيعية والعقلية وبالفهم
 لأخراج غير اللفظية وبيان الحصر أن ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع امتناع المعنى
 الموضوع له أو جزؤه أو امر خارج عنه فإن كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة
 لتطابق اللفظ والمعنى وإن كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد
 النكل بقولنا من حيث هي كذلك للثلاثة حدود الدلالات بعضها ببعض فان
 من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهوم
 العام والخاص وان يكون مشتركا بين المزموم واللازم كاشتراك الشمس بين الجرم
 والنور فالو لم يقيد حد دلالة المطابقة لانقضاء بدلالة التضخم والالتزام اما انتقاضه
 بدلالة التضخم فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة
 على الامكان العام بالتضخم بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
 ما وضع له وعند التقييد بالانتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها
 ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان
 ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه بالالتزام
 فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على النور التزامية لمطابقة
 مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو
 موضوع له بل من حيث هو لازم وكذلك لو لم يقيد حدا دلالات التضخم والالتزام
 لانقضاء بدلالة المطابقة اما التضخم فلانه اذا اريد من لفظ الامكان الامكان العام
 تكون دلالاته عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست
 من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس اتو رفا لدلالة
 مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه التنازحون
 هذا الموضوع وفيه نظر لاننا لان ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او المزموم
 لا يدل على الجزؤ واللازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلالتين من جهتين
 ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضخم والالتزام لا يخال دلالة اللفظ على المعنى المطابقي
 انما تفتق اذا اريد ذلك المعنى اذا اللفظ لا يدل بحسب ذاته والالكان لكل لفظ
 حق من المعنى لا بما وزه بل بالارادة الجارية على قانون الوضع اولا يرى ان اللفظ
 المشترك عالم بوجود فيه فريضة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لا نقول به ان دلالة
 اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانما
 نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ بمخوطة له
 في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان
 مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه ثم
 تميز ارادة اللفظ مو قوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه
 بون بعيد ونوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة
 والتضخم وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اهتمر دلالاته على الجزء بالتضخم
 او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض

حد المطابقة بهما ولو قيد بالحجية اندفع الفضاض لانها ليست من حيث هو تمام
 الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء ، وان لازم بالمطابقة صدق صاحبها
 انها دلالة اللفظ على جزء المعنى او لازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال
 المشترك انما يدلان على الجزء ، واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل بقوى الدلائل
 لم يدل باضعفها لانا نقول لانه ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة
 والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام الازوم الذهني بين الشيء
 والامر الخارجى وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لولا
 لم يفهم المعنى الخارجى من اللفظ لان فهم المعنى يتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
 موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منتهى على
 ذلك التقدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتفاضه بالتضمن اذ المدلول التضمنى
 لم يوضع اللفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
 فالاول ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه
 لازم للمعنى الموضوع له وحينئذ يتم الدليل سالما عن النقض لا يقال اننا نفهم من اللفظ
 شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى التزامية
 ولازوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها وابست هي من لوازم ذهنية لان فهمها
 منها بعد كلفة ومزيد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
 فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثانى فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى
 الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثانى فلا دلالة للفظ عليه اذا فهم المعنى منه يتوسط
 بل الدال المجموع والمعينات ان لم ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها
 الى لوازمها فدلالتها عليها متنوعة والا فلا نقض ولا يشترط الازوم الخارجى لى
 تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرطالما تحقق دلالة الالتزام
 بدونه واللازم باطل لان العدم كالمعنى يدل على المنكحة كالبصر بالالتزام مع عدم
اللزوم الخارجى بينهما (قوله ودلالة اللفظ المركب داخله فيه) هذا جواب
 عن سؤال مسمى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثالث وتقريره ان دلالة
 اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا نواضع لم يصفه اعناه ولا تضما
 لان معناه ليس جزءا للمعنى الموضوع ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له
 ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالمجمله لم يمكن الوضع
 متصفا فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يتصور
 اما ان يكون موضوعا لمعنى او لا يكون واما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا
 فظاهرا واما اذا لم يكن فلان دلالة لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة
 الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب
 داخله فيه اذ المعنى
 من وضع اللفظ للمعنى
 وضعه فيه لانه
 او وضع اجزائه
 لاجزائه بحيث تطابق
 اجزاء اللفظ اجزائه
 المعنى ودلالة هيئة
 التركيبات بالوضع
 ايضا من

التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به
فيكون دلالة لفظ المركب وضعية ضرورة ان لا وضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل
ما يكون بوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية
فيه اى فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة
المطابقة ليس بوضع عن اللفظ ليعين المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه ليعينه
او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في
دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس
ينزى ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهى
فتركون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اولاه فانه
لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة
فكون دلالة المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن
تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيما ذكرنا من الدلالات
الثلاث وانتهى الوضع متنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفردة
او على مدلول احد المفردين او على ما يكون هذا ولا ذلك كلازم للجموع من حيث
هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفردة فلا يخلو اما ان يكون على مدلول مفردة
او على مدلول واحد لمفردة والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن
او بالالتزام لان تلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن
سواء كان مدلولاً تضمنياً لهما او مطابقاً لاحدهما وتضمنياً او التزامياً للآخر او تضمنياً
لاحدهما والتزامياً للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول
يختصر في ستة اقسام لان دلالتى المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن
او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة
والآخر بالالتزام او دلالة احدهما بالتضمن والآخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من
اللفظين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك التاني ان يكون كل منهما
دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان
الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا
فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة مشاء الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والآخر
بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع
الجزء وجزء الجزء جزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام
فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان
مشاء او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والآخر
بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان الناطق مشاء او قابل صنع الكناية حساس واما دلالة المركب على اقدم مدلول مفرد به فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالانضمام ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون الا بالانضمام لان مدلوله الناطق انما يكون مدلولات مفرداته انطباقية ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قيل لا ينعقد للامر بن في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء المعنى فلان من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعنى الهيئة التركيبية وهى ليست موضوعة لمعنى فانها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك اجاب بان اللفظ المركب كما انه مشتمل على اجزاء مادية كلغظى الانسان والكتاب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل على اجزاء مادية كـهـى الانسان ومعنى الكتاب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية اللفظية موضوعة بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غاية ما في الباب انها ليست موضوعة بالشخص لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر فان احدا الامر بن لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث وانحصارها في المطابقة لانه ان ارد بد بالوضع الشخصى يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالشخص ولو اريد به الوضع النوعى يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والانضمامى مجازى واللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما سمع من ائمة الاصول والحق في الجواب ان يقال لان ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءا لو كان لفظا سلتاه لكن لانهم انه جزء معتبر في التركيب فان المعتبر ما يكون له رتب في السمع على ما سيجي (قوله والتضمن والانضمام يستلزمان المطابقة) هذا بيان النسب بين الدلالات الثلاث بالقرين وعدمه وهى باعتبار ما يسهل كل منهما الى الاخرين فمحصرة في ست فالتضمن والانضمام يستلزمان المطابقة لانها تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بمجئبة التبعية احترازا عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع الاخص هذا هو السطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم مخطئون في البيان اما اولوا فلان الامر في التبع بعكس ماذكروه ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل فقلت قلت التبع ليس عبارة عن فهم الجزء مطلقا بل هو فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعنى المطابقة فهم الجزء

والتضمن والانضمام يستلزمان المطابقة ولا يستلزمان التضمن لجواز كون المسمى ببطا ولا الانضمام لجواز ان لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه فهمه واما كونه ليس غيره فغير بين بهذا المعنى بل بمعنى انه اذا علم مع المسمى علم كونه لازما له هو الاول المعنى من

مطلقا فهم الجزء من اللفظ فتقول مالم يفهم الجزء من اللفظ يتبع فهم الكل منه
والعلم به ضروري وكذلك في بعض الازواج في الاعداد والمثلثات واما ثانيا فلان
الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتكرر الوسيط والالكانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البیان لاستلزام المطابقة التضمين والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع
لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمين دلالة اللفظ على جزء المسمى
من حيث هو جزءه ولا ارباب في ان دلالاته على جزء المسمى من حيث هو جزءه لا يتحقق
الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج بين المسمى من حيث هو خارج
لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول انهما مستلزمان لوضع وهو مستلزم
للمطابقة فيستلزم فيلزمها والمطابقة لاستلزام التضمين لانه فديكون مسمى اللفظ
ببسطا كالو حدة والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمين لانها الجزء ولا الالتزام
لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى الى اليمين بالمعنى الاخص
وحينئذ يتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا لما يفيد عدم العلم
بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كلا تعقلنا
شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغياره وما قد سبق الى بعض الخواطر من انه يفضي ذلك الى تصور امور
غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته
بمرتبة او بمراتب اذا امتناع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في التضامين
وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما ينساقا وقله انها
ليست غيرها والدال على المروم دال على لازم اليمين بالالتزام ايجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور
شيئا ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم
خس لم يكن لا يفيد اذ المعبر في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى
الاخص الزموم الخارجى يبطل قولكم انه المعتبر في الالتزام والال لم يصح
اخص من المعنى الثنائى لا اعتبار الزموم الخارجى فيه فان المعبر فيه لو كان
الزموم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لم
تعريف الشيء بنفسه لانا نقول المعبر في المعنى الثنائى مطلقا للزموم اهم من الذهني
والخارجى لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم تغير بينها وبين غيرها فلا شعور
بها لان كل شعور به موجود في الذهن وكل موجود تغير من غيره وان ميزنا
بينهما فلا حفاء في ان التميز يستلزم تصور التغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق
التغير لانا نقول لاننا ان لم تغير بين الماهية وبين غيرها فلا شعور نعم انها بما تغيرت عن غيرها
في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا باستازها عن غيرها والالزم من كل تصور تصديق

وليس كذلك وأما التضمن والالتزام فلا تلزم بينهما، لأن كلاً التضمن عن الالتزام في المركبات
 الغير الملزومة وانعكاسه عنه في البسائط الملزومة وأما أهمها المصنف لاضاحتهما
 ذكر في المطابقة فإن قيل إذا أطلق اللفظ الموضوع بأزاء المعنى المركب يفهم الشكل من
 حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء وإذا فهم من حيث هما كل وجزء يفهم التركيب
 بالضرورة وهو أمر خارج عن المسمى بالتضمن يستلزم الالتزام فنقول هذه معاطلة من باب
 انتباه العارض بالمعروض فإن المنفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم
 فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على أن يفهم الجزئية والكلية لو كان لازماً لكن
 في بيان المطلوب (قوله وأطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة) قد وقع
 في كلام الامام والكشي أن دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يترتب
 في أن الدلالة ليست حقيقة ولا مجازاً والالتزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند إطلاق اللفظ بل
 إطلاق اللفظ على مدلوله المطابق أي استعماله فيه بطريق الحقيقة لأنه استعمال فيما وضع له
 وإطلاقه على مدلوله التضمني أو الالتزامي بطريق المجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له اللفظ
 وأما ما قيل حقيقة ومجاز لأنهما لفظان لاستعمالان (قوله الثاني قبل دلالة الالتزام
 مجبورة في العلوم) قد اشهر في كلام القوم أن دلالة الالتزام مجبورة في العلوم وأما
 قيدوا بالعلوم لأنها لم تعجز في المحاورات فإن أرادوا بذلك أن اللفظ لا دلالة له على الالتزام
 البين فبطلانه بين أن لا معنى لدلالة اللفظ على شيء إلا فهمه منه والالتزام البين متفهم من
 اللفظ قطعاً وإن أرادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في الدلول الالتزامي فذلك
 مما لا يناقش فيه فلا يطلب بلغة ويمكن أن يقال إن المراد منه أمر ثالث وهو عدم استعمال
 اللفظ في الدلول الالتزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تصحيحه بالدليل أو تخشار
 الأمر الثاني ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فإنه
 لو لم يكن له سبب كان عبثاً وقد احتجوا عليه بأنها عقلية إذ اللفظ لم يوضع بأزاء الدلول
 الالتزامي فتكون مجبورة لأن الغرض من الألفاظ استفادة المعاني منها بطريق التوضيح
 ونقضها الغزالي بالتضمن وتوجيهه أما إجماله فإن يقال دليلكم ليس صحيح بجميع
 مدرماته أذ لو صح لزمن أن يكون دلالة التضمن مجبورة لأنها أيضاً عقلية فإن قيل دلالة
 التضمن أقوى لتكون مدلولها جزءاً من المسمى ولا يلزم من هجر الأضعف هجر الأقوى
 فنقول لما كانت الكلمة المجعرة كونهها عقلية وهي محققة في دلالة التضمن يلزم هجرها
 بالضرورة قضاء بالغة وإن ضم إليها ضعفها اقتصرنا على المنع وأما تخصيصاً فإنه
 إن عني بذلك كونها عقلية صرفاً لا مدخل لوضع فيها فهو ممنوع ضرورة
 أن دلالة اللفظ على الخارج من مسماه لا يكون إلا توسط وضعه له وإن عني به كونها
 مشاركة من الفعل فلم يكن لا يوجب هجرها كافي دلالة التضمن وتعمك الغزالي في ذلك
 بأن الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم أن يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية

وأطلاق اللفظ على
 مدلوله المطابق
 بطريق الحقيقة وعلى
 الآخرين بطريق
 المجاز متق
 الثاني قبل دلالة
 الالتزام مجبورة
 في العلوم فإن اراد به
 عدم الدلالة فقد
 بان بطلانه إذ لا معنى
 لدلالة اللفظ على
 المعنى إلا فهمه منه وإن
 اراد به الاصطلاح
 عن عدم استعمال
 اللفظ على مدلوله الالتزامي
 فكيف يطلب بلغة
 وقد احتجوا عليه
 بأنها عقلية ونقضه
 الغزالي بالتضمن وتعمك
 بلاتنا هي الأروا زم
 وأجاب عنه الامام
 بأن البينة متناهية
 وتعمك بأنه لو اعتبر
 اللازم البين لم يضبط
 لاختلافه بالأشخاص
 والالام بقدر وجوبه
 أنه لو اعتبر البين مطلقاً
 انضبط الدلول
 متن

والتالي باطل ببيان الملازمة ان الوازم غير متناهية لان من لوازم الشيء انه ليس كل واحد
 مما يفارقه وهو غير متناه فاعتبارها بوجوب اعتبار غير المتناهي في مدلول اللفظ واجب
 الامام عنه يمنع الملازمة وانما تصدق ان لوازم جميع الوازم وليس كذلك بل المتبر
 الوازم البينة وهي متناهية فان قيل الوازم البينة ايضا غير متناهية اما ولا فلان لكل
 شيء لازما يتناوفاً انه ليس غيره فكل شيء فرض فله لازم ولازمه لازم فذلك شيء
 لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فذلك واللازم
 اما قريب او بعيدا واما كان ينهي الى اللازم القريب فيكون لكل شيء لازم قريب
 ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا وهم جر او كل لازم قريب فهو بين فيكون
 لكل شيء لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تنامي
 الوازم البينة بالمعنى الاعمو العبرة بالزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر باللعنى الاعمو على
 ما مر فقول لا تمذهب سلسلة الزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتسلازم الشيء
 من الطرفين بواسطة او غير واسطة سلسلة لكن اللازم البين للزم البين للشيء
 لا يجب ان يكون لازما يتناوفاً لذلك الشيء فلا يلزم عدم تنامي الوازم البينة لشيء واحد
 والكلام فيه على ان التمسك اوضح لزوم انتفاء الدلالة الانترامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق
 الالتزام يكون لفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان المتبر
 في الالتزام اما للزوم البين او مطلق الزوم واما كان تكون دلالة الالتزام مجهورة
 اما اذا كان المتبر للزوم البين فلا خلافه باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط
 المدلول واما اذا كان المتبر مطلق الزوم فلم يمت تنامي الوازم وانتفاء افادة اللفظ
 ايها كما ذكره الغزالي وجوابه اننا نختار ان المتبر للزوم البين قوله فح لا ينضبط قلنا
 لان لم وانما ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اي بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر
 كالبين المتضامين فلا خلاف في الانضباط لانقال المتبر اما للزوم البين المطلق او مطلق
 الزوم البين واما ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المتبر مطلق الزوم فقامر واما
 اذا كان الزوم المطلق فلجواز تمدد الوازم المطلقة فلم يمتين المراد لا نقول اذا
 لم يمتددين المدلول وعدم الانضباط في المعنى صورة لا يوجب كدلالة مطلقا على
 ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الالتزامى يمتد فلو اوجب
 الاختلاف والتمدد الهجر لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل
 في المدلول الالتزامى فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة
 على المراد لم يصح ان السابى الى الفهم من الالفاظ معانيها المطلبة فلم يسلم
 ان الوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة لمراد فلا خلاف في جواز غاية ما في الباب لزوم
 التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بجوازه
 في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى مجهزون اذ قد بين ان المراد ليس انتفاء

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مبهجورة بل الاستعمال مبهجورا فاطلقوا
 الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي بل هر جار
 في سائر الوازم والمثاني التضمنية وغيرها نعم انها مبهجورة في جواب ما هو اصطلاحا
 بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه وعلى اجزائه بالالتزام كما لا يجوز
 ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال ذهن الى غيره او غير
 اجزائه فلا يمين المساهية المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
 للمسؤل عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
 مبهجورا كلا وبمضا والمطابقة معتبرة كلا وبمضا والتضمن مبهجورا كلا
 معتبرا بمضا وسنكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
 قد عرفت فيما سلف ان نظر المنطق في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
 الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
 اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بسد البحث
 عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يبين
 ان اى مركب يدل على القول الشارح كالركب التقيدي و اى مركب على
 القضية كالخبرى وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة
 فاحذف في تقسيم الالفاظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد القسمة اللفظ
 الموضوع لمعنى وانما ترك هذا التبدى بناء على ما سبق من ان نظر المنطق يختص بالدلالة
 الوضعية وذلك لانه لو اراد به مطلق اللفظ لا يقتض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على
 معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة وقدم تعريف
 المركب على المفرد لان التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة والاعدام انما تعرف
 بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد
 مادل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التى يدل
 جزؤها على معنى كعبده الله علما واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
 بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون
 جزء مثل عبده الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
 الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصد غيره
 التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون الالفة والالوف قد واحد بزاء زيد معنى
 يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يرتب في المصروع ليجز الفعل الدال بمادته على
 الحدث وبصيته على الزمان وهو اعم من التحقيق والتقدير حتى يدخل فيه مثل
 اضرب بالدلالة ما ذكر فاللفظ جنس و باقى التفيد فصل ومحصلها ان يكون لالفاظ

الثالث اللفظ اما
 مركب يقصد بجزء
 منه دلالة التضمن على
 بعض ما يقصد به حين
 ما يقصد به واما مفرد
 يقابله والمركب يسمى
 قولاً ومؤلّفاً وقيل
 المؤلف هذا والمركب
 ما يدل جزؤه لا على
 جزء المعنى من

جزء، ولذلك الجزء، دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء، على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فيخرج عن
الحال ما لا يكون له جزء، كهمزة الاستفهام او يكون له جزء، ولا يدل على شيء كزبد
او يكون له جزء، دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كبداهة او يكون له جزء،
دال على جزء، المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء، المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحبوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء، المعنى المقصود اعني الذات المتخصصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العلية والمفرد ما يباين المركب وهو
ان الذي لا يقصد بجزء، منه الدلالة على جزء، مضاء حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
فيخرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يحصلوا مثل عبد الله مركبا كاجرت
عليه كلمة الهمة لان نظريهم في الالفاظ تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى وكثرتها لا لوحدة الانفاظ وكثرتها لا يقال تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني
او الاتزامي ليس جزؤه مقصودا لدلالة على جزء، ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فالركب ما يكون جزؤه مقصود
الدلالة بآي دلالة كانت على جزء، ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزؤه مقصودا لدلالة
اصلا على جزء، المعنى وحينئذ يتدفع النقص لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزؤه
على جزء، المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء، المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء، معناه المطابق لاصلي
جزء، معناه التضمني او الاتزامي فقيدهم بالقسمة بالطائفة فماد عليه النقص بالمركبات
المجازية جماعا ومعنا واللفظ المركب يسمى قولاً ومؤلفاً وما يفرق بين المركب والمؤلف
وثالث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على
شيء فاما ان يكون على جزء، معناه وهو المؤلف او لا على جزء، معناه وهو المركب هذا
هو القول لعن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزؤه لاصلي جزء، المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها والله الان يزداد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصده (قوله والمفرد يمكن تفسيره من وجوه)
للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخر، عن
المركب فيه لم اعرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعاً
قدمه ومعنا فالمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته

والمفرد يمكن تفسيره
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيغته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
تام اي يصح ان يخبر به
وحده عن شيء فهو
الاسم والافعال الالهية
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبت
الى موضوع ما وزمان
تلك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخيرين فقط
ككان ويسمى اهل
البرية افعالا ناقصة
لدلائها على معان
غير تامة من

ووزانه وهو الكلمة اولاً يدل ولا يخفى اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاً وهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها واما اطلاق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة لخرج عنه الاسامى الدالة على الزمان بمجردها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبوح والندوب والتقدم والتأخر واسماء الافعال
واما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لان اتحاد المدلول الزمانى باتحاد الصيغة
وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اختلفت المادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها
وسكناتها فان اراد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اراد
بها الحروف الاصول فربما تعدد الزمان مختلف كافي تكلم بكلمة وتغافل بتغافل
على انه لو صح ذلك فانما يكون في اللغة العربية ونظر المنطقي يجب ان لا يختص بلفظ
دون اخرى واما يوجد في لغات اخر ما يدل على الزمان باعتبار المادة واما قيد وحده
في تعريف الاسم فلا يخرج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع ضمنية كقولنا زيد لافانم
واتمرب اللفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها عدم والملكة متقدمة على عدم
والكلمة اما حقيقية ان دل على حدث اى امر يقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى
الموضوع ما و زمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى الموضوع ما
وزمانها الماضى وفيه استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دل
على الاخير بن فقط بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نية شئ ليس هو
مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرر الفاعل على صفة وعلى زمان ككان فانه
لا يدل على الكون مطلقاً بل على الكون شيئاً لم يذكر بعده واما سميت وجودية اذ ليس
مفهومها الانيوت نسبة في زمان وسميها اهل العربية افعلا تامة لدلالاتها على معان
غير تامة اذ لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا تصحاطها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد اولاً انها لا تفيد تامة بمرفوعاتها بخلاف سائر الافعال
وهذا انسب بنظرهم (قوله واما الشيخ فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفا الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالتجريد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائماً بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقترن به وصح يدل على صحة موجودة في زمان فاللفظ جنس وبخرج
بالمفرد المركبات وبالدلالة المهملات وبالوضع اللفاظ الدالة بالطبع والعقل بالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان وقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والتقدم

ولما الشيخ فقد حد
الاسم باللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا ياول الاداة
وان شرط في الاداة
دلالتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية من

والتأخر والمأخر والمستقبل اذ ليس لهما معان يكون الزمان خارجا عنها مقارنا لهما
و بقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبوح والفروق وحينئذ تكون داخله في حد الاسم
واما الزيادة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاما محصلا سؤال وجواب وتقرير السؤال
ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن سائر اغيارها حاصل بدونه وتقرير
الجواب ان اراد القيد في المدة ولا يجب ان يكون لاجل التميز بل بما يكون للاحاطة
التامة بنظام الحقيقة والدلالة على كمال المساهمة على ما هو دأب المصنفين في صناعة
التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بنظام
المساهمة فان مما يتقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها عنها
الى الزمان ضرورة انه عالم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
بما يترقى الاولى واعترض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دل دخول الاداة
فيه ثم استشعر بانه ربما منع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه
ان يقال ابتداء احد المدين ليس بمطر دام احد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
التم في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
فيكون حد الاداة لفظا على الاعلى معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر * واعلم ان الشيخ ذكر في آخر
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب التفسير
ان الكلمات والاسماء اامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يميز عنها
او بها وحدها والادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة وهي توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
فيخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منتزعا الى اربعة
اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الحصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
دلالة تامة او لا يدل دل فلا يحملوا ما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة
وهو الكلمة اولاديل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
زمان فهو الكلمة الوجودية اولاديل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
ان يميز عنها او بها اصلا كبعض الضمرات مثل غلامي وغلماك ومنها ما لا يصح
الامع الضمائم كالاصولات فانتقض بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لان قول
لما تصفح الفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال التامة والتعقيدية
النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
من جزئها او مالا يكون كذلك ومن الثاني ما يناسبها ويذهبها اريد تمييز البعض عن
البعض فتحصر كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الفاظ من جهة المعنى واما نظر

وقال الشيخ ليس كل قول عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ **كلمة** المضارع غير الغائب فدل عليه ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة والتاء والنون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه يحتمل الصدق والكذب لذاته على ان شيئا ما غير معين وجده المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شيئا معيناً وجده ذلك واجاب عنه بأنه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجده المصدر لصدق بوجوده لاى شئ كان فاشنع حمله على زيد فغضاه ان شيئا متعينا في نفسه وعند الفائل بمجهول وعند السامع وجده ذلك فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة لدلالته على موضوع معين وهذا ضيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يغير فيه من الضمير الذي هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيين يدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا **هو** غير

هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيين يدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا **هو** غير

تدل على معنى زائد
فوجب التركيب وقد
سلم ان المضارع الغائب
كلمة وقال ايضا الماضي
والاسم المشتق لتركيبه
من المصدر مع صيغة
خاصة يدل كل منهما
على بعض المعنى يجب
كونه مركبا واجاب
انه بان المعنى من التركيب
ان يكون هناك اجزاء
مترتبة اما الضابط او
حروف او مقاطع
بمجموعة تلتزم منها
جمله والمصدر مع
الصيغة ليس كذلك
وقال ايضا الاسم
العرب مركب لدلالة
حركة الارباع على
معنى زائد ومن هذا
بالغ بعض المتأخرين
وقال لا كلف في لغة العرب
والضابط المضارعة
مركبة من اثنين او
اسم وحرف لان ما به
حرف للمضارعة ليس
فعلا ماضيا ولا مستقلا
ولا امرا ولا نهيا فهو
اسم ولفظ المضارعة
اما اسم او حرف
وتحقيق ذلك والاطاب
فيه الى اهل العربية
من

غير معين عنده متعين في نفسه جرى الحكم عليه به بمشي فلابد من احتمال الصدق
والكذب وتانيها انه ينتقض بمثل قولنا ضرب رجل فان رجلا شي معين في نفسه
مجهول التدين عند السامع فلو كان عدم التدين عند السامع بوجوب
عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وتانيها ان غاية
ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه
ان لا يكون محتملا لهما بالظن الى مفهومه وهو المعبر في احتمال الخبر الصدق والكذب
والا لم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند
الجميع فضلا عن السامع واما الاختلاف في النقل قبل مخرج ياراد ملخص كلامه وهو ان
قولنا بمشي لا يخفى في دلالة على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معيناً في نفسه
او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شي ما بمشي والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قال
القابل بمشي فلو كان معناه شي ما بمشي لكان صادقا ان كان في العالم شي ما بمشي في وقت ما
وكاذبا ان سلب المشي عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان
كذلك لم يصلح لان يجعل على زيد حتى يكون زيدا شي ما في العالم بمشي لان هذا التركيب
ليس تقييدا حتى يكون في قوة الفرد بل خبرا يمكن ان يدخل عليه ان يفتتح الجملتين
ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لا بدالة للفظ فليس في اللفظ دلالة
على تدين الموضوع فدلولة لا يزيد على مفهوم الكلمة اعني نسبة الحديث الى موضوع ما
فالم يصريح به ولم يدين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل
وانصف نفسه لا يجد بين بمشي ومشي تفاوت في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة
الى موضوع مامعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تدين
الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انها خلطوا احد
الدليلين بالآخر انه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حمله على زيد والواو العاطفة مكان
الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقله من ان معناه ان شيئا مامعيناً في نفسه
وعند القائل وجد له المصدر ليس على ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على
الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال هب ان تلك لزوايد تدل على معنى لكن لان ان هذا
القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى
وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الاستدانة به فلا يمكن ان يتلفظه فلا يكون
للفظ اولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما بهل جزء
نقطه على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واخذ واما دلالة الباقي على الباقي فما
لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى
حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب ونحرم ياراد المصنف اما على الاول
فهو ان قوله المضارع التكلم والمخاطب واليهما عني ياتي الضابط المضارعة

ولو زد الامام على قولهم الاسم مخبر عنه والفعل لا يخبر عنه ان قولك الفعل لا يخبر عنه خبر فالتحريك فيه ان كان اسما كاذبا وان كان فملا تناقض وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخبر عن معناه معبر عنه بمجر دلفظه والمخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عنه معنى الفعل لكن ما عبر عنه بلفظه بل الاسم وهو قولنا الفعل ولو قلنا ضرب لا يخبر عن معناه مخبر عنه بمجر دلفظه كان المخبر عنه لفظ الفعل وهو قولنا ضرب لكون الضرب عاذا اليه ولو قلنا معنى ضرب لا يخبر عنه معبر عنه بمجر دلفظه كان المخبر عنه معنى الفعل لكن معبر عنه بلفظه بل مضافا اليه غيره وهو قولنا معنى فلا تناقض في شيء من ذلك من

ما يحتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجردة محتمل لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مع الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لا يوقف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تحت الانفاظ ويفهمون المعاني التامة ولولا انها تدل باغضا عليها لما كان كذلك واماعلى الثاني فهو ان لا يلام ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمزة والتاء والنون تدل على معنى زائد قلنا منقوض بالمضارع الغائب فان اليا ايضا يدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خبير بمضمونه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما يحصل من مادة وهي الحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بان لا يدعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضى كون اللفظ مركبا بل المعبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء تقرب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسموعة يلتم منها جهة والمادة مع الصورة ليس كذلك بل تسمان معا والمقطع منهما من فسرته بحرف مع حركة او حرفين ثانيهما ما كن فحرف مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عنه ومنهم من فسرته بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في الشفاء بازاء الحركة فالاولى تفسره بالوقف لانه ينقطع عنه الكلام وقد يدل على امر زائد بوجب التركيب وقال ايضا الاسم العربى مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زائد وما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قايلا لا كلمة بل لغة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا ولا ايلكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فثبت ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضائف الجزئية ونظر هذا الفن كما سميت لا يختص بلغة دون اخرى بل كل شئ شامل لسائر اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم مخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم مخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالتحريك عنه اما يكون اسما او فعلا واياما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الامانة وشرح الجواب مسبوقة بتعهد مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جاز كقولنا ضرب فعل ماض او عن معناه ولا يخلو اما ان يخبر عنه بلفظه اى بلفظه وضع بازائه او بفكر لفظه ولا امتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بازمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية وليس ايضا

بمتنع كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز قالراد بقولنا
 الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح تختار من الشئين ان المخبر
 عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لانهم وانما يلزم
 لو كان المخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل المخبر عنه معنى
 الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اراد بمعنى الفعل مثل
 ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطافا وان اراد
 معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فخارج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ
 ينقسم كالاخبار عن المعنى ثلاثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس
 اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى
 مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضربت غير مركبة والثالث الفعل يرفع الفاعل
 فلا شك ان المخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الالفاظ لكن
 ربما اراد ان يبين انه من اقسام قتال وعبر عنه بلفظ الاسم تنبيهها على هذه الغائبة
 وتأكد الصحة الاخبار ولئن عاء المعتبر فائلا لوضح ما ذكرتم لاصح قولنا ضرب
 لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه والتالي باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل
 لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واما بطلان التالى فلا شبهة على التناقض اذ الاخبار
 فيه عن معنى ضرب بمجرد لفظه اجاب بانا لانهم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب
 بل عن لفظه لكون الضمير في معناه عائدا اليه فلو كان المخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى
 ضرب معنى وهو باطل ولئن عاء مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر
 عنه معبرا عنه بمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان المخبر عنه ههنا
 معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلا تناقض فيه (قوله التفسير الثاني
 المفرد ان ائحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان ائحد
 معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او لا بالشخص فان ائحد بالشخص
 فان كان مظهرا اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى عنما والاخصر او حذفه اول
 لكليته وان ائحد لا بالشخص فان كان وقوعه على افرادة التوهمة سواء كانت
 موجودة او لا على السوية فهو المتواطى لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه
 عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او من المتواطى
 من حيث تفاوت افراده ونشاركها في معناه والتشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر
 كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية
 وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم وثابت واقرى منه في الممكنات والفرق
 بين هذا والاول انه قد يكون للتأخر اقوى واثبت من التقدم كالوجود بالقياس الى
 الحركة الفلكية والاجسام الكائنة وقد يكون بالشدة والضعف كالبياض بالنسبة

(التقسيم الثاني المفرد)
 ان ائحد معناه بالشخص
 وهو مظهر يسمى عنما
 والاخصر وان ائحد
 لا بالشخص وحصوله
 في الافراد التوهمة
 بالسوية فهو المتواطى
 والا فهو المشكك
 وان تعدد معناه ووضع
 لاحدها ثم نقل الى
 الثاني المناسبة بينهما
 فان هجر الاول يسمى
 لفظا متقولا شرعا
 او عرفيا واصطلاحيا
 على اختلاف الناقلين
 والاممي بالنسبة الى
 الاول حقيقة والى
 الثاني مجاز او مستعارا
 ايضا ان كانت المناسبة
 للاستشراك في بعض
 الامور وان وضع
 لهما وضعنا او لا
 ويندرج فيه المرئجل
 وهو ما وضع للمعنى ثم
 نقل الى الثاني المناسبة
 يسمى بالنسبة اليهما
 مشترك او الى كل واحد
 منهما مجعلا (التقسيم
 الثالث المفرد وان واقفه
 لفظ آخر في الحقيقة
 سيما مترادفين والا
 فمتباينين من

واما المركب فهو اما
كلام ان افاد المتع
بمعنى صحة السكوت
عليه فان احتمل الصدق
والكذب يسمى قضية
وخبر او الاغان دل على
طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستلاء
امر ونهى ومع
الغضوع سؤال ودعاء
ومع التساوى التماس
والافهوهو التنبيه
ويندرج فيه التمني
والترجي والقسم
والنداء واما غير كلام
ان لم يقصد وهو اما
حكم تقييدى ان تركب
من اسمين او اسم
وفعل وتفيد الاول
الثاني واما ان لا يكون
بذلك كالتركيب من
اسم واداة او فعل واداة
وزعوا ان الكلام
لا يتألف الا من اسمين
او من فعل واسم
وتعقبن بالنداء واجيب
هذه بن النداء في تقدير
الفعل قبل عليه بانه لو
كان كذلك لاحتمل
الصدق والكذب
ولجب عنه بان ماقى
تقدير الفعل انما
يحتملها اذا كان اخبارا
لانشاء بدل عليه
الفاظ المقود كقول
يحيى ولنا له من

الى التلج والعاج وان كان معنى اللفظ متددا فاما ان يفصل بينهما نقل او لا فان نقل
فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة او لا فان كان لمناسبة فان هجر الوضع الاول يسمى
متوقلا شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف الثاقلين من الشرع والتعرف
العام والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
بمجاز فان كانت المناسبة هى المشاركة فى بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
الشجاع والافقير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لمناسبة فهو المرجل
وان لم ينقل بينهما نقل بل وضع لهما وضعا اوليا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجعلا والمرجل يندرج فى هذا القسم من وجه لانه
لمسالم تعتبر المناسبة فكانه لاملحظة لوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا للمعنى سميا مترادفين وان كان مخالفا لهما
سمياتين هذا هو الكلام فى الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المتع) اللفظ المركب اما تام او ناقص وبسيان كلاما وغير كلام والكلام
ما يفيد المتع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يقتصر فى الافادة الى الضم لفظ اخر بانظر
لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولا بالاشتراك على مقابل
المعمل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان امركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
فلا يمد مثل قولنا السماء فوقنا من على ما يهجم السكوت عليه فسر به اقامة لقرينة
الاشتراك على ما يقتضيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة جديدة كقولنا
زيد قائم وما لا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنفع به
فى المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفه
بهما دور لانا نقول المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعيين
احدهما بحسب الخساراج لا ينافيه المراد بالواو الجامعة والقاسمة فلا عبرة
الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر متزوج وعلى تقدير
تسليم خاصية الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اشبهت بغيرها لما هيأت احتيج
التمييزا وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى ومن معرفتها من حيث
انها مدلول الخبر متوقف عليهما فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة اولية اى او لا بالذات او لا فاذل وكان مع الاستلاء فهو امر
ان كان الفعل المطلوب غير كفى ونهى ان كان كفا والافهوهو مع التساوى التماس ومع
الغضوع سؤال ودعاء واما قيد الدلالة بالاولية ليجزى الاخبار الدالة على طلب الفعل
فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

الفعل والاخبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فذلالة على طلب الفعل بواسطة
 الاخبار به لا بالذات والاول ان يقال التقييد لانفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار
 في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب معها عن الدخول
 فكيف يخرج بالقيود او لاخراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيد
 يضرب وامل الله يحدث بعد ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل
 بواسطة تمنيه او تربيته وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه ويندرج
 فيه التمني والترجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود واما غير
 الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيد الاول او لا والاول المركب التقيدي وهو
 النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين واسم وفعل لان المفيد موصوف
 والقيد صفة والموصوف لابد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم
 التقيدي اشارة الى الحكم الخبري فالجواب ان الناطق معناه المحيوا الذي هو ناطق
 فكما يستدعي الخبري التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقيدي والثاني غير
 التقيدي كالمركب من اسم واداة وزعم الفاعل ان الكلام لا يتألف الا من اسمين
 او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الاسما
 والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في انفاضة بالقضية
 الشرطية ولا يحصى عنه الانحصار الدعوى بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء
 فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه
 لو كان في تقدير الفعل لكن محتملا لصدق والكذب وجاز ان يكون خطبا مع ثالث
 لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابه مع الملازمين وانما تصدق لو كان الفعل
 المقدر به اخبار الانشاء غلبة في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم
 منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
 والانشاء كاظاظ العقود (قوله الباب الثاني في مباحث الكلي والجزئي) بعد الفراغ
 من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث الكلي والجزئي وليس للجزئي
 في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه من النظر فيها
 غنى قال الشيخ في التمهيد ان الاشتغال بالنظر في الجزئيات لكونها لا ينهى واحوالها
 لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئيتها بقيدنا كالا حكيما او بلفظنا الى غاية حكيمة
 بل الذي يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الستة فصول وكان الانسب
 الى فصلاين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلي
 والجزئي وبيان اقسام الكلي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول
 في تعريفهما المفهوم وهو ما حصل في العقل اما كلي او جزئي لانه اما يمتنع نفس
 تصويره اى يمنع من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه او لا يمنع فان منع فهو

الباب الثاني في مباحث
 الكلي والجزئي وفيه
 فصول الاول في
 تعريفهما واقسام
 الكلي واحكامه وفيه
 مباحث الاول المفهوم
 ان منع نفس تصويره
 من الشر كفهو الجزئي
 والافهوه الكلي امتنع
 وجود افراد المتوهم
 في الخارج او امكن
 ولم يوجد او وجد
 واحد فقط مع امكان
 غيره او امتناعه او
 كثير متناه او غير
 متناه

الجزئي كزبد وهذا الانسان والا فهو الكل كالانسان فانه مفهوم ما شتر كما بين
افراده بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنفس التصور ليجزج به من
اقسام الكل وهو الذي يتمتع فيه الشركة بالنفس مفهومه بل الامر خارج كواجب
الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كليا وجزئيا بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم
المطلوب وههنا اعتراضات لا يخفى الاشارة اليها من فوائد احداها انه لا معنى للاشتراك
بين الكثيرين انه بنسب او يجزأ اليها بل مطابقة لها على ماصر حوايه وحيث
لو تصور طائفة من الناس زبد امثلا كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة
العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب ان يكون زبد كليا
وجوابه ان الشركة ليست هي المطابقة مطلقا بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين
وقد صرح به الشيخ حيث قال كل شيء هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع
نسبه الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى
مطابق لزبد وعرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام اتفقي
لهذا المقام مذكور في رسالتنا المعولة في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع
ثمه وثانيها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال
التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضا المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل
في العقل لا يؤول الجزئي ونجيب بان لا يمكن ان الصور العقلية كلية فان ما حصل في النفس
قد يكون بآلة وواسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بآلة وهي الكليات والمدرک
ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة وذلك لا ينافي حصول الصور المدركة
في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به
في صدر الكتاب فان كان كلها فصورته في العقل وان كان جزئيا فصورته في آله
وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التعريف مستدرک لانه يتم بدونه
كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكل ما لا يمنع تصوره منه
والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكل والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية
من هوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية
ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحقائق
الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فزيل هذا الوهم
بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
نفس تصور هاف نفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتفديد
بأنفس لازالة هذا الوهم وزيل الايضاح واما قوله امتنع وجود افراده التهمة
او امكن فففيه تنبيه وتقسيم اما التنبيه فهو ان قوما حسبوا ان الكل مشترك بين
كثيرين لا بد ان تكون افراد موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكل

مشارك بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد هذا الظن لجواز امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب المعدل وامكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا بخل لو كان امكان صدق الكل على كثيرين معتبرا لم تكن الكليات الفرضية مثل نقض الامكان العام والاشيئية كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الاشياء لانا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ماهو اعم بما هو بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالاعتبار امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرضه فقط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي صادقا على اشياء كأنه فرض صدق الاشياء عليها لانا نقول ذلك فرض متمتع وهذا فرض متمتع والفرق دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال معنى زيد يحتمل ان يحمل مشاركة فيه فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يتبع في الذهن ان يحمل لغيره فالسائل ان مجرد فرض صدق الشيء على كثيرين لا ينافي بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكرتك فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكلية بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك لانه اما ان يكون متمتع الوجود في الخارج او ممكن الوجود والاول كثير يك الباري والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد الاول كالاعتناء والثاني لمان يكون الوجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره متمتعا كواجب الوجود او ممكنا كاشمس عند من يجوز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متساويا كالكوكبة السبعة او غير متساوية كالنفوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسمه او يكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسمه فيكون قسم الشيء قسمه او امكان خاص وقد جعل الواجب قسمه فيكون قسم الشيء قسمه هف لانا نقول المراد بالامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله ويعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكل ما لا يمنع من وقوع الشركة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اى يحمل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكل اراد ان بين ان حل الكل على جزئياته اى حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يحمل عليها الكل بالمواطة لا بقياس الى امور يحمل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا بالقياس الى زيد وعرو و بكر بل بالقياس الى علومهم فالبين هاتين الفائدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكل ما يحمل الكل عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع

و يعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وهو ان يحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لاجل الاشتقاق وهو ان لا يحمل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان بياض بل ذو بياض او اشتق منه ما يحمل بالحقيقة كالابيض هكذا قال الشيخ وقبل عليه بان لفظة ذو بالنسبة وهي خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع ورب نسبة تكون نفس المحمول او جزؤه وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل للمواطة وعكس حل الاشتقاق من

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه
 بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة
 فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
 او ابيض وحينئذ يكون محمولا بالمواطاة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
 بالحقيقة بما يطلى موضوعه حده واسمه ووربما يفسر حمل المواطاة بحمل هو هو
 وحمل الاشتقاق بحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
 في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون
 خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان اورداه ان كل
 نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فليس كذلك
 وان ارادنا كل نسبة مضافا خارجة فهو بمنوع قرب نسبة تكون نفس
 المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة اوجزؤه كقولنا زيد ابو عمرو
 وقل الامام المحمولى اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حمل المواطاة لان
 معنى المواطاة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد توافقا
 كقولنا الكتاب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حمل بالمواطاة بل
 بالاشتقاق لكون حمله باعتبار مفهومه ومها وهي مشتقة كقولنا الانسان كانت
 والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثانى الجزئى ايضا يقال على المندرج
 تحت كل) لفظ الجزئى يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كل
 ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى غيره والاو جزئيا حقيقيا اذ جزئيه
 بالنظر الى حقيقته وتعرف بالاضافة بالكلى يطله تضاهيهما فلو قيل انه
 المندرج تحت شئ آخر كان جريدا فهناك مفهومات الجزئيات والكلية
 انما تصير مفصلة عند العقل اذا بين المفارقة والنسبة بينهما فالاضافي غير الحقيقى
 اما او فلا مكان كلية الاضافى لجواز اندراج كلية تحت كل اخرى دون الحقيقى
 واما ثانيا فلانه اعم من الحقيقى مطلقا لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهية
 المعرفة عن الشخصيات فيكون اضافيا وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية
 كلية والالكان للشخص شخص وبالواجب فانه شخص وليس له ماهية كلية والالكانت
 ماهية معروضة للشخص وذلك بخلاف لذهابهم والاو ان يقال انه مندرج تحت
 كليات كثيرة لانه ان كان موجودا فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلوى وان
 كان معدوما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كلوى ولاه اما واجب او ممكن
 او متعذر واما ما كان مندرج تحت احدها وليس كل اضافى حقيقيا لجواز كليته ثم الاعمال
 يجوز ان يكون جنسا يجوز ان يكون عرضا ما هو هنا ليس الاضافى جنسا للحقيقى
 لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقى بدونه والتالى باطل لجواز تصور كون

الثانى الجزئى ايضا
 يقال على المندرج
 تحت الكلوى ويسمى
 جزئيا اضافيا والاول
 حقيقيا وهذا غير
 الاول لامكان كونه
 كليادون الاول واع
 منه مطلقا اذ كل
 جزئى حقيقى يندرج
 تحت كلوى من غير
 عكس وليس جنسا له
 لامكان تصور الاول
 دون ومن الكلوى
 من وجه اذا اضافى
 قد يكون كلياد بالعكس
 والحقيقى بيان الكلوى
 متى

وكل مفهوم بيان اخر
مبانية كلية او يساويه
او يكون اعم واخص
منه مطلقا ومن وجه
لانه ان لم يصدق
شيء منهما على شيء
ما صدق عليه الآخر
تابنا بالكلية وان
صدق كل واحد
منهما على شيء مما
صدق عليه الآخر
فان استلزم صدق
كل منهما صدق
الاخر تساويا وان
لم يستلزم صدق
شيء منهما صدق
الاخر كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه
وان استلزم صدق
احدهما صدق الآخر
من غير عكس
فالمستلزم اخص
من الآخر مطلقا
من

ونقيضا للتساويين
متساويان ونقيض
الاعم مطلقا اخص
من نقيض الاخص
مطلقا ونقيض الاعم
من وجه لا يلزم كونه
اعم من نقيض الآخر
واخص لان نقيض
الخاص قد يكون

الشيء ماننا من وقوع الشراكة فيه مع الذهول عن اندراج تحت كلى ولان
الاضافي مضايغ للكلية ولاضافة في الحقيقى وبين الاضافي والكلية عموم من وجه
لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقهما بدون الكل في الحقيقى وصدق الكل
ببونه في اعم الكليات وفيه نظر اذ لا كلى الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كل
فاما ان يصكون (ب) مثلا او (لاب) واياما كان يندرج تحت احدهما والحق انه
ان اراد بالندرج الموضوع لكلى فهو اعم مطلقا من الكل وان اراد بالاحص
والمندرج تحت ذاتى فالنسبة كما ذكر وبين الجزئ الحقيقى والكلية مبانية كلية
وذلك واضح (قوله وكل مفهوم بيان آخر مبانية كلية) كل مفهوم اذا نسب الى
مفهوم آخر فالنسبة بينهما مخصصة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه
والمبانية الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تابنا كما
وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والا فان استلزم صدق احدهما صدق
الآخر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الآخر واللازم اعم
وان لم يستلزم فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه مضمولا للآخر
فلا بد ههنا من صور ثلث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقيض الامكان العام
والشبهة لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والالكان بين عينيتهما مبانية
جزئية ولا تساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا ولا بينهما عموم مطلق لان
حين العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق نقيض احدهما على
حين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع نقيض الآخر فان قلت
التدبير بين النقيض والاثبات كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم
يصدق الآخر عليه او نورد النقيض على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان
على شيء اصلا وليس بمتباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في
الوجود التسبب المعبرة بين القضايا انما هي بحسب (قوله ونقيضا للتساويين متساويان)
لما بين النسب بين المفاهيم شرع في بيان النسب بين نقيضاتها فنقيضا للتساويين
متساويان لان كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الآخر
وان صدق عليه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احد
التساويين بدون الآخر ههنا وفيه من قوى وهو ان لا يمكن ان يصدق كل
ما صدق عليه نقيض احدهما صدق عليه نقيض الآخر لصدق عليه بل اللازم
على ذلك التدبير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه نقيض احدهما صدق
عليه من الآخر لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

٦٤١ من عين العام
من وجه مع البانية
الكليتين نفس العام
وعين الخاس و بين
تقيضي المتباينين مبانة
جزئية لان تقيض
كل منهما يصدق مع
عين الآخر فان صدق
مع تقيضه ايضا تبان
تقيضاها تابان جزئيا
والا فكليا فالجزئية

٤

المساوي امر اشاعلا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق تقيضه على
شيء اصلا فلا يصدق الوجبة لعدم موضوعها حينئذ ولهم في التقيضي عن هذا
المنع طريقان الاول تغيير المدعى وذلك من وجوه الاول ان المراد من تساوي
تقيضي المتساويين انه لا شيء مما يصدق عليه تقيض احد المتساويين يصدق عليه عين
الآخر والا يصدق تقيضه المتمسك الى المحال والثاني ليس المراد تساوي التقيضين بحسب
الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان تقيض احد المتساويين فهو بحيث
لو وجد كان تقيض الآخر وحينئذ يتلزم السالبة والوجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه الممنوعات كذبت وعلى تقدير
صدقها تمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين على تقدير تقيض الآخر حينئذ
والا فلا يتلزم بين الوجبة والسالبة الثالث لا تدعى ان تقيضي المتساويين متساويان
مطلقا بل اذا صدقا في نفس الامر على شيء من الاشياء ولا خفاء في الدفاع التبع حينئذ
لوجود الموضوع ونحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص يتاخر وجوب عموم
قواعد هذا الفن الرابع انا نقرر المتساويين بالتلازم من لا في الصدق فقط
بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون تقيضا هما
متساويين لان تقيض اللازم يستلزم تقيض اللزوم الطريق الثاني تغيير الدليل
الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما صدق عليه تقيض احدهما
يجب ان يصدق عليه تقيض الآخر فانه لو لم يصدق عليه تقيض الآخر يصدق
عليه عين الآخر لان عين الآخر تقيض لتقيضه وكما لم يصدق احد التقيضين فلا بد
من صدق التقيض الآخر واللازم ارتفاع التقيضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين
الآخر تقيض لتقيضه لكن لان ان صدق عين الآخر على تقيض احدهما تقيض لصدق
تقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عليه ولا تقيضه على تقيض احدهما لعدم وثابيتها
ان تقيضي المتساويين يتمتع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد
فا يصدق عليه تقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه تقيض الآخر والا
اصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي
في صدق الوجبة بل لا بد منه من صدق الوصف العنواني عليها في نفس الامر
ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر تقيض الامر الشامل ولو قدر صدق الوجبة
فلزوم الخلف ممنوع لجواز صدق تقيض احد المتساويين وعينه على تقيض
المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العدة في حل الشبهة مبروق
بتهميد مفهومات الاولى ان تقيض الشيء سلبه ورفع تقيض الانسان سلبه لا عدوله
الثانية ان الوجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة
فهو اعم من المعدولة الطرفين الثالثة ان كذب الوجبة اما بعدم الموضوع واما
بصدق تقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

تقيض المحمول عليه يلزم صدق صيده عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا
كذبها هف وإذا تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس بأحد المتساويين
ليس بالساوي الآخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع
وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق
مع عدم الموضوع واما بصدق تقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين احد
التساويين على تقيض المساوي الآخر وذلك يطل المساواة بينهما فان قلت قولكم
كل ما ليس بأحد المتساويين ليس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه
سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه
احد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع
ضرورية ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء وبعود الاشكال
بمخافته وان كان المراد الثاني فلا يكون التقيض متساويين لانهما اللذان يصدق
كل منهما على ما صدق عليه الآخر فلا يجاب هو المتغير في مفهوم التساوي
وهناك السلب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع ونحقق في موضع
يناسبه ان الله تعالى ورب العالمين على اثبات المطلوبين آخرين الاولى ان كل واحد
من المتساويين لازم للآخر وتقيض اللازم يستلزم تقيض اللزوم وفيه نظر لانه
ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه تقيض اللازم يصدق عليه تقيض اللزوم
فهو اول المسئلة وان اريد به انه كلما تحقق تقيض اللازم تحقق تقيض اللزوم فهو
سليم لكن لا يجدي نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن قبضا المتساويين
متساويين كان بينهما احدى الناحيتين الباقية والكل باطل اما المباشرة الكلية فلانها
تستلزم المباشرة الجزئية بين الصيغتين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان تقيض
الخاص يصدق على عين العام وعين العام على تقيض الخاص وهو ملزوم لصدق احد
التساويين بدون الآخر واما العموم من وجه فلا تلزم صدق كل منهما مع تقيض
الآخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدر وفيه نظر اذ الحصر ممنوع على ما ذكرناه
وتقيض الاعم مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه تقيض
الاعم يصدق عليه تقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه تقيض الاخص يصدق
عليه تقيض الاعم اما الاولى فلانه لو لاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه
تقيض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هف ولا يسترب في ورود النع المذكور
ههنا وامكن دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق تقيض العام على كل
ما يصدق عليه تقيض الخاص لاجتماع التقيضان والتالي باطل ببيان الملازمة ان تقيض
الخاص يصدق على افراد العام المفارقة لذلك الخاص فيلزم صدق العام وتقيضه عليها
ونقول ايضا لو كان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وقد ثبت ان كل تقيض الاعم تقيض

الاخص فيساوي التقيضان فيكون العيان متساويين هـف او نقول بعض تقيض الاخص
 عن الاعم ولا شيء من عين الاعم تقيض الاعم يتج من رابع الاول المدعى وهو ليس كل تقيض
 الاخص تقيض الاعم او نقول لولم يصدق لكان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وبعض الاعم
 تقيض الاخص يتجان من ثالث الاول ان بعض الاعم تقيض الاعم هـف واخلف ليس يلزم
 من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولا اصدق كل ماصدق عليه
 تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاعم وبمعكس بمكس التقيض الى قولنا كل ماصدق
 عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل تقيض الاخص
 تقيض الاعم ولا شيء من تقيض الاعم بين الاعم فلا شيء من تقيض الاخص بين الاعم
 فلا شيء من عين الاعم تقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم تقيض الاخص
 تهيقا للعموم واورد الكاتب على هذه القاعدة سؤاله ان يقال لو كان تقيض
 الاعم اخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
 المزوم اما لللازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم
 اخص لزم صدق قولنا كل مائس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص
 ومناقضة صادقة وهي قولنا كل مائس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام لان كل مائس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او متنع وكل واحد
 منها ممكن بالامكان العام فتقول كل مائس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 الخاص وكل مائس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مائس
 بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وايضا اللا يمكن
 بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا فلو كان تقيض الاعم اخص
 يلزم صدق قولنا كل مائس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن
 بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتج كل مائس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مائس بممكن بالامكان
 الخاص فهو اما واجب او متنع موجبة سالبة الموضوع فلاتم صدقها وان اراد به
 موجبة مدولة الموضوع فذم لم يكن الانتاج متنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين
 فلا يحد الوسط وعلى القاعدتين سؤالان آخران الاول ان مجموع القاعدتين منف
 لانها لو تمقتلزم انعكاس الوجبة الكلية بمكس التقيض الى الموجبة الكلية والثاني
 باطل لما يتو في عكس التقيض اما لشرطية فلان المحمول في الوجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق تقيض الموضوع على كل ماصدق
 عليه تقيضه فان قلت تقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما وتقيض (ب) بالضرورة
 مثل ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة لكل مائس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
 ليست بمعتبرة اذا اعتبر في الوصف العنوان ان يكون بالفعل فأت كل مائس (ب)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة يتبع العكس وهذا السؤال لا يرد على
 انقضاء لانهم ذهبوا الى الانكسار ولا على التأخير لانهم قد حوّلوا في القاعدتين الثاني
 ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس بانسان لصدق قولنا بعض
 ما ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذلك الماشي اعم من الانسان
 ويكذب كل ما ليس بماش ليس بانسان لصدق نقيضه والجواب ان الفاظ انما وقع من
 اخذ النقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة
 ونقيضا هما الاضاحك دائما واللاماشي بالضرورة. وحينئذ تصدق القضيتان
 والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ نقيض طرق النسبة واجبة لتزب الاحكام
 ونقيض الاعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من نقيض الآخر او اخص مطلقا او من
 وجه لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه مع البانية الكلية بين
 نقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قدم المقيدة الجزئية المحركة عن الامور الشاملة
 فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما بانية جزئية لانه اذا صدق كل
 من العينين بدون الآخر يصدق كل من النقيضين بدون النقيض الآخر ولا معنى للبانية
 الجزئية بين الامرين الا صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين نقيض النقيضين
 ايضا بانية جزئية لان نقيض كل منهما يصدق بدون نقيض الآخر ضرورة صدقه
 مع عين الآخر فان صدق مع نقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان
 بينهما بانية كلية واياما كان يتحقق البانية الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت البانية
 الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد بين صدق كل واحد
 من النقيضين بدون النقيض الآخر فقد ثبت بينهما البانية الجزئية ولا احتياج الى باقي
 المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان
 مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازدهان
 ليس بكلّي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان
 لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاشخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان
 في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبسبب تصوره حيوانا لا يكون الاحيانا فقط
 وان تصور معه انه كلّي اوجزّي فقد تصور معنى زائد على الحيوانية لم لا يعرض له
 من خارج انه كلّي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثير بنهم
 يرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة الى امور كثيرة بها يحملها العقل على
 واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الثوب الى
 الابيض وكما ان الثوب له معنى والابيض له معنى لا يحتاج في عقله الى ان يعمل انه ثوب
 او خشب او غير ذلك واذا التأم حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلّي
 معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلّي معنى

الثالث مفهوم الحيوان
 مثلا غير كونه كليا
 والا فالنسبة عين
 النسب وغير المركب
 منهما والاول هو
 الكلّي الطبيعي والثاني
 المنطقي والثالث العقلي
 ووجود الطبيعي
 يقتضي لان الحيوان
 جزء هذا الحيوان
 الموجود في الخارج
 وجزء الموجود موجود
 ذاهو جزؤه اما نفس
 الحيوان من حيث هو
 هو اعم قيد و يعود
 الاول فالحيوان بلا
 شرط شيء موجود
 وتصوره لا يمنع من
 الشركة فيه فالكلّي
 الطبيعي موجود
 ووجود المنطقي فرع
 وجود الاضافي
 ووجود العقلي مختلف
 فيه ويأخذ غير موكول
 الى نظر المنطقي متن

ثالث وقد استدل على التأخر بان كونه كليا نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده
والنسبة لا تكون نفس احد المتبين فيكون الحيوان مقابرا لمفهوم الكلّي وهما مقابرا
لركب منهما ضرورة مقارنة الجزء لكل فالاول هو الكلّي الطبيعي لانه طبيعة مامن
الطابع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل
وانما اهل الحيوان مثلا لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلّي بل اعم
سائر الطابع ومفومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس
طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغبر على هذا اجرت كلمة التأخر بن وفيه نظر لان
الحيوان من حيث هو لو كان كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كلياته وجنسيته
الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الاشخاص كليات واجناسا طبيعية والنوع
جنسا طبيعيا وايضا الكلّي الطبيعي ان اراد به طبيعة من الطابع حتى يكون الجنس
الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به
الطبيعة من حيث انها معروضة للكبة حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث
انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا بل
لابد من قيد العرّوض فالكلّي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا
حصل في العقل صلح لان يكون مقولا على كثير بن وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث
قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان باهو حيوان الذي يصلح لان يحصل للمقول منه
النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولا صلح لان يعقل له الجنسية
ولا يصلح لما يعرض متصورا من زيد هذا ولا التصور من الانسان فتكون طبيعة
الحيوانية الموجودة في الابهان تفرق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد
فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلّي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فتقول
اعتبار القيد مع شيء يتحمل ان يكون بحسب عروضة له ويتحمل ان يكون بحسب
الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقيق يقتضي اذ قلنا الحيوان
مثلا كلّي ان يكون هناك اربعة مفومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم
مجملي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكلبة والمجموع
الركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى
ما تحت اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه
جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي
فهو يعطى انواعه اسمه وحده لا انواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا اعتبر
عروض الجنسية اياه كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان
خارجا عن الصنعة الا ان التأخر بن يتعرضون لبیان وجود الطبيعي منها على
ما اصطلموا عليه ويحيلون الاخر بن على علم آخر زعمنا منهم بان اتضاع بعض

مثله في نظر العلم موقوف عليه مع كون ادنى التنبيه في بيان وجوده كافيا
 بخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف إليه شيئا مما سنعلمنا عليه ممبرا
 بمعار تعقل مستقيم ونظر عن شوا ئب التقليد والتعصب سليم قال وجود الكلبي
 الطبيعى في الخارج يقينى لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء
 الموجود موجود فالحيوان الذى هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع
 قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجود او ان كان الثانى يعمد الكلام
 في الحيوان الذى هو جزء ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارجى من امور
 غير متناهية بل ينتهى الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالاطواب
 حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذى مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع
 شئ من القيود والالكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذن الحيوان لا بشرط
 شئ موجود في الخارج وهو الكلبي الطبيعى واما قوله ونفس تصور له لا يمنع
 من الشراكة فلا دخل له في الدليل وانما اوردته اشارة الى وجود الكلبي في الخارج فانه
 لما تبين ان الكلبي الطبيعى موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس
 تصور له لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصور من وقوع
 الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لو قال فالكلبي موجود بدون
 الطبيعى لكان انصب نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهى لا تعرض
 الطبيعية الا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحيث لو قلنا الكلبي موجود
 في الخارج كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل مرضه بالكلية على
 انهم لا يتعاشون من القول بعروض الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف
 صرح بوجود الكلبي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور
 والمصنف في مباحث الجنس سمع منا فاة الشخص لعروض الشراكة وآخر وآخر بما
 لا يحتمل المقام اراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان
 انه جزء في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزء في العقل
 فلا تمان الاجزاء العقلية فجب ان تكرن موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض
 بالصفات الدمية فان الاعمى مثلا جزء هذا الاعمى الموجود في الخارج مع انه
 ليس بموجود سلمناه لكننا نختار ان الحيوان الذى هو جزء الحيوان مع قيد ونتم لزوم
 التسلسل وانما يلزم لو كان جزء الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان
 مع ذلك القيد يصح على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكفى في
 اثبات المطلوب لان الكلبي الطبيعى ليس الا الحيوان فباقى المقدمات مستدرك
 والذى يخطر بالبال هناك ان الكلبي الطبيعى لا وجود له في الخارج وانما الوجود
 في الخارج هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلبي الطبيعى

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزا منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئ في الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف ولما الثاني فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزء الخارجى مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون
مقابلها في الوجود فلا يصح حله عليها واما الثالث فيبين الاتصال وتأييدها ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والا لزم وجود الامر الواحد بالشخص في
مكانة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والا لم يخل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قياس الشيء الواحد بمحلين
مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو
الوجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلا موجودا ضروري لا يمكن انكاره قلت الضرورى
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلا عن كونه ضروريا فان قلت اذالم يكن في
الوجود الا الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل يزرع من الاشخاص صوراً
كلية مختلفة نارة من زوائدها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكانا اشترنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليأتمهما من اراده في سلك للعائلة هذا هو
الكلام في الكلى الطبيعي واما وجود المنطق في الخارج فنخرج على الاضافة ان
قلنا بوجودها كان موجودا والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلاً بوجود جميع الاضافات واما العقلي فقد اختلف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطقي فقلنا العقل ايضا
فخرج الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطق موجودا والطبيعي
موجود فيوجد العقلي اذ لا حيز له غيرهما والا كان معدوما لا نشأ جزؤه فلا وجه
لتخصيص التفرع بالمنطق فالاول حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهني بناء على مسألة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلى العقلي لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهني فلا توجيه له اذ لا يختص به ولا بالكليات بل يقع سائر الاشياء

والكلّي اما قبل الكثرة

وهو الصورة العقلية
في البدأ الفاض قبل
وجود الجزئيات واما
مع الكثرة وهو الذي
في ضمن الجزئيات واما
بعدها وهو المنزوع
من الجزئيات في الخارج
بحدف الشخصات
واعلم ان كل كلي من
حيث هو كلي محمول
بالضيق وكل جزئي
اضافي من حيث هو
كذلك موضوع
بالطبع من

اربع الكلّي اما تمام
ماهية الشيء وهو ما
به هو وواجزها واول
خارج عنها واول
هو المقول في جواب
ما هو اما بحسب
الخصوصية المحضة
ان صلح جوابه حالة
افراد الشيء بالسؤال
عن ماهيته دون الجمع
يندو بين غيره فيه كالحاد
بالنسبة الى المحدود
واما بحسب الشركة
المحضة ان كان العكس
كالجنس بالنسبة الى
انواعه واما بحسب
ان صلح في الحالتين
كالزوج بالنسبة الى
افراد من

(قوله والكلّي اما قبل الكثرة) تقسيم للكلّي الطبيعي وتقرر ان يقسم الكلّي
طبيعي اما ان يكون معدوما في الخارج وليس يتعلق به فائدة حكيمه واما ان يكون
موجودا في الخارج ولا يتجاوز اما ان يصير في وجوده بالشيء وهو الكلّي مع الكثرة
وفي وجوده العلي ولا يتجاوز اما ان يكون وجوده العلي من الجزئيات وهو
الكلّي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلّي قبل الكثرة وفهره بالصورة
لعقولة في البدأ الفاض قبل وجود الجزئيات كن تعقل شيئا من الامور الصناعية
مجمعه مصنوعا واما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لاي معنى انها جزء
في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل معناه انها جزء لها
بالعقل متحد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا فعمل عليها واما بعد الكثرة
بالصورة المنزوعة عن الجزئيات بحدف الشخصات كن رأى اشخاص الناس
استنتج الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي
محمول بالطبع وكل جزئي اضافي محمول من حيث هو جزئي اضافي موضوع بالطبع
ي اذا نظر الى مفهوم الكلّي يقتضي الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئي الاضافي
اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلّي ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشتق
محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كلي وهو الموضوع وانما قيد الجزئي
بالاضافي لان الجزئي الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئي حقيقي بل من حيث
انه جزئي اضافي (قوله الرابع الكلّي اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلّي
ذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المذوب اليه اى حقيقته التي بها
هو هو وواجزها او خارجا عنها والاول لا بد ان يكون مقولا في جواب ما هو
وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يجاب عن ماهية الشيء حالة
افراد بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحاد بالنسبة الى المحدود
فان الحيوان الناطق مثلا يصلح جوابا بالسؤال عن ماهية الانسان حالة افراد
ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس والثور بما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح
الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
الخصوصية مما كان نوع بالنسبة الى افراد فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على
الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية
المشتركة بين المختلفات (ولقائل ان يقول ههنا سؤلة الاول ان مورد القصة اما

الكلّي المفرد أو مطاق الكلّي فإن كان الكلّي المفرد لم يصح عدالحد من اقسامه وان كان
مطاق الكلّي لم ينحصر القسمة لان هنا اقساما كثيرة خارجة عنها كالغسل القريب
مع لغسل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيدا مع الفصل القريب
الثاني ان احد الامرين لازم اما عدم تمايز الاقسام او ادخال الاقسام وكل منهما
باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلّي اما بالقياس الى شئ واحد
او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانه اخذ الجنس في القسمة
تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التمايز لجواز
ان يكون الكلّي نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان
كل من الامرين اما التداخل فظاهر لانهما لانه ان يكون الكلّي بالقياس الى شئ
واحد نفسه وجزؤه معا واما عدم التمايز فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام
وحينئذ لا تمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه مائتا
الرابع انه ان اراد بتمام ماهية الشئ تمام ماهية مائتا الماهيات ينحصر الكلّي
في قسم واحد لانه ابدأ يكون تمام ماهية مائتا الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام
ماهية ما وكذا الخارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف
افرادها الا بالعدد لم يدرج المقول في جواب ماهو بحسب الشراكة المحضة بجمعه
الخامس ان اقسام الكلّيات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسيصرح المصنف
بانحصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ماهو فهو مقول في جوابه بحسب
الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الثلاثة بيان الاول ان كل مقول في جواب
ماهو دلالة يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤل عنها ضرورة ان تصور الانسان
يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمر وليس المعنى من الحد الا هذا وكل حد
فهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة يتبع ان كل مقول في جواب ماهو
مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة
المتقدمة بان التقسيم للكلّي بالقياس الى ما تحت من الجزئيات فيكون المراد بالشئ المنسوب
اليه الجزئي فالاقسام المذكورة في تقدم الاول ليست اقسامه بل المقول في جواب
ماهو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية والدفاع عنها حينئذ لا يخفى على
المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس
والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا بد خل في القسمة
الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها
الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقسام اربعة
اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التمايز والتمايز بين الاقسام لجواز
ان يكون الكلّي نفس ماهية بعض الجزئيات وادخلا في ماهية البعض الاخر وخارجا

عن ماهية الباقي لانا نقول الصفة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب
 مفهوم والاعتبار كافي في التمايز واما السؤال الاخير فجوابه ان القول في جواب ماهو
 نفس الماهية السؤال عنها لا ما يوجب تصور صورها ولهذا لم يحسن ايراد حدها
 بلها واما جعل الحد منه فبا اعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار
 آخر فهو حد ومقول في جواب ماهو بالاعتبارين ٥ واعلم ان المصنف سيجهل الحد
 في فصل التعمير ف داخل في ماهية المحدود وعده ههنا من القول في جواب ماهو
 ولابد ان يكون تمام ماهيته فينبى كلامه في نفس صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكل وهو ما يكون جزء ماهية الشيء يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع اي في كتاب ايسا غوجي فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر
 سيأتى بيانها والتشبيح جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في الشفاء بما ليس
 بعرضى فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان
 الذاتي ماله نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء بل انما
 ينسب الى الشيء ما ليس هو ثم استمر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشخاص
 لشدة بالعدد فاطل به لوجعل الماهية ذاتية للشخص شخص لم يحل من ان تكون
 ذاتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور او الى الجملة التي هي الماهية
 والشخص فلا يكون اماها بكما لها بل جزءا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل
 على النسبة بحسب اللفظ لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو
 لا يشتمل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه
 تسمية اصطلاحية لانفوية على انه لوجعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة
 بالشخص لادفع الاشكال على قانون اللفظ ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد
 من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي اعم كالتنوع
 والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون دالا
 على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على
 ماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان يوهم
 انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير
 لا يصح ذلك المذهب حتى يعلم ان مباءه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول
 بل هو اختلاف آخر مستقل فلتن قالوا لان ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية
 فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالانطباق او بالانتماء وفصل الجنس وان لم
 يدل عليها بالانطباق الا انه دال بالانتماء اجاب بان دلالة الفصل بالانتماء لا يكتفى في كونه
 دالا على الماهية فان المراد بالقول في جواب ماهو ما يكون دلالة على الماهية بالانطباق
 على ان الفصل مطلقا لدلالة بالانتماء على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شيء

والثاني يسمى ذاتيا
 في هذا الموضع والتشبيح
 قد يفسر الذاتي بما
 ليس بعرضى فيسمى
 الماهية ذاتية بهذا
 التفسير دون الاول
 وهذه التسمية
 اصطلاحية لانفوية
 وعلى كل تقدير لا يصح
 تفسير الدال على الماهية
 بالذاتي اعم لان فصل
 الجنس ذاتي اعم ولا
 يدل على الماهية والا
 لكان جنسا لها ولا
 يكتفى لدلالتها على الماهية
 بالانتماء لان المراد
 بالقول في جواب ماهو
 ما يدل على الماهية
 بالانطباق وكل جزء
 منه مقول في طريق
 ماهو ان ذكر مطابقة
 وداخل في جواب
 ماهو ان ذكر نعمتنا
 ونحن نريد بالذاتي
 جزء الماهية وبالعرضي
 الخارج عنها من

والذاتي اما جنس او فصل لانه ان لم يكن مشتركا بين الماهية ونوع ما فيها لقها في الحقيقة كان فصلا لها لانه يصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها في الجنس او في الوجود وان كان تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يصلح لقها كان جنسا لانه يصلح ان يقال في جواب ما هو وان كان بهما من تمام المشترك وجب كونه مساويا لتسام المشترك بينهما وبين نوع آخر دفعا للتسلسل فكان فصلا للجنس اصلا حيثه للتمييز المذكور فبان ان جنس الماهية اما جنس او فصل والجنس اما قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها في وجود واحد او بعيد ان كان تعددا وكذا زاد جواب زاد مرتبته في البعد وكلاهما تساوي عدد الجنس كان الجواب بذات اقل والفصل اما قريب ان بين الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود واما بعيد ان بينها عن البعض فقط متى

الجنس ومفهوم الناطق في له النطق وهما اعم من الحيوان والانسان والاعم لا يدل على الاخص باحدى الدلالات الثلاث وايضا لودل الفصل على المساوية بالانتماء لا يستلزم تصوره تصورهما فيكون التعريف به حدا مع انهم صرحوا بخلافه وانقد بين خطأهم فيه على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم ينقطنوا له وذلك لان سؤال السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزائها المشتركة والمختصة فتم هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كالحويان الناطق في جواب السؤال عن ماهية الانسان وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ما هو ان دل عليه بالطائفة كنههوى الحيوان والناطق فان كل واحد منهما مذكور بلفظ يدل عليه بالطائفة ودل على في جواب ما هو ان دل عليه بالضمين كنههومات الجسم والناسخ والحساس فان كلامها مذكور بلفظ يدل عليه تضمنها وانما انحصر جزء المقول فهما لما سميت في بحث الالة ط انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالانتماء كما يجوز ان يدل عليها بالضمين والانتماء فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ما هو والفصل وانصف عن كونها صالحين لان يقالا في جواب ما هو ثم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها وحيث يكون قسمة الكل مثلة واما على رأى الشيخ في الشفاء فختاة (قوله والذاتي اما جنس او فصل) جزء الماهية مختصر في الجنس والفصل اى الطائفتين لانه اما ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركا فان لم يكن مشتركا يكون فصلا لانه يميز الماهية عن غيرها في الجملة تميزا ذاتيا وان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فان كان فهو الجنس لكونه صالحا لان يقال على الماهية وعلى ما فيها لقها بالنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون بهما من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك ومساو بالتام المشترك والالكان اما اعم منه او اخص او مباني والآخر ان باطلان لاسهالة وجود الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والالكان مشترك بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقا للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وحيث يعود التقسيم فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع مغايراتها يكون مميزا للماهية عن بعض مغايراتها وليس معنى بالتسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير لازم من ادليل بل تركب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على ان اكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما قسمنا الجنس والفصل في الدعوى

(بالمطلعين)

بالمطابقين للملابغى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القرابين لا يقال لانم انه اذا كان جزء
 الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما تخلف يكون جنسا وسند المنع او بعبارة احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزءا لهماية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا
 لهماية جزءا له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا لهماية ونفس ماهية النوع الرابع
 احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها في هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم
 ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المعارة فلانم ان تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع ما يخالف جنس وانما يكون لو كان مقولا على الذاتيات وان اردتم
 بها المباشرة فلانم ان بعض تمام المشترك اذا كان اهم منه واشترك بينه وبين نوع آخر
 وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان
 ذلك النوع مباين لهماية وهو ممنوع سلبا لكن لانم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعينه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لان تمام مشترك آخر غاية
 ما في السبب ان النوع الذى يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباين له ولا دليل يدل
 على اشتراكه فان الاعم يجب ان يسأل فردين اما انها مباينتان فلا لانا نقول من
 الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع الباسطة لها او لا يكون
 فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلا يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون
 نفس الانواع المباشرة لهما وهو ظاهر ولو كان جزءا غير محمول لكان جزءا اما لجمعية
 فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساطة بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض
 فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضاه او لم يكن
 ولا نفي بالفصل الا الذاتى المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين فاما ان يكون
 كمال الذاتى المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليها
 بحسب الشركة المحضة واما ان لا يكون كمال الذاتى المشترك فيكون بعضا من كمال
 المشترك ولا يخفى اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مباين لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت
 او ذاتيا فيكون ذاتيا لهماية وذلك النوع وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جاز ان يكون تمام الذاتى المشترك بينهما لانه خلاف
 المقدور بل بعينه ويعود التردد بدفيع حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع
 مباين وهو فصل الجنس فيكون فصلا لهماية بعيدا او الدفاع السؤالات على هذا
 التقرير بين لاسرته فيه لا تغل لانم انه لو لم يكن تمام الذاتى المشترك كان بعينه ولم لا يجوز
 ان يكون بعضا من تمام الذاتى المميز كجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتى المشترك
 فانتفاؤه اما بانتفاء اشتراك الذاتى وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما
 بانتفاء التسمية فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير مقول لانه

لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين الماهية ونوع ما تنحيت للاشتراك والجنسية فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس يدخل في الفصل والام يمكن المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحقبة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض للجنس فلو صكنا ن جزء من الجنس داخلا فيه لم يكن ذلك الجزء عارضا لامتهاء عروض الجزء لكل فلا يكون العارض تمامه عارضا هف وايضا لو دخل الجنس اوجزه منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل وما قررناه لك بتضح انه يمكن اختصار العبارة الاولى بم حذف النسب وانه لو قيد النوع الذي ياراه تمام المشترك بعدم مشاركة الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال الاخير والا حصر من القرارات ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما مبين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع الماهيات فهو مير الماهية من بعضها فيكون فصلا لها ولا يكتفى التمييز في الفصلية والاشكلان الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركا فيها في ذلك الجنس واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحوان بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع مشاركا فيها في ذلك الجنس متعدد فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد من النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر يكون بعيدا بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبة وعلى هذا التماس فعدد الاجوبة يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما زائد بعد الجنس تناقص الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يقطع الجزء الاخر من درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها كالحساس له (قوله والذاتي يتبع رفعه عن الماهية) ذكر والذاتي خواص ثلثا الاول ان يتبع رفعه عن الماهية هي معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بنبوته لها الثانية انه يجب اثباته للماهية على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الامع تصوره موصوفة به اى مع التصديق

والذاتي يتبع دفعه
عن الماهية اى اذا
تصور مع الماهية
امتنع الحكم بسلبه
عنها ويجب اثباته
لها اى لا يمكن
تصورها الامع تصوره
موصوفة به ويندم
عليها في الوجود
الذهني والنازحي
وكذا في المحدثين
لكن بالنسبة الى جزء
واحد ويجب كونه
مصلوما عند العلم
بالماهية قال الشيخ قد
لا يكون معلوما على
التفصيل حتى يخطر
بالبال وانكره الامام
لان العلم بالشيء يستدعي
العلم بمتياز من غيره
وهو ضيف لاقتضائه
حصول علوم غير
متساوية عند العلم
بشيء واحد من

بثبوتها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذ لم من مجرد تصور الماهية يلزم
من التصور ان بدون العكس والشج في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الاثبات
خاصتين متلازمين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما
او اخطارها وهؤلاء اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب
بمجرد تصورهما فلزم بين الفولين وكيف ما كان فهم ليسا بخاصتين مطلقين لان
الاولى تشتمل الاوالم بالمتى الاعم والثانية بالمتى الاخص والثالثة وهي خاصة
مطابقة ان يتقدم على الماهية في الوجود بن عسى ان الذاتي والماهية اذا وجدوا باحد
الوجودين كان وجود الذي متقدما عليها بالذات اي العقل يحكمه بانه وجد الذاتي
اولا فوجدت الماهية وكذا في المدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع
الاجزاء وفي المدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم صرحوا بان اتحاد الجنس
والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على
الماهية امتنع حله عليها الاستدعاء الجمل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود
المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة
في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهي
مركبة عنها فقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية
في الوجود بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء
في الخارج تقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل وعلى هذا الاشكال ولما
قرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذي يستدعيه العلم
بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على
الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشيء مع العلم بامتيازه
عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشيء مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى
قول الشيخ ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنها لا بد
لا تكون معلومة بالامتيار عن غيرها واذا اخطرت بالبال يحصل العلم بامتيارها
وتأمل مفصلة وتقرر ما قاله الامام ان يقال لا يتحقق العلم الاجمالي بل لا بد من العلم
بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والازم احد الامرين اما عدم العلم
بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
باطل بيان الازم انه اذا علم الماهية بجملة اجزاؤها فلا يخلو ما ان يكون العلم بالاجزاء
حاصلا اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصلا بالاجزاء يكون تلك
الاجزاء تيمية في الذهن فيكون العلم حاصلا بامتيارها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا
وهو الامر الثاني وهو ضيق لانا لان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيارها فانه

لو استلزمه للزم من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
 بامور غير متناهية وانه محال هذا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير
 والذي ينفذ من تصنيح كلام الشيخ في جمع كتبه ان الشئ اذا ارادتم في العقل
 فان كان ملا حظا للعقل ممتازا عنده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال
 وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
 ولا يجب ان يكون الاجزاء ملا حظة منفردة عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
 لا يلا حظها بسبب ذهوله عنها والتفاهة الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
 بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاجزاء اى قوة يتمكن من استحضارها والالتفات
 اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تجسم اكتساب فاذا توجه العقل
 اليها مستحضرا اباهاء ورومى الاخطار بالبال تمثل وقد لاحظ كل واحد منهما
 منفردا عن غيره بقوته المبررة وهذا كما رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك
 اننا نجد في ابتداء الامر حالة اجالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
 حالة اخرى تفصيلها وتغير بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
 فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجالى والثانية بالتفصيلي وكما اذا شئنا عن مسألة معلومة لنا
 قبل الشروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
 المسئلة واذا شربنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا ثلثت واضحة عند العقل
 ممتازة ولونا مل متأمل وفش احواله بمجد أكثر معلوماته كذلك لتفصيل لاجزائها عنده
 ولا نغير بينها لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يتحقق هذا الموضوع (ور له
 والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخر في غير كتاب ايساغوجي في يقال
 عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
 اربعة الاول المحمول الذي يتمتع انفكاكه عن الشئ الثاني الذي يتمتع انفكاكه عن ماهية
 الشئ وهو اخص من الاول لان ما يتمتع انفكاكه عن ماهية الشئ يتمتع انفكاكه عن الشئ
 من غير عكس كافي السواد للبهشي الثالث ما يتمتع رفعه عن الماهية بالمعنى الذى سبق وهو
 اخص من الثاني لان ما يتمتع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يتمتع انفكاكه عنها في نفس الامر
 والا لارتفع الامان عن البديهيات ولا ينكس كافي الاوازم الغير البينة الرابع ما يجب اليابه
 للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص بمقابلته الثاني
 ما يتا في الجمل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستقما للموضوعية كقولنا الانسان
 كاتب فيقال له جمل ذاتي ولما قبله جمل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع
 وبازائه الجمل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصل بالحقيقة اى محمولا عليه بالوظيفة
 والاشتقاق فيجل عرضي الرابع ان يحصل للموضوع باقتضاء طبعه كقولنا الحجر متحرك

والذاتي في غير كتاب
 ايساغوجي يقال
 للمحمول الذي يتمتع
 انفكاكه عن الشئ
 او عن ماهيته او يتمتع
 رفعه عن ماهيته
 او يجب اليابه لها
 وكل منها اخص بمقابلته
 وللمحمل اذا استحق
 الموضوع موضوع
 موضوع الشئ او كان
 المحمول اعم منه
 او حاصله في الحقيقة
 او باقتضاء طبعه او دائما
 او بلا وسط او كان
 مقوما له او لاحقا له
 لا الامر اعم او اخص
 ويقال لهذا الاخير
 في كتاب البرهان
 عرضا ذاتيا ولا يجب
 السبب اذا كان دائما
 او أكثر ايا والعرضي
 لمقابلته هذه الاشياء
 ويقال للقائم بذاته
 موجود بذاته وللقائم
 بغيره موجود
 بالعرض متى

ان اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم الثبوت
 موضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
 العرضي السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع
 لا لامر اعم او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا وما لامر اعم او اخص عرضي
 الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال لا يجب السبب للسبب انه ذى اذ ترتب عليه دائما كذا مخرج للثبوت
 واكثرها كشرط السمو نيا للاسهال وعرضي ان كان الترتب اقليا كلعان البرق
 لا يذور على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قابلا بذاته يقال انه موجود
 بذاته كالجوهر وان كان قابلا بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
 خاصة ان اخص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
 الماهية وله قسمان احدهما انه اما ان يخص بطبيعة واحدة اي حقيقة واحدة وهو الخاصة
 واما ان لا يخص وهو العرض والماهية ثانيا هما اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
 عن الماهية فهو لازم والا غير لازم سواء كان دايما الثبوت او مفارقا وادوام الثبوت لا ينافي
 امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالرياض للروح والماهية كالزوجة
 الاربعة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم لللازم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
 ليس بمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
 من حيث هي فلما رد ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
 هي هي فهو لازم الماهية والافهول لازم الوجود فتقول الماهية من حيث هي هي ليست
 الا وليس الماهية بمنها نوعان من حيث هي وللوجود واللازم ان يكون نوع الشيء
 نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فامتنع انفكاكه
 عن الماهية الموجودة اما ان يكون تمتع الانفكاك عن الماهية من حيث هي هي وهو لازم
 الماهية او لا وهو لازم الوجود ولو قل اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يخرج الى هذه
 العناية واللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره واطوسط ما يقرب بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا فاطرف متعاقب بقوله يقرب اي حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرب بل انه شيء
 فذلك الشيء هو الوسط كما اذا قلنا الماء حار لانه متغير فعين قلنا لانه اقرب به المتغير
 وهو الوسط وهما الى اللازم بوسط وغيره موجودان والآن كل اللوازم لا بوسط
 او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل
 شيء على غيره اي حل لازم على لازمه والنال ظاهر الفساد وفي الشريطة نظر
 لجواز ان يتوقف العلم بالحل على لغير آخر غير الوسط كالخمس والجريرة والتفات
 النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجهولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة
 فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجهولة والتساوي ايضا باطل لانه
 لو كان كل اللوازم بوسط تسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالي محال فالتقدم

والثالث اما خاصة
 ان اخص بطبيعة
 واحدة والا فرض
 عام وايضا وهو
 اما لازم ان امتنع
 انفكاكه عن الماهية
 واما غير لازم واللازم
 اما للوجود واما للماهية
 واما بوسط او بغيره
 والوسط ما يقرب
 بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا
 وهما موجودان
 والاما جهل حل
 شيء على غيره
 او تسلسلت اللوازم
 من طرف المبدأ الى
 غير النهاية لان اللوازم
 الخارج بوسط خارج
 عن الوسط والوسط
 خارج عن الماهية فيعود
 الكلام الخارج
 الاخر من

مثله ولا بد للشرطية من بين امرين الاول بيان لزوم التسلسل الذي يبان انه من طرف المبدأ أما التسلسل فلانه لو كان جميع الاوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن المناهية واما خروج التلازم عن الوسط واما ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولا ان كان الوسط اما نفس اللازم او نفس الملزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لابد ان يكون مغايرا للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطالب او كان اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في المناهية فيلزم دخول اللازم في المناهية وهو محال واذا قد ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن المناهية فلزوم الوسط للمناهية اما ان يكون بوسط او لا وان الثاني بطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن المناهية والا لدخل الوسط الاول في المناهية وقد فرضناه خارجا ههنا وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادىء الاوازم فالتسلسل انما هو في المبادىء واما استقصاء التالى فلما نقرر في الحكمة وفيه نظرم وجهين الاول اننا نختار ان الوسط خارج عن المناهية قوله فلزوم الوسط للمناهية اما بوسط او لا فلنأخذ انما يتم لو كان الوسط لازما للمناهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مغايرا فاما لا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للمناهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول ينتج الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلتين الاولى الاوساط الغير المتناهية الثانية اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للمناهية يتوقف على لزوم الوسط للمناهية او لزوم الاوازم للوسط واما ما كان يتوقف على لزوم آخر وهلم جرا فان اريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فقط هو انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها ولا يتوقف وسط على وسط بل اللزومات تتوقف على الاوساط وان اريد به التسلسل في اللزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن التغاضي عنه بان التسلسل في اللزومات لا بمعنى مفهوماتها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات بالان ومات فانه لو كان جميع الاوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم يتوقف على تصديقات آخر فثبت الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مباديه وثبوت الحكم في مباديه لاشتهارها على قضية اللزوم يتوقف على مبادىء آخر فيلزم التسلسل في المبادىء نكث انما يتم لو كان مبادىء المطالب ملاما موجبة لها وليس كذلك بل على ممددة ولا استقصاء

في تسلسل العمل المعدة على ما شئوا اكتسبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل
 ان تسلسل القوازم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات
 يلزم وم غير متناهية وانتاع احاطة العقل بما لانهاية له وايضا يلزم ان
 يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية لانهاى مرارا
 لانهاى ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (فوله وكل لازم قريب بين
 الثبوت) كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للملزم بمعنى ان تصورهما يكتفى
 في جزم العقل بديهية اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتقار الى وسط فلا يكون
 قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان يتكان قريبا هذه الملازمة واضحة بذاتها
 والاولى متنوعة لما عرفت على انه يقضى الى انحصار الفضاء باقى الاولية والكيفية
 وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزوم
 يستلزم تصور له لان الملزوم هو امتناع الانفكاك ومضى امتنع انفكاك العارض
 عن المناهية لا بوسط يكون مانعية الملزوم وحدها مقتضية له فانما تحقق
 مانعية الملزوم بتحقق اللازم حتى حصلت في العقل حصل واعتراض على نفسه
 بان ذلك يقتضى ان يكون الذهن متفلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى
 تحصل اللزوم باسرها بل جمع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور
 المنزوم التفصيلى وربما يطرأ على الذهن ما يوجب اعتراضه عن اللازم فلا يتم
 الدفاع عنه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فالملزوم الثابت في نفس
 الامر اذا لم يكن بوسط لم يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا للازم اقتضا عقليا
 واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم
 القريب يتا لاضحال ككتاب القضية المجهولة من المتقدمتين الماومتين وفساد
 التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجهولة لا بد ان يكون
 محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا تكون مجهولة
 فانقر العلم بثبوت محمولها لموضوعها على وسط والام يكن مجهول الثبوت وحينئذ
 يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط
 واما ما كان يكون محمول احدى المتقدمتين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول
 اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها اولازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى
 وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقديران اللازم القريب
 ليس بسين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا
 غاية تقرير الدليل والاعتراض باننا لانم ان محمول القضية المجهولة لو كان ذاتيا
 لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا
 بكنه حقيقته وهو غير لازم سلته لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب
 بين الثبوت للملزم
 بمعنى ان تصورهما
 يكتفى في الجزم بنسبته
 اليه والا لاحتاج
 الى وسط وغير القريب
 غير بين والام يكن
 بوسط واحتج الامام
 بانه لو لم يكن كل لازم
 قريب يتا لامتنع
 تعرف المجهولات
 لان ما مجهول ثبوته
 لموضوعه كان
 خارجا عنه وانما يعلم
 بوسط خارج عن
 الموضوع او خارج
 عنه المحمول فيفتقر
 الى وسط شانه ذلك
 وتسلسل وجوابه
 انه لا يلزم من سلب
 الكل السلب الكلى
 فقط ينتهى الى لازم
 بين مت

موضوعها يحتاج العلم بثبوتها له الى وسط لجواز توقفه الى امر آخر سائاه لكن
لازم ان محمول إحدى المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا لجواز ان تكون
عرضيا مفارقا ولئن سائاه فلانم ان اللازم القريب اذا لم يكن يتنا محساج الى وسط
وذلك لان التسدير انه ليس بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط
لجواز ان يكون يتنا بالمعنى الاعم اذ لا يلزم من انتفاء الاعم ولو كنى هذا التقدير
من البيان في اثبات هذه المقدمة لكن في اصل الدعوى بان يقال اللازم القريب
يجب ان يكون يتنا والاحتساج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة
وتقرر جواب النصف الاول انم انه لو لم يكن كل لازم قريب يتنا بمنع اكتساب
القضية المجهولة قوله لانه لو اكتسب لتأدى الاكتساب الى التسلسل قلنا لانم
بل ينهى الى كثير من الاوازم القريبة البينة فان التسدير سلب الكل اى رفع
الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب يتنا وهو لا يستلزم السلب الكلى اى
لا شئ من اللازم القريب بين فجوز ان يكون بعض الاوازم القريبة بينة وبعضها
غير بينة وحينئذ تنهى سائاه الاكتساب الى البين منها (قوله وشكك في نفي
الزوم) التشكك ليس في نفي الزوم بل في الزوم وذلك بان يقال لانحقق لازوم
بين الشئين اصلا لانه لو لم شئ شيئا لكان للزوم مافرا لهما لا يمكن تعقلاهما بدونه
ولانه نسبة بينهما والنسبة مقابلة للمتسبين وحينئذ لا يخاف اما يكون الزوم لازما لاحد
المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع الزوم عنهما وامكان ارتفاع الزوم
انما يكون بجواز الانفكاك بين اللازم والمزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان
الزوم باقيا وقد فرمتنا ارتفاعه ف ولان اللازم امتناع الانفكاك فاذا امكن
ارتفاع الزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك
بين اللازم والمزوم لا يكون اللازم لازما ولا المزوم ملزوما وان كان الزوم لازما يكون
للزوم زوم ونقل الكلام الى ذلك الزوم حتى يتسلسل وانه محال اجب بمنع امتناع
هذا التسلسل وانما يمنع لو شككنا في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل
في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد
يلزمه نصف الاثنين وثلاث الثلاثة ورابع الاربعة وخمس الخمسة وهم جرا ولا يخفى
عليك انه لا يعنى بذلك ان الامور الاعتبارية تسلسل الى غير النهاية بل انها لما كان
تحتها بحسب اعتبار العقل لزوم سلسلتها رتبا اعتبرها العقل لكن لا يقوى
على الاعتبارات الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتدال وورما
تحقق ذلك بان الزوم له اعتبار ان الاول من حيث انه حائلا بين اللازم والمزوم
وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والمزوم فانه اما يلا خطها العقل باعتبار
ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلما اعتبر العقل الزوم باعتبار

وشكك في نفي الزوم
بان لزوم الشئ لغيره
غيرهما لكونه نسبة
بينهما فان لم ايضا
التسلسل والا يمكن
انفكاك للزوم عن
اللازم وجوابه منع
امتناع التسلسل
في الامور الاعتبارية
اذا لواحد يلزمه
كونه نصف الاثنين
وثلاث الثلاثة وهم جرا

مت

مقايسته الى اللزوم والملزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم
من المفومات فاذا لاحظته العقل ولا حظ احد المتلازمين وتعمل نسبة بينهما
اعتبر لزوما آخر واعتبار اللزوم الاخر بينهما يتوقف على تلك ملاحظات
(الاولى ملاحظة مفهوم اللزوم بحسب الذات) الثاني ملاحظة احد المتلازمين
(الثالث ملاحظة نسبة بينهما انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يتبع فالعقل ان
لاحظ هذه الملاحظات الثلاث تحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم
اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم اللزوم
من حيث الذات لم يتحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير
النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تقاس سائر الامور الاعتبارية
من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات
الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين
باعتبار العقل فلم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز
ان لا يتحقق اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا لم يكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن
الانفكاك بينهما فلا يكون اللزوم ملزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة
انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار
للعقل ولا ذهن ذاهن فليست اللزومات امورا لهتبارية بل حقيقة لانا نقول لانه
انه لو لم يكن اللزوم امر متحققا امكن الانفكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما
يلزم لو لم يكن اللزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس
الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان اللزوم بين الامرين
موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما للاخر في نفس الامر
وهو لا يستلزم تحقق اللزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد تلك
كما اورد الامام فانه قال لو لم يكن شيئا لكان ذلك اللزوم امامه وما في الخارج
او موجودا فيه والقسمان باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين
عدم اللزوم والا لحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون
العدم وجودا هذا خلف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد الشقين
وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ
انما هو في الامور المحققة ثم نتجه ان يقال لانه عدم الفرق فان الاول ايجاب مفهوم
والثاني عليه ولازم ان التمايز من خواص الوجود الخارجى بل من خواص
مطلق الوجود والاعداد لها صور ذهنية بممكن التمايز بينهما
كما بين عدمي الشرط والمشرط وبين عدمي العلة والمعلول
لا يقال نحن نقول من الرأس لو لم يكن اللزوم متحققا في الخارج فلا يخلو

واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما بوسط او غيره وقد يكون لامر منفصل سواء كان اللزوم بسيطا او مركبا وقيل لازوم الامر منفصل لان نسبه اليهما كنسبته الى غيرهما وجوابه منع تساوي النسبتين وقيل لا يلزم البسيط لازم والالكن قابلا واما لا يلزمه لازمان والالكن مصدر الاثرين وجوابه منع امتناع التالي وتقدر تسليمه يمنع وجوب فاعلية اللزوم وغير اللزوم مفارق بالقوة او بالفعل سهل زوال كان او غيره سريره او بطيئه فضموا ما ذكرنا ان الكليات خمس النوع والجنس والفصل والخاص والعرض العام من

اما ان يكون بين اللازم والملزوم امتناع انفكاك في الخارج اولاً يكون فان كان بينهما امتناع الانفكاك في الخارج كان اللزوم متحققاً ان لامعنى لزوم الامتناع الانفكاك وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم لازماً ولا الملزوم ملزوماً وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازماً في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في الوازم الخارجيه لانا نجيب عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج تحققت جواز الانفكاك لجواز انتفاء الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه لو لم يكن للشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازماً في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجى فان العنى منتف في الخارج مع ان الاعنى محمول حلا خارجيا ونحن سلما ذلك لكن نمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل كل لزوم من تلك اللزومات ينفرد الى لزوم سابق ينفذ وبين احد المتلازمين اذ لو لم يتحقق اللزوم السابق امكن الانفكاك بين المتلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلاً فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فتزب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ فنقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق صلة لللاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيداً ينفذ بانتفاءه وكيف يكون علة وهو نسبة بين اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولاً له فلا يكون التسلسل من طرف المبدأ (قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما) لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما فقط اما الملزوم بان يمتنع انفكاك اللازم نظراً الى ذات الملزوم ولا يمتنع انفكاكه نظراً اليه كالعالم بالواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع انفكاكه عن الملزوم نظراً اليه ويجوز انفكاكه نظراً الى الملزوم كذئب العرض الجوهر والمسطح للجسم وقد يكون لهما بينهما بان يمتنع انفكاكه عن الملزوم نظراً الى كل منهما كالتهجب والضاحك للانسان واما ان كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون لامر منفصل كما اوجود العقل والفكر وعلى التقادير فاللزوم اما بسيط او مركب فالاقسام مضمرة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر منفصل لان نسبه الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقترضاؤه اللزوم بينهما دون غيرهما في جميع بلا مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان تكون له نسبة خاصة اليهما بها يقتضى الملازمة بينهما دون غيرهما كاقترضاء المفارقات الملازمة بين مساوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والالكن مقتضياً له فيكون فاعلاً له وقابلاً ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والالكن مقتضياً لهما فيكون مصدر الاثرين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لوجود

الفصل انشاؤ
في مباحث الجنس
الاول في تعريف
انه الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بانواع
في جواب ماهو فالقول
كالجنس البعيد والمقول
على كثيرين كالجنس
للخمسة وقولنا
مختلفين بالنوع بخرج
النوع وقولنا
في جواب ماهو انك
الباقي وعلى التعريف
شكوك الاول او كان
المقول على كثيرين
جنسا للخمسة كان
لكونه جنسا خاصا
اخص من مطلق الجنس
ولكونه جنسا له اعم
منه وجوابه ان المقول
على كثيرين باعتبار
ذاته اعم من مطلق
الجنس وباعتبار كونه
جنسا اخص منه فلا
منفعة الثاني النوع
يعرف بالجنس فتعريفه
الجنس هو روجوابه
ان المرفع به الجنس
النوع الحق في المرفع
بالجنس النوع الاصافي
فلا دور الثالث الجنس
ان كان موجودا

ان يكون البسيط فاعلا للازمه وهو ممنوع لجواز استناد القزوم الى اللازم او الى امر
منفصل وبتعريف تسليمها منع انتفاء التال فيها لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة
على القاعدتين والمصنف ذكر التبيين على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام
في امر مني اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع او لا يزول
والاول المغارق بالقوة ككون الشخص اميا والنسائي المغارق بالفعل وهو اما سهل
لزوال كالقيام او عسر كالعشق وايضا اما سريع الزوال كالخل وبطيئه كالشباب
فقد ظهر بما ذكرنا ان الكلمات مضمرة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام وذلك لان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات التي
لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منها فان كان مقولا في جواب ماهو بحسب
الشركة فهو الجنس والاف فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص بطبيعة واحدة
فهو الخاصة والافالعرض العام والشخص استدلال على المحصر في انتفاء به اما ان يكون
ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية
فان كان دال على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دال على الماهية المختصة
فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة
والادلال على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتغيير عن بعض
المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشترك فيه فهو الخاصة
او يكون وهو العرض العام واذا قد وقع الفراغ عن اقسام الكلمات اجمالا فقد حان
ان ندرع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقديمه على وافيها
اما على النوع فنكونه جزءا منه واعم فهو اشهر واجلي في التمثل واما على الفصل
فلشرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التهديد واما على الخاصة والعرض
العام فلا فقارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته
على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لمكان الاختصاص فلذلك ترتب في التكلب
على هذا الترتيب (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظه الجنس
كانت في مباحث اليونانيين موضوعا لمعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالمعلومية للعالمين
والمصرية للبصر بين اولوا واحد الذي نسب اليه الاشخاص كملى ومصر لهم وكان
هذا عندهم اول بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة
ايضا ثم نقلت الى المعنى الصلح لمسابتها تلك الامور من حيث انه معقول واحده
نسبة الى كثرة اشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
فالقول كالجنس البعيد يتناول الكلي والشخص لانه مقوله على واحد فيقال هذا
زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص ويتناول
الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلي الا ان دلالة

٤ لم يكن مقولاً
على كثيرين لشخصه
والا لم يكن مقولاً
للجزء في الموجود
في الخارج وجوابه
ان الشخص لا يمنع
اشراك كثيرين
في مروض الشخص
الذي هو واحد
بالنوع وزعم الامام
ان هذا التعريف
حد قال لانه لا معنى
للجنس الا ذلك وهو
غير معلوم الثاني
من

تفصيلية ودلالة الكلّي ايجابية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلّي المقول على
كثيرين لا يخاف من استدراك وجهه على ما يقال على كثيرين بالفعل نبيهها على
ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تحقق
بالقياس الى شخص واحد سهولته ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج
لم يتناول الاجناس المدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم
شموله الكليات المدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد
المتوهمة فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال
على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال
شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنساً لكن قيد من حيث هو كذلك مراد
في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاعف وان لم يصرح به وعلى التعريف
شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنساً للخمسة لكان اعم من الجنس
المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس للجنس والجنس يكون
اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس للخمسة وجنس الخمسة اخص من
مطلق الجنس واما استحقاقه التالى فلا تنزهه امتناع وجود المقول على كثيرين
يدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
لانه ما قال المقول على كثير جنس للخمسة بل كالجنس وجوابه منع استحقاقه التالى
وانما يكون محالاً لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد
وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه
باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنساً بل باعتبار عارضه وهو
كونه جنساً للخمسة ولا امتناع في كون الذي اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه
كالضاد فانه اعم من الكلّي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس
العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع
والجنس وسائر الكليات والا لم يكن جنساً للخمسة فيكون جنساً للجنس من تلك
الحثية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فنقول لان المقول على كثيرين
من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والاصدق على الجنس والنوع وغيرهما
انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو
الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلّي مقول عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس
هو النوع الحقيقي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير

مستقيم لان النوع المأخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي والحققي وابا ماسكان
لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مبرر الاول
انه يحمل بانعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها تقال
على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانها لا تقال على الانواع
الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان
يكون بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قيست الى الاجناس فلا شك انها تمام
المشترك بينهما فتكون اجناسا بالنسبة اليهما مع عدم صدق الحد الثالث انه يلزم ان يكون
كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذا اضافت الجنس انما اعتبرت بالقياس
اليه وقد اجيب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايغان وكل واحد من المتضايفين
انما يعقل بالقياس الى الآخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الآخر ضرورة
وزيفه الشيخ في الشفاء اما اول فلانه ليس يحمل اذ من شأنه ان قدح في بعض مقدمات
الشبهة ولا قدح هناك واما ثانيا فلانه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات
واما ثالثا فلان المتضايفين انما يعرف كل منهما مع الآخر لانه وخرق بينهما
فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفته وسابقا في المعرفة عليه والذي
يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل الرقمان بمعرف الشيء عرف الشيء وعرف هو
معه فلا يعرف احد المتضايفين بالآخر بل يدرج كل منهما في تعريف الآخر
على ضرب من التاطف والابساء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي
له اخ بل انه الذي ابوه بيمينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالأنوع
في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يمتنى به ذلك في عاينهم وحينئذ يتم
التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فالك اذا قلت مقول على المختلف
بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى
غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خفاء في ان المراد
بالتعريف والمعارف في الحقيقة ففي كل منهما اشارة الى الضايغ الآخر الثالث المعنى
الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وابا ما كان فالتعريف فاسد
اما اذا كان موجودا في الخارج فلا ينكل موجود في الخارج فهو متخص
ولا شيء من الشخص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا متسع ان يكون
مقوما للجزئيات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ما هو
فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس النطقي وهو معدوم في الخارج
وليس بمقوم فنقول التزديد في مروض الجنس النطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي
فتقرر جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الداهيين الى وجود الطبيعة

في الخارج في ضمن الجزئيات اختلف مقالاتهم فذهب من قال ان امرا واحدا في الخارج
قد انضم اليه فصل او شخص فصار نوعا او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا
فهو شيء واحد بينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم
من احال ذلك وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والوجود في الخارج حصصه
التي تشمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته
بل الوجود الحيواني وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئي في الخارج
ومعنى اشتراكه انه مطابقي لها على معنى ان المفعول من كل حصة هو المفعول
من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بين جوابه على المذهب
الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج
قوله لان الشخص ليس بمفعول على كثيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب
من الشخص ومعروضه فلانم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طابع الاشياء
موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان
اردتم بالشخص معروض الشخص فلانم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معروض
الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس وعروض الشخص لا يتبقى
اشراك بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالتعدد لانه
خارج عن الاصطلاح وربما يجاب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون
المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات
في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لولم يكن هو والمفهوم
للجزئيات متحد بنسب الماهية وهو ممنوع فان المفهوم للجزئيات حصصه الموجودة
فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يمرض للاشياء عند كونها
في الذهن وتخصصها خارجا لا يتبقى ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم
وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كثيرين او لا يكون مقولا على كثيرين
مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو وانما كان لا يستقيم التعريف بـ
اللزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولا شيء من الجزء بمحمول فلا يكون
مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متفقة الحقيقة
وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزئ محمول لامن
حيث انه جزء بل من حبيبة اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اي بشرط
ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته
الفصل وان اخذ بشرط لاشيء اي بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا
عليه كان جزءا ومادة ضرورية ان الجزء يخرج عن مفهومه الجزء الآخر وان اخذ
اعم من الوجهين بحيث يمكن ان يمرضه تارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا

ومحور لا غموض الجزئية هو معروف الجنسية والمحمولية نعم لا يصدق على النوع
انه حيوان خرج من مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان
من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور
في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه
لان التعريف ليس الالجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لامعنى
لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب
ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية مفارقة لهذا
المفهوم مساوية له ولو عناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام
ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب
اعتبار المعبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسمائه (قوله انبحث الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي)
قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبعية ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلية من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلاثة فالان اراد ان
يقين ان اى الاجناس يقوم اى الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم
النوع الطبيعى اما الحقيقى فلا يمكن تصوره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسبته
الى الازهان ووضوحه طوى ذكره واما الاضافى فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس
طبيعى باقياس الى النوع الطبيعى الاضافى والنسبة بين الشئين متأخرة عن كل منهما
فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافى فلا يكون مقوما له لا يقال لان
وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتبينين بل اللازم تأخرها عما عرضت له
بقياس الى غيره وهو محلها لاعتناء ذلك الغير كاتقدم العارض للتقدم بالاضافة
الى المتأخر لانا نقول النسبة موقوفة على المتبينين فهي متأخرة عنهما بالضرورة
وعروض التذم انما يتصور بعد تحقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافى فلانهما متضادان على ما سلف والمتضادان انما يعقلان معا فلا يقوم
حدهما الاخر والا لتقدم في التعقل لانهما متقابلان لاستحالة ان يكون الشئ الواحد
من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما
بلاخر واما الحقيقى فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم
النوع العقلى حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعى والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلى لكان اما جزءا بالاستقلال
فلزم تركبه من اكثر من جزئين او جزءا لجزءه فلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعى
او للمنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعى فلا يقوم النوع الطبيعى
الاضافى لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشركة ولا يقوم النوع الطبيعى

الثاني في تقويمه للنوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعى لانه
نسبة يتدوين الجنس
الطبيعى فيماخره
ولا النوع المنطقي
اما الاضافى فلتضاديهما
واما الحقيقى فلا يمكن
تصوره دون ولا
العقلى لتركبه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعى يقوم النوع
الطبيعى الاضافى
دون الحقيقى لجواز
كونه بسيطاً ولا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم المعروف
لو كان مقوما لعارض
لم يكن الما عرض
بالحقيقة الا ذلك القيد
الاخر و يقوم النوع
العقلى لما عرفت
والجنس العقلى لا يقوم
شيئا من الانواع
والا لاقومه الجنس
المنطقي من

الحقيق لجواز ان يكون بسيطاً وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيق فظ لجواز تصور
مع الفقه عن الجنس الطبيعى واما الاضافى فلانه عارض للنوع الطبيعى الاضافى
والجنس الطبيعى يقوم له ولو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحققة الا الجزء الآخر
لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بجمعه عارضا فلابقا ليس اذا قيد
الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للشيء فلا امتناع في ان العارض لا يكون
عارضنا بجميع اجزائه لانا نقول هب ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لان
عروضه وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلى الحقيق وهو واضح مما ذكر
في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعى والمنطقي الحقيقين والجنس الطبيعى
خارج عنها و يقوم العقلى الاضافى لانه مقوم للطبيعى الاضافى المقوم له واما
الجنس العقلى فهو لا يقوم شيئا من الانواع والا فقوم الجنس المنطقي ضرورة
انه مقوم للجنس العقلى وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع واثبت
خير بانها هذه الدلائل على ان ماهيات الكلبيات ما ذكر في تعريفها وليت
شمري كيف قطع المصنف بالفروع وهو متردد ذكالك في الاصل (قوله الثالث
الجنس اما فوقه وتحت جنس) اعلم اولاً ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة والانواع
متنازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنتهى الاجناس في طرف التصاعد الى جنس
لا يكون فوقه جنس والا لتزكبت الماهية من اجزاء لانها هي فيوقوف تصور ها
على احاطة العقل بها وتسلسل العال والمعالوات لكون كل فصل علة لخصه
من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والام تحقق
الاشخاص اذ بها نهياتها فلا تحقق الانواع واذا قد حصل عندك هذا التمهيد
فتقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه
ولا تحت جنس او يكون تحت ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس
المتوسط كالجسم والجسم التامى والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس
للعقول العشرة والجوهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالى و جنس الاجناس
كالمقولات العشر والرابع الجنس السافل كالحيوان والشيخ لم يعد الجنس المفرد
في المراتب بل حصرها في الثلاث وكانه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون
اذا ترتبت الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلاحظ
ذلك بل قاس الجنس بالجنس واعتبر اقسامه بحسب الترتب وعدمه وكيف كان
فالجنس المطلق لا يخصص الا في الاربع وهل هو جنس لها او عرض عام قال الامام
ليس بجنس لان ثلثة منها وهى الجنس العالى والسافل والمفرد مركبة من الوجود
والعدم لاستتال كل منهما على قيد عدمى والمركب من الوجود والعدم لا يكون
نوعا لمرتبوتى اذ الانواع لا بد وان تكون محصلة فلابق الانواع واحد وهو المتوسط

(والثاني)

اما فوقه وتحت جنس
وهو الجنس المتوسط
او لا فوقه ولا تحت
وهو الجنس المفرد
او تحت فقط وهو
جنس الاجناس
او فوق فقط وهو
الجنس السافل قال
الامام الجنس المنطقي
ليس جنسا لهذه
الاربعة لان المركب
من الدم والوجود
لا يكون نوعا والشيء
الواحد لا يكون جنسا
بالنسبة الى نوع واحد
وفيه نظر فان قلنا انه
جنس لها كان جنس
الاجناس احد انواعه
وهو عارض لطابع
عشر هي الجوهر
والكم وغيرهما
فان اقتضى اختلاف
ماهيات المعروضات
نوع الاضافات
العارضه كان جنس
الاجناس انواع فلم
يكن نوعا اخيرا والا
لصكان نوعا اخيرا
وفوقه الجنس الى
ان ينتهى الى الكل
ثم اضاف فالاضاف
جنس الاجناس
وجنس الاجناس
نوع الانواع من

والثاني لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لاننا لانم ان الثلاثة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وثبت الامور العدمية لوازم لفصول لها وجودية افيت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوفه جنس ويكون تحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحت جنس ويصكون فوفه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحت جنس لقربه ولا فوفه جنس لبعده فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس التي فوفه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المفارقة له الرقعة في سائلة واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحت جنس بالقياس الى ثبوت الماهية وكون جنس ما تحتها بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضرنا سلمنا لكن لانها لو كانت عدمية لاتكون اتواعا فوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانها لو كانت محصلة لو كانت اتواعا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكليات النطقية ماهيات اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولئن سلمنا لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان يخصص في شخص واحد فلم لا يجوز انحصار الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو مندفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بدله في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحتها انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانوع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التعيين عرضي له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يبق عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد اتواعه وهو عارض للمقولات العشر ومن مطارح نظرهم ان اختلاف المروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المروضات موجبا لتعدد الاضافات العارضة اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجوهر محققا بالماهية لجنس الاجناس العارض للكبر وغيره فيكون تحت جنس الاجناس اتواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجوهر ليس بخالف العارض في الحكم الا في المروض والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

الفصل الثالث
في مباحث النوع
الاول في تعريفه انه
الكلى المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد
فقط في جواب ماهو
والقيد الاول يخرج
الجنس والاخير الثلاثة
الباقية وقد يقال
النوع لكلى الذى
يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ماهو
قولا ولما هذا احتراز
عن الصنف لانه لا يقال
الجنس على الصنف الا
بواسطة القول على
النوع المقول عليه
والاول يسمى نوعا
حقيقيا وهذا اضافيا
وهما متاخران لجواز
تصور ماهية كل
منهما دون الاخر
ولان الاول مقبوس
الى مانحة والثاني
الى ما فوقه ولوجوب
تركيب الثاني من الجنس
والفصل دون الاول
لحقن الاول دون
الثاني في البساطة
وبالعكس في الاجناس
المتوسطة من

كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين
وفوقه الكلّى وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع
وهذا البحث لا يختص بجنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل يعم
سائر الكليات فانها ايضا امرض لما هيأت مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلاف
المرارض كانت انواعا متوسطة والاكات انواعا اخيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث
النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا لشيء
وحقيقته ثم نقل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقى
فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ماهو فالمقول على كثيرين
جنس والمراد منه ماهو اعم من المقول على كثيرين في الخارج اوفى
الذهن على ما سبق الاشارة اليه في الجنس والا لانتقض بنوع يفهم
في شخص كالتشريح وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ماهو
الثلاثة الباقية ولما الاضافى فهو الكلّى الذى يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ماهو قولا ولما لا يمكن ان يضاف عليه لثلاث مختلفين
الحده من الجنس ولاخراج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج
الكليات الضمير المدرجة تحت جنس كالمهايات البسيطة ولما التقييد بالقول
الاول فرغم الامام انه للاختراز عن النوع بالقياس الى جنس البعيد اذ النوع
لا يكون نوعا الا بالقياس الى جنسه القريب وقال صاحب الكشف هذا مختلف
لحكمهم فانهم يعملون نوع انواعا نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل الاول
ان يكون ذلك اخترازا عن الصنف وهو النوع المقيد بقيد مخصوص كاية
كارومى والزبحنى فانه لا يحصل عليه جنس ما بالذات بل بواسطة حل النوع عليه
فان حل المثل على الشيء بواسطة حل السافل عليه ونحن نقول احدا الامرين
لازم اما ترك الاختراز عن الصنف او الاختراز عن النوع بالقياس الى الجنس
البعيد لانه ان اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة فالامر الثاني
لازم ضرورة خروج النوع بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد
عليه بواسطة قول الجنس القريب وان لم يعتبر ذلك لم يخرج الصنف
عن الحد فيلزم الامر الاول على ان اعتبار القول الاول يخرج النوع عن مضايقة
الجنس فان القول المعبر في الجنس اعم من ان يكون بواسطة او بالذات والاخص
لانهم من الاعمال وايضا تعريفه بالجنس المضايقة له غير مستقيم والا لعدم
تعمقه فان قلت المراد به الجنس الطبيعى وتضايقه مع المنطقى فنقول من الاستدعاء
الماخوذ في التعريف اما الجنس الطبيعى او المنطقى وايضا ما كان في التعريف فاسد
اما اذا كان منطقيا فقط واما اذا كان طبيعيا فلان الجنس الطبيعى هو معروض

الجنس المنطوق فيعرف معرفته على معرفة الجنس المنطوق فيكون متقدما
 في المعرفة على النوع الاضافي بمرتبتين وايضا يلزم تقوم النوع الاضافي المنطوق
 بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما امكن التمهيد عن هذا الاخير
 اذا تأملت فيه وبالجمل فالحصوب ان يقال في التعريف انه اخص كليين
 متولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل الاخص من الكلين المتولين
 في جواب ماهو والتوطين متسايران من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من
 مفهوميهما مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني ان الاول اي الحقيقي
 مقيس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ماهو والثاني الى ما فوقه بان ما فوقه
 وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الاضافي كما انه مقيس
 الى ما فوقه مقيس الى ما تحته اذ مفهومه لا يهمل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبت
 الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبت الى ما تحته لاعتبار مفهوم الكل في
 والكلية لا بد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته
 فلا تكون فارقة نعم النسبة الى ما تحته المتغيرة في الحقيقة هي النسبة الى الاشخاص
 فالمعتبر في الاضافي اعم من ان يكون الى الاشخاص او الى الانواع فالاول في الفرق
 ان يقال الاضافي اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقي ما اعتبر فيه
 النسبة واحدة وهي اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم الاضافي لا يهتق
 الا بالنسبة الى ما فوقه ومفهوم الحقيقي يهتق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه الثالث
 ان الاضافي اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل لاعتبار اندراج
 تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقي الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما
 قد يتساوئان معا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقي بدون الاضافي كما في البسيط
 وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
 واحتج عليه بان كل حقيقي فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا ينحصر
 الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقي اضافي وجوابه منع اندراج كل حقيقي تحت
 مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا ونعم انحصار الممكنات في المقولات
 العشر بل انحصار اجناس الممكنات العالية على ماصر حوايه وقد اشار المصنف
 الى ابطال هذا المذهب متمسكا بالبسيط كواجب الوجود فانه ماهية كلية مضمرة
 في شخص واحد مزهنة عن التركيب وكنافرات والوحدة والنقطة فانها انواع
 حقيقية بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعم
 المعارض فهو ليس بنوع وان اريد به المعارض وهو ذاته تعالى فلاتم ان له
 ماهية كلية بل ليس الا لشخص ولما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة خارجا
 والتركيب من الجنس والفصل لا ينافيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسيطة

او مركبات فان كانت بسائط فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والالتزك من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لامحالة تنهى الى البسائط و يعود فيه ما ذكرناه وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقيا لجواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فصلا او غيرها لا ينفك الاجناس العالية بقياس الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد بان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل والالام يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي (قوله الثاني في مراتبه النوع اماضافي فمراتبه الاربع المذكورة) النوع اماضافي او حقيقي واما ما كان قريبا منه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي والحیوان او مابيننا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذ كانت تحت جميع الانواع و جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشرنا اليه اشارة خفية فلا احتياج الى الاطالة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فاثنتان لانه يتمتع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيق فهو العالي والا فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيقي فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد او سافل لا تمتاع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع لانه لا يمكن ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لا تمتاع ان يكون تحته نوع ووجوبه للاجناس و بين كل واحد من الباقيين من الجنس الى السافل والمتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع الى العالي والمتوسط عموم من وجه اما بين الجنس السافل والنوع العالي فتصادقهما فيما اذا ترنبت جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدي احدهما حيوان الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فتحتهما في الحيوان واقترافهما في اللون والجسم النامي

الثاني في مراتبه
اما الاضافي فمراتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الا ان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته والنوع الحقيقي
مفرد ابدالاً ليكون
الحقيقي فوق نوع
ومقياسا الى المضاف
مفردا وفوق نوع
والجنس العالي والمفرد
يبان جميع مراتب
النوع والوع السافل
والمفرد يبان جميع
مراتب الجنس و بين
كل واحد من الباقيين
من الجنس و بين كل
واحد من الباقيين
من النوع عموم من
وجه والنوع السافل
يكون حقيقيا اذ لا
نوع تحته واضافا
لقول الجنس عليه
وباعتبارهما كان
نوع الانواع
من

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فاصد فهمهما معاً في الجسم وافترقا فهمهما في الجسم النامي والاون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصاد فهمهما في الجسم النامي وافترقا فهمهما في الجسم والحيوان فان النوع السافل لابد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحت واصافيا لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جعلا مكان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جمعهما نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لابد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فقوله ليس نفي به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر) وقد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنهما ما اتفق لهم اشتراك فيه فلا اشتراك فيه كالجنس متين لان يكون احد الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معنييه احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منهما دون الآخر فانه اذا قيل الذي اما ان يكون مقولا لساوية او لا والمقول بالساوية اما ان يكون مقولا بالساوية لمتخلفين بالنوع او بالعدد خرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو بقسم ما يكون مقولا على متخلفين بالنوع الى مالا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ما هو او لا يكون والمقول في جواب ما هو قد يتخلف بالعموم والخصوص واعلم ان قولين في جواب ما هو جنس واخصهما نوع اخرجت القسمة نوع الاضافي صحيحا نعم لو قسم النوع الى عامين شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فملى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بدلا عن الآخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسمة الكليات فليس الى موضوعاته التي هي كليات بحسبها والاضافي احدها باعتبار قسمة له بحسب النسبة لبعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قسمة الكليات ان يتقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تستبر احوالها التي بعضها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا يخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احد الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع اضافيا في احدها لم تحصر الكليات في الخمس لجواز نفي كل مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس وليس جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا عرضا ما هو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيقي وفي جواز مثل هذا

الثالث الذي هو واحد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر القسمة الخمسة بمواز كون كليات مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو غير مندرج تحت جنس واذ ليس هو المضاف فهو الحقيقي هذا اذ جعل احد الخمسة احدهما وان جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث بقسم اليهما لم يكن شيء منهما احد الخمسة واحج الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان ما هو احد الخمسة محمول والمضاف موضوع وهذا ضعيف لان موضوعية المضاف لا تمنع محمولته من

الكلية ما لحاط عنك به فان قلت هب ان الاضافي ليس احد الخمسة لكن من ابن يلزم ان يكون احد الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدها هو النوع بمعنى ثالث منقسم اليهما الجواب بانه لو جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والابلط. التعظيم الخمس والثاني باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسم الثاني المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء فغلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسم صارت الاقسام ستة وان جعل احد الخمسة نوعا بمعنى ثالث منقسم اليهما كما هو في القسم التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الخمسة والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما فهمه الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم نجه ان يقال تلك القسم فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلعا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحج الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكلية المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتنافي محموليته بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكلية في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احد الخمسة كلي وكل كلي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالضع بمحمول بالطبع لانا نقول لانم انه لا شئ من الموضوع بالطبع محمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والمحل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لاشته له على معنى الكلية والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته الوضع لما فوقه والمحل على ما تحت وقد فرضنا عن تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيها كان للجمهور وفي الفصل للتطقيين يستعملونه فيه وهو ما يميز به شئ عن شئ لازما كان او مفارقا اذا اوجر ضيا ثم نقاروه الى ما يميز به الشئ في ذاته وهو الذي اذا افترق طبيعة الجنس افترضا وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها وبعرضها ما يرضيها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلى اول طبيعة الجنس وتحصاها وتلك انما الحظها بعد ما اتىها وافرزا فاستمدت للزوم ما يلزمها وخوف ما يطبقها كالتأنيق للاتفاق

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلية
المحمول على الشئ
في جواب المرح شئ هو
في جوهره واقيد
الاخير يخرج الخاصة
والاول الثلاثة الباقية
وبهذا قدر الشيخ
في الاشارات وفسره
في الشفاء بانه الكلية
المقول على النوع
في جواب اى شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يطل
حصرا الجز في الجنس
وللفصل الجوهر تركيب
المسألة من امرين
يسأروا بانها فلم يكن
شئ منها جنسا
ولا فصلا وبهذا
يطل تفسيره بكمال
الجزء المميز كما فسر
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل مفهوم

فان القوة التي تسمى نفسا طاعة لما اقترنت بالمادة فصدر الحيوان ناطقا استمد لقبول العلم والكتابة والتجسس والضحك وغير ذلك ليس ان واحدتها اقترنت بالحيوانية اولا فحصل للحيوان استمداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه بمحدث الاخرية وهي التغيرية ولا اقول ولا استلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مختلفا في جوهره لما ليس بضحك فليس كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهرى بل لخلق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالنطق وفدسه الشيخ في الاشارات بانه الكلى الذي يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره كما اذا مثل ان الانسان اى شئ هو في ذاته واى حيوان هو في جوهره فالنطق يصلح للجواب عنهما وذو الابدان وذو النفس والحساس عن الاول فان اى شئ انما يطلب به التميز المطلق من المشاركان في معنى الشبهة او اخص منها التقليد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشئ في جوهره بل في مرضه فالطالب باى شئ ان طلب لذى المميز عن مشاركانه فالقول في جوابه الفصل وان طلب المرضي المميز فالجواب الخاصة والتفيد الاول يعنى قولنا في جواب اى شئ يخرج الجنس والنوع والمرض السام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والمرض العام لا يقال في الجواب اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاقارب يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتميز عن البعض فالجنس ايضا مميز للشئ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اى شئ المميز والذي لا يصلح لجواب ماهو وحينئذ يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار المرض العام في جواب اى شئ وهم مصرحون بخلافه وفدسه في الشفاء بانه الكلى المقول على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه فاذا مثل عن الانسان باى شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم التامى كان الجواب الناطق او الحساس فالتفسير الاول اعم من كل ما يقال على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اى شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل ما لا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يطل حصرا جزء الماهية في الجنس والفصل لجواز تركب ماهية من امرين يساو انهما وانما هو ليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لهما وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلامهما فصل لاهية بذلك التفسير ضرورة انهما مميزاتهما بشاركتها في الوجود وان لم يميزاها بشاركتها في الجنس وبهذا الاستعمال يطل تميز الامام الفصل بكمال الجزء المميز اى المميز الذي لا يكون للماهية وراه ذاتي مميزاتا لان كلامهما فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا قاعدة نهروهي ان الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم لظانهم انه لو كان له فصل لكانه جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالي من امرين يساو بانه وحينئذ يكون

كل منهما فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساوياها لم يكن
كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلثة تغير الماهية وتغير
شيء مهم كالجنس ومحصل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شيء من هذا
المعاني بمحقق في احد الامرين اما انه لا ينفذ التبيين والمحصل فظاهر اعدم اشتباه
على امر مهم غير محصل واما انه لا ينفذ التمييز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيره
في شيء منها كانت مقابلة بذاتها لجميع الماهيات متمايزة عنها بنفسها فلم تنحجج الى تمييز
كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءا
يمتاز بنفسه عن مشاركا في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير
مشاركة للغير اصلا فتكون متمايزة بنفسها واذا كانا متمايزين بانفسهما لم يكن احدهما
بان غير الآخر اولى من العكس وايضا تمييز الجزء ليس اثارا يحصل منه بل معناه تمييز
العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شأن الجزء ان يختص انه اذا حصل في العلة
امتازت الماهية عنه عن غيرها واطلاق الميزة على الجزء اطلاق لاسم الشيء على
آلته والماهية انما تمايز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتمايز
الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية المتمايزة بنفسها عن غيرها فيكون تمييز الجزء
متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الاتياز به لانا نقول المدعى احد الامرين وه
اما بطلان الانحصار او بطلان التمرينين والقاعدة وذلك لان كلاما من الامرين
لم يكن فصلا يطل الانحصار وان كان فصلا يطل التمرينين والقاعدة ولا يحجب
عنه الا بان يقل ان اردتم مجاوز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع ف
من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكن
ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في الشفاء ولم يتم الدليل =
انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سبقت التوجيه لورود المنع حينئذ =
المقدمة القائمة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ونوع ما يتبعها في الحة
كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر
او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد الة
اواحد الثلثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساو
فقط ولن فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امر
متساو بين كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا
لصدقه على الجوهر بانو اطاة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو
جوهر ا قاما ان يكون جوهر ا علة فلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره اوجد
مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فلزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانه
وهو ضعيف لانا لاننا انحصار الممكنات في المقولات المشربل صرحوا بخلافه وان

لكن يمنع جنتيتها لما منحها ولا دليل لهم دال على ذلك سلبا لكن قوله جزء الجوهر
 اما ان يكون جرها او عرضا اما ان يزيد به ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم
 العرض واما ان يزيد به ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد
 الاول فلازم المحصر لجواز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهوم الجوهر والعرض
 فان جميع الممكنات لا تنحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلازم ان الجزء
 لو كان جوهرًا مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانما يلزم
 لو كان ذاتياله وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتي او العرضي
 ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني افضل منسبا الى النوع
 مقوم له) افضل له نسب ثلث نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى
 حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبما هو مقوم له كمتقوم الناطق
 بالانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذا العالي مقوم له ولا ينعكس كليا والا
 لم يبق بين العالي والسافل فرق اتساويهما في تمام الذاتيات حيث لا يكون بعض
 مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبته الى الجنس فبما هو مقوم له كتقسيم الناطق
 الحيوان الى الانسان وكل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم
 السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا ينعكس كليا
 والا لهنقي السافل حيث يحقق العالي فلا يبقى السافل سافلا ولا العالي عاليا لكن
 قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبته الى الحصة فقل الامام عن الشيخ
 انه علة فاعلية اوجودها مثلا من الحيوان الى الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره
 الموجود الحيواني التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية
 وتقرر الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر استغنى كل
 منهما عن الآخر فلا تلزم منهما حقيقة واحدة كالحجر الموضوع بحجب الانسان وان كان
 سلة وليست هي الجنس والاستلزام الفصل فتمين ان يكون الفصل علة وهو المطلوب
 وجوابه انه ان اريد بالعلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلازم انه
 وان لم يكن احدهما علة تامة لزم استثناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن
 علة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اعم من التامة والناقصة فلازم انه لو كانت
 علة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود الماعول واحتمل
 لام على بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفه اخص منها كالحويان
 كاتب يكون الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة لذات
 آخرها عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول
 اما ان الفصل علة لخاصة النوع فذلك لا شك فيه لان الجنس انما يخصص بمقارنة الفصل
 لم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل منسبا
 الى النوع مقوم له
 ومقوم العالي مقوم
 السافل من غير عكس
 ومقوما الى الجنس
 مقوم له ومقسم السافل
 مقوم العالي من غير
 عكس ومقسما الى
 حصة النوع من الجنس
 قال الشيخ يجب كونه
 علة لوجودها لان
 احدهما ان لم يكن
 علة للآخر استغنى
 كل منهما عن صاحبه
 وليس الجنس علة
 للفصل والاستلزام
 فتمين العكس وجوابه
 انه لا يلزم من عدم
 العلية التامة الاستغناء
 ولا من العلية الغير
 التامة الاستلزام وضع
 الامام وجوابه
 بان الفصل قد يكون
 صفة والصفة لا تكون
 علة للموصوف
 وجوابه ان ذلك
 في المساهة الحقيقية
 ممنوع

علية الفصل للحصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل بفصل عن سائر الامور التي معه بانه هو الذي يليق اولاً لطبيعة الجنس فيحصله وبفرزه وانها انما تلحقها بعدما يقبها وافرزها والدلائل التي اخترعها من الطرفين لا تدل الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود الجنس والالكان اما علة في الخارج فيقدم عليه بالوجود وهو محال لان احدهما في الجمل والوجود واما علة في الذهن وهو ايضا محال والامارة قل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمة في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير مفصلة في نفسها لا يطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة التفصيلية عينها وحصلها اي جعلها مطابقة للماهية التامة فهي علة لدفع الالهام والتخصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامن النظر فيه وجدده مناسفا اليه تصريحا في مواضع وتلويحاً في اخرى وكنا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد التفصيل (قوله) وبترفع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنساً) فترعوا على علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع ان واحد لا يكون جنساً باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنساً لكان معلولاً للجنس المعلوم له فيكون المعلول علة لعلة وانه يتمتع بهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة لحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لحصة من الجنس والابلز من انقلاب المعلول علة لفايزة الجنس والفصل حصتها ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحداً في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتم من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا متنازع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم مختلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهمل في الكتاب لجواز مقارنة الفصل اجناساً متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحداً لانه قد ثبت انه يتمتع ان يقارن الاجنسا واحداً والمركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحداً هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم تلك الماهية الواحدة انواعاً متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالقرب فانه لو قوم نوعين لزم التلطف لمدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبتهما في الذكر

وبترفع على العلية
ان الفصل الواحد
بالنسبة الى النوع
الواحد لا يكون جنساً
ايضا لا متنازع كون
المعلول علة عليه
ولا يقارن الاجنسا
واحداً ولا يقوم
الانواع واحداً لثلاث
يختلف معلوله عنه
ولا يكون القريب
الا واحداً للاتباع
علتان على جملول
واجب بالذات وجوز
الامام الثلاثة الاول
لجواز تركيب الشيء
من امرين كل منهما
اعم من اخر من وجه
وجوابه منع جواز
تركيب الماهية الحقيقية
منهما ووافق على
الرابع مطلبان الفصل
تكال الجزء المميز
وقد عرفت جوابه
ولفنا ثانياً بالعلية
ان يخرجوا ذلك
الجواب بان الفصل
انما يجب كونه علة
فيما فيه طبيعة جنسية
من

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان شتمدا
 لزم تواردهما على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقریب لجواز تعدد
 الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل
 ان يقول لانتم استحالة تواردهما على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت
 واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصا واحدا اجاز تعدد العلل كما في النوع اجاب
 بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص الا انها امر واحد بالذات
 ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات
 والاستغنى عن كل منهما لحصوله بالآخر وجواز تواردهما على النوع حيث
 تعدد ذاته ويحصل حصة منه بعلة واخرى باخرى لا يقال هذه التفاريع انما
 تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غاية ان يكون علة فاعلية
 والخلاف والتوارد لا يتحتمان في العلة الفاعلية لانا نقول الجنس لا يتك من الفصل
 فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن انظار امتناع الخلف والتوارد
 في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جوز الفروع الثلاثة
 الاول لجواز تركيب الشيء من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه كالحوان
 والابيض فالساهرة اذا تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والابيض فصلا لها
 بالنسبة الى الحيوان الاسود وبالعكس بالنسبة الى الحمار الابيض فيكون كل منهما
 جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اي الحيوان والحمار
 او الاسود والابيض وهو الحكم الثاني مستلزم للثالث وجوابه لان ان المساهبة
 الحقيقية يجوز ان تتركب من امرين شأنهما كذلك بل انما يجوز في المساهبة
 الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على
 العلية بل لان الفصل مفسر عنده بكمال الجزء المميز وكل المميز لا يكون الا واحدا وقد
 عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها اذ كل
 منهما فصل وليس كما لا فان قل قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان
 فربما ضرورة ان كلا منهما مميز للماهية عن جميع مشاركتها فليقتلن بالذات
 ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الورد
 عليهم او يخرجوا خروجا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط
 عنهم او يخرجوه تخریجا بحيث يدفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ابتاع تعدد
 الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة
 اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا في ماهية جنس فانه لو لم
 يكن لم يلزم تواردهما على معلول واحد وهذا لا يوجب فلا تنقص او ان قال
 هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرین المتساويين فصل وليس

الثالث فصل النوع
المحصل يجب كونه
وجوديا دون النوع
الاعتباري وليس
لكل فصل فصل
مقوم لوجوب انتهاء
الركب الى البسيط
وعدم دخول الجنس
في ماهية ليس فصله
بسميه عن النوع
المشارك في طبيعته
لانه ليس ذاتيا له والا
لكان ذاتيا للنوع
وليس كل جزء جنسا
او فصلا كاجزاء
العشرة او الييت
بل الجزء المحمول
لا أحدهما فليس
كل ماهية مركبة
من الجنس والفصل
وكون المركب
من جزئين محولين
مشاركا لأحدهما
في طبيعة مخالفة له
في طبيعة الاخر
لا يوجب تركبه
من الجنس والفصل
اذ الشئ انما يكون
جنسا بالقياس الى
نوعين وفيه نظر
قد عرفت

بعله فلانما ثلثين بالمائة ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علة مطلقا بل فيها
فيه طبيعة جنسية لكن الاول انبى بما في الكشف واوجه لان قاعدة العلة
ان الفصل علة للجنس والخصه منه ولاوجه يطلها (قوله الثالث فصل النوع
المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع
ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون
من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودى مشترك بين المعنيين الموجود
في الخارج ومالا يكون العدم جزءا من مفهومه والعدمى في مقابلة احد المعنيين
اذ نقرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من
المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لاتقاء الكل بانتفاء جزئه واما الثانى
فلانه لو كان العدم جزءا منه لكان جزءا من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع
الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور عدمية
كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصر وبسميه بالاعى فيكون الانسان
جنسالة والعدم البصر فصلا عدما لا يقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية
لا تنطبق الحقيقة الخارجية الا اذا اشتملت على صورته المعقولة فان الصورة
المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتى منهما احدى صورتى الحيوان والناطق
فالتقويم ليس الا بحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول
المطابقة بامر عدمى كالخط فانه كم متصل له طول ولا عرض له ولا يكتفى في ماهيته
الطول بل لا بد منه من عدم العرض لا نقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع
في الخارج الا انهما فقد ان في الوجود والجمل فيستحيل ان يكون عدما والنوع
محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشتركا بينه وبين الجنس
لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقدم حسبوا ان كل مقدم فصل ومن
العدديات ما قسم كفوا لحيوان اما ناطق او غير ناطق اتفق لهم سوء ظنهم ان
من الفصول ما يكون عدما حتى لا يروا بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق
نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا
الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة لاوهم الكاذب وذكر الشيخ
في الشفا انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير
الناطق نوعا محصلا يازاء الحيوان الناطق فان السواب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان
ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر بعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له
في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتلزمها بعد نقرر ذواتها ثم ربما لم يكن
للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بقصل
بل لازم عدله عن وجهه اليه وهذا لا يخص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

تنبه فصل الانسان
مثلا الناطق لا
الناطق الذي لا يحمل
عليه بالا لاشتقاق
وكذلك البواق
وحيث يطلق ذلك
فهو مجاز من
الفصل الخامس
في مباحث الخاصة
والعرض العام الاول
في الخاصة وهي
الكلي المقول على
ما تحت طبيعة واحدة
قطعة ولا غير ذاتي
خرج بالتقيد الاول
العرض العام وبالاخير
الثلة الباقية وقد
يقال الخاصة لما يخص
الشيء بالقياس الى
بعض ما يفارقه ويسمى
خاصة اضافية الاول
خاصة مطلقة والعرض
العام هو الكلي المقول
على ما تحت اكثر من
طبيعة واحدة فولا
غير ذاتي خرج
بالتقيد الاول الخاصة
وبالاخير الثلاثة
الباقية وهذا العرض
الغير العرض القسم
الجوهر لانه قد يكون
جوهرا ومجولا في

الجوهرية لوازدهما الرجودية وآثارها المساوية لهما عند عدم الاستلحاق عليهما
كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمتنع ان يكون لكل فصل في بل لو جوب
الانتهاء الى فصل لاجزائه والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال
فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع
وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو متماز عنه بمدم دخول الجنس فيه وما به
الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل
ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكان ذاتيا للنوع
وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت
من السقف والجدران مع ان شئنا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء
المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس
والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء
المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء
المحمولة فلا بد ان يكون مركبة من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل
بالمعنى الاخص المستلزم لاشتغال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية
واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محمولين مشاركة لاحد هما في طبيعته
لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة
انهما لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انهما مختلفان بالحقيقة للتفارب بين
حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسا
والماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو
بمير ذاتي لهما بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة
الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون
كذلك لو كان تحت نوعان والشيء لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس
انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد
ههنا لانه على سند المنع بخلافه ثم (قوله تنبيه فصل الانسان مثلا الناطق)
فصل الانسان هو الناطق المحمول عليه بالمواطاة لالناطق الذي لا يحمل عليه
الابلاشتقاق فان الفصل من اقسام الكلي وصورته في جميعها ان يكون مقولا
على جزئياته وبطبيعتهما اسماء وحده والناطق لا يطلى شيئا من الجزئيات اسمه
ولا حده وكذلك البواق فان الخاصة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض
العام المسمى بل التضاحك والمماشي وحيث يطلق مثال للغمسة ليس بمحمول فهو مجاز
ولما بين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكلي محل المواطاة ورسم الفصل
بالتنبه كانه منبه على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما يخصر الشيء بالقياس الى كل ما ينفار، ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من المختصة ورسمها المصنف بانها الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذني فخرج بالقيد الاول وهو قوله فقط العرض العام وبالقيد الاخير الثلاثة الباقية وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملاً لغواص الاجناس والانواع على ما استحسنه جداً وتاثيرهما ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما ينفار، ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلّي المقول على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذني فالقيد الاول وهو قوله أكثر من طبيعة واحدة يخرج الخاصة والقيد الاخير الثلاثة الباقية ولعله ندى اصطلاحه في الذاتي او غيره والا لانتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج من الرسمين بالقيد الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذي بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذي بازاء الذاتي الجوهرى اما اولاً فلانه قد يكون جوهرى كالجوهر الساطق دون ذلك اى العرض الذي ينظر الجوهرى واما ثانياً فلانه قد يكون محمولا على الجوهر حلاً حقيقياً اى بالمواطأة كما شئ على الانسان دون ذلك فانه لا يعمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذو بياض واما ثالثاً فلان ذلك قد يكون جنساً كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذاتي وفيه نظر لانه ان اراد جنسية ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا قد يكون جنساً * ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلثة اقسام لانه قد يكون شاملاً وهو اما لازم كالتضاحك والمشي بالقوة للانسان واما مقار كهم بالقوله وقد يكون غير شامل كالكتاب والايض بالقوله وجعانة خصوصاً اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة وحينئذ يجب قسمة القسمين الاخيرين اى الخاصة الشاملة المغارفة وغير الشاملة بالعرض العام ثلثاً بطل التقسيم الخمس ونسبة الشيخ في الشفاء الى الاضطراب لان الكلّي اما ان يكون خاصة لصدقة على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او في بعضها دوام لها ولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو انما يكون عاماً اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقاً فلا اعتبار في ذلك التخصيص لجهة العموم والخصوص واشترف الخواص الشاملة اللازمة اليها لانها هي المنتفع بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلانه لا يكون الربيع اخس من المرسوم كما استعرفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها لو تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له وفيه منصف لان الاروم بالمعنى فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهم

على الجوهر حلاً حقيقياً دون ذلك وذلك قد يكون جنساً دون هذا الثاني كل من الخاصة والعرض العام قد يكون شاملاً لازماً وغير لازم وقد يكون غير شامل وقد يخص الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة لكن يجب تسمية الباقين بالعرض العام ثلثاً بطل التقسيم الخمس واشترف الخواص اللازمة البيئة وهي المنتفع بها في الرسوم لثالث الخاصة اما مركبة وهي المركبة من امور كل منها اعم مما هو خاصة له واما بسيطة وهي التي لا تكون كذلك

ذاتها معرفة لها فيكون تصورهما متلزما لتصور الماهية فيكون تصورهما في اللزوم
 يكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانم انه اذا كان تصور
 خاصة متلزما لتصور المساهمة يكون تصورهما كافيا في اللزوم وانما يكون كذلك
 وكانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم على امر آخر ولو سلم لكن غاية
 ما في الباب ان تصورهما يمكن في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها
 من احد هما من الآخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح
 لماهية المعرفة فانما اريد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
 بها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يمتد به ولاخفاء في ان اقرب الامور الخارجية
 للماهية اللوازم التينة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها
 هية لاجل التركيب اولا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب
 يسي مركبة فلا بد ان يلتزم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع
 ناصية له كاطار الولود للجناس وان لم يكن كذلك فهي بسيطة كاضاحك للانسان
 قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشارك غيره مشاركة ثنائية (المشاركات بين الكليات
 خمس اما ثنائية من اثنين منها كمشاركة الجنس والفصل في انهما محمولان على النوع
 طريق ما هو وانما يحمل عليهما في طريق ما هو او داخلا في جواب ما هو فهو
 قباض الى النوع داخل في جواب ما هو وهي مضمرة في عشر مشاركات واما
 ثنية بين ثلثة منها كمشاركة الجنس النوع في انها تتقدم على ما هي له هي وتضم
 ضا في عشر واما رباعية من اربعة كمشاركة الخاصة والعرض الصام فانه
 جدمها ما يكون جنسا عليا او مسا وباله وهي خمس واما خاصة بين ثلثة كما انه
 جدمها ما يجب دوامه لما تحتها وهي واحدة لمجموع المشاركات ست وعشرون
 يمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك
 الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة باتساع
 ذات والنسبات اباها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها
 ما تشارك به بعضها فقط باين به ماعداء ومن اتقن مفهومات الكليات وقف على
 سبة بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورد الشيخ لاشتماله على فوائد
 فنقول الجنس يابن الفصل باله يحوى الفصل بالقوة اي اذا انظر الى الطبيعة
 سية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يبق في طبيعة الجنس بل يبق
 ثمة فصل وهو معنى الحاوي فانه الذي يطابق كل الشيء وبفضل عليه وبه اقدم
 الفصل اذ قد يوجد الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس
 لك ترتفع طبيعة الفصل بارتقا عنه من غير عكس وبانه مقول في جواب ما هو
 صل مقول في جواب انما هو لكنه لا يعطى البينة لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
 قد يشارك غيره
 مشاركة ثنائية
 وثلاثية ورباعية
 وخماسية ولا يخفى
 على المحصل ذلك
 متن

المختلفة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا
 من مفهوم هذا المقول في جواب امسا هو وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
 والفصل القريب يمكن تعدده كالجناس والتحر كبالارادة للحيوان وبان الاجناس
 يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة
 لا يدخل بعضها في بعض وبانه الجنس كاللادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال
 والذي كاللادة يخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا اخفها
 الفصل صار مقوما بالفصل كمال المادة والصورة وانما لم يقل انها مادة وصورة
 لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان
 المادة لاتقارنهما صورتان متقابلتان في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان
 واحد فالجنس للفصل كاللادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس
 يباين النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه وبانه اقدم منه اى اذا وجدت طبيعة
 الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس
 وبانه يفضل على النوع بالموضوعات وهو عليه بالمعنى والنوع يباين الفصل بانه
 مقول في جواب ما هو والفصل واقع في طريق ما هو والجنس والنوع والفصل يباين
 الخاصة والعرض العام بانها تقدمهما بالذات فانها انما يلحقان بعد النوع اما من المادة
 كمرض الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك وبانه لا يقل
 الزيادة والنقصان والشدة والضعف وهما قديمتان لانهما والخاصة تباين العرض العام
 بانها يتمتع ان يشترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة للبيان
 تنحصر فيها واما المناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شئ بل لنوعه
 فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تتحقق مفهوماتها الا بالقياس
 الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف
 الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والاحتاج الى فصل
 آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة وبإحقيقه
 قول كل واحد من الاربعة عند التمهيد انما هو على النوع والعرض العام بالقياس
 الى الجنس قديكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا
 بل قديكون فصل جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس
 فقد لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثير
 ما يكون خاصة الفصل خاصة ومرض الجنس مرضا من غير عكس والعرض بالنسبة
 الى الفصل مرض ولا يتعكس هذا ما نحصل من كلام الشيخ عليك الاختصاص
 والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا فيه
 الى حصصه الموجودة في افراده اى الى طبيعته من حيث انها مفيدة بالخصوص

وكل منها بالقياس
 الى حصصه الصادق
 هو عليها نوع حقيق
 وانما يختلف ذلك
 بالقياس الى الافراد
 الحقيقية المتعارفة
 متى

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الاشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا
 الشاطئ غير معتبر معه الحيوانية وكذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه كان
 نوعا حقيقيا لكونه حيث لا مقولا على اشياء متفقة بالحقيقة وانما يختلف الكلّي حتى
 يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس الى الافراد الحقيقية المحصلة فاما
 اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من المقولات وهو نفس ماهيتها ومنها ماهو
 جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها فاختلاف الكلّي وانقسامه الى الخمسة انما هو
 بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * واعلم ان اقتباس العلم بالجناس
 الماهين المتفقة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة واما بالقياس
 الى المعاني المقولة والوضعية فيسهل لانا اذا تعقلنا معاني ووضعنا لجلتها اسما
 كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز فصلا والخارج عنها عرضا هذا
 تمام الكلام في ايساغوجي ويتلو باب القول الشارح الذي هو المقصد الا على
 من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرف الشيء ما يكون
 تصويره شيئا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجه ما اعم من ان يكون
 بحسب الحقيقة او بامر صاُدق عليه ليقاوم التعريف الحد والرسم مما وما ذكرنا
 من ان الافكار معدنات لغرضان المطالب لاني في كون المرف سببا لان الافكار
 حركات النفس وهي المعدنات لا العلوم المرتبة ضرورة كونها بجامعة للمطالب
 على انهم كثيرا ما يطلقون اسم البعب على المعد ايضا ليقال هذا التعريف
 غير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لان تصوراتها اسباب لتصورات
 لوازمها كالسقف للجدار والدخان للتار مع انها غير مفردة لانا نقول لاختفاء
 في ان المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة ان التعريفات
 انما يكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا للتصور الكسبي
 بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا وذلك ان بوضع المطالب
 التصوري المشور به اولاهم يعمد الى ذاتية وعرضية ويؤلف بعضها مع بعض
 تأليفا يؤدي الى المطالب كما بعد ذلك في التصديقات على ما دل اسم الفكر عليه
 وتصورات الوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك
 فلا دخول لها في التعريف وامثال هذا السؤال انما ينشأ من عدم ايمان النظر
 والتعمق في كلام القوم وكما ان طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف
 طرق حصول التصور فربما يحصل بان بوضع المطالب ويترك الذهن لاجل
 تحصيله وحينئذ الصور العقلية بطاع على صورة مفردة بسيطة يتساق
 الذهن منها الى المطالب وربما يثبت في الغيرة امر او امور مرتبة موقفة لتصور
 الشيء سواء كان مشورا به او لم يكن وربما يحصل بان يترك الذهن منه الى مباديه

الفصل السادس
 في التعريفات
 معرف الشيء الوجوب
 تقدم معرفته
 عليه وهو غيره وغير
 معرف به ومساو له
 في القوم واجلي
 منه فهو اما الداخل
 فيه او الخارج عنه
 او المركب منها
 والاول ان ساواه
 في المفهوم فهو الحد
 التام والا فالتام
 والثاني يجب كونه
 خاصة لازمة بینه وهو
 الرسم التام
 والثالث ان تركيب
 من الخاصة والجنس
 اقرب فهو الرسم
 التام والا فالتام
 متن

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اليهم الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط الترتيب فيه بل يكفي فيه باحد الامرين التخصيل او الترتيب على ما عرفت
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعرفة والقول الشارح هو الكتاب للتصور والحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مـسـبـوقا
بتصور المطلوب المؤثر الى محصله وانما لم يعمد الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعيا لفته وعدم
وقوع تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختياري وانما هو
اضطاري لا دخل لاهناع فيه فانزعاج في التعريف بالمعنى لفظي ان اراد به
التعريف الصناعي لا يثبت على تفسير النظر والا فلا شك في امكان وقوع التصور
بالمعنى البسيطة ولما كان معرفة المرفع هبة لمعرفة الشيء وجب ان تكون متقدمة
على معرفته ضرورية تقدم الهبة على المعلوم ويلزمه لذلك اربعة اوصاف
اولها ان يكون غير الشيء المرفع اذ لو كان هبة لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وثانيها ان يعرف بالمعرف والالتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
وثالثها ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بمقالة متى صدق المرفع صدق
المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه النفع ومتى صدق المرفع صدق هو ويلزمه
الانعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص او مساويا والكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التميز الذي هو اقل
مراتب التعريف واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والا خفى
غير صالح للتعريف واما البابين فلان نسبة الالبابين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة البابين الاخر اليه فتعريفه المبدون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع فربعها الى الشيء فالباين بالطريق
الاولي لانه في غاية البعد عنه والكل منطور فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجه ما ثم ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يلب ذلك على امتناع
التعريف به واما التميز فان اراد به التميز عن كل ما عدا فرم المرفع والقول
الشارح لا يقتضيه وان اراد به التميز عن بعض ماعدا فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يصح كون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له ولا زاما يتاح حتى يكون اقل
وجودا في العقل والبابين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مياتمه لاجلها
يمكن تعريفه به كالملة والمعلوم ورايهما ان يكون اجلى من المرفع لانه اسبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا عرفت ان المرفع للشيء يتبع ان يكون

نفسه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
ان ساواه في المفهوم كما سواه في العموم فهو الحد التام كما تعريف بالجنس
والفصل القريب وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كالتعريف
بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جو زنا التعريف
بالفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة والا لم يكن داخلا والثاني يجب كونه
خاصة لازمة ينسب على ما مر وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس
البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
وهو قسم منه لا متاع ان يكون داخلا والا لدخل الخارج ولو قال اما داخل
او خارج والداخل اما حد تام او ناقص والخارج ان تركيب من الجنس القريب
والخاصة فهو رسم تام والاتفاقي كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
فكيف يساويه مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
من العرض العام والخاصة ربما ناقصا فان ذلك المجموع خاصة قلت لاعتبار للعرض
في الحصول فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تسميته وهو فاسد
لان الفصل وحده اذا افاد التمييز المسمى فهو مع شيء آخر اول بذلك فان قيل انهم
لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا ينبغي شيئا من ذلك فلا فائدة في منعه مع الخاصة او الفصل والمركب
منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى منعه اليه بخلاف الاقسام
المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفسد التمييز فقد افاد الاطلاع
على ذاتي فنقول التمييز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لابد فالعرض العام
يميز عن بعض الاغيار على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا
فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اول باعتبار الخامس ان التعريف بما يميز
الشيء يفيد تصويره بوجه ما كان لم يجهلوه مع فاسد تعريفه وان جهلوه معرفا
بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر المعرفة في الاقسام الاربعة فخروجه منها على
ما ذكره واما لقال ان يقول لتأخر من المعرفة بما ذكره بل بانه قول دال على ما يميز
الشيء عن جميع ماعداه وحينئذ لا يجوز ان يكون اسم لا ناخول هذا تخصيصا لجمال
النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول الشارح وتخصيص اصطلاح القوم الذي
نفسه القول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطأ عند المحصلين كما ذكره هذا
فاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما تكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكلبها ان لم يكن معرفا
 فلا بد من وضع بلب آخر يفيد التعليم فيه ذلك لان المنطق جميع طرق الاكتساب وان كان
 معرفا لم يصح اعتبار التميز عن جميع الاغبار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التميز
 عن بعضها فان ما لا يخيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن حلة لتصوره ولهذا
 امتنع التعريف بالباين لان معنى التميز ان يكون ثابتا للشيء مادوا عن غيره والى ذلك كله
 اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كان التصور المكتسب على مراتب
 فنه تصور الشيء بمعنى عرضي يختصه او بعينه وغيره ومنه تصوره بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والتصور الخاص قد يشتمل على كمال حقيقته وقد لا يتناول الاضطرار منها
 كذلك القول المستعمل في تميز الشيء وتعريفه قد يكون بمبراهه عن بعض ما عداه
 فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حذافىس وقديمه
 عن الكل فان كان بالعرضيات فهو سماء وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه
 وان كان بالذاتيات فهو حدتام هذا عند الظاهر بين من المنطقيين وامامت المحصلين
 فان اشتمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام والافليس بناسم
 والمقصود الاقصى من التهديد ليس هو التميز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
 كما في الوجود وانما التميز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد تقع من فصل وقال الانتقال الى
 التصورات المكتسبة امامن الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معاولات
 ذهنية او من العلل الخارجية او من المعاولات الخارجية او من الشبه او من المقابل واكل
 هذه الانتقالات الذي هو المقصود الحقيقي من التعريف ما يفيد التصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية وانفصها ما يكون بحسب التعريفات المتألفة وبنها ويا بيط
 بعضها يقرب الى الكمال وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فالبايدى لابد وان
 تكون اعرف من المصالب واجلى واسبق في التمثل فان كانت مع ذلك اقدم بالطبع ايضا
 فالتعريف بها يشبه برهان العلم والاذ هو شبيه برهان الان فتعريف الشيء اما بما تقدمه
 وهو المقومات والعلل او بما اخر وهو العرضيات والمعاولات او بما يركب منهما او بما يخرج
 عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان اشتمل جميعها فهو حدتام والافحد ناقص والحد
 التام لا يكون الا الواحد او يمكن تعدد الناقص وان كان باخواس او العوارض والمعاولات
 فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت
 التميز عن جميع ما عداه فهو تامة والافناقصه وان كان لغير الذاتيات والعرضيات
 فهو التعريف بالشال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون
 امرا عارضا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزيد
 والفعل كضرب ومنه تعريف المعقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والجهل

كاضحية ولما كان اكثر استنباس العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالها في مخاطبات
 المتعلمين اكثر واشيع * واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتق على تفصيل
 ما دل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل
 عليه بالمعرض وحينئذ يكون زواجا لغويا غايته ان يدفع بنقل او وجه استعمال او ارادة
 من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ البهية
 والمشاركة لطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
 الشيء الثابتة ولجواز الانزعاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات
 وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
 وكذا لك رسوم وربما يتقالت التعريف بحسب الاسم تعريفا بحسب الحقيقة اذا صار
 الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واعلم ان هذا الباب لطايفه فزيرة
 * وفوائده كثيرة * اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه
 واصطلاحه نظامهم انهم ضبطوه ونقوه وهم عن ضبط مطالبه بمراحيل بعيدة فانهم فيه
 من عظيم بحر * بشي زر * ولولا خوف الاطالة والاطباب * والتمرض للملبس له
 اثر في الكتاب * لاوردت ما غصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما
 ذكرت ذلك القدر اليسير من مباحثه ~~بعضها~~ لبعض قواعده * وتنبها على كثرة
 فوائده * (قوله والخلل في التعريف باختلال شرط ماصبق) فداختر في المعروف
 شرايط اربعة عرفنها فبطل التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوي المعروف
 بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعا او يساويه في المعرفة والجهالة
 كتعريف احد المتضامين بالآخر او يعرف بالآخر كما قال النار اطقس فوق الاسطوانات
 شبه بالنفس او بنفسه كما قال الحركة نقله والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الاب
 اما بمرتبة واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس بكونها النهار والنهار بزمان كون
 الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مضمحل كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
 باعداد المنقسم بمساويين والمتساويين بالثنتين اللذين لا يفضل احدهما على الاخر والتشدين
 بالثنتين وكل منها اردا بمقابلته فتعريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
 في المعرفة اردا لانه لا يفيد المطلوب الاول انما يفيد تصوره بوجه ما وبالآخر اردا لكونه
 اعم من الافادة ونفسه اردا منه لجواز ان يصير اوضح في بعض ايهض فيفيد تعريفا
 بخلافه والدوري المصرح ارداء منه لاشتغاله على التعريف بنفسه وزيادة الدور المضمر
 اردا منه لاشتغاله على التعريف بالمصرح وزيادة هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة
 اللفظ فاما تصورا اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية
 او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى
 السامع او اشتغاله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الانفس والافطس او من غير ضرورة

والخلل في التعريف
 باختلال شرط
 ماصبق من

والتعريف بالمثل
تعريف بالمشابهة
المختصة فهو الرسم
ايضا
وعلى التعريف شكان
الاول المعلوم ينتج
طلبه لحصوله وغير
المعلوم كذلك لامتناع
توجه الطلب نحو
غير المعلوم والمعلوم
من وجه ينتج طلبه
من وجهيه لما سبق
لا يقال قولنا كل
معلوم ينتج طلبه
وكل غير معلوم ينتج
طلبه لا يصدقان
لانفكاس عكس
نقيض الاول الى منافي
الثاني لان امتناع انفكاس
الاول عكس النقيض
الى الموجبة لينفكس
عكس الاستقامة الى
منافي الثاني وسنفرقه
في عكس البعض
ولو خص المعلوم
وغير المعلوم بالتصور
لم ينفكس عكس
البعض الاول الموجب
الى منافي الثاني
وجواب الشك ان
المعلوم من وجهه
للملم ببعض اعتباراته
يمكن توجه الطلب
بوجه كافي طلب ماهية تلك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشيء نفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور

كافي التعريف وهو الفيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمثل) المناسب
تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض وربما ورد على حصر
المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المثل اما ان يكون مابنا للمثل او اخص بالتعريف به
خارج منها الجواب بان التعريف بالمثل ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بمخاطبة
الشيء باعتبار مقاييسه الى المثل وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت
في التعريف بالمثل فيكون من قبيل رسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين
الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك هذا فلا يكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة
هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بشأبهته للمثل تعريفا
بخاصة (قوله وعلى التعريف شكان) اول من اورد هذا الشك ما نرى مخاطبا به
لسفراط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون
معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان ينتج طلبه اما اذا كان معلوما فلا يحتاج
تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور للذهن به
فلن قلت لن اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلاثم الحصر لجواز ان يكون
معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد بالمعلوم في الجملة فلا نتم انه لو كان
معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه
اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه ينتج طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان
الوجه المعلوم ينتج طلبه لحصوله وكذلك الوجه المجهول لسهولة استنتاج توجه
الطلب الى مالا خطوره له بالبل ولا يستتراب في ان الشك وارد على المطالب
التصديقية ايضا فلا وجه تخصيصه بالتعريف واعتراض الامام شرف الدين
المرأعي عليه بل قوله كل معلوم ينتج طلبه وكل غير معلوم ينتج طلبه لا يمتنعان
على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لانفكاس
عكس نقيضها الى ما نافي في الاخرى فان النقيضة الاولى اذا صدقت صدق
كل ما لا ينتج طلبه لا يكون معلوما وتنعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون
معلوما لا ينتج طلبه وهو منافي للنقيضة الثانية ولم يقل مناقض لهما لانهما موجبان
وكذا في النقيضة الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما ينظم مع النقيضة
الاخرى قسما منجزا لقولنا كل ما لا ينتج طلبه ينتج طلبه وانه محال ويمكن دفعه
بان يقال لان ان النقيضة الاولى تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية ولتنتج معها المحال كما سيبي
من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلتا لكن نورد التل
هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم ينتج
طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحينئذ خصصنا المعلوم وغير المعلوم

بوجه كافي طلب ماهية تلك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشيء نفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو ٨ (بالتصور

بالتصور لم ينعكس عكس نقبض القضية الاولى الى متنا في الثانية لان عكس نقبضها كل ما لا يتمتع طلبه لا يكون تصورا معاوما وينعكس بالاستقامة الى بعض ما لا يكون تصورا معاوما لا يتمتع طلبه وهو لا يتنا في القضية الثانية القائمة كل تصور غير معاوم يتمتع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم ولا منافاة بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب نقبضه لبعض افراد الاعم وايضا لم ينظم عكس نقبض كل منهما مع الاخرى قياسا متجاها لم اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال عالم الوردود على كل قياس مقسم حل فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب يخص بما اذا كان لذات كالتصور مثلا صفتان متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في احدى القضيتين الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان الموضوع نفس الصفتين من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفي نظر لان المنفصلة في ذلك القياس لا بد ان تكون مشتركة على ما وضع المتقابلين فاذا قيما بذلك الموضوع فيها وفي الجليتين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج) اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل ما ليس (ب) (ا) وادنا وجه التخص عنه نقول كل (ج) اما (ج) (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ب) فهو (ا) وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) يتبع المطلوب والجواب عن الشك اما لان المطلوب اذا كان مجهولا من وجه معاوما من وجهه يتمتع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجوده كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعراض من عوارضه فانوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجه الطلب بحره الشك الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بجزئه او بالخارج منه او بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال اما بنفسه فلما عرفت واما بالجزء فلا تسحالة ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء منه لا تتأخر ان يكون خارجا عنه وهو ظاهرا وداخلا فيه اذا الداخل ما يتركب شيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جميع اجزاء بجميعها وان يكون ببعضها دون بعض لان معرف الكل معرف لكل جزء من اجزائه والالم يكن معرفا لشيء من اجزائه او يكون معرفا لبعضها دون اى فان لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفا للماهية المركبة وان كان معرفا لبعض الاجزاء ومعرفة الماهية كما تتوقف على معرفة ذلك تتوقف على معرفة بعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفا لها بل هو مع غير منظور كان الجزء معرفا لاهية كان معرفا لكل جزء من اجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره

وانه لا يجوز ايضا لان الخارج انما يعرف الماهية اذا اخص بها ولم يخصصه به يتوقف على العلم بها وانه دور وعلى العلم بماعداها مفعلا وانه محال وجوابه ان معرف الكل قد لا يعرف الجزء اما لانه غنى عن التعريف او لانه عرف بغيره وموجد الكل لو كان موجد كل جزء لم التخص او تقدم السبب على السبب في المركب من جزئين ترتيبا في الوجود الزماتي ثم التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص اذا العلم بالخاصة قد يوجب العلم بالماهية وان لم يعلم الاختصاص سلمنا ذلك لكن العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالماهية من وجه لا بها من حيث هي هي اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بشغل حقيقة ولا حقيقة حيز معين ولا يعلم ماعداه مفعلا من

فيكون تعريفها بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف المساهية لوهل
 اختصاصه بها والمسلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم
 بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم للماهية حيث قد علم باختصاص
 الخارج الموقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية
 واما بالركب من الخارج والداخل فلانه تعريف بالخارج ايضا وقد ثبت
 استحالة والجواب اننا لانم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف
 الكل معرف لكل جزء منه قلنا لانم بلواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكنيا
 من معرف آخر وليس من المتعذر ان يعرف الكل بدون تعريف اجزائه بل المتعذر معرفة
 الكل دون معرفتها فان قلت معرف الكل موجب للكل في الذهن لانه علمه لتصوره
 وهو حصوله في الذهن وموجد الكل لابد ان يكون موجد الكل جزء من اجزائه
 والالم يكن موجد الكل بل لبعضه اجاب بان موجد الكل لو وجب ان يكون
 موجد الكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو تخلف السبب عن السبب
 او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المسيات ما يتركب من جزئين يترسان
 في الوجود الزماني كالسيرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه
 بالزمان فعند تحقق الجزء السابق ان تحقق موجد المركب يلزم الامر الاول لعدم
 تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له
 على ماهو المفروض لا يقال لانم ان تخلف المعلول عن اللة الموجدة محال
 وانما التسهيل فتلخه عن اللة التامة لانا نقول من الابتداء لو كان موجد الكل
 موجد لكل جزء لزم احد الامور الثلاثة اما تعليل لشيء بنفسه او تقدم المعلول
 على اللة او تخلفه عن اللة التامة لان المراد بالوجد ان كان اللة وجود
 لشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء المساهية علمه لنفسه ضرورة
 كون كل منها علمه لكل وان كان اللة التامة للوجود يلزم احد الامرين
 الاخرين كما لا يقابل هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء لان
 من الواجب ان يكون معرفا لشيء من اجزائه والالم يكن معرفا له بالضرورة لان
 موجد الكل لابد ان يكون موجد لبعض اجزائه وان شئ صرح به في كتاب الاشارات
 قائلا اللة الموجدة لشيء اي للمركب الذي له علل مقومة للمساهية علمه لبعض تلك
 العلل كالصورة او جميعها في الوجود وهو علمه بالجمع بينها وهذا القدر كاف في بيان
 امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان جزء المعرفة ان كان عينه كان معرفا
 بنفسه والافبا الخارج لانا نقول لانم انه لو لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن
 معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرفة علمه للمعرفة للماهية بكنه الحقيقة
 و ليس كذلك بل المعرفة ماهو علمه لمعرفة الشيء بوجه ما ومن البولي

ان معرفة الشيء بوجهه مالا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفه
الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة واما الموجد فان اراد به العلة الفاعلية فلازم
ان التعريف علة فاعلية لوجود التعريف في الذهن وظاهره ان ليس كذلك
وان اراد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلازم ان علة وجود
الكل لا بد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيء بذلك انما هو في العلة الفاعلية
بلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ماهو علة وجود الكل لولم يكن علة لشيء
من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلا بدونه فيكون الكل حاصلا بدونه فلا يكون
علة له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم
من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج
اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
اليها واما نفسها فظ ولئن زنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج
قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا لا
بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يخطر
بالبال اختصاصها بها سلمناه لكن لان لزوم الدور واساطة العقل بما لا يتناهي
وانما يلزم ذلك لتوقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من
التعريف او على تصور كل ما عداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية
بوجه ما تصور ماعداها على سبيل الاجمال اذ قد نعلم اختصاص جسم معين بكونه
شاعلا لكان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ماعداها على سبيل التفصيل
بقهنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو
المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه النقص
عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف
بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن
تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتفق تصور واحد بمجموع
الاجزاء وبهذا الاعتبار تصور نفسه تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالنفس انما يلزم لو جعلنا تصورات جميع الاجزاء
علة وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو
تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود
اجبالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل
لا بد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس
والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشترك الحد التام في
في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والتام

بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما سواه في المفهوم ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ماهو ولم يحصل به الوقوف على كنهه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين ائتمنوا هذه الصفات وانت تعرف ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع وضع (قوله خاتمة المركب محدود دون البسيط) الماهية اما لاجزائها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يصكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد اذا لحد لا بد له من الفصل ولا شيء ماله فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد لبساطته ويحد به لتركب الغير عنه والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهما ان تركب عنهما غيرهما يحد بهما والافلاها بيان حال الحد بالنسبة الى الماهية ان اياها يحد وياها يحد فاما حال الرسم فكل ماله خاصة لازمة يئنة ولم يكن بد يهي التصور فهو مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة يئنة او يكون وهو بد يهي لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب والملازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب لتركب حد التام من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس الغريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكل مركب من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحده عند من يجوز التعريف بالمفرد والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجميع الدائيات يتمتع ان يزيد او ينقص وقبدا للمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا ورد بدل الجنس والفصل احدهما او احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص فلجواز ان يذكر فيه خواص متعددة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والاعرف واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلتقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين لمقبض الكلمات والخبرات

خاتمة المركب محدود دون البسيط فان تركب عنهما غيرهما لحدبها والافلا وكل ماله خاصة يئنة غير بد يهي التصور مرسوم والافلا والتعريف التام انما يكون بالقول والناقص قد لا يكون والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان معنى وغيره قد يقبلهما والعام لمكونه اعرف من الخاص بحسب تقديمه في التعريف متى

في اقسام التصديقات

اقول اى المجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس
والثالثها في الافعية الشرطية الافتراضية وكان الانسب ترتيبه على باين لان القياس
الشرطى من مطلق القياس فذكره في باب اول من افراد باب له ولذا كان اقسام
المجهولات التصديقية بالجهة وهى مؤلفة من القضايا با قدم ما حتمها في عدة
فصول وقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لابد فيها من
محكوم عليه وبه) قديمتين مما سلف لك من معنى القضية انها لا يفصح بدون
الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند
حذف الادوات الدالة على الارتباط الحكمى سميت القضية شرطية والمحكوم
عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت حلية والمحكوم عليه
موضوعا وبه محمولا وانما قيد بالتحليل لان طرفي الشرطية ليسا قضيتين عند
التركيب بل عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فظ لانا اذ قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالتهار موجود وحذفنا ان والفاء الموحجين لم يربط اى الشمس طالعة وهى
قضية والنهار موجود وهى ايضا قضية وكذلك اذ قلنا اما ان يكون العدد زوجا
او فرد او حذفنا كلنى اما وبقى العدد زوج العدد فرد هما قضيتان واما انهما ليسا
قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونهما قضيتين متفقة فينتج كونهما
قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو متفق
واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو متفق في طرفي القضية الشرطية وقيد الادوات
بالدلالة على العلاقة الحكمية لتلايرد النقص بقولنا ان زيدا عالم هو يوجب ان زيدا مكرم
فاذا حذفنا اداة الربط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها والقيدان ذكرهما
صاحب الكشف وفيه نظرا لانه ان اريد بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرفي
الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل وان اريد قضيتان بالفعل
فكما ان طرفيها ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل
اذ عند حذف الادوات الموحجة للربط لم يتبقى الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصير
قضية ولان التحليل الى مامنه التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقص فيروارد اذ قلنا
زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكما عليه ومحكما به في القضية والكلام فيهما بى ههنا
اشكالان احدهما ان قولنا زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم حلية مع ان طرفيه قضيتان
وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالايجاب او بالسلب واما ما كان يغل اليهما
وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو
ما يمكن ان يبرهنه بمفرد والطرفان في صورتي النقص في قوة المفرد والى هذا

القسم الثاني في
اقسام التصديقات
وفيه ابواب الاول
في اقسام القضايا
واجزائها واحكامها
وفيه فصول الاول
في اقسام القضية
من

القضية لابد فيها
من محكوم به ومحكوم
عليه فان كانا قضيتين
عند التحليل اى عند
حذف ما يدل على
العلاقة بينهما من
النسبة الحكمية
سميت شرطية وسميا
بالمقدم والتالى
والاسميت حلية
وسميا بالموضوع
والمحمول من

اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب اوسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة ولا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجلة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو بشرطى وان لم يكن كذلك فهو حولى سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لانفصليته

كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين او السلب فالتفصلة ما حكم فيها باستصحاب احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او اتفاقيا ويسمى موجبة او سلبية ويسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد احدهما للآخرى في الصدق فقط او في الكذب فقط او فيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة او سلبية وهى السالبة والمحصلة يبين بما قبل فكم نسبت بين القضيتين لا تكون على احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المتصلة بانها يمكن ان يتركب من كائنتين ومن كاذب وصديق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر منشأه ان صدق المطلقة دايما فاذا صدق زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زلا وابداه فيثبت يصدق قولنا كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله عالما كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين القضيتين فرق فإلحاق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على ما يصرح به المصنف فيما بعد والتفصيل على تعريف المتصلة بالمتصلة السالبة الثاني غير متوجه لان الحكم فيها باتصال السلب والافصال او صدق لئلا يكون بالانترام والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والتال لهما اعتباران بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب المفهوم فالقدم مقبر عن التال في المتصلة بهذا الاعتبار دون المتصلة وهو المراد من الامتياز بحسب الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه اللزوم ومفهوم التال اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم ظن

والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب
احد هما الآخر
في الصدق او سلبه
واما منفصلة ان حكم
فيها بعناد احدهما
الآخر في الصدق او
في الكذب او فيهما
او سلبه من

والمقدم في المتصلة
وهو المستصحب مقبر
عن التال بالطبع
فقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير
عكس وفي المتصلة
لا يميز الابالوضع لان
عناد احدهما الآخر
في قوة عناد الاخر له
من

فان المدعى ان المقدم اعم من ان يكون مازيما او غيره فمقرر عن التالى والبيان
 بخصوص بصورة اللزوم فلا يرد على الدعوى فتقول المراد بالتصلة اللزومية
 وتخصيص الدال بدل على تخصيص المدلول او تقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
 هو المستحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما متمايزان اذا لم يجب ان يكون كل
 مستحب مصاحبا كافى للزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستحب اشارة الى هذا
 والصواب الاتيافى فى اللزومية كاتين والتمهيد العامة لان معنى التالى فيها الصادق
 فى نفس الامر الموافقة لتقدير ومن الدين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا
 دون الخاصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافقة لصادق فيكون هذا ايضا
 موافقا لذلك واما عدم الاتيافى فى المنفصلة فلان مفهوم التالى فيها الماندو مفهوم
 المقدم الماندو وعند احداهما الآخر فى قوة عند الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية)
 قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنتهى بالتحليل الى جليتين اما ابتداء او بواسطة
 فاذن سميت الحلية بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى فى التركيب السالبة
 الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب فى التعقل
 والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف
 على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض فى كل سالية لان
 الايجاب ايقاع النسبة الثبوتية فلو كان جزءا من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد
 تحقق الايجاب فجب ان توقع النسبة فى كل سالية وترفعها وان هذا التناقض لا نقول
 فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العشى والا
 لم يتحقق الابد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا اليه ولا يبعد
 الا بان تعرف البصر بالعدم فيكون احد جزئى البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
 والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه
 جزء بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فالاجاب معتبر فى السلب على
 انه مرفوع لاعلى انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذكر الابد ذكر الايجاب
 فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفظ والسالبة اذا ارد التعبير عنها ركب بينهما
 وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذى لو احراف السلب
 كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية الفضل الموجبة بالحلية والتصلة
 والمنفصلة بطريق الحقيقة تحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال فيها واما
 السواب فليست كذلك فاننا اذا قلنا زيد ليس بكتاب فقد رفعنا الجمل فكيف يتحقق
 الجمل وكذلك فى سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لما بهتها
 اياها فى الاطراف اول كونها متقابلة بها اولان لاجرائها استعداد قبول الحمل
 والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

ولما كانت الشرطية
 تنتهى بالتحليل الى
 الحلية سميت الحلية
 بسيطة وابسطها
 الموجبة لان سلب
 كل امر لا يعقل ولا
 يذكر الامضا الى
 ايجابه فهو مسبوق
 بالايجاب فى التعقل
 والذكر وتسمية
 الموجبات الثلاث
 باسمائها بطريق
 الحقيقة وتسمية
 سوا لهما مجاز
 للشابهة وتسمية
 المتصلة بالشرطية
 بالحقيقة لما فيها من
 معنى الشرط وادائه
 وتسمية المنفصلة بها
 مجاز للشابهة وتقدم
 الحلية طبعيا بوجوب
 تقديمها وضعها فلتكلم
 فيها اولا من

انفصل الثاني في اجزاء القضية وفيه بحثان الاول القضية بثلث ١٠٦ كمن الموضوع والمحمول ونسبة ترابط احدهم

الشرط ادائه وتسمية المنفصلة بها بالجاز لمشابهة بينهما في الاجزاء او في اتساح وضعها
اورفعها فان قلت الحقيقة والجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمائها
على السوالب والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمنفصلة واما باعتبار
مفهومها الاقوى فاطلاقها على الموجبات والمنفصلة ليس حقيقة كاطلاقها على
السوالب والمنفصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها الاقوى وحيث لا ارادة
ولا استعمال لاحقية ولا مجازا فقول ذلك بحسب المفهوم الاقوى على معنى ان تمت
الاسماء لواطقات واريد بها الموجبات والمنفصلة كانت حقائق فيها ولو اريد بها
السوالب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف افعال بطريق الحقيقة والجاز
ولم يقل حقيقة ومجازا اشارة الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان
المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل فكله قيل انما سميت القضية التي تنحل الى مفردين
تحلية اما في الوجبة للتحقق معنى الحمل واما في السالبة فلتنابها باعابا وكذلك
البواقي انما لوجه لاراد الحقيقة والجاز في البيان حينئذ ولما كانت الجمالية مقدمة
على الضرورية طبع استحضت التقدم وضما فلهذا وقع الشروع في البحث عنها
اولا (قوله الفصل الثاني في اجزاء القضية) عني بالقضية الجمالية اذ الكلام مذكور
لاجتماعها في انما تم بحكمه عليه وهو الموضوع وبحكمه به وهو المحمول
ونسبة ترابط المحمول الى الموضوع رباط يحب اوصاف وهي النسبة الحكمية وليست
القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانها لو اجمعت في الذهن بدون الحكم
لم يكن الخاصل قضية وقد شبهت بالركبات الخارجية واجزاؤها باجزائها لان
طرفيها يشبهان المادة من حيث ان القضية منهما بالقوة كحالة المادة السرير
كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير
والطرفين والحكم يشبهان المادة والصورة لانهما يتقدمانه كهي عليها
فهما جزآن بادبان والحكم جزء صوري ومعلوم انه اقوى الاجزاء وادخل
في الاعتبار لانه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها واوزانها
فاذا اريد ان يحدى بالالفاظ ما في الضمير فبالاولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك
اللفظ رابطة فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة
بينهما والحكم اى وقوعه اولا وقوعها فمدلول الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد
من لفظ آخر يعبر به عن الحكم ليطابق الالفاظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستقم
قول المصنف الرابطة ما تدل على النسبة ولم يكن لتعريفه في قولنا زيد ليس
هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهو لا يدل عليه مع تعريفه في الفرق بين
الاجباب للمدلول والسلب البسيط بانها رابطة فتقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد
صرح به الشيخ في الشفاء حيث قال ليس بمجموع معاني القضية معنى الموضوع
بين كالدكتور فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق من (والمحمول

بالآخر ومن حقيقتها
ان يدل عليها ايضا
بلفظ ويسمى ذلك
اللفظ رابطة فان
ذكرت سميت القضية
ثلاثية والالكانت
مضمرة في النفس
وتسمى القضية ثنائية
وهي اداة فتكون
في قالب الكلمة ككان
او في قالب الاسم
كهو والاولى تسمى
زمانية والاخرى غير
زمانية وقد تختلف
الاهات في استعمالها
مما او بالتعريف
وجوبا وجوازا
واستغناء وليس حاجة
كل محمول هو كلمة
او اسم مشتق الى
الى الرابطة حاجة
الاسم الجاهل فيها
من الدلالة على النسبة
الى موضوع ماع ان
الحاجة الى الرابطة
للدلالة على النسبة
الى موضوع معين
فان قضية اذا ما ثلاثية
تامة دل فيها على النسبة
الى موضوع معين
كالذكر فيها رابطة
غير زمانية او غير تامة
دل فيها على النسبة
الى موضوع غير

المحمول بل تحتاج الى ان يستند الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين باليجاب اوسلب
 مد محاذاة المعاني بالالفاظ لا بد ان تتضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد
 على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة
 ربط المحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن
 ايضا فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم يحصل محاذتها الا بربعة النظم
 يقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر
 اما نظمة هو فرابطة الايجاب وكانهم انما لم يعتبر واربطة السلب للاستثناء بها
 مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما ترك اعتمدت على شهور الذهن بمعناها فانقسمت
 لقضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها
 بل اضمرت في النفس فهي ثنائية والرابطة اداة لدالتها على النسبة الحكمية وهي
 غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول
 سمي رابطة زمانية والاخرى غير زمانية والافعال مختلفة في استعمالها والاقسام
 عند التفصيل تسعة لان استعمال الرابطين معا او الزمانية بدون غيرها او غير الزمانية
 دونها مفروض في المولد الثلاثة وعدم الضرر على بعض الامثلة لا يضر بافترض قال
 الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وامالفة العرب وربما
 غدت الرابطة وربما يذكر والمذكور ربما كان في غالب الاسم كقولك زيد هو حي
 ربما تكون في غالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا
 ويكون كذا وقد غابت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمان كقوله
 مالي وكان الله غفورا رحما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا وامالفة
 جميع فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة
 كقولهم جئين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظه هو وهي
 هما وهم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على نسبة
 صلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما يدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول
 به في قوله زيد هو حي الا زيد فكيف يكون رابطة فان قلت المراد به الفصل والعماد
 يقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع الفصل بفتح عن ذلك تصح
 به على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق
 بين الثمت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها
 تدل على الحكم كما بينه في المضارع القائب لانها لو كان لها دلالة على الحكم
 حققت الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابطة ههنا بنا في ماسبق
 به في الالفاظ من اخذها باذلة الاداة فقد ظهر ان ما اخذته رابطة في لغة العرب ليس
 رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الكلمات الاعرابية وما يهري مجراها

لأنها دالة على معنى الغايب وهو الاستاد ثم إن كان التركيب من العربات فالتضية
ثلاثية كقولنا زيد قائم وإن كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيدي ولهذا
قالوا إن كلا منهما في محل اسم مرفوع تليها على أفعال الرابطة في النفس أيضا
وقال النحويون الثانية قد احتضرت عن الواجب فيها الآن يكون محمولها كلمة
أو اسما مشتقا كقولنا زيد يكتب أو كاتب فلا يبعد أن ترتبط بنفسه لدلالته على
النسبة إلى موضوع ما بخلاف الاسم الجاهل كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
أو الاسم المشتق إلى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب امتثالا لها
عن الرابطة لأنها لا تدل على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة إلى
الرابطة للدلالة على النسبة إلى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب
لا تفقد هذه الدلالة إذا كانت غير زمانية فإذا قلت زيد هو قائم يرجع هو إلى زيد
ويتأوله مشارا إليه وأما إذا قلت زيد كان قائما لم يدل على تعيين زيد ولذلك
تسمع من علماء لغتهم يقولون إن ههنا ضمرا وتقدره زيد كان هو قائم مراتب
القضايا ثلث ثنائية لم يدل فيها على نسبة أصلا وثلاثية تأمة دل فيها على تعيين النسبة
وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بالتعيين هذا يحصل كلامه وقد جعل
صاحب الكشف والمصنف الثلاثة التامة مذكورة فيها رابطة غير زمانية والثلاثة
الناقصة مذكورة فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو اسم مشتق فلامنه
وهو غير مطابق أو اما لا فلا تستند القضية التي محمولها كلمة أو اسم مشتق من الثنائيات
وأما ثانيا فلأنه قال بعد هذا الكلام بلا فصل وبالجملة فإن الثلاثة هي التي صرح فيها
بالرابطة كقولنا الإنسان يوجد عدلا أو قولنا الإنسان هو عدل ومن البين أنه لا رابطة
في تلك القضية لأنها أداة ولادة فيها ولا نحصرها في الزمانية وغيرها وهما متباينان
نعم نجه بعد ما روجوه من الاعتراضات الأولى أن المحمول إذا كان كلمة أو اسما مشتقا
يتمتع بالارتباط بنفسه لأن النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويتمتع دلالتهما عليهما
وقد سبق بيانه الثاني أن الرابطة أما لفظه تدل على النسبة إلى موضوع معين أو إلى
موضوع ما فإن كان الأول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وإن كان الثاني لم يخرج
الكلمة والاسم المشتق إلى الرابطة أصلا الثالث المتعبر في الرابطة إن كان الدلالة
بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لأنها لم توضع
كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والا لم يصح أبداله بعمره وإن كان مطلقا للدلالة
سواء كان مطلقا للدلالة سواء كانت بالوضع أو بالقرينة فالرابطة الزمانية أيضا تدل
على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لأنها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
معينين والرابطة الغير الزمانية وأولها أنها تعيين الموضوع لانهين المحمول علم

ما على الشيخ نفسه حيث قال لفظه هو في قولنا زيد هو حي جات لا تدل بنفسها بل تدل
 على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالفظة المذكورة
 هي فيها لا تكون ثلاثية نامة ايضا كالذكر في رابطة زمانيه والحق الاكتفاء
 في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع
 او بالقرينة اللفظية اذا المقصود من الرابطة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة
 الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحافظة على احوال الالفاظ
 واجبة لمن يحادل نادية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء الامة
 والخامس القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستمر عددها
 من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هنالك ثنائية دل
 فيها على النسبة والنسب ثلاث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية
 التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك
 لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون
 الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة ونكون القضية حينئذ
 لائية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون ثنائية نامة وربما يدل
 على النسبة فيريد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يأت
 لاحد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا يد
 ن التنبيه عليه فنقول لما كانت القضية مشتملة على ثلاثة معان معنى الموضوع ومعنى
 لمحمول ومعنى الحكم فحينئذ لم يتم عبارة الا اذا كان فيها تلك دلالات على المعاني
 ثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعين يكون القضية ثنائية ثم
 محمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية بلفظة واحدة
 بمعنى المحمول وظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوع لنسبة الحدث
 موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة
 فها هي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطة وباعتبار
 دلالتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل
 على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المتكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية
 ثنائية ايضا ولا تذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا
 تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها ككما تدل على النسبة تدل على
 انها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعا
 نسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على
 حول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين
 على المحمول المعين وكان الكلمة الحقيقية اذا صرح موضوعها تدل على

احدى ما غير محمولية ومحمولة الاخر واقتصر على ذلك لوجهين من التغاير فهو بلا على انسياق
 النذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة
 صاحبه اليه بها الى الموضوعية لانه لو احدثت النسبتان لم يختلفا بالوجوب اصلا لكنهما
 قد يختلفان فان موضوعية الكتاب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكتاب
 فان قلت لا تمصدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
 الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز ان يكون امر
 واحد واجبا لذات شئ غير واجب لذات شئ آخر ولئن سلمنا لكن ذلك لا يدل الاعلى
 اختلاف النيتين في بعض القضايا والدعوى كلية فتقول لاختلاف في النيتين اذا احدثنا
 مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذات الموضوع والمحمول وجوب
 للتغاير والبيان تنبيه على دعوى ضرورية والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
 النيتين متغايرتان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانها
 لو اتحدتا كان جهة الاصل محفوظة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حيث اما في
 الطرفين فظاهر واما في النسبة فبناء على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
 وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورية كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
 ممكنة ونسبة احدى الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانها
 قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولية المحمول ليست
 واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كما نحتاج تحقيق موضوعه عنه للمحمول
 بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كما نحتاج تحقيق محموله على الموضوع بالضرورة
 كما في الاعم الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يتمتع بتحقيق
 الانسان بدون موضوعيته للحيوان ولا يتمتع بتحقيق الحيوان بدون محموليته على الانسان
 وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
 واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكتاب
 ليست بواجبة اذ ليس كما نحتاج الانسان يتمتع انعكاس موضوعيته للكتاب عنه ومحمولية
 الكتاب للانسان واجبة ضرورة ان الكتاب كانهما نحتاج تحقيق محموله على الانسان
 لا يقال ان قيت النيتين الى ذات الموضوع والمحمول فاختلا فهما بالوجوب
 لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
 واجب بالقياس الى آخر وان قيتا الى احدهما فالاختلاف ممنوع لانقول القياس
 انهما اقل ما في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة
 وقال صاحب الكشف اختلاف النيتين في الكيف محال لان معنى محمولية
 المحمول ثبوته لشيء ومعنى موضوعية الموضوع ثبوته لشيء ومضى كان الموضوع
 بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوتا

١ بحيث يثبت له ذلك
 ثبوتا ضروريا كان
 ذلك بحيث يثبت له
 ثبوتا ضروريا وفيه
 نظر لان المقدم صاه
 انه يتمتع بتحقيق هذ
 دون ثبوت ذلك له
 ومعلوم انه لا يلزم
 التالى هذا ان اخذ
 الوجوب بحسب
 مفهوم الموضوع
 والمحمول وان اخذ
 بحسب الذات التي
 صدق عليها امت
 اختلافهما فيه واست
 الامام على الاختلاف
 بعدم حفظ العكس
 جهة الاصل وفيه
 نظر فان نسبة المحمول
 عند العكس
 بالموضوعية
 بالمحمولية متى

ضرور يوافيه نظراً لأن الملازمة متنوعة إذا تقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
أي قوله إذا كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتاً ضرورياً بامتناعه أنه يمتنع تحقق الموضوع
دون ثبوت المحمول له ومعلوم أنه لا يلزم التسالي وهو وجوب محمولية المحمول أي
قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتاً ضرورياً بإقاله ليس يلزم من امتناع
تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوت
للموضوع هذا إن أخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول أما إذا
أخذ بحسب الذات التي صدقاً عليها امتنع اختلافاً في الوجوب لامتناع تحقق
موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
الذات وبالعكس وهنأشئ وهو أن الكلام في النسبتين المستبنتين في القضية
واعتبارهما إنما هو بالقياس إلى ذات الموضوع فأخذهما باعتبار مفهوم الموضوع
والمحمول إخراجاً للكلام إلى غير المقصد وعند هاتين أن الحق مع صاحب
الكشف واستدل الإمام على اختلاف النسبتين بأنهما لو انحدا لحفظ الأصل جهة
العكس والتالي متفق وفيه نظر إذاً الملازمة متنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية
في العكس فإن نسبة المحمول إلى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الإمام) في المختصر
أن النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء أي نسبة اضطررت الأقوال
فيها قال الإمام في المختصر النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
المحمول خارجة عنها وقال في شرح الإشارات الرابطة تعتبر بنسبة المحمول
إلى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة وبين قوله تناقض لا
جمله هنأ نسبة المحمول إلى موضوع داخله ونم خارجة وزعم المصنف أن الظاهر
الأول لأن موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
كيفية لها هي جزء القضية أما الكبرى فظاهر وأما الصغرى فلأن جهة القضية
تختلف باختلاف كيفية الموضوعية ففي كانت ضرورية كانت القضية ضرورية
وإن كانت محمولية المحمول غير ضرورية فكافي الواجب الأعم ومتى كانت غير ضرورية
كانت القضية غير ضرورية وإن كانت محمولية المحمول ضرورية فكافي الخاص
المفارقة وأما يقال الظاهر الأول لقيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وإن غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
الكيفية الموضوعية وانت خبر بأن المحمولية المعتبرة في القضية كذلك أيضاً
إن جملة الجهة كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع في فصل الموجهات بخلافه
الظاهر والفصل أجزاء القضية حتى يبين الحق فنقول قد سبق إيماننا إلى أن القضية
لا تحصل في العقل إلا إذا حصلت أربعة أشياء مفهوم الموضوع كزبد ومفهوما
المحمول كالكتاب ولا شك أنه من حيث المفهوم يمكن النسبة إلى أمور كثيرة فلا

وقال الإمام في المختصر
التي هي جزء القضية
موضوعية الموضوع
وقال في شرح
الإشارات أن
الرابطة تعتبر بنسبة
المحمول إلى الموضوع
ولذلك كانت كيفية
جهة القضية وبينهما
تناقض والظاهر
الأول لكون الجهة
كيفية الموضوع
وبالله التوفيق

من العقل نسبة ثبوتية بينه وبين زيد والاربع وقوع تلك النسبة اولاً وقوعها فلا يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اولست بواقعة لم تحصل ماهية القضية ولو تصور مفهومها الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم فلا يحصل ماهية القضية ايضاً وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كالاشكالين او المتزهرين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لاجودها فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل شيئاً فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الایجاب والسلب ثم اذا حصل الحكم حدث لزيد صفة اعني انه موضوع وللكتاب صفة اخرى ونشئ انه محمول فان موضوعية والمحمولية انما تتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للموضوعية الا كونه محكوماً عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوماً به وما لم يتحقق الحكم لم يصير احدهما محكوماً عليه والاخر محكوماً به فكل من الذين ليس يتقدم على الحكم والنسبة التي هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق الحكم يعرض لتلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي مورد الایجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لانه زيد الى الكاتب ولذلك قبل ان الجهة عارضة لها لا يعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها وتحتث قبلها برئتين لحق هذا الموضوع على هذا النسق واما عن لوح ذهنك ما يقولون ويزخرفون فلا شبهة بعد شروق الحق المبين (قوله الفصل الثالث في الخصوص والاهمال) القضية الجلية لها تقسيمات بحسب الذات وبحسب العارض كالوحدة والكثرة ولما كانت اجزاؤها اذا غابت وكملت هي الموضوع والمحمول والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار كل واحد منها والتقسيمات الخمسة مرتبة في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا الفصل الى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجلية ان كان جزئياً حقيقياً سميت مخصوصة وهي موجودة ان كانت نسبة مجموعها الى موضوعها بانه هو كفولنا زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة بانه ليس هو كفولنا زيد ليس بكاتب وان كان كلياً فان لم يذكر فيها السور بل اهل بيان كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال على كية الافراد الموضوع سميت مبهمة اماما موجهة كفولنا الانسان حيوان او سالبة كفولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كفولنا كل انسان حيوان ولما كانت هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك الاقسام بتلك الاسماء واعترض عليه بان ههنا قضاياء خارجة عما ذكر ثم مثل الانسان نوع والحيوان جنس او كلي صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجوهين الوجه الاول انها مندرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك بعمور الاول ان الموضوع انما

الفصل الثالث في
الخصوص والاهمال
والحصر وفيه
مباحث الاول
في انقسام القضية
اليها موضوع القضية
ان كان جزئياً سميت
مخصوصة موجهة
وسالبة وان كان كلياً
فان لم يذكر فيها
السور وهو اللفظ
الدال على كية افراد
الموضوع سميت
مبهمة موجهة وسالبة
وان ذكر سميت
محصورة ومسورة
من

يكون كليسا لو كان الحكم عليه باعتبار ماضق عليه لانه اولم يكن مأخوذا بهذا الاعتبار لم تكن كليتوهى صدقه على كثير منهم برة والمراد من التفسير ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليتته اى صدقه على كثيرين اولا والثاني هو المخصوصة والاول هو المخصوصة او المهملة على هذا يدرج جميع تلك القضايا تحت المخصوصة فان المخصوصة حينئذ هى التى حكم فيها بالاعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئيا حقيقيا او لا يكون بل كليسا لا يعتبر صدقه على كثيرين التانى ان الموضوع فى تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئى لطلق الطبيعة فتكون مخصوصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيدا بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه بقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام فى حل ذلك الاعتبار عليه والسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتباره وحينئذ يصح التمسك بتلك القضية لانا نقوله هذا التسلسل فى الامور الاعتبارية فتقطع بالقطع فاع الاعتبار الثالث ان الحكم فى تلك القضايا ليس على ماضق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخاف اما ان يكون موجود فى الخارج فيكون مشخصا وحينئذ تكون القضية مخصوصة او موجودة فى العقل والموجود فى العقل صورة شخصية فى نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة * واعلم ان القول باندراج تلك القضايا فى المخصوصة يبطل قاعدة لهم وهى تنزيههم المخصوصات بمنزلة الكليات حتى يوردونها فى كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستفخون منه هذا انسان فلاندرجت فى المخصوصة بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يخال اما لا يتج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هى وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فاما قبل الحكم على الانسان بالنوع فعمل بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما فى الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان كانت الكلية والنوعية والجنسية لا تلحق لطبايع الاشياء من حيث هى والالكانت الاشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فتقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هى هى والباله لها فاما لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فربا نضعها ونضعها من حيث هى هى اى مع قطع النظر عن عوارضها ولوا حقها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى صكثرة مع ان هذا المحمول ليس ثابت لها من حيث هى هى بل من حيث انها موجودة فى العقل فليس يجب

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للمفعل في الحكم
وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قرينة الانسان صاحبك موضوعا بل
الانسان من حيث انه متجه الى غير ذلك مما لا نهاية له لمن النظائر وهذا يدل
بالخصوص على فساد التوجيه الثاني هني انما لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا
الانسان نوع انسان مفيد بالعموم لم يكن ذلك شخصيا لانه ليس بمجزئ حقيقي
حتى نكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة
بين كثيرين والاصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
التي هي امور خاصة طابع عامة هفت انما يكون خلفا لو كان جزئياتها
حقيقة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يتخلو اما ان تنتهي جزئياتها
الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال ولا تنتهي فيلزم ترب
جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فسيأتيك جوابه
عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها
النوع والجنس والالكانات كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد تقرر
في غير هذا الفن ان تعيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضابا لا يمكن
ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مفهوم الانسان والانسان محمول
على زيد والانسان لاعام ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية
فلا شرط شيء واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية
وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بمجزئ والوجه الثاني انها من المهملة ندم
ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهملة في قوة الجزئية لانه
يصدق الانسان نوع ولا يصدق بهض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
محكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم
في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات
انسان نوع وهو ليس باصدق لاقبال لانه كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع
وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي
فالانسان الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق
بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت
انما نقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شيء مما نحت من الانسان الشخصي والكلي كما نقول الانسان اعم
من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام
ونسئل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهمة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات
لا تقف الذهن فيها على حد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي
والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لانه ان للانسان صوراً عقلية

في الاذهان وهي مشاركة للانسان في المساهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي افراد لطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فبصدق بعض افراد الانسان نوع لاننا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الا ان هذا القدر لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تفيد تشخص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم صدقها جزئية واما حديث الصور فكذلك لانها مختلفة بالطبيعة لمفهوم الانسان وهو امر واحد لا يتعدد بتعددتها في الاذهان فالحكم انما هو عليه لاعليها فلا يلزم بعض افراد الانسان نوع وربما بوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لانه ان القضية ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهملية وانما تكون كذلك لو حكت ان الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او عليهما من حيث انها عامة فلا وحيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم زريدا آخرو قال ان لم يبين كمية الافراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي فهي المهملية وان كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه عام فهي الطبيعية ويقرب منه ما ذكره المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق عليها الكلي وهو المحصورة او المهملية فورد عليه الامران احدهما انه قد بقي ههنا قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان نسبة تلك القضية طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيد بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كثيرين فهي الخصوصية سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان يصلح لان يقال على كثيرين فخلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهملية او نفس الكلي وهي الطبيعة فعاد الابحاث المذكورة في جعل العامة مخصوصة وقيل الموضوع اما ما صدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهملية واما نفس الطبيعة فلا يخلو اماع قيد التشخص وهي الخصوصية او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدها مع الموضوع لم تخلصر القضية في الاربعة والخمسة * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع القيد ان كان جزئيا حقيقيا يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجرى اقسامه فيه فالاولى ان يرفع القيد ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي الخصوصية وان كان كليا فالحكم ان كان على ما صدق عليه فهي المحصورة او المهملية والا يكون الحكم على نهر

ان القيد لا يمتزج
للموضوع مالم يؤخذ
الموضوع معه
(نعمه)

طبيعة الكلّي سواء قيد بتحديد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع اولم يقيد
كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحا
فال موضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فال قضية
مضمومة فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلّي المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلّي
المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصره القضايا
المعتبرة فيها حصر القضايا في الثلاثة في دفع الاعتراض بهذا فانه انما يرد لو كان المقسم
مطلقا القضية وليس كذلك بل مورد القسم القضية المعتبرة في العلوم لا يقال كما
ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا بحث
عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار
القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة
بأن ذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام
والله الموفق على تحقيق المرام (قوله وهي اما موجبة كلية) المحصورات
اربع لان الحكم فيها اما بالاجاب او بالسلب وانما كان قايما على كل الافراد او على
بعضها فان حكم بالاجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان
حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد
كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة
كلية وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحجر وان حكم
بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع
اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم صريحها من قولنا ليس كل حيوان انسانا
ان الاجاب الكل مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما رفع الاثبات عن كل واحد
او رفع الاثبات عن البعض وعلى كلا التقديرين رفع الاثبات عن البعض
محقق فهو دال عليه بالالتزام ولان السلب الجزئي لازم فيه بطريق القطع والسلب
الكلّي بالا احتمال اختص سورا بالسلب الجزئي اخذ بالمعطوع المتيقن وترك
للمحتمل المشكوك فان قلت فملى هذا لا يكون السالبة الجزئية نقضا للموجبة الكلية
لان بعضها الشيء رفعه مطلقا فنقيض قولنا لكل (ج) (ب) ليس كل (ج)
(ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم النقيض لا يكون نقضا والامتداد
النقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازما له مساو بازل منزله
كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول السلب الحكم عن الكل
بالمطابقة مساو له لانه ان اراد بالكل كل واجيد ولا شك ان سلب الحكم من كل واحد
سلب كلّي امتنع ان يكون سورا بالسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل

وهي اما موجبة
كلية وسورها كل
اوجزئية وسورها
بعض وواحد واما
سالبة كلية وسورها
لا شيء ولا واحد
اوجزئية وسورها
ليس كل وليس بعض
وبعض ليس الاول
سلب الحكم عن
الكل بالمطابقة
وعن البعض بالالتزام
والاخير ان بالعكس
والاول منه ما قد
يذكر للسلب
الكلّي ولا يذكر
للايجاب بالنسبة
والثاني بالمكن
وفي كل لفظة
سور يخصها من

لم يلزم السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء مسلواً باحد مجموع الافراد ثانياً لكل واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلّي كما ذكرناه والاخيران بانكس اي بعض ليس وليس بعض بذلان على سلب الحكم من البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالاتزام لامتناع ان يتحقق رفع الايجاب عن البعض بدون رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لان مفهومه الصريح رفع الايجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع الايجاب الكلّي والصواب ان يقال ليس لكل وليس بعض اما ان يصبر عليهما بالقياس الى النقضية فتبي بعدهما او بالقياس الى محمولهما فان اعتبر عليهما بالقياس الى النقضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلّي وليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق لسلب الكلّي وليس بعض لسلب الجزئي هذا هو الفرق بين الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو اي ليس بعض قد يذكر لسلب الكلّي اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر للايجاب البتة لان شان حرف السلب رفع ما بعده فمتنع الايجاب واتساق بالنكس اي بعض ليس لا يذكر لسلب الكلّي لوضع البعض او لا وحرف السلب اذ توسط بنقضى رفع ما تأخر عنه عما تقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون الاسبا عنه وقد يذكر الايجاب اذا جعل جزءاً من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار المذكورة في العربية وهمه وهج لكليتين وبرخي همت وبرخي ليست الجزئيتين في لغة الفرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السوران يرد على الموضوع الكلّي اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كما سبق هو الافراد وكثيرا ما يترك في كونه كل الافراد او بعضها فثبت الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما وروده على الكلّي فلان السور بنقضى التعدد فيما يرد عليه والجزئي لا تعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انحرفت النقضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة والمصنف لم يعتبر ههنا لانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنحرفات في الاربعة لان المحمول السور اما جزئي او كلي واما ما كان موضوعه اما كلي او جزئي وبين في الضابطة حكم ما يكون احد طرفيه شخصا مسورا وهو اعم من ان يكون موضوعا او محمولا وقبل الغرض في بيان الضابطة لابد من تمهيد مقدمتين احدهما ان نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب اما ان تكون بالوجوب والامتناع او الامكان لانه اما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب والاستحيل وحينئذ اما ان يستحيل ثبوته له فالتسمية متممة وتسمى مادة الامتناع او لا فالتسمية وتسمى مادة الامكان الحتم والممكن اما ان يكون ثابتا للموضوع بالفضل فهو الموافق

ومن حقه ان يرد على الموضوع اذ المحمول عليه الشيء قد يترك في كونه كل الافراد او بعضها او فلما يرد على ذلك في المحمول على الشيء فاذا اورد عليه فقد انحرف عن الواجب وسميت النقضية منحرفة ولفظها اربعة لان المحمول السور اما جزئي او كلي وكيف كان موضوعه كذلك وشرط صدق المعرفة ان كان احد طرفيها شخصا مسورا او محمولا موجبا او سلبا جزئيا في اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليهما والافه في مادة الامتناع وما يوافقها في الكيف في مادة الامكان ونقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان من

لا وجوب او سلبا عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في الصفات
لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فانها اذا قلنا كل انسان
شئ من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
الحيوان ومائة وثون السور مقرون بالمحمول في الصفات فهو قول ليس بصحفي
يقول الحففي ان السور جعل مع شئ آخر محمول لا نعم كان محمول باعتبار نسبتته
الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
اعتبار الصدق والكذب الى النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع وتأتيهما
ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها او سلبهما بل بحسب ارتباط
محمول بالموضوع او سلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت
القضية موجبة ومتى رفع الربط الایجابي كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط
فهو حرف السلب لم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
سلب بهما ولا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
الآخر او اقترن باحدهما زوجا وبالآخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
يس زيد ليس بكتاب فقد رفعت رفع رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالمدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
يس ليس بكتاب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
اؤها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس
تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
اختلاف طرفيها في الاقتران لكن التصلة القزومية الكلية لا تنكس كلية والاولى
يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية
سالبة والا فموجبة والنية ظاهرة اذا عرفت هذا فنقول متى تحقق احد الامور
ثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مورا او يكون المحمول كلية
فترتب به صور ايجاب كلي او صور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
لطرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاث انما
صدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بان الاول
ما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلها
واعضها والمحمول لما لم يكن له افراد امحال ثبوت كلها او بعضها للموضوع
ما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لشيء متع واما في الثالثة فلان
سلب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه تولى
متناف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

واتفاق في العدد وإما كان تكون القضية موجبة ومتى لم يتحقق الأمور الثلاثة بل يكون
المحمول أماموجبا جزئيا أو ساليا كليا فهو أي الاختلاف المذكور على تقدير فشرط
صدق القضية اختلاف طرفيها في الافتزان إن كانت في مادة الامتناع أو بواقفها
من الامكان لان بعض افراد المحمول يمتنع الثبوت للموضوع في مادة الامتناع وليس
بثابت له فيما يوافقها من الامكان فيصدق السلب وحينئذ يجب الاختلاف في الماهية
وتفويض وهو اتفاق طرفيها في الافتزان وعدمه إن كانت القضية في مادة الرجوب
وفيما يوافقها من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الرجوب واجب الثبوت
وفيما يوافقها من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الافتزان * وفي هذه
الضابطة نظر اذا فرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من المخبرات ويكذب
ما يكذب منها وانما يحصل ذلك لو انعكس الشرط وليس كذلك لانه لا يقال المراد
اختلاف طرفي القضية في الافتزان معنى ولا خفاء انها اذا اختلفا معنى في دخول
حرف السلب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين دون الآخر فلا
اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب يحسب لا نأقول لو كان المراد ذلك
لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لان حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع
او المحمول رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين او اتفاقهما بل العبرة ههنا
باللفظ والصواب ان يقال متى تحقق احد الأمور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف
السلب فيها فردا وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب او كان ولم يكن
فردا بل زوجا والاصل في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الرجوب لو لم يكن او يقال
الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الرجوب حيث تكون موجبة * والاحصر
ان يقال ان كان المحمول كليا مسورا بسور ايجاب جزئي اوساب كلى في مادة
الرجوب او ما يوافقها تصدق القضية موجبة والافسالة ولن فصل اقسام المخبرات
بحصل بها الاحاطة التسامة فتقول انحراف القضية اما من جهة الموضوع
او من جهة المحمول او من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا
كان شخصا مسورا اما بسور كلى او جزئي والمحمول اما شخص او كلى فان كان
شخصا لا يتصور له الامادة الرجوب او الامتناع لانه ان كان عين الموضوع وجب
ثبوته وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كليا يتصور له الانقسام الاربعة
للرؤد وإما ما كان فاما ان يكون موجبا اوساليا فالانقسام اذن منحصرة في اربعة وعشرين
واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كلى او جزئي
وعلى التقديرين اما شخص في القسمين من المواد او كلى في الانقسام الاربعة
والموضوع اما شخص او محصور كلى او اجزئي او مهمل بضرب الاربعة
في اثني عشر يبلغ ثمانية واربعين نضر بها باعتبارى الايجاب والسلب يحصل

في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل (ج) (ب) لان في الجيم الكلي والاكل من حيث هو

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو
صننا به احد الاولين
لم يتعد الحكم من
الوسط الى الاصغر
ولانسي (بالجيم)

ما حقيقته (ج) او ما
هو موضوعه بانه
(ج) بل ما هو اعني

اذ اعتبرنا الاول

في موضوع القضايا

يمنع ادراج الاصغر

تحت الاوسط واعتبار

الثاني بوجوب ان

يكون لكل موضوع

موضوع ثم اصطلاح

الشيخ بعد هذا على

ان يمتي بكل (ج) كل

واحد واحد ما صدق

عليه جيم بالفعل

وقاموا ولو في المستحيل

من حزيانه فملى

هذا يخرج عنه مسمى

جيم وان صدق عليه

(جيم) ونحن ننبه

في ذلك والفسار ان

لم يعتبر الصدق بالفعل

بل بالامكان اذا عرفت

هذا فنقول الحكم

بالحقيقة بالباء انما هو

على الذات التي صدق

عليها (ج) ويسمى

ذات الموضوع وما

وتسمون قسما واما الانحراف من جهة ما فالمحمول للمور بهور كلى او جزئي
نخص في اللادتين او كلى في الاقسام الاربعة والموضوع امامه سور بكلى
راني فهذه اربعة وعشرون قسما نضرب بها في الارباع والسلب تبلغ ثمانية
بعين وان اردت الامثلة فامل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات
جد اول الاخر وركب بينهما كيف شئت تنف على امثلة جميع الاقسام
رمشة وكفاة

صفحة ١٢١

جدول

الثاني في تحقيق المحصورات اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات
معرفة تلخيص التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخبط العظيم
لغلة منها وانما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لشرورها وتأدية
سالى ادراك البواقي بالمايسة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فلهذا ثلاثة امور
(و) (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق
وقوف على اجزائه فالحل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة
هو ما لا يمنع نفس نظره من وقوع الحركة والكل من حيث هو كل
المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول
للمجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الان اقسام
موجع اقسام الشيء الى الاجزاء واطقسام الكلي اقسامه الى الجزئيات
يصدق على كل واحد منهما ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على
ى انه لا يتخلو عن احد انكليات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى
بث هو كل انه يمكن من حل الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث
جزء لكل واحد وكل واحد جزء لكل المجموع ومن البين المتعارفة بين
لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلان انه جزء لكل واحد فان الكلي
ول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد به المطلق او العقلي فظاهر انها
ل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره
نصف اذا ثبت هذا التصور فنقول لسانا ندعى ان الكل بالمعنيين الاولين
القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان
لن الموضوع ووصفه (١٦) وقد يهذان وقد يتفان ان دام الوصف بذوات الذات اوله يد من

لاجموبه دار ونعني به المجموع بل نقول ان المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى
 الثالث لانه لو كان المعتبر احد المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذي
 هو ابين الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر
 حينئذ اما اذا عتينا به الكل المجموع فليجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم
 على مجموع افراد اعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فالك اذا قلت
 مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع
 افراد الانسان كذلك واما اذا عتينا به الجيم الكلي فلتتباير بين الكليين الاصغر
 والاوسط والحكم على احد المتبايرين لا يجب ان يكون حكما على الآخر كقولنا الانسان
 حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم النتيجة اما لو عتينا المعنى الثالث بتعدي
 الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حينئذ ولا نعني بالجيم ما حقيقته (ج)
 ولا صفة (ج) بل اعم منهما وهو ما صدق عليه (ج) اما الاول فلانه يتبع اندراج
 الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى
 الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقته الانسان حيوان وما حقيقته الحيوان
 الناطق فالناطق خارج عنه واما الثاني فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم
 ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة
 من وجهين الاول اما اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير
 كل ما هو موصوف (ج) فهو (ب) (فب) محمول على ما هو
 موصوف (ج) فنفرضه (د) فيصدق كل (د ب) و (ج) يكون
 معناه كل ما هو موصوف (د) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا
 على ما هو موصوف (د) فنفرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه
 نظر لان ما هو موصوف (ج) ذات الموضوع فاذا افترضنا (د) لا يلزم
 ان يكون معناه كل ما هو موصوف (د) وانما يكون كذلك لو كان (د)
 وصفا متواليا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير
 ان كل ذات موضوع وصف (ب) الثاني ان (ج) لو كان وصفا والوصف
 يمكن حله على موصوفه امكن حل (ج) على موصوفه وهو (د) بالفرض
 فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ما هو موصوف (د) فهو
 (ج) وهكذا الى ما لا يهاهي والفرق بين هذا التوجيه والاول ان بيان لزوم
 التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وهما من جهة وصف الموضوع وفيه
 ايضا نظر لانا لا نم ان كل وصف يمكن حله على ذلك التقدير وانما يمكن حله لو لم يكن
 موضوعه ذاتا بل صفة لشيء آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لابد ان يكون
 ما ما منطبقا على جميع النقصا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

فلو كان المراد ما صفته (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد
 ما حقيقته (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع
 القضايا * ثم اصطلاح الشيخ بعد هذا على المأثني بالجيم (ج) بالفعل وقنا
 ما سواء كان في حال الحكم او في الماضي او في المستقبل والقاربي على ان المراد كل
 (ج) بالا مكان ليتناول ماهو (ج) بالفعل بالقوة والمنع رأى الشيخ لان
 الافة والعرف يساعدان عليه فان الابيض ليتناول الذات الحسائية عن البياض دائما
 وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه يخالف للتحقيق ايضا فان النطفة
 يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو
 مضالفة بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطبق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو
 القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطفة
 يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على القاربي اذ مراده الامكان العام
 وان اريد بالامكان العام فلا تم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس
 بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد
 يخرج مسمى (ج) اى مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما
 أخرجه عن الكل ليوافق العرف والافة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم
 منه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لولا ذلك لكان
 الاحكام الكلية على الخواص والاعراض تكذب قولنا كل كاذب انسان او كل
 ماش حيوان ضرورة ان مفهوم الكائن ومفهوم الماشي ليس بانسان وحيوان
 وقال بعضهم لو اتخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا يلزم كذب كثير
 من القضايا الكلية لان حكم المجرد يخالف حكم المدين وان اخذ من حيث هو هو
 يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات
 وحينئذ لا فائدة في اخذ مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه
 موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الخبيثة لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما
 على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق
 يقتضى ان التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق
 عليه (ج) لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل والوضع
 في شيء واحد فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان (ج) (ج) غايبة ما في الباب انه هذين
 لكن كونه هذين لا ينافي صدقه قلت فرق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان معنى
 هذا الحكم على افراد (ج) (ج) وهى مغايرة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم
 (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق يخلص ما اورد على الشيخ
 وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي الشفاء بحيث خرج عنه

معنى (ج) فبين كلاميه متافا بل لاخراج المساوي والاعم فان اول ما بهم من كل
 (ج) كل ما يقال عليه (ج) سواء كان كائنا او جزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات
 والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف
 يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت بقيد او بمرض من القيود والاعراض الغير
 المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان (ج)
 نوعا او ما يماثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان (ج) جنسا
 او نحوه من فصله والمرض العام لا يفسد هذا بشكل بالاحكام على الكليات كقولنا
 كل نوع كذا او كل كلى كذا فان افراد الكليات او كانت شخصية امتنع صدق
 الكلى عليها فان قيل كل كلى فلا بد ان يكون له اشخاص فانها نهاية سائلة
 الكليات فلولم يثبتها لم ترتب الجزئيات الاضافية بل غير النهاية مرارا غير
 متناهية وافراد الجزئى افراد الكلى فيكون الاشخاص افراد كل كلى فوقها
 يقال لانهم ان افراد الجزئى افراد الكلى وانما يكون كذلك لو صدق الكلى على
 افراد الجزئى فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لانا نقول
 المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمية واما انقضا المستعملة في هذا الفن
 فلما كان مرادهم منها يتنا قيسا بينهم لم يخرج الى تعريف وتعلم اذا عرفت هذا
 فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) ونعميقه انه لما تبين ان الحكم على
 جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التى يصدق عليها (ج)
 وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالضاحك فان افراده بحسب الذات التى يصدق
 عليها اثنى الانسان زيد وعرو وبكر وغير ذلك وبحسب مفهومه الضاحك
 العارض لزيد والضاحك العارض لبكر والضاحك العارض لعرو وبالجملة حصصه
 العارضة للأفراد التى هى نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى عروضاتها فارب
 ان بين المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لا مفهومه وانما كان الموضوع
 بالحقيقة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلانا يتنا المراد (ج) ما يصدق
 عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون متنا (ج) ومتنا الوصف هو الذات
 واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يخلو اما
 ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متمايزين وهو باطل او متحدين فيكون
 ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص يلزم انحصار
 سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التى يصدق عليها (ج) بسى ذات الموضوع
 وما يعتبر به منها عنوان الموضوع ووصفه والذات عنوان قد يحدان في الحقيقة
 كقولنا كل انسان حيوان وقد يتباين في الحقيقة فربما يكون العنوان جزءا من ذلك
 كقولنا كل حيوان مفترق وربما يكون عارضها اما دائما بما دوام الذات كقولنا
 كل زنجى اسود او غير ذلك كقولنا كل كاتب مفترق الاصابع (قوله وقولنا و

وقولنا كل (ج)
 (ب) بعد رعاية
 الامور المذكورة
 قد يعتبر تارة بحسب
 الحقيقة اى كل ما
 هو بحيث لو وجد
 في الخارج لكان
 (ج) فهو بحيث
 لو وجد في الخارج
 لكان (ب) وتارة
 بحسب الوجود
 انما راجى اى كل
 ما وجد في الخارج
 صادق عليه (ج)
 صادق عليه (ب)
 في الخارج ويتهما
 فرق فانه لو لم يوجد
 من الاشكال الا المثلث
 صدق كل شكل
 مثل هذا المعنى دون
 الاول من

(ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قول كل (ج ب) بمد رعاية ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ما المتطيقين لم
 يعرفوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
 في الخارج فان قلت الوضع والحل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج
 لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج في الخارج
 لا يتناقى الابدان للموضوع لاننا نقول من الرأس قولكم في الخارج اما طرف
 لذات الموضوع والمحمول او لوصفيهما او لصدقهما على الذات فان كان طرفا
 لذات الموضوع والمحمول فتوكنم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع
 هي ذات المحمول بينهما وان كان طرفا للوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما
 تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان طرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فنقول
 فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا انصدق متحقق في الخارج فلا
 يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى السخافة
 لوجهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب)
 وكل واحد من الموجودين في الخارج من (ج) بمص مابوصف (يج) اذا لم يصرح
 بالشرط المذكور فتقلب القضية الكلية جزئية وناتية وان ههنا قضايا كثيرة
 موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمتنا على الاشكال الهندسية او على
 المتعنت والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل (ج) وجد
 في الخارج او لم يوجد فهو (ب) ونحوه المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان
 (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا بحسب
 الحقيقة كما حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي وههنا ابحاث لا بد
 من التنبيه عليها الاول ان مالو وجد بقاؤه دخل في الوجود وما يفرض وجوده
 في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود
 في الخارج بل يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج وبتقدير
 وجوده لا يكون الحكم مقصورا على الموجودات الخارجية بل على كل مالو وجد
 سواء كان موجودا او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجي فانه يستدعي صدق
 الطرفين على الموجود الخارجي وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا انصاف
 ذات الموضوع (يج) لافي نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه الافراد
 المنتفعة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان المنصف الذي
 ليس بقمر وان كان متمثلا فهو بحيث اذا وجد كان منصفًا وليس بقمر وبالجملة
 اعتبروا في الحكم ما يراى افراد الكل على ما يثبت الاشارة اليه في صدر باب استغوسي
 نوهما من ظاهر كلام الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث نوهما بعضهم ان قولهم

كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على انه
لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو بحيث ان لو وجد كان
(ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل مائيس
من الادوات بل الحكم في القضية على ماله الحيزية الاولى بالحيزية الثانية وكل منهما
في حكم المفرد وكيف وهو غير مشبه على اهل العربية فانهم يقولون لفظة مائيس
في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما يفسد ها في حكم المفرد واحد
الطرفين مبتدأ والآخر خبره. وهل في الوضع والحمل شرط يمكن ان يقال
ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالى صادق
على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود
شيء في الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد
ما فرضه العقل (ج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اراد ان يؤخذ
القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
والا فحق قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى
شرط وهذا قريب للكلالهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد لقصرهم
الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقذرا واكتفاءهم في الوضع بمجرد الفرض بخلافه
على ما سابق بيانه بعد هذا على انه صرحوا بان هناك شرطا حتى يفسروا ذلك بان كل
ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان حال
(ج) التامة لو وجدت وجد (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل
ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق
عليه (ج) يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان
هناك ناقصة لاتامة نعم ينجم عليه وجوه من الاشكال لاول انهم جعلوا المحمول
ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلان صدق ممكنة خاصة كما اشرنا اليه الثاني انه
لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل والضرورية على هذا التفسير لان كل ما هو
ملزوم (ب ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما
لوصف الموضوع او لوصف المحمول كقولنا كل كاتب اذن او كل انسان كاتب
بالفعل الى غير ذلك واعلم انه لو اكتفوا بمجرد الاتصاف او مطلق الملزوم اعم من
الكلى والجزئى تدفع عنهم الاشكال الثانى والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطقة
والضرورية المنتشرة لان المحمول حيثذ واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت
ما هو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير
الواو لانه لو اورد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خبر المستداه واما المعنى فلمعنى تمام الكلام
 حيث قبل كل ما لو وجد (و) كالأج) الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات
 اما التفتان في الكيف والكم فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من
 وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج
 بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل
 يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمنتهية والحكم في الخارجية ليس الاعلى
 الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما دل عليه الحكم في الحقيقة
 بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية
 كقولنا كل هناء طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع
 الافراد يصدق على الافراد الموجودة فيصادفان كقولنا كل انسان حيوان وان لم
 يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية
 دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا الثلث صدق كل شكل مثلث باعتبار
 الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراده ما لا يصحكون مثلنا والى هذا اشار
 المصنف بقوله وينهما فرقى واما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقة اعم من
 من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق
 على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم
 لما ثبت ان نقيض الخاص اعم ولانه متى صدق السلب عن كل الافراد صدق
 عن كل الافراد الخارجية ولا يعكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتهاء وجود
 الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو انتفعا
 صدق الايجاب وايضا كان يصدق السلب والخارجي بخلافه فان صدقه
 ربما يصحكون لانتهاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما
 الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية لان نقيض الاعم من وجه مبين ولصدق السالبة
 الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويقتصر صدق الحكم
 على الموجودات كما في انثال المذكور الفروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع
 و يصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية
 اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكليتين وكذا عن السالبتين
 الخارجيةتين لتصادفهما عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقهما بدون
 السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث
 لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لاشئ من المتع بوجوده او حيث
 لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لاشئ من الحيوان بجمر والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وبهذا الساليتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية ولان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص وبما بينهما للوجبتين الخارجيتين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية ونقيض اللازم مبان وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المتخالفة لها تبين جزئي لتحقق العموم من وجه بين نقاها وهذا هو وجه بينهما وذلك ظاهرا لاستلزامه هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فقول لما اعتبرنا القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو (ب) ولا شك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او متقدرا بعض ما يوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية الشئ القضايا التي موضوعاتها متممة خارجة عن هذا التحقيق لانا اذا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو متمم لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار والائكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متمما ولا خفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتممات ان لم تناف تقدير وجودها اممكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافت فصدق الايجاب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى السلب وهو لا شئ من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يشتمل على حينية باعتبار وصف (ب) فهذه الحينية ان كان ثبوته (ج) بالاعتبار الخارجي يرجع مفهوم القضية الى الخارجية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ثبت له تلك الحينية ويعود الكلام الى هذه الحينية انها في ان ثبت (ج) في الوجود الخارجي او بحسب الحقيقة وبسبيل فيتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المدولة والموجبة المحصلة يمتنعان في الصدق على ذلك التفسير لصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة مدولة والثانية موجبة محصلة الخامس انه يلزم كذب كل كلية لان (ج) الذي ليس (ب) وان كان متمما فهو بحيث لو وجه كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق الموجبة الكلية وكذلك (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا اذا قيل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصديق نفيضة وهو قولنا بهي (ج) ليس (ب) نصدق (ج) على (ج) انذى ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان ممثلا الا انه بحث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذان السؤالان لبعض الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفعوا اليه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايانا موضوعا نهما غير ممكنة والمنطق لا بد ان تكون قاعدة مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع سؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعا نهما ممثلة بهذا الاعتبار فلما اذا قلنا شريك الباري تمتع يكون معناه شريك الباري في الذهن تمتع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان انذى في الذهن كيف يكون ممثلا وكذلك قولنا كل تمتع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري تمتع هو المتع في الخارج ومعناه كل ماصدق عليه في الذهن انه شريك باري صدق عليه في الذهن انه تمتع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل تمتع معدوم معدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية ذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد ان يصوره اولاحي يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن هو المراد بتصور الموضوع الذهني فالوجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الایجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن يحكم عليها او اما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولابل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانها موجودة في الخارج قائمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل تمتع كذا فالحكم به لا ليس على صورة الامتناع بل على نفس الامتناع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق ببرد عليك واذا قد قلنا ان الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق نول القضية الموجبة تشمل على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو اتصافه وصف العنواني وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية النظر فيها فههنا اثبات ثلثة البعث الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والتوعية على ما اثرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن في الخارج اما محققا او مقدر اما اذا قلنا كل (ج) ب) فالحكم فيه على جميع الافراد وجوده على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدر او كل

فرد له موجود في ذهن ذاهن هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد
اما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم بمتنوع من الافراد له كما اذا لم يكن له الافراد
الموجودة في الخارج قولنا كل خلاء بعد اولم يكن له الا الافراد الذهبية كقولنا كل متنوع
كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الایجاب والحكم بوجود المحمول
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيأ موجود له فكل موضوع للايجاب
فهو موجود اما في الاعيان او في الازدهان فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعلوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم
يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالایجاب على انها في نفسها
ووجودها يوجد لها المحمول وانها ساقطة في الذهن موجودا لها المحمول لامن
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في
الشفا وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يتناول ما في الذهن
والخارج محققا او مقدر الا كما اخذنا خاصة باحد الاصناف والحاصل ان الشيخ ما اعتبر
للقضية الأمهوما واحدا منطبقا على سائر القضايا واما التأخرون فجهلوا بمقالة
بالاشتراك على مفهومات ثلثة اذا حقت كانت جزئيات لا كلييات في البحث
الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
الامر فكل (ج) معناه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما بورد وايضا للذات في القضية وصفان فكما
امتنع ان يتألفها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان يتألفها وصف الموضوع
فلا يدرج الخبر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الخبر ناطق والامتنع
القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل متنوع معدوم موجبة لان امور في الذهن
يصدق عليها في نفس الامر انها متممة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا شريك
الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شيء يصدق عليه انه شريك
الباري في نفس الامر وانما تصدق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بوجود
ثم ان القارئ انقصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا لما عرف زاد فيه
قيد الفعل لافضل الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي
فالذات الخالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل
مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأي القارئ في دخوله
في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اومأ الشيخ الى هذا في الشفا حيث قال
وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع بثلثة اليه

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان الفعل
يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج)ب
نقضي به ان كل واحد واحد مما يوصف (ج) كان موصوفا (ج) في الفرض الذهني
اوفي الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف باله (ب) فانكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع يتم الفرض
والوجود على ان (ج) بالقوة يدخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
والا لزم انقلاب ما ليس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
ولهذا نسميهم يقولون ان عقد الوضع لا دخله في الضرورة والامكان فالله هبان
لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
المفهوم وفي الاطلاق وكان المتأخرين لما راوا ان الشيخ يمتنع في عقد الوضع
نفس الامر وبالفعل حسبا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر ففسر والا حكم التي
وضمها الشيخ وليس الامر على ما توهموه بل المتعبر فيه بحسب نفس الامر
هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتم في مجرّد
الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاء البحث الثالث في عقد الحمل قد سلف
لك ان المحمول هو مفهوم الباء لاذنه ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
صدق الكلي على جزئياته والا لم يتم الحكم من الاوسط الى الاصل فلو اواز ان يكون
الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون
من جزئياته وبهذا القدر يتكشف فساد الشبهة التي اوردت على اخراج المسمى
من الموضوع وهي انه يطل تلك قواعد انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
وانتاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
لاشئ من الانسان بنوع ولا يصدق لاشئ من النوع بانسان لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
عكسها وهو لاشئ من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولاشئ
من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لان صدق قولكم بعض النوع انسان
وانا يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشئ من النوع بانسان وهذا لان الحكم
على الافراد الشخصية ولاشك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص مروض
لشخص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الاجاب
الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكميات الخمسة لا يتخلو
اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكم اجابي

على شيء من الكلمات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مقوم ومقول
في جواب ماهو وافراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
الفن وان كان له افراد شخصية يندفع جوابه بالكلية وعن الشبهة اجوبة اخرى
ذكرناها في رسالة تحتيق المحصورات من اشتهى الوقوف عليها فليصغعها
(قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية) يمكن معرفة مفهوم المحصورات السابقة
بالمقابلة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
عليه الحكم في الكلية فالشرائط المتغيرة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية اورفع مابنته
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد اورفع ما بنته
الموجبة الكلية ويندفع لك من ذلك ان السالب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
السالب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانتفاء الموضوع في الخارج حتى
يصدق سلب الشيء من نفسه كقولنا لا شيء من الخلاء بخلاء واما بانتفاء ثبوت المحمول
له كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاء موضوع
في الخارج تخفيا او تقدرا او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الايجاب
اما بانتفاء عقد الوضع او بانتفاء عقد الجمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا ما ظنه بعض
من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع والا لما انتج الضرب
الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الجمل
في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وان كان عقد الجمل فيها
وهو ايجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق بين السالبة والموجبة
ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متكرر لان عقدى الوضع والجمل فيها
يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالتدعى يستدعي وجود موضوعها هو
عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الجمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
غير صحيح لان السلب لو استدعى وجود الموضوع لم يبق تناقض بين الموجبة
والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها يشتمل على عقد
الجمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجبها ولو
فضاية ما فيه ان السالبة الواقعة في الكبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجود
ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السالب
والايجاب انما يتم على رأى المتأخرين واما على رأى الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود
الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فنقول

واذا عرفت معنى
الموجبة الكلية عرفت
معنى البواقي من

الانسان مثلا لم يقتض الكلية والا امتنع حله على زيد ولا الجزئية والامتنع حله على كثيرين بل هو في نفسه معنى وما خوذ اكلما معنى وما خوذ ا جزئيا معنى وما خوذ ا عاما معنى وهو في نفسه صالح لكل ذلك فالمهلة ما موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو فملى هذا قولنا الانسان نوع لا يكون مهلة لانه ما خوذ باعتبار واحده من نص الشيخ عليه وهى في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف بمعنى تلازمها لان (ب) مصادق على بعض (ج) فصدق على (ج) من حيث هو ومما صدق (ج) فصدق على (ج) من حيث هو (ج) صدق على بعض (ج) شي صدق عليه (ج)

أصور الموضوع لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصورا بحقيقته وبيانه اما اذا قلنا كل (ج) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها على احد انحاء الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بما فيها ونشخصاتها لا يمكن فضلا عن الوقوع فلسفا تصورها الا باعتبار ما اجبالى كاعتبار انها افراد (ج) والاجاباب انما يستدعى وجوداتها على سبيل الفصيل فلكم بين هذا وذلك سلبا لكن المراد باستدعاء الاجباب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول الموضوع لاحال الحكم بالثبوت اعنى الاجباب فربما كان الموضوع معدوما حال الحكم مع صحة الاجباب كقولنا زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحدا وهو ان الحكم ومقتضى الاجباب قد يكون وجوده ازلا وابدائيا في الدائم الازل وعلى هذا قولنا السلب لا يستدعى وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعنى السلب فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع وانما اطبت في هذه المواضع كل الاطباب لانها مسارح الانظار ومطارح الافكار ومثارات نحرقات التأخرين قواعد القدماء ومناشئ تغيير انهم اصطلاحات الحكماء ولم راجعت فيها المشاهير الا فاضل وفكرت فيها في غشى فاطمت على دقائق وحلايل ولم تمنعني عن تنبيذها ونقصها ضنة بالنفس او منافسة في الثمين لعله لا يعدمنى شكر من اراد بالاذهان الوقادة او اغراض من اتولى البصار القادة (قوله الثالث في تحقيق المهلة وحكمها) قد سبق اعناء الى ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضى الكلية والامتنع حله على زيد ولا الجزئية والامتنع حله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وما خوذ مع الكلية معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهلة مفهوم الشيء من حيث هو دلى هذا الانسان كللى ونوع لا يكون مهلة لان الكلية النوعية انما نعرضان الانسان لا من حيث هو بل اذا انبأه الى امور متكررة فهو ما خوذ باعتبار واحد من وهو كونه عامنا نص الشيخ على ذلك في الشفاء وفيه نظرا ما لا خلاف موضوع مهلة لو كان هو الطبيعة من حيث هى لم ينحصر التقسيم المثلث لوجود قسم آخر وهو ما يكون الحكم على مصادق عليه الموضوع من غير بيان كونه ولم يصدق اكثر القضايا المهلة التي موضوعاتها خواص او اراض كقولنا الكاتب او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهلة مناسبة لان اهمال الدور لا يتصور بانقياس الى الطبيعة من حيث هى وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة واما ثانيا فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام

ولو معنى به شي صدق عليه (ج) من حيث جزئيه في صدق الشرطية الثانية نظر من

بل هذا القيد انما ساقى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما
 قيل بعض الانسان اسود فالر موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لا
 قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد اعلمنا الشيخ نفسه
 حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت
 لوقيدت بهائم ان المهلة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمه
 لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على سمي (ج) من حيث
 هو واذا صدق الحكم على سمي (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج)
 واعترض المصنف على الملازمة الثانية بانه ان ارد بعض (ج) بعض ما يصدق
 عليه (ج) اعم من ان يصكون سمي (ج) او جزئيا فالملازمة صحيحة
 الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان سمي (ج) داخل فيما يصدق
 عليه وان ارد بعض ما صدق عليه من الجزئيات فالملازمة متنوعة لجواز الحكم على
 الطبيعة من حيث هي من غير ان يعمد الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة
 من حيث هي انها مشتركة بين كثيرين وكلية ومحمولة عليها وجزء الافراد
 ولا يصدق في هذه الاحكام عليها وهذا النع وارد ايضا على الملازمة الاولى
 لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه
 لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها
 نعم لو جمل موضوع المهلة ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية
 والملازمتان تباين حيث (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقدم
 لقضية باعتبار المحمول لمحمول القضية ان كان وجوده بلائى لم يكن معنى السلب
 جزأ منه سميت محصلة لمحمول مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجود
 او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير او ليس بصير وان كانت
 عدمية سميت معدولة ومتغyre لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور
 الغير الثبوتية يمدل بها وتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم
 محصل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعنى وزيد ليس بلا
 بصير او ليس اعنى ولا يرد التفاضل بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزءا من محمولها
 على ما مضى عن قريب فهنا اربع قضايا بمحصلتان ومدولتان والضابط
 في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اى تكونان
 مدولتين او محصلتين ونحالفنا في انصكيف بل يكون احداهما موجبة
 والاخرى سالبة تناقضتا بمدى رعاية الشرايط المتبعة في التناقض كقولنا كل انسان
 حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاسى ليس كل انسان بلاسى وان كانتا
 على العكس اى نحالفنا في العدول والتحصيل بان تكون احداهما محصلة والاخرى

الفصل الرابع في العدول
 والتحصيل لمحمول
 القضية ان كان وجوديا
 سميت محصلة موجبة
 وبالية وان كان عدميا
 سميت معدولة ومتغyre
 وغير محصلة موجبة
 وسالبة فهذه اربع
 قضايا والضابط
 في نسبة بعضها الى
 بعض ان كل قضيتين
 توافقتا في العدول
 والتحصيل ونحالفنا
 في الكف تناقضتا
 وان كانتا على العكس
 تعادتا صادقا حالة
 الايجاب وكذبا حالة
 السلب وان تحالفنا
 فيها كانت الموجبة
 اخص من السالبة وانما
 يمكن كذلك لتوقف
 الايجاب على وجود
 للموضوع اما تحقيقا
 في الخارجية او تقديرا
 كما في الحقيقة دون
 السالبة من

معدولة وتوافقتا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة او سالبة فان كانتا موجبتين
 نعمادان صدقا اى لاتصدفان مما وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يتبع
 صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع اتصاف ذات واحدة بصفتين متناقضتين
 في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين نعمادان
 كذبا اى لا تكذبان مما وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
 فانه يتبع كذبهما لانهما لو كذبا معا صدقت الموجبتان معا لانهما نقيضا هما
 وقد تبين انهما لاتصدقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع
 معدوما لا يقال صدق الموجبتين مسهيل على تقدير كذب السالبتين
 لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق
 الخاص على تقدير كذب العام لانا نقول لانا ان صدق الخاص مع كذب العام
 محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائر
 استلزام المحال المحال او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى
 الموجبتين اولافان كذبت يلزم ارتفاع التقضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين
 على الصدق او نقول لو كذبنا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما مما بالبيان الذى
 ذكرناه وذكر نمو وهو محال وان تخالفت القضيتان فهما اى فى العدول والعصيل
 وفى الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب
 زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع
 اما محققا اى يكون الموضوع محقق الوجود فى الخارج كافى الخارجية او تقديرا
 اى يكون مفروض الوجود فى الخارج كافى الحقيقة او مطلقا اهم من الخارج والذهن
 كما هو رأى الشيخ ضرورة ان ثبوت صفة الشئ فرع ثبوت الموصوف فى نفسه سواء
 كانت الصفة وجودية او معدمية ففى صدقت الموجبة صدقت السالبة والافتقار
 الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون
 صدقها بانتفاء الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا
 كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) قديمين انه لا التباس بين القضايا
 المتزامنة والمعنى وما فى لفظ فلا التباس ايضا اذا افتتقا فى العدول والعصيل واختلقتا
 فى الكيف لانهما ان افتتقا فى العصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة
 وما يكون فيها فهى سالبة وان افتتقا فى العدول فلا يكون حرف السلب فيها واحدا
 موجبة وما تمدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفا فى العدول والعصيل واتفتتا
 فى الكيف فانها ان كانتا موجبتين فلا يكون فيها حرف السلب موجبة معدولة
 وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان حرف السلب فيها واحدا
 سالبة محصلة وما تمدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس فى هذه
 الاربعة الاين الموجبة
 المعدولة والسالبة
 المحصلة والفرق
 بينهما ان القضية
 ان كانت ثلاثية
 وتقدمت الزا بطئة
 على حرف السلب كانت
 موجبة الربط الرابط
 ما بعدهما بالموضوع
 وان تأخرت كانت
 سالبة لسبب حرف
 السلب الربط الذى
 بعده وان كانت ثنائية
 فلا فارق الا بالنية
 او الاصطلاح على
 تخصيص بعض
 الالفاظ بالايجاب
 وبعضها بالسلب
 كتخصيص لفظة غير
 بالمدول وليس بالسلب
 متى

وقبل الموجبة المعدولة عدم الشيء عما من شأنه ان يكون في ذلك الوقت ١٣٦ (ب) وفيه اوقبله او بعده (ج)

الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سالب في الموجبة وحرف السالب متكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السالب فيهما فلا يعلم ايهما موجبة وايهما سالبة فافرق بينهما ان العجبة ان كانت ثلاثية وتقدمت لرابطة على حرف السالب فهي موجبة لان هناك ربط السالب اذ شان الرابطة ربطا بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السالب فهي سالبة لان هناك سلب الـ ربط فان من شان حرف السالب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فارق بينهما الا للثنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وايضا بالسلب كخصيص لفظ غير بالمعدل وليس بالسلب (قوله وقيل الموجبة المعدولة) فرق جماعة من المحصين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل عدم شيء عابث من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الخمية عن الانط ايجابا وعن الطفل سالبا ومنهم من فسر به باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم الخمية عن الطفل ايجابا وعن المرأة سالبا ومنهم من فسر به باعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه الاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم الخمية عن المرأة ايجاب وعن الحمار سلب ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه اوجنس القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم الخمية عن الحمار ايجاب وعن الشجر سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه اوشان نوعه اوشان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم الخمية عن الشجر ايجابا وعدم الاستعداد والضعف عن الجوهر سالبا فانهما ليسا من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع لاندرج اليه والشكل الاول لا ينتج الا اذا كان صفرا موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شأن الجوهر ولا من شأن جنسه القريب والبعيد واورد عليه نقضان احدهما اجابى ذكره صاحب الكشف ونقر به ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الايجاب وجود الموضوع لانا اذا قلنا الخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس ينتج بالضرورة ان الخلاء ليس بمحسوس فاوكان قولنا الخلاء ليس بوجود موجبة لزم تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه وثانيهما تفصيلى وهو

او من شأنه او نوعه اوجنس القريب او البعيد وابطل الشيخ الكل بان قولنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض فهو غنى عن الموضوع ينتج الجوهر غنى عن الموضوع ولا ينتج الشكل الاول الا والعرضى موجبة مع ان العرض ليس من شأن الجوهر ولا يجب جنسه وهذا ضعيف لا يقتضاه ان لا يشترط وجود الموضوع في الموجبة لاننتاج قولنا الخلاء بوجوده وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس ولان الصغرى السالبة في الاول انما لا ينتج اذا لم يشتر ان تكون السالبة كقولنا لا شيء من (ج) وكل (ب) اما اذا تكررت كما في المثالين المتقدمين انتهت والبد بهمة تشهد به واقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما لا ينتج لكون الصغرى موجبتوان كانت سالبة المحمول والموجبة سالبة

المحمول لشيء بها سالبة لا تقتضى وجود الموضوع المعدولة وهذا هو الصحيح من (ب) انما

اما لانهم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذالم تكرر النسبة السالبة
 في الكبرى كقولنا لشي من (ج) وكل (ب) لا يلزم ما ذكره من المحذور وهو
 عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين
 المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبدهة تشهد
 بانتهما ما قال المصنف ولما قل ان بقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون
 الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول تشبهها
 بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالبس ان كان
 جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت
 سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فتقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
 المحمول الان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع
 والمحمول ثم النسبة الالزامية بينهما ورفع تلك النسبة في سالبة المحمول فتصور
 الموضوع والمحمول والنسبة الالزامية بينهما ثم تعود ونحمل ذلك السلب على
 الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر
 اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع ونصور
 المحمول وتصور النسبة الالزامية وسالبتها في السالبة المحمول نخوة وهي تلك الامور
 الاربعة مع حل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حل
 فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا نسميهم بقولون معنى السالبة المحمول
 ان (ج) شيء سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج)
 وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة
 المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) وبمحصولك من هذا ان السالبة المحمول
 لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد نفخ في الفرق فاعلم
 ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للنقضين المذكورين اما دفع النقص
 الاجمالي فهو ان الوجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذالم تكن سالبة المحمول
 اما اذا كانت سالبة المحمول فتشبهها بالسالبة لا يستدعي وجوده واما دفع النقص
 التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا ينتج اصلا فانما اذا قلنا لشي من (ج) (ب)
 وكل ما ليس (ب) اخفى الصغرى ان الحكم الالزامي مرتفع عن كل (ج) ضرورة
 ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى فان مناسها
 ما صدق عليه سلب (ب) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين
 انما ينتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل ان الصغرى
 متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى
 سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فينبذ لانهم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فنقول كلامه الزامى فان القوم حصرو القضية
 المتعلقة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون
 موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان فانتاج الكبرى
 مع احدهما بوجب انتاجها مع الاخرى * غاية ما في الباب ان انتاج الموجبة السالبة
 المحمول ابنى واجلى من انتاج السالبة فاننا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس
 (ب ا) فقد حكمنا في الصغرى بان (ب) مطلوب عن كل (ج) وفي الكبرى بان
 (ا) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج)
 بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لاشئ من (ج) فان معناها ان كل (ج) ليس
 يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب ا) فلا يتبين الاندراج
 ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق
 عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج بينا وللتعنى الاول وجه دفع آخر وهو
 ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعي وجود
 الموضوع اذا كانت صادقة فيجوز ان يكون قولنا الخلاء ليس بموجود موجبة كاذبة
 مع انه يتجى بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى بموجود والحكم فيها
 صادق ولئن سلنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر
 الوجود الخارجى بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد
 ابراد النقص والحق ان الموجبة المتعلقة في القياس لا تستدعي وجود الموضوع فانه
 اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما وصدق حكم
 على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة
 نعم لو فسرنا الموجبة بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة
 في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما من
 فسرنا باعم منه كما ذكره الشيخ من انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
 سواء كان موجودا في الخارج او في الالذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذا لامشاحة في
 تفسير الالفاظ لكنه لا يمكنه تمهيد ثلثة قواين الاول اشتراط الایجاب في صغرى
 الاول والثالث لا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس
 يتجى بالضرورة ان كل معدوم ليس بمحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك
 التفسير الثاني انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الایعاد معدوم مع
 ان قولنا بعض الممدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان
 قولنا بعض الممدوم ليس بموجود سالبة ويلزمها بعض الوجود ليس بمعدوم
 والالصدق كل موجود معدوم هـ * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست
 ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في صغرى الاول الایجاب او لا فان لم

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يجاوز اما ان يعتبر في الإيجاب وجود الموضوع اولافان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء الشيء فرع لثبوته في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الالوجود المطلق كما اعتبره الشيخ فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجى المحقق او المقدور وقد بين ان الاتحاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الضمري فهذا الاعتراض وارد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاول والذي يقضى منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجى يمكنه اشتراط الإيجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه فاجبته بما هو مبسوق بتقديم مقدمة وهى ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجيات منسابة لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقا على جميع القضايا فكم من قضية لا وجود لموضوعها كقولنا شربك الباري ينفار الباري تعالى وبعض المعلوم مطلقا لا موجود ولا محسوس فان هذه وانما لها تصديق موجبات مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعترضوا عن ان يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية حقيقية واستملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية او حقيقية كذلك القياس يعتبر تارة على الإطلاق واخرى في الخارجيات المحققة او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ اثبت هذا التقرير فنقول صاحب الكشف اشترط إيجاب الضمري لاقى مطلق القياس بل في قياس الخارجيات والحقيقيات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل ممدوم ليس بموجود يتج في القياس انطلق وليس موجبا وكذلك بعض الممدوم بمدى يجب ان يصدق في العكس وليس بإيجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك قضايا لا تصدق لخارجية ولا حقيقة هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد مساعدته والحق ان الاشكالات مندفة اما الاول فلان الضمري موجبة سالبة المحمول وقد عرفت انها لا تستدعى وجود الموضوع واما الثاني فلانه ان اراد بالممدوم في قولنا بعض الابعاد ممدوم الممدوم في الخارج والذهن فلام صدقه وان اراد به الممدوم في الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الفساد فان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الابحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب فبها على بعض ما جمعه المتأخرون من تغيير الاصطلاحات

وقال الامام في الملخص
لا يشترط وجود
الموضوع في المعدولة
لان عدم المحمول
الموجود ان صدق
على الموضوع
المعدوم فذلك لا ينافي
صدق هو عليه ولم
المحال وهو المطلوب
وجوابه ان الصادق
حينئذ السالبة المعدولة
وهي اعم من الموجبة
المحصلة فلا تستلزم
مها وقال في شرح
الاشارة الا لا يجب
الا على موضوع
موجود محقق او متخيل
لكنه قال ايضا ثبت
الشيء لغيره فرع ثبوته
ففي نفسه فلم يكن
المعدولة موجبة
وجوابه ان الاعتبار
في الموجبة وجود
ذات الموضوع
لا وصف الموضوع
والمحمول وقد يصدق
لغيره على
موجود

وانت تعلم فيهما من الاضافات والغوائد (قوله قال الامام في الملخص لا يشترط وجود
الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعترض الامام عليه
في الملخص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم
المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم اولا يصدق
فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع
شرطا فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير
لا متباعد خلو الموضوع عن التقيض فيلزم انصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو
محال وعلى تقدير تسمية ما نطلب حاصل لانه اذا لم يتنجح الايجاب المحصل الى وجود
الموضوع فلا يجب للمدول بطريق الاولى وجوابه ان لا يتم انه لو لم يصدق عدم
المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم
صدق سلب عدم المحمول عليه فان نقض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح
الاشارة لا بد للموضوع في الموجبة من وجود محقق او متخيل فهذا الكلام يفتى
في الظاهر ما ذكره في الملخص من انه لا حاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه
قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء
ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا
الكلام ضعيف لان الاعتبار في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف
الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العددي على الموجود لا يفتقر
اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان الاكاتب محمول في الخارج على زيد
فلا احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت
للموضوع فلو كان عدمه كالناتبا معدوما وانه محال لا نأقول لان صدق تلك
الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود
في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حمل الاعداد على الموجودات
لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا او
يعتبر وايضا كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود
الموضوع في السالبة فلجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز
اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حينئذ من موضوع الموجبة
فيوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد الموجودة والسلب الجزر
عن الافراد المعدومة لا نأقول لما كان السلب رفع الایهاب والايجاب ليس الایهاب
الموضوع الموجود فالتسلب ايضا ليس واردا الا عليه لكن صدقه لا يتوقف
على وجوده فوجود الموضوع متبقي الحكم لاق الصدق وقد مرث الاشارة

وقد يثبت المدول في الموضوع مع قلة ﴿ ١٤١ ﴾ الفائدة ويفرق بينهما بين السلب بتقديم حرف السلب على

في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر المدول في الموضوع) المعتبر من المدول ماقى
جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان
وجوديا او معدوميا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات
واما المحمول فلما كان مفهومه فاختلفا بكونه وجوديا او معدوميا يؤثر في حال القضية
فالمتغير انما هو عدوله ومحصيله على انه ربما يعتبر المدول في جانب الموضوع مع
انه قليل الفائدة ويفرق بين الموضوع والمدول وبين السلب بان القضية ان كانت
مدورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتباً
وان تأخر عنه كان معدولا كقولنا كل لاسي جاد كما في الرابطة وان لم تكن مدورة
فان افترن بالموضوع لفظة ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا
كقولنا ما هو لاسي او الذي ليس بمحي جاد وان لم افترن به شيء من هذه الامور كان
الامتنان اما بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالمدول والبعض
بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يجاور السور الموضوع لانه لبيان كمية
انزاده والرابطة المحمول اذنى لربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان
كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية الثنائية والرابطة في
الثلاثية والجهة في الرباعية والالم يكن السلب واردا على ما ائتمت الاجاب نعم
لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت القضية سالبة موجبة بتلك الجهة
وفرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب
وسلب الاطلاق واطلاق السلب فاقبل مراتب القضية ان يكون ثنائية فقصّر
فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة قصير ثلاثية ثم
يقرن بها الجهة قصير رباعية وانما لم يجعل باعتبار السور خاصة كما جعل باعتبار
الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لابد لها من كفية من الضرورة
والدوام ومقابلتهما بخلاف السور لانه غير لازم كما في المهيئة والشخصية ولانه ليس له
اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جاع الافراد او بعضها وهو الموضوع
بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة
المحمول والسور تدل على كمية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب
المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة)
هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولابد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة
بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سالبة لها كيفية في نفس
الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اي اللانصرورة واللدوام لاعلى معنى
ان كيفية النسبة محصورة في الاربعة وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك
بل على معنى ان الكيفية محصورة في الضرورة والانصرورة باعتبار وفي الدوام

السلب على السور
كما في الرابطة فاذا
افترن به لفظة ما او ما
في معناه جعله ايجابا
فوضع القضية
الطبيعي ان يجاور
السور الموضوع
والرابطة المحمول
وحرف السلب
المحمول في الثنائية
والرابطة في الثلاثية
والجهة في الرباعية
ولم يجعل
خاصية باعتبار السور
كما جعلت رباعية باعتبار
الجهة مع خروجها
عنها للزوم الجهة
ايها دونه من
الفصل الخامس
في الجهة وفيه مباحث
الاول في القضية
الموجبة كيفية نسبة
المحمول القضية الى
موضوعها
بالضرورة والدوام
ومقابلتهما في نفس
الامر تسمى مادة
وعنصرا واللفظ
الدال عليها وحكم
العقل بها جهة ونوعا
والقضية التي فيها
الجهة اي الدال على

الكيفية موجبة رباعية ومؤهلة ومقابلتهما مطلقا وقد يخالف جهة القضية ومادتها من

ونحن بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع وهي ١٤٢ في نفس الاولى الضرورة الازلية الثانية

واللاذام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية وعصرها واللفظ الدال عليها في القضية الملوطة او حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعا للقضية اما ان يكون الجهة فيها مذكورة ولا يكون فلن ذكرت فيها الجهة تسمى موجهة ومنوعة لاشتغالها على الجهة والنوع ورعاية لكونها ذات اربعة اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد يخالف جهة القضية مادتها كما اخذنا كل انسان حيوانا بالامكان فالمادة ضرورية والجهة لاضرورية لا يقال للمادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس الامر فلو خالفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فانا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة لادل عليها لانا نقول لان ان الجهة لو لم تطابق المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال ولم يجرى عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على رأي المتأخرين واما على رأي القدماء من المنطقيين فالمادة ليست كقيمة كل نسبة بل كقيمة النسبة الايجابية ولا كل كقيمة نسبة ايجابية في نفس الامر بل كقيمة النسبة الايجابية في نفس الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار المعبر فان المعبر ربما يعتبر المادة او امر اعم منها او اخص او مبانيا ويعبر عما تصوره واعتبره بعبارة هي الجهة فعلى هذا قد يخالف المادة الجهة في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا ادري لتغيير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نعتي بالضرورة) الضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المفارقات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان امتناع انفكاكه عنه من خارج فان قلت هذا التعريف لا يقابل ضرورة السلب فلا يكون منكمسا فتقول المراد ضرورة الايجاب وضرورة السلب انما نعلم منه بالمقايضة كما علمونا بواني المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية او المراد استحالة انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع قيد خل فيه ضرورة السلب وانما قال نحن نعتي لان قوما يفسرونها بخاص منة وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس يستمر في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر

الضرورة الذاتية
اي الحاصلة مادامت
ذات الموضوع
موجودا اما مطلقة
او مقيدة بنفي
الضرورة او اللادام
الازليين والقسم
الاول اعم من الثاني
وهو من الثالث
والضرورة الازلية
اخص من الاول
ومبانيه للآخرين
الثالثة الضرورة
الوصفية اي الحاصلة
من وصف الموضوع
اما مطلقة او مقيدة
بنفي الضرورة الازلية
او الذاتية او بنفي
الدوام الازلي او
الذاتي والقسم الاول
اعم من الاربعة
الباقية والثاني من
الثلاثة الباقية والثالث
والرابع من الخامس
ويشتمل عوم من
وجهه وصكذابين
الضرورة الوصفية
والذاتية اذ الضرورة
الذاتية قد لا تكون
بشرط الوصف بان
لا يكون للوصف
مدخل في الضرورة
نعم لو ارد بالضرورة

لوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلقا لان ومها ايها من (الضرورة)

٦ غير عكس الرابعة
الضرورة بحسب
وقتهم وغيرهم
اما مطلقا او مقبدا
بني الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بني الدوام الازلي
او الذاتي او الوصفي
وعلى كل تقدير فهو
وقت الذات او
الوصف فهذه ٢٨
فما الخامسة
الضرورة بشرط
المحمول ولا فائدة
فيها لضرورة
كل محمول بشرط
وجوده للموضوع
قال الشيخ في الاشارات
الضرورية المطلقة
هي الازلية وقال
في غيرها هي الذاتية
ولا تنطبق في غيرها
لاشمالها على زيادة
هي كالجزء من المحمول
متن

الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يتبع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز
ان يتبع انفكاكه عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزوم المحال فان قلت هب
ان هذا القيد لا يعتبر في الضرورة الا لان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
الضرورة المطلقة وهي التي نسبت المحمول فيها ضرورة في جميع اوقات ذات
الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المتخفة في جميع الاوقات صادق حيث
ثبت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى بمنعنا بحسب الغير
في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغير التفسير لا يجدي بطائل فنقول
معنى لزوم المحال للممكن انه كما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبوت المحال من
الممكن في بعض الاوقات لا ينافي في ذلك وفي هذه العناية نظرا لان هؤلاء القوم لم يفسروا
مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لو لم يستبر في الضرورة المطلقة لم ينفك الدوام عن
الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام القدم
والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب له وجوده واذا وجد وجب فان كل
ممكن فهو محقق بوجوده بين وجوب سابق ووجوب لاحق والدائم القدم يتبع لغيره
فان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم عاتقه اتامه وعلى
كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعم الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام
والضرورة بحسب الصدق وكذا الاطلاق والامكان لان تخيضي المتساويين
متساويان ويختل اكثر الاحكام في الكوس والتافض والاختلاط ثم الضرورة
نفس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ازلا وابدا كقولنا لله عالم بالضرورة
الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او مفيد بني الضرورة الازلية او بني الدوام الازلي
فالقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني وهو الضرورة المقيدة بني الضرورة
الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازلي اعم من الضرورة
الازلية فان مفهوم الدوام يشمل الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى
امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع ازلا وابدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وابدا
وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون بني الضرورة الازلية اعم
من بني الدوام الازلي والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاخص لانه اذا صدق المقيد بالاخص
صدق المقيد بالاعم ولا ينكسر وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد اعم

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن اومساويا لا قيد اعم اما اذا كان
 اخص من القيد اخص كالناطق الحساس والناطق الثاني اومساويا لا قيد الاخص
 كالناطق الكتاب والناطق الحساس فهما مساويان واذا كان اعم منهما من وجه
 فيحمل العموم كالايض الناطق والايض الحساس ويحمل التساوي كما فيما نحن
 بصدد فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية للقيدة بنى الدوام الازلى صدقت المقيدة
 بنى الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
 نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلى صدقت الضرورة
 الذاتية مع الدوام الازلى والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة مادامت
 ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا زلا وابتداء الحق الدوام
 الازلى فتكون الضرورة حاصلة ازلا وابتداء وقد كانت مقيدة بنى الضرورة الازلية
 هف والضرورة الازلية اخص من الاولى اى الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
 متى تحقت ازلا وابتداء تحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح
 هذا في الايجاب واما في السلب فهما مساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
 مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه ازلا وابتداء لامتناع ثبوته له في حال العدم
 ومباينته للاخرين امام باينتها للقيدة بنى الضرورة الازلية فظاهر واما باينتها
 للقيدة بنى الدوام الازلى فللباينة بين تقيض العام وعين الحساس الثالثة الضرورة
 الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطابق على ثلثة معان
 الضرورة مادام الوصف اى الحاصلة في جع اوقات انصاف الذات بالوصف
 العوانى كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبنا بالضرورة بشرط
 الوصف اى يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب مفحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتبنا بالضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف منشأ
 الضرورة كقولنا كل منجب ضاحك بالضرورة مادام منجبا والاولى اعم من الثانية
 من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات اووصفا
 لازما لها كقولنا كل انسان اوكل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
 الثانية في مادة الضرورة اذا كان العنوان وصفا مقارفا كما اذا بدل الموضوع بالكتاب
 وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مقارن كافي قولنا
 كل كاتب مفحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضرورى لكل ماصدق عليه الكتاب
 بشرط انصافه بالكتابة ولبس بضرورى في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
 ضرورية لمصدق عليه الكتاب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
 لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
 لانه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا يتعكس

كما اذ قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذائب بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف
الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذا لم يكن له دخل في الذوبان وكفى
الحرارة فيه كان الحجر ذائبا اذا صار حاراً فاقوله بالضرورة الوصفية اى الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان لا وصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهى امامطلة او مقيدة بنى الضرورة الازلية
او بنفس الذاتية او بنى الدوام الازلى او بنى الدوام الذى والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المصطلق اعم من المقيد والثاني وهو المقيد بنى الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلى والدوام
الذاتى فبنى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المعروض أنتفاؤها
وايس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخامس
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتى صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية اومع نفي الدوام الازلى والاصدقت مع تحققها فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتى هـ وايس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية اومع نفي الدوام الازلى
صدقت مع نفي الدوام الذاتى لجواز ثبوتها مع انتفاءها وبينهما اى بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة محاور الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة للضرورة
المجردة عن الدوام الازلى وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بل لا يكون
للو وصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون
بشرط الوصف اذا انحمد الوصف والذات فيصادقان وقد يفسار الوصف
الذات ولا يكون للضرورة متحقق في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين ~~هـ~~ كقولنا
كل قمر نصف بالضرورة وقت الحبلولة واما غير معين لاهلى معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متفلس بالضرورة
في وقت ما وعلى التقديرين فهى امامطلة وتسمى وقتية مطلقة ان تسمى الوقت
ومتشعبة مطلقة ان لم تسمى واما مقيدة بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلى او الذاتى او الوصفى فهذه اربعة عشر فصلاً وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كالمزج في المثاليين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات انصاف ذات الموضوع بالوصف الغواى كقولنا كل منتزاع في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتصل وكل نام طالب للعداء وقتا مامن اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالثيد اعم اعم بناء على الطريقة التي سلكناها فيما قبل على ما يلوح بادي التفات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المميز اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المميز فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا ينكسر وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير عكس والسر في صيرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان الشيء اذا كان متغلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدي تلك الانتقالات الى حالة يكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان للقمر مدخلا في ضرورة الانخفاض فانه لما كان بحيث يقبض النور من الشمس وتختلف تشكيلاته بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا وحيلولة الارض وجب انخفاضه الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مشروطة والاولى هي الازلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهي الذاتية او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهي التي بشرط المحمول والخارج اما وقته معين او غير معين واما كان فهي التي بحسب الوقت وانت تعلم ان هذا حصر منتشر الا انه لا يخلو عن ضبط ما ثم اذ قيل ضرورة او ضرورية مطلقة او قيل كل (ج) بالضرورة وارسلت غير مفيدة بامر من الامور على اية ضرورة يقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازلية وقال في الشفاء على الضرورة الذاتية وانما لم يطلق الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة في الوصف والوقت هي كالجزء من المحمول فاذا قلنا كل كاتب يحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فتحرك الاصابع حالة الاتساف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قمر ينخسف وقت الحيلولة بالضرورة فلا يخاف في هذا

(الوقت)

والدوام ثلاثة الاول الازلي اماما مطلقا ١٤٧ او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتي اماما مطلقا
او مقيدا بنى
الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلي
الثالث الوصفي اماما
مطلقا او مقيدا بنى
الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلي
او الذاتي فهو ثلث
عشر قضية ونسبة
بعضها الى بعض
بالعموم والخصوص
مطلقا او من وجه
يعرف من الباحث
السابقة من
واللا ضرورة
هو الامكان وهو اربعة
الاول الامكان العامي
وهو سلب الضرورة
المطلقة عن احد
طرفي الوجود والعدم
وهو المخالف للحكم
وهو المستعمل عند
الجمهور الثاني الامكان
الخاصي وهو سلبها
عن الطرفين جميعا
وهو المستعمل عند
الحكام والمواد بحسبه
ثالث مادة الوجوب
والامكان والاشتياق

الوقت ضروري فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزم من المحمول فلما اذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحيوان في اوقات وجود
الانسان ضروري فنقول وجود ذات الموضوع شرط لانعدام القضية بالضرورة
فهو وانما يجب لان جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضرورات
(قوله والدوام ثلاثة) اقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا
للموضوع او مساويا عنه ازلا وابدا كقولنا كل فلك يهزك بالدوام الازلي الثاني
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مساويا مادام ذات الموضوع موجودا
اما مطلقا كقولنا كل زنجي اسود دائما او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنى الدوام الازلي الثالث الدوام الوصفي وهو ان يكون الثبوت
او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني اماما مطلقا كقولنا كل امي
فهو غير كاتب مادام اميا او مقيدا بنى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنى الدوام الازلي او الذاتي ونسبة بعضها الى بعض والى باقي الضرورات غير
خافية ان احاط بما تقدم ببعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان
العامي وهو سلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع
عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب
امتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع
السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس
بضروري او ثبوت الحرارة للنار ليس بممتنع واذا قلنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان
كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري او سلبها عنه ليس بممتنع وانما
سمى امكانا عاما لانه المسامح عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس
بممتنع وبما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك
الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضرورة فان قلت
الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابلة له كان قسم
الشيء قسمياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يتم
الموجهات ومن حيث نسبتها الى الايجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان
الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب
وثانيها الامكان الخاصي وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف
المخالف للحكم والموافق جميعا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء
من الانسان يكتب بالامكان الخاص ومعتهما ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يتبع تسعة الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عاما والثاني خاصا ١٤٨

واجبا بهما له ليسا بضروريين فهما متحددان في المعنى لتتركب كل منهما من امكانين عاين
 موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ وانما سمي خاصيا لانه المستعمل عند الخاصة من
 الحكماء فانهم لما قالوا ملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو ما ليس بمتنع ان لا يكون
 واقعا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا متنع والممكن ان لا يكون وهو ما ليس
 بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى ما ليس بواجب ولا متنع فكان وقوعه في حالتيه
 على ما ليس بواجب ولا متنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاول ففصل له
 قرب الى الوسط بين طرفي اليجباب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلثة اذ في مقابلة
 سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اى الوجوب
 واما ضرورة العدم اى الامتناع ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما
 من العموم والخصوص فانه متى سلب الضرورة عن الطرفين كانت مساوية عن
 احدهما من غير عكس وثالثهما الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة
 والوصفية والوقفية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخواص وانما اعتبروه لان
 الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخلي عن الضرورة كان
 اولي باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانها اذا كانتا خاين عن الضرورات
 كما في مساوي النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات
 عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود
 بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف
 او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة
 العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
 فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يمتنع ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان
 يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلث بحسبه الا ان
 انظاره من كلام صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو
 الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني اى الامكان الخاص اعم من الباقين والثالث
 وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحققت سلب الضرورة بحسب جميع
 الاوقات تحققت سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق
 الضرورة في الماضي او الحاضر هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية
 في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيه اصلا لا في وجوده
 ولا في عدمه فهو مبين للطابق لان المطابق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل
 فيصكون مشتملا على ضرورة ما لم يسمت 'ان كل شئ' يوجد فهو محذوف بضرورة
 سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شئ يفرض فاحذر فيه اى وجوده
 وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل لنا به علم بخلافه

الثالث الامكان
 الاخص وهو سلب
 الضرورة المطلقة
 والوصفية والوقفية
 عن الطرفين الرابع
 الامكان الاستقبالي
 والاول اعم ثم الثاني
 والثالث اخص
 من الرابع ومن شرط
 في امكان الوجود
 في الاستقبال العدم
 في الحال وبالعكس مع
 ان يمكن الوجود هو
 يمكن العدم فقد
 شرط الوجود
 والعدم في الحال
 من

الزمان المستقبل فانه لا يتبين انه يوجد ولا يوجد لا يجب علينا فقط بل في نفس الامر
ايضا لان تبيين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التبيين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين فالتبيين يجب
بذاته ان يتبين ولا يحتاج هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي
والحال مشتمل على ضرورة وجود او عدم واقفها الضرورة بشرط المحمول
واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يشتمل على ضرورة اصلا فن اوازم الامكان
الحقيقي الصرف اعتبارا به بالغياض الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي
هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسيط بينهما
هكذا حققه الشيخ في الشفا، وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلاثة ضرورة
ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو
اخص من الثنائيات بحسب انتهوم لان كل ما اتفق فيه سائر الضرورات اتفق فيه
الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية ولا يتعكس لجواز اشتراكه على ضرورة
واما بحسب التصديق فيبينهما مساواة لان كل ما اتفق فيه الضرورات الثلاث فهو
بالنظر الى الاستقبال لا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبها الضرورة
واما الضرورة بشرط المحمول فلانها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود
في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال الوجود
في الحال فلان من ان ضرورة احد الطرفين في الحال بنا في امكانه في الاستقبال فقد
شرط الوجود والعدم في الحال لان يمكن الوجود في الاستقبال يمكن العدم فيه بل
الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقتصار على اعتبار
الاستقبال (قوله وقد نفى بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه لو
تحقق الامكان لزم احدا الامر بن وهو اما ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون
متنع الوجود وكلاهما محال بان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم
الامر الاول لان ما يمكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر
الثاني لان ما ليس بممكن يمكن وجوبه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلازم انه
ان صدق على الواجب امكن عدمه لثنا وله الواجب على مامر وان اراد الامكان
الخاص فلازم انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدي
الضروبين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومنهم من نفى الامكان الخاص بان الممكن
اما ان يكون موجودا معدوما او اياها كان فلا امكان اما ان كان موجودا فلا متناع
عدمه والا امكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما
اذا كان معدوما فلا متناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه
ان الضرورة الحاصلة في حال الوجود او العدم هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفى بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
يمكن العدم الا كان
متساويا به انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفى
الامكان الخاص
الامتناع ونفى آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الحاصلة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها من

وفرق بين الامكان والقوة القسمة للفعل فان ما بالقوة لا يصحكون بالفعل ولا ينسك

الى الطرف الاخر
من

وللادوام اما لادوام
الفعل وهو الوجودى
اللا دائم اولادوام
الضرورة وهو
الوجودى اللا
ضرورى من

التالى فى المطابقة
وضئ بها المشترك
بين الوجهات
الفعلية وهى التى
نسبة المحمول فيها
الى الموضوع نسبة
بالفعل لا المشترك بين
الوجهات ولا يتمتع
تسمية مقيدة باسم
المطلق اذا غلب ذلك
المقيد وقد يقال
المطلقة لا وجودية
للادائمة او للعرفية
وهى التى فيها الدوام
الوصى لفهم اهل
العرف من السالبة
المطلقة ذلك قال
الامام اذا قلنا كل
(جب) بالامكان
فان كان الامكان
جهة كانت النسبة
فعلية ولم ينشأ قض
الممكنة الضرورية

والامكان ليس فى مقام بلتها بل فى مقابلة الضرورة الذاتية (قوله وافرقي بين الامكان
والقوة) يطابق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة كما تقدم وعلى القوة القسمة
الفعل وهى كون الشئ من شأنه ان يكون وليس بكأن كما ان الفعل هو كون الشئ
من شأنه ان يكون وهو كأن والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون
بالفعل لكونها قسمة له بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل التالى ان القوة
لا تنسك الى الطرف الاخر فلا يكون الشئ بالقوة فى طرفى وجوده وعدمه بخلاف
الامكان فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون التالى ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل
قد يغير الذات كما فى قولنا الماء بالقوة هو ماء وقد يغير الصفات كما فى قولنا الاى بالقوة
كاتب فيكون بينها وبين الامكان عموم من وجه لتصادقها فى الصورة التسمية
وصدق القوة بدون الامكان فى الصورة الاولى لصدق قولنا لاشئ من الماء بهواء
بالضرورة فلا يصدق الماء هو بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث تكون
النسبة فعلية (قوله والادوام اما لادوام) اما لادوام الفعل وهو الوجودى
اللا دائم كقولنا كل انسان متمسك بالفعل لادائما ولا شئ من الانسان يتمسك بالفعل
لادائما ومضاه مطابقة عامة مخالفة للاصل والكيف لان الايجاب اذا لم يكن دائما
يكون السلب بالفعل والسلب اذا لم يكن دائما يكون الايجاب بالفعل واما لادوام
الضرورة وهو الوجودى اللا ضرورى كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
للا بالضرورة ولا شئ من الانسان يضاحك بالفعل لا بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة
مخالفة للاصل فى الكيف فان الايجاب اذا لم يكن ضرورى يافهناك سلب ضرورة
الايجاب وهو الامكان العلم السالب والسلب اذا لم يكن ضرورى يافهناك سلب
ضرورة السلب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن اللا بالضرورة بلادوام
الضرورة فيه ركاكة لان الضرورة يستحيل ان تكون لادائمة ولو سلم فالتلا دوام
اخص من اللا ضرورة والاعم لا يكون قسما من الاخص على ان اللادوام ليس ينحصر
فى لادوام الفعل واللا ضرورة بل كل قضية لابتنافى الحكم فيها اللادوام يمكن ان تنقيد به
وكان الاولى فى ذكر اللادوام واللا ضرورة الاقتصار على ما سبق تفصيله تنقيدا
واخلافا كما فعله صاحب الكشف (قوله التالى فى المطابقة) لما فرغ من بيان
الوجهات وتعداد الوجهات افاض فى القضية المطابقة وهى التى لم تذكر فيها الجهة
بل يتراض فيها الحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهى
مشتركة بين سائر الوجهات الفعلية والممكنة ضرورة كونها غير مقيدة بالجهة
وغير المقيد اعم من المقيد لانها لما كانت عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية
عرفا ولغة حتى اذا قلنا كل (جب) يكون مفهوما عند اهل العرف ثبوت (الباء) بـ
بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقة هى التى نسبة المحمول فيها الى الموضوع

ولن كانت القضية مطلقة لا موجهة وجوابه اننا نعتى بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت الاعم من الثبوت ؟ (بالفعل)

٢ بالفعل وبال مطلقة
ما فيها النسبة بالثبوت
بالفعل وعلى هذا
كون الامكان جهة
لا يقتضي كون النسبة
فعلية و بهذا القدر
من معرفة الجهة
والاطلاق يمكنك
تركيب الجهة كيف
شئت وكما شئت متى

بالفعل فتكون مشتركة بين الوجهات الفعلية لا الممكنة وكان ما لا يقول المطلقة
وهي غير الموجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسير الاعم بالاخص
ليس بمستقيم وايضا لو كانت منها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة
بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل الاعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله
فيه فان قلت ههنا سواء لان آخر ان الاول ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول
او الثاني فسمية للوجهة فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل كيفية للنسبة فلو
كانت المطلقة مفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فيكون غير الموجهة موجهة
اجبا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اي ما صدقت عليها وهو
قولنا كل (ج) ولا شيء من (ج) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها
الجهة فهي اعم بالاعتبار الاول لانه اذا قلنا كل (ج) بية جهة كانت يصدق
كل (ج) لا بالاعتبار الثاني من الوجهة لامن حيث المفهوم بل من حيث
الذات ايضا وهذا كالتامم والخاص فان صدق العام على الخاص بحسب الذات
لا بحسب العموم والخصوص وقد اجيب عن الثاني بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
كيفية النسبة بالضرورة واللا ضرورة والدوام والادولم على ما نص عليه
المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضمف لان جهوز النطقين من المتعددين
والتأخر بن المطلق اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات
الاربعة نميلا لانه يدا على انه سؤال متعلق بالفعل لا يتدفع بقيد زاده بعض والحق في
الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون
امرا مافرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر لقضية مغاير للموضوع
والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الوجهات بالمجاز كما عدوا السالبة في الجليات
والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم يكن بينهما وبين
المطلقة فرق والالم تكن قضية لما ثبت انها لا تنهق الا بعد تحقق الحكم فنقول
لاحكم في الممكنة بالفعل فانما اذا قلنا الا انسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا
بسبب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلا يتعرض له
حتى يشتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست
قضية الا بالقوة وليس فيها بحسب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن هنا
زاهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا فان قلت مرادهم بالقضية
ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم فحي تصورنا
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان تكون قضية
ونصدقا وما قال به احد فنقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع

والمحمول والنسبة بينهما قضية اولارى انهم عدوا الخيلات في الفضاء با
 ولاحكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللازمة
 ايضا ولعل من اذ اختلاف انه قد ذكر في التعليق الاول ان الفضاء اما مطلقة
 او ضرورة او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فين القضية بانها اما
 موجهة او غير موجهة والموجهة اما ضرورة او لا ضرورة والاخرى فهموا من
 الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
 وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة
 وهي المطلقة فسمى الوجودية اللازمة ضرورة بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورة
 والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دائما فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندر لان اكثر ائمة
 العلم الاول للمطلقة في مادة الدوام تميزوا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافروديسي
 ويسمى منها اللادوام وربما يقال المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفى
 حتى اذا قلنا لا شيء من التام بمعية ففهموا منه السلب مادام تاما وقوم فهموا هذا
 المعنى من الموجبة ايضا فسميت العرفية بها قال الامام في المحلص مشككا في القضية
 الممكنة اما اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
 او جهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا لها موجهة هف
 وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت مجموعها للموضوع
 بالفعل فيبطل ما عدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حيثن بالفعليات
 وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام الخالي من الضرورة تكذب
 الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
 الضرورية السالبة الكلية والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه التالام
 ان الاجاب يستدعى الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا
 يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل في الجواب
 ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بدم
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
 النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطاعت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
 النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك بل وان
 ان يكون القيد بالجهة صارفا عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
 لا يقتضى كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق يمكن تركيب

الثالث فيما اعتبره من انضمام في العكس و ١٥٣ التناقض والقياس وغيرها وهي اى الوجهة ثلث عشرة

- ١) الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة الثبوت او السلب مادامت الذات
- ٢) والمشرطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت او السلب بشرط وصف الموضوع
- ٣) والمشرطة الخاصة المحكوم فيها بهذه الضرورة لادائما والوقعية المحكوم فيها بضرورة الثبوت او السلب في وقت معين لادائما والمتنشرة المحكوم فيها بضرورة الثبوت او السلب في وقت غير معين لادائما والدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادامت الذات
- ٤) والعرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع
- ٥) والعرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع

فما بالوجهة كما نثبت وكيف نثبت فالك اذا استحضرت المفردات تتكلم من تركيب بعضها مع بعض اما مجامع له او متناف (قوله الثالث فيما اعتبره) القضايا التي جرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلث عشرة ضرورية ثابت ودوائم ومطابقات ويمكن ان وكيف كانت فهي اما مطلقة لا يكون فيها الاحكام واحد ايجاب او سلب واما امركية مشبهة على حكمين ايجاب وسلب اما الضرورية ثابت فتمس الاول الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول لموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يجر بالضرورة فان قلت التبريف مقبوض ببعض المركبات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل يمكن بالامكان الخاص فقول الضرورة هناك انما تحقق بشرط وجود الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع وقد سلف لك ما نستعين به على هذا الفرق الثانية الشرطية العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل متحرك متغير بالضرورة ومادام متحرك ولا شيء من المتحرك يسكن بالضرورة مادام متحركا للثالثة الشرطية الخاصة وهي الشرطية العامة مع قيد اللادوام بحسب اذن كما في المثال المذكور اذا قيد بالادوام الرابعة الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لادائما كقولنا بالضرورة كل قرمض نصف وقت الحيلولة لادائما ولا شيء من القمر ينحذف وقت التربع لادائما الخامس المتنشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا ما لادائما كقولنا كل انسان متفلس بالضرورة في وقت ما لادائما ولا شيء من الانسان يمتنع بالضرورة في وقت ما لادائما وهذه القضايا الثلاث الاخيرة مركبة اذ اللادوام فيها دال على مطلقة عامة مختلفة للاصل في الكيف ووافقة له في النكر فتتركيب الشرطية الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقتية من وقتية مطلقة عامة مخالفة والمتنشرة من متنشرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وقرق ما بين الوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية وبين المتنشرة الإضافية والمطلقة المتنشرة بالعموم والخصوص والضرورة المطلقة اخص من الشرطية العامة من وجه على ما مر وبما بين المركبات للبيان بين تعين الاعمال وعين الاخص وهي اعم من الشرطية الخاصة مطلقة لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيتين من وجد لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروريا لثبوت او السلب بشرط وصف متفارق وصدةها يدونها في مادة الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون

لادائما والمطلقة (٢٠١) العامة المحكوم فيها بالضرورة

الوجودية اللادائمة
المحكوم فيها بالشئ
او السلب بالفعل
لادائما والوجودية
اللا ضرورية
المحكوم فيها بالشئ
او السلب بالفعل
لا بالضرورة والممكنة
العامة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة من الطرف
المخالف للحكم والممكنة
الخاصة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة من الطرفين
ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض
باليوم والخصوص
والبانية بعد احاطتك
بما فيها وقد ورد
عليك في العكس
والتناقض ونتائج
الاقبية قضية
خارجية عن التثنية
عشرة اما بسيطة او
مركبة ولا يسمى كل
منهما باسم بسيط
او مركب ولا حاجة
الى تعديدها بعد
معرفة اتي مواضعها
من

الضرورة فيه بمحض الوقت لا بمحض الوصف والمشرطة الخاصة اعم من الوقتين
من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مقارنا لذات الموضوع فانه لو كان
نفس الموضوع اودائمه الثبوت له لم يصدق اللادوام لان نظام المشرطة كبرى
مع القضية القائمة بالدوام قياسا في الشكل الاول منتجا لدوام المحمول لذات الموضوع
وايضا او صدق اللادوام لان عقد قياس في الشكل الاول من صغرى دائمة وكبرى
مشرطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مقارنا عن ذات الموضوع وهو
شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في
قولنا كل نصف مظلم بالضرورة بشرط كونه متخفا لادائما صدقت الوقتين
معها لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشرطة ايضا ضروريا فيكون
المحمول ضروريا لذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا لذات
الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب مهرك الاصابع بالضرورة بشرط
صكونه كتابا صدقت هي دون الوقتين لان المحمول حينئذ لا يكون ضروريا
في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو
عن المشرطة دائما واما صدق الوقتين بدوئهما فظاهر وما قبل من ان الضرورة
اذا صدقت بشرط الوصف لادائما صدقت بمحض الوقت المعين وهو وقت حصول
ذلك الوصف لادائما من غير عكس فباطل لما نحقق من ان الفرق بين الضرورة
بانوصف وفي الوصف والوقفية اخصى من المشرطة لانه متى صدقت الضرورة بمحض
وقت معين صدقت في وقت ما ولا يتكس واما الدوام فثبات الاول الدائمة المطابقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء منه يسود دائما لانه العرفية العامة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر
ولا شيء من الخمر يحصل مادام بخير الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عرفية عامة ومطابقة عامة فخصيتين
في الكيف متوافقتين في الذم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات او انصافه بالوصف
العناني في هذه القضايا لا يتلزم اعتبار وجود موضوعها في سالباتها وحينئذ
لاتناقض الموجبة لجواز ارتددها عند عدم الموضوع فتقول قدم مرارا ان وجود
الموضوع معتبر في السالبة لافي صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من العرفية
العامة مطلقا ومن المشرطة العامة من وجه لصدقها حيث يكون التذنية ضرورية
مطلقة والوصف العناني نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدوئها في مادة الدوام
الحل عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشرطة الخاصة وبانية للضرورة بل
الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمنحوتين والعرفية

الخاصة ومن الوقتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث نخلو
 المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادامة
 بحسب الوصف والعرفية الخاصة بمبينة للضرورة واعلم من المشروطة الخاصة
 مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها
 بدون المشروطة العامة في الدوام الصنف وصدق المشروطة العامة بدونها
 في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
 اما المطلقات فثلاث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالشبوت او السلب بالفعل مطلقا
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللازمة وهي المطلقة العامة
 مع قيد اللازمة ومثلهما ذلك المثال المذكور اذا قيدنا بأحد القيدين فهما
 مركبان اما اللادائمة فن مطلقتين واجباها وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه
 واما اللازمة فبن مطلقة وممكنة عاتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
 والدوام لانه متى صدقت ضرورة اودوام صدق الفعل من غير عكس ومن
 الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية اللادائمة بمبينة للضرورة والدائمة واعلم
 من العاتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية
 وصدقها بدونها حيث لادوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى
 صدقت الضرورة بحسب الوقت لادامة صدق الفعل لاداما من غير عكس وكذا
 من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لاداما كانت فعلية لاداما
 ولا بعكس والوجودية اللازمة بمبينة للضرورة واعلم من الخاصتين والوقتيتين
 ووجودية اللادائمة وبينها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقها
 في الدوام الصنف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها حيث لادوام
 بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقها في المشروطة الخاصة
 وصدقها بدونها حيث لاضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
 الممكنات فاثنتان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
 الثاني للحكم كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
 بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الاجاب
 والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
 الخاص وهي مركبة من ممكنتين عاتين كإمرو والممكنة العامة اعم القضايا لان كل
 قضية فرضت فلا أقل من ان لا يكون حكمها ممتنعا وهو مفهوم الامكان العام
 والممكنة الخاصة بمبينة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
 واعلم من ساير المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض

الرابع الجهة كما تكون
للعمل اى كيفية للذبة
كما عرفت فقد تكون
جهة لا سوراى كيفية
لعموم والمخصوص
وبينهما فرق فان
قولنا كل انسان كاتب
بالامكان لا نشك في
صداقه وقد شك في
صدق قولنا عموم
الكاتبه للكل ممكن
ولان الاول اعم من
الثاني لكن جزئيا
هما متلازمان والتغاير
في القضية الخارجية
ظاهر فانه اذا فرض
زمان لا حيوان فيه الا
الانسان صدق كل
كل حيوان انسان
بالضرورة بحسب
الجل دون السور
لامكان حيوان ان لا
يكون انسانا وصدق
كل حيوان يمكن ان لا
يكون انسانا بحسب
السور دون الجل
من

بالعموم والمخصوص والباينة السهولة معرفتها ان احاطا بمعانيها ونحن اشترنا
اليها انشارة خفيفة ولم نبال بتكرار بعض الامثلة والمباحث لتسهيل الامر على
الطلاب وقد ورد في العكسين والتناقض والاختلاطات فضلا بخارجة عن الثالث
عشرة كاطافة الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللادائمة والضرورة اللا ضرورية
وعن ذكرها ههنا غنى لتعريف ما يحتاج منها الى التبريق في مواردنا (قوله الرابع
الجهة) الجهة كما تكون للعمل اى كيفية لنسبة المحمول الى الموضوع فان نسبته اليه
اما ضرورية او لا ضرورية كما عرفت تكون للسور ايضا اى كيفية للتعمير والتخصيص
فالقضية اذا كانت كلية يكون مضافا ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف
المحمول ضرورى او لا ضرورى اى وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل
الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمضافا ان افراد
الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية
والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الجل من وجهين الاول انه يمكن
تطرقى الشك الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف الجل فانه يجوز ان يكون
الصادق في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن
الاخر لان ثبته الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يشك في امكان ان يكون الناس
كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً والثاني ان بينهما عموما
مطلقا لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لهما في الجملة
وهو معنى الكلية بحسب الجل وليس كذلك المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبتاها
على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الرغيف يمكن ان يشبع كل واحد واحد
ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشباعه اياهم واما الجزئيتان فتلازمان وانما نرتا
بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكنا ثبت
المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين لكنهما اما متلازمان
اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية الضرورية بحسب
السور اعم منها بحسب الجل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص
والتغاير بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان
الا الانسان مع لمكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انسانا ولا يصدق
يجب ان يكون كل حيوان انسانا لجواز وجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان
فهناك الضرورية الموجبة بحسب الجل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق
في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولم يصدق ان كل حيوان يمكن ان
لا يكون انسانا لصدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انسانا فصدق
السالبة الممكنة بحسب السور ودونها بحسب الجل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ

وفيه نظار من وجوه الاول انا: اذ قلنا كل (ج) فهنا اربعة معان كل (ج) من حيث هو كل اى الكل المجموعى وكل واحد واحد ما اى على سبيل المجموع وكل واحد واحد على سبيل لبس وكل واحد واحد مطلقا الى الذى هو مفهوم الكلية فى المحصورات اذا ثبت هذا فتقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع فى وصف المحمول ضرورى او ممكن ان عنوانه ان المحمول ثابت للكل من حيث هو كل بالضرورة او الامكان فلا يكون بين الكلين عموم مطلقا لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع فى وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض الافراد فى وقت وايضا فى آخر فالكلين متلازمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد من الافراد بل جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجمعة فى ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا بين لاسرعة به وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب الزمان فالعموم بين الكلين على العكس مما قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة فى زمان من ذلك الموضوع يتب له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد على سبيل البديل فهو خطأ فساد لان ظهرا فسادا فسادا ولانه بخلاف توجيه الشكل فى الممكنة بحسب السور دون الحمل بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع وبخلاف تشبيههم بمثال الاشباع بالزيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الحمل التالى ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر فى الجزئية بحسب السور فلا فرق بينها وبين الجزئية بحسب الحمل فى المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الحمل متعددا الثالث ان احد الامرين لازم اما بطلان التلازم بين الجزئيتين واما فساد العموم بين الكلين لانه لو صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل ولا يصدق الكلية الموجهة بحسب السور وكذا ثبت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية الثانية وحينئذ يلزم كذب الموجهة الجزئية الاولى وصدق الموجهة الجزئية الثانية لان الايجاب المدلول يلزم الساب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجهة بجهة الحمل وجود الموضوع وتوضح هذا فى المثال المذكور فتقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض الانسان لا يشبهه الرغيف والامكان ان يشبع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشبهه هذا الرغيف ولان كل انسان يمكن ان يشبهه هذا الرغيف فالوجهان الجزئيتان متصيران فى الصدق الرابع ان الافراق بين الكلين فى الخارجية يتناقى تلازم الجزئيتين لانه اذا افترق الكلين فى الصدق افترق السالبيان الجزئيتان فى الصدق ففرق الوجهان

الجزئيان الملازمان لهما الحاس ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك الزمان اوفى غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلان انه لا يصدق اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما انسانية الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انه لم يفرحوا كلام الشيخ وتعميقه على ما يقتضيه الرأي الصائب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان يلاحظ اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وبسبب المحمول الى الموضوع بالضرورة والا مكان ثم يسور بالسور الكلية او الجزئية فيكون المحمول منسوباً الى الموضوع كلية او جزئية تلك الجهة وهي جهة الحمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية الحكم او جزئيته ضرورية الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اي كلية الحكم او جزئيته وبين الصدق والصدق فاما اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن والفرق بين الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب السور كيفية العموم والخصوص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الحمل كيفية الربط وايضاً رعايتك في امكان صدق الكتابة بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل واحد واحد من الناس لا يجبه في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة او اما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد حال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب واما الجزئيتان فهما بحر يان مجرى واحده في الظهور والافتاء واما آثارهما بحسب الصيغة اي ايراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلية او الجزئية وبين الصدق فلا بد ان يورد اولاً المتباني ثم يقال انه ضروري الصدق اولاً ضرورية وصيغة الممكنة فهي ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وبحكم بان المحمول ضروري الثبوت اولاً

(ضرورية)

ثم موضع جهة السور دون الطبيعى ن تقرر بالـ ١٥٩ السور وموضع جهة الحمل الطبيعى ان تقرر بالرابطة

فلا عكس كان غير طبيعى وعلى سبيل المجاز متى

الخامس فى نسبة طبقات مواد القضايا التى هى الوجوب والامتناع والامكان الخاص ونفايضا

وجوب الوجود

يلزم امتناع العدم

وبالعكس وهما

متبايران اذا احدهما

نسبة الى الوجود

والاخر الى العدم

و يلزمهما سلب

الامكان السام عن

الطرف المختلف لهما

وبالعكس اذا فسرنا

الامكان العام

بما يلزم سلب

الضرورة فاذن فى كل

طبقة من الطبقات

الست سوى طبقتى

الامكان الخاص تلك

مفهومات متلازمة

متساكة ونفايضا

ايضا متلازمة فلن

نقايض الامور

التساوية متساوية

وفى كل طبقة من طبقتى

الامكان الخاص مفهومات متلا زمان

ضرورية ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد اولا فيقال كل انسان يمكن ان يكون كالبهاذ اما صرح به الشيخ فى مواضع من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر المطابقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الوجودية فى الزمان الماسنى او الحسالى والضرورية بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الوجودية فى سائر الازمنة والممكنة بما يخص الحكم فيها زمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضنا زمانا ينحصر فيه جميع الحيوانات فى الانسان يصدق فى ذلك زمان كل حيوان انسان مطابقة كلية وقبل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق فى ذلك الزمان ان كل حيوان موجود فى زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والا فالانسان مطلوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما ولعل المتأخرين اخذوا وجه التغاير بين الجهتين فى الخارجية من هذا الموضوع حيث لم يحققوا ادا هم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث العظيم الشأن بحث لا طائل تحته اصلا له لا لمخافة الاطباء لاوردنا فى هذا الكتاب ما يشفى العليل وينفع الخال (قوله بموضع جهة السور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق الجهة ان تقرر بالرابطة لانها تدل على كيفية الربط للمحصل على الموضوع واذا قرئت بالسور ولم يرد به ازايتها عن الموضوع الطبيعى على سبيل التوسع بل اراد به الدلالة على ان موضعهما الطبيعى مجاورة السور لم تكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص وتغير المعنى وليت شدي اذا فهموا من الجهة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى الكل الافراد من حيث هو كل او الى كل واحد واحدهما على اختلاف الفهمين كيف يبينون ان الموضوع الطبيعى لجهة السور مقارنة السور فانه كما ان جهة الحمل كيفية النسبة لرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلا وكان الموضوع الطبيعى لجهة الحمل مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور مقارنة الرابطة ايضا والا فالفارق المصحح لاختلاف الموضوع (قوله الخامس فى نسبة طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض تنوقف على معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان النسب وقد سمت ان المواد مفهومة فى ثلاثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع نفايضا صارت ستة فوضعت لهما ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متبايرة متلازمة متساكة واحد هاهو فوجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وبالعكس عليه لان ما وجب وجوده يتبع عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فان قلت لامطابقة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذا المعقول من وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التغاير بينهما والام يمكن مفهومات اجاب بانهما متبايران اذا احدهما نسبة الى الوجود والاخر

متساكان لا انقلاب الامكان من كل طرف الى الاخر وبين عين كل طبقة ينمى الجمع

ه دون الخلو وبين
 نقبضهما منع الخلو
 دون الجمع وبين كل
 طبقة اخص من نقبض
 الاخرى وهو ظاهر
 وهذا الوجه
 (٣ طبقة الوجوب)
 واجب ان يوجد
 يمنع ان لا يوجد ليس
 يمكن عامي لا يوجد
 (٤ طبقة الامكان الخاص)
 يمكن خاص ان يوجد
 يمكن خاص ان لا يوجد
 (طبقة الامتناع)
 يمنع ان يوجد واجب
 ان لا يوجد ليس يمكن
 عامي ان يوجد
 (٣ طبقة نقاضاها)
 ليس بواجب ان يوجد
 ليس يمنع ان لا يوجد
 يمكن عامي ان لا يوجد
 (٢ طبقة نقاضاها)
 ليس يمكن خاص ان
 يوجد ليس يمكن
 خاص ان لا يوجد
 (٤ طبقة نقاضاها)
 ليس يمنع ان يوجد
 ليس بواجب ان لا يوجد
 يمكن عامي ان يوجد
 من

الى عدم وتغاير المتعين بوجوب تغاير النسبتين ويلزمهما اي وجوب الوجود
 وامتناع عدم سلب الامكان العام عن الطرف المخالف لهما وهو عدم اذ وجوب
 الوجود وامتناع عدم في جانب الوجود والطرف المخالف له عدم وذلك لان
 ما وجب وجوده وامتنع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا ففسرنا الامكان العام
 بما يلزم سلب الضرورة اي ما يباويه على ما يشهد به لفظة المعاوضة لا ما يلزمه
 وان كان ربما يستعمل الملازمة في معنى اللزوم كما سيحي في باب الشرطيات فان وجوب
 الوجود لا يلزم سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم
 ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة لم يكن سلب امكان عدم مفهوم ما مقابرا
 لوجوب الوجود فان امكان عدم سلب ضرورة الوجود حينئذ فيكون سلبه
 سلب سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب ضرورة
 الوجود نقبض لضرورة الوجود لان نقبض كل شيء رفعه فيكون ضرورة
 الوجود ايضا نقبضا لسلب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود نقبض
 لسلب ضرورة الوجود لانه رفعه فلو كان سلب سلب ضرورة الوجود مقابرا
 في المفهوم لضرورة الوجود لكان لشيء واحد نقبضان وهو محال وكذلك
 امتناع الوجود يلزمه وجوب عدم وبالعكس عليه ويلزمهما سلب الامكان
 العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ الطرف الموافق لهما
 عدم فاذا قد حصل في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متساوية هي
 وجوب الوجود وامتناع عدم وسلب امكان عدم وفي طبقة الامتناع ايضا
 ثلثة مفهومات متلازمة متساوية هي امتناع الوجود وجوب عدم وسلب
 امكان الوجود وفي طبقة نقبض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متساوية
 هي نقبض مفهومات طبقة لان نقبض الامور المتساوية متساوية واما الامكان
 الخاص فلا يلزمه شيء متعكسا عليه من باب الوجوب ولامتناع كما لا يلزمهما
 ما يتعكس عليهما من اياه بل لم يوجد ما يتعكس عليه الا انه فان امكان الوجود
 يلزمه امكان عدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان الخاص من كل طرف
 الى الطرف الاخر فلم يكن في طبقة المفهومات متلازمان متعاكسان امكان الوجود
 وامكان عدم وكذلك في طبقة نقبض مفهوماتهما نقبضا هذا بيان الطبقات
 وقد وضع لها لوح في المثلث لاختفاء فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا واما السبب في عين
 كل طبقة من منع الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصادق الطبقة الثالثة وبين نقبضهما
 منع الخلو دون الجمع امتناع الخلو فلا يخلو الواقع عن نقبضهما لا يقع عيناهما
 وكان بينهما منع الجمع ولما انتفاء منع الجمع فلا نه لو كان بين النقبضين منع الجمع كان بين
 العينين منع الخلو وايضا النقبضان يحتملان على الطبقة الثالثة وعين كل طبقة اخص

الاداس الضرورة والامكان كما يكونان ﴿ ١٦١ ﴾ بحسب الامر نفسه كما علمت فقد يكونان بحسب الذهن والاسمي

ضرورة ذهنية
والامكان اذهنيا
والضرورة الذهنية
اخص من الخارجية
لان كل ماوجب جزم
الذهن بذية محمولها
الى موضوعها بمجرد
تصور طرفها كان
في نفس الامر كذلك
والا ارتفع الامان
عن البدهييات ولا
ينكس كافي النظريات
ويعلم من ان الامكان
الذهني اعم من
الخارجي من

الفصل السادس
في وحدة القضية
وتعددتها مهما تعدد
معنى موضوع القضية
او محمولها او تركب
احدهما من الاجزاء
المحمولة تعددت القضية
والافلا والتعدد
بحسب اجزاء المحمول
بحفظ كمية الاصل
وكيفيته وجهته لا
التعدد بحسب اجزاء
الموضوع فانه لا يحفظ
الكيفية لجواز كون
الجزء اعم من الكل
واحتراز بالاجزاء

من تقبض الطائفة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجتمع يكون عين كل منهما
اخص من تقبض الآخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن
فسمى ضرورة ذهنية وامكانا ذهنيا فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفها
كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفه كافيا
بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ورافقه الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من
الخارجية لان كل ذنية جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كانت مطابقة لنفس
الامر والا ارتفع الامان عن البدهييات وليس كل ماكان ضروريا في نفس الامر كان
العقل جائزا به بمجرد تصور طرفه كما في النظريات الخفة فيكون الامكان الذهني
اعم من الامكان الخارجي لان تقبض اعم اخص من تقبض الاخص فان قلت من
البدهييات قضايا ممكنة كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسمونيا مهمل فانها
بديهية لانها مدركة بالمش والتجربة مع انها ليست بضرورة خارجية فتقول
البديهي كالضروري مقول بالاشتراك على متبين احدهما ما يكتفي بتصور طرفه في الجزم
بالنسبة بينهما وهو معنى الاول وانتهما ما لا يتوقف حصوله على نظروك وب
وهو معنى الثاني ويشمل الاول والحديثي والمشي وغيرها فان عتيم بالبديهي في
قولكم من البدهييات ما هي ممكنة بالمعنى الاول فلان ان القضايا المذكورة بديهية بهذا
المعنى وان عتيم به المعنى الثاني فـ لم ان البديهي قد يكون ممكنا لكن الضروري
الذهني هو البديهي بالمعنى الاول لا الثاني وامكانه لا يستلزم امكانه نعم برد ان يقال
هب ان ما جزمه العقل بمجرد تصور طرفه يجب ان يكون مطابقا لواقع لكن
لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة للضرورة
اما لو كان جزم العقل بالنسبة للاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل
السادس في وحدة القضية) مهما تعددت معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول
سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما يقال العين جسم وبرد بالعين الشمس والذهب
والانسان متكلم وبرد بالكلام النفس والحسي او عبر عن كل واحد بلفظا كقولنا
الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركب احدهما اي الموضوع
والمحمول من الاجزاء المحمولة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعددت معنى الموضوع او المحمول فتعددت الاحكام فيها بالعقل فان قولنا
العين جسم قضيتان احدهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواق
واما اذا تركب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحمولة بقياس
من الشكل الثالث واما اذا تركب المحمول فلان الحكم بالكل حكم بجزائه بقياس من الشكل
الاول وتفيد الاجزاء بالمحمول لان تركب احدهما من الاجزاء الصغرى المحمولة

المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف (٢١) وجدار وعكسه اذ لا تعدد فيه وبين ان الكل ظاهر من

لا يوجب التعدد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اي قولنا السقف والجدار
 بيت ومعنى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول اولم يتركب احدهما من الاجزاء المحمولة
 لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسطه ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه
 يحفظ كية الاصل وكيفية وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جميع
 الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وفرس فهو حيوان بالضرورة
 يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة
 فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكية اي ان كان حل الكل كما يصدق
 حل الجزء كلبا وان كان جزئيا فيجزئيا لان النتيجة في الاول تتبع الصغرى في الكم
 ويحفظ الكيفية اي الايجاب اذ الموجبتان لا يتحققان الا موجبة ويحفظ الجهة ايضا
 وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو يحفظ كية اذ النتيجة في الثالث تتبع الكبرى
 في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكية لان حل الشيء على الكل كلبا
 لا يوجب صدق حله على الاجزاء كلبا لجواز ان يكون الجزء اعم وحل الشيء على
 كل افراد الجنس لا يصح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
 من وجوه الاول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز ان تكون سالبة
 او موجبة ممكنة والقياس من الاول لا يتبع اذا كان صفرا سالبة او موجبة ممكنة
 الثاني انه ان اراد تعدد القضية تعددها بالفعل لم تكن متعددة بتركب الموضوع
 او المحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء او بهائس موجودا فيها بالفعل
 وان اراد به ما هو اعم من القوة والفعل حتى تكون متعددة لاستلزامها قضية اخرى
 فتعدد ها لا ينحصر فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء
 وبالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزيئات او ما
 اواهم وبالمساوى والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحينئذ يبطل قوله والافلا
 الثالث ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد
 موضوعها او محمولها او بتركب احدهما لراع ان انخفاض الجهة غير لازم اذا
 تعددت القضية بحسب اجزاء المحمول فان جعل الجزء على الكل ضروري ومعنى
 كانت الكبرى في الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الصغرى
 ضرورية اولا وكذلك اذا كانت تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
 انخفاض الجهة اذا لم يكن احدى الوصفين الاربع اما اذا كانت احداها فغير
 لازم على ما سنحيط بجميع ذلك اذا بلغ النوبة اليه والاولى الاقتصار على التسعد
 بالفعل والامر المحقق في ذلك ان وحدة القضية وتعدددها بحسب وحدة الحكم وتعددده
 فانما يمكن في القضية الاحكم واحد كانت واحدة وان اشتملت على عدة احكام كانت
 متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالايجاب والسلب او بحسب اختلاف

فان قيل لا يلزم من كون الشيء مجموعا لجلته كونه في ١٦٣ ك مجموعا لفرادى ولا بالعكس فانه يصدق على الحجر المشكل

الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لا راي لها فانه متى لم يمتد الموضوع
ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد
الحكم بالمجموع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حسي متحرك بالارادة
او الحيوان الناطق ضاحك نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم
من كون الشيء) لما سبق الى بعض الاولهم انه ليس يلزم من كون الشيء مجموعا
جلته كونه مجموعا لفرادى وبالعكس اي ليس يلزم من حل الشيء فرادى جلته
وكان الاول مناسفا للقاعدة الثالثة بان الحكم بالكل حكم باجزائه اورده اعتراضا
عليها لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا بكتبته نقضه بآثاره حتى يذهب على فساد
وان لم يكن للثاني دخل في الاعتراض واستدلوا على الاول بانه يصدق على الحجر
المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني
بوجهين الاول اذا كان زيد طيبا غير ماهر ويكون ماهرا في اخطاطة يصدق
زيد طيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طيب ماهر الثاني انه اذا صدق على شيء
انه حيوان وايض فان وجب ان يصدق جلته ما صدق فرادى وجب
ان يصدق انه حيوان ايض ثم يصدق الحيوان والايض فيصدق عليه الحيوان
الحيوان الايض الايض وهكذا انضم اليه الفردات حتى يحصل مجموع آخر وهم
جرا الى غير النهاية وانه هذان والهذان في قوة الكذب اجاب عن الدليلين
الاولين بان الاختلاف اي صدق الحمل حالة الاجتماع دون الانفراد وصدقه
حالة الانفراد دون الاجتماع انما كان لاختلاف المعنى اما اذا اتحد المعنى فلا فان الفرس
من حجر لا يحمل على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة الفرس فنخذ من حجر
واذا فرق بينهما وعنى بهما ما حان للجمع لم يرض الكذب أصلا وكذلك
الماهر لا يحمل على زيد كيف ما اتفق بل على انه ماهر في اخطاطة وهو صادق عليه
حالة الاجتماع ايضا وعن الثالث بان كون القول هذبا لا يمنع صدقه ثم تقع لمستثنى
بان حل الشيء جلته اما ان يكون المراد به حل الشيء مع غيره او يكون المراد حل
الشيء مع حل غيره فان اراد به الاول فلا شك انه ليس يلزم من حل الشيء
جلته جلته فرادى وبالعكس فربما يصح حل الشيء مع غيره ولا يصح جلته
وحده فكما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة او ثلثة
وقد يصح جلته وحده ولا يصح جلته مع غيره كما يصدق العشرة نصف
العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وان اراد به الثاني فالقول
بان الشيء قد يحمل جلته ولا يحمل فرادى او بالعكس معلوم البطلان بالضرورة

بشكل الفرس انه
فرس من حجر ولا
يصدق انه فرس
وايضا يصدق زيد
طيب اذا كان طيبا
غير ماهر ولا يصدق
زيد ماهر اذا كان
خيبا ماهرا ولا
يصدق زيد طيب
ماهر ولانه اذا صدق
على الشيء الحيوان
والايض فلو صدق
عليه الحيوان الايض
لصدق عليه الحيوان
الحيوان الايض
الايض مكررا الى غير
النهاية بعض المفردات
المجموع حتى يصير
مجموعا آخر ثم ضم
اليه ثانيا وثالثا وهم
جرا وانه هذان قلنا
الاختلاف انما يحصل
عند اختلاف المعنى
دون اتحاده وكون
القول هذبا لا يمنع
صدقه نعم قد لا يصح
حل الشيء وحده
ويصح حل المجموع
المركب منه ومن غيره
عليه كما لا يصدق
العشرة سبعة ولا يصدق
العشرة سبعة وثلاثة
وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف
العشرين و

العشرة واحد ونصف العشرين اما ان الشيء يحمل وحده ولا يحمل مع حل غيره وبالعكس فذلك معلوم

(قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعيد لانه قد يقع بين قضيتين و بين مفردين كالانسان والفرس و بين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ماعدا من الاختلافات الاختلاف بين القضيتين قد يكون بالاجحاب والسلب وقد يكون لا بالاجحاب والسلب كما اذا كان بالعدول والحصيل والا هما والحصر فخرج بقوله لا بالاجحاب والسلب ماعدا والاختلاف بالاجحاب والسلب يكون ثارة بحيث يقتضى صدق احدهما وكذب الاخرى بحيث لا يقتضى ذلك بل لو كان احدهما صادقة والاخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقرط طيب وجاليدوس ليس بطيب فاحترز بالحقيقة المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف المقضى لصدق احدهما وكذب الاخرى اما ان يقتضى ذلك لذاته اى يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فان السلب والاجحاب فيهما لما كما واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب احدهما وصدق الاخرى واما ان لا يقتضى لذاته بل بواسطة كاجاب قضية مع سالب لازمه المساوى كقولنا زيد ايس بناطق فان اختلافهما انما يقتضى افتراقهما في الصدق والكذب لالذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الاخرى فخرج هذا بقوله لذاته وحيث انطبق الحد على المحدود لا يقال امثل هذا الاختلاف خرجت بقيد الاجباب والسلب لانها اختلافات بغير الاجباب والسلب فيكون قيد لذاته مستدر كالأنا قول كل قيد يقيد به تعريف انما يخرج ما ينافى ذلك القيد لا ما يوافيه والالم يمكن ايراد قيدي في تعريف فانه لو اورد قيد ان اخرج كل منهما الاخر فيلزم جمع المتنافيين في تعريف واحدونه محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الاجباب والسلب الا ما لا يكون بالاجحاب والسلب لا ما يكون بهما وبشيء آخر ايضا لو اخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الاجباب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكم والجهة الذى هو شرط وبطلانه ظاهر ثم انه ربما يقع في عبارتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وحيث يكون لذاته عائدا الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له وترد عليه الكلمتان كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ج ب) فانهما مختلفان بالاجحاب والسلب بحيث يقتضى صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب لاشئ من (ج ب) وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدى الكلمتين كذب الاخرى لالذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارة الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا باقوع بين المفردات فاخصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج عن الجمع فنقول المراد

الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالاجحاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى فنقولنا لذاته احتراز عن اختلاف القضية ولازمه المساوى بالاجحاب والسلب فانه يقتضى صدق احدهما كذب الاخرى لالذاته كقولنا هذا انسان هذا ليس بشا طق وعكسه متى

التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمجتمع بالتناقض
 بين القضايا وان وجب ان تكون ماحتمل عامة منطقية على جميع الجبريات لان
 عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى افراضهم ومقاصدهم ولما لم يتفق
 لهم بالتناقض بين المفردات فرض يستدعي بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين
 القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب
 في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكس وانتاج الاقضية لاجرم
 اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا وبها وفي امر يفهم اليه على ذلك (قوله وقد
 اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا روى في كل
 واحدة منهما ماروى في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما ثبته الا يجب فلا بد من
 اعتبار ثمانى وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة
 المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزء والكل ووحدة القوة
 والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما في شئ منها كما
 يقال زيد قائم عمر وليس بغائم او زيد كاتب وليس بنجار او زيد صاحب نهارا
 وليس بصاحك ليلا او زيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الجسم
 مفروق بشرط كونه ابيض وليس بمفروق بشرط كونه اسود او زيد اب
 لعمر وليس باب لكر او الزنجي اسود او بعضه وليس بلسودى كله او الخمر
 مسكر او بالقوة وليس بمسكر اى بالقول وتصدقان او تكذبان واكتفى القارئ
 منها بثلاث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسام
 القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لا متاع ثبوت شئ
 معين لاخر في وقت ومكانه في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل
 فتدرج تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم بشرط كونه ابيض
 غيره بشرط كونه اسود والزنجي كله غير الزنجي بعضه ووحدة المكان او الاضافة
 والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافها فان الجالس في الدار غير
 الجالس في السوق والاب اكر غير الاب لعمر والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل
 وفي هذا المقام انظار اما اولافلان وحدة الزمان ايضا تدرج تحت وحدة
 المحمول فان المحمول في قولنا زيد صاحب نهارا هو الضاحك نهارا وفي
 قولنا زيد ليس بصاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء
 بواحدتين لا الثلاث لاقبال الزمان خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى
 الموضوع لا بدلهما من زمان فلو كان الزمان داخل في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول
 الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولا يتعلق الزمان بالقضية
 بحسب طريقة النسبة والشئ لا يصير ظرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون يتعلق زمان

وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات واكتفى القارئ بثلاث منها وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسامها بالصدق والكذب اذ ذلك اما وحدة الشرط والجزء والكل فيندرج تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والاضافة والقوة او الفعل تحت وحدة المحمول لاختلافها باختلافها ويمكن رد الكل الى وحدة النسبة الحكيمة لاختلافها عند اختلافها و يعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين وفي المحصورات اختلاف الكرم ايضا لصدق الجزئيين وكذب الكلين

متأخرا عن النسبة المتأخرة من طرف القضية فلو كان دخلا في احد هما لكان
متأخرا عن نفسه بمراتب وانه محال لاناقول نعلق المكان ايضا بحسب النظرية اذ لابد
لنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة
المحمول واخراج وحدة الزمان عنها وامانا نيا فلان تعلق بعض الواحدات
بالموضوع وببعضها بالمحمول تخصيص بلا تخصيص اذ تلك الامور كما تصلح لان
توضع تصلح لان تحمل عند ممكن القضية وامانا نيا فلان منها ما لا تعلق لها بالموضوع
ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشعل بشرط بقاء الدهن وليس بمشعل
بشرط انقائه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة
الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الايجابية التي اوردنا الاجاب عليها لانه
متى اختلف تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية لاختلفت فيها باختلاف الموضوع
ضرورة ان نسبة الشيء الى احد المتغيرين غير نسبه الى الاخر وباختلاف الزمان لان نسبة
اذا نسبة احد المتغيرين الى شيء غير نسبة الاخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة
احد الشئين الى الاخر في زمان غير نسبه اليه في زمان آخر وعلى هذا
القياس في باقي الامور ونعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة الحكمية
اتحدت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كن في اخذ البعض ان بنى
عين ما ثبت في الحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقبض نقبض فنقول
الغرض تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساوية لها حتى يكون
عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة وبسهولة استعمالها في العكس والافقية
والمطالب العالية ثم مع هذه الشروط يعتبر ايضا اختلاف الجهة تصديق الممكنين
كقولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضرور يتين كقولنا
زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لا يزال هذا الدليل لا يرد على
الدعوى لانه انما يبدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرور والامكان والصورة
الجزئية لا تبين الكلية لاناقول نقبض الوجهة رفعها ولا خفاء في ان رفع الجهة
اعم من رفع النسبة موجهة بتلك الجهة على ما وقف عليه التنبيه فيما قبل فلان تكون الجهة
محافظة في التقيض والامكان هذا المعنى كما ظهر عليه باراد الضرورة والامكان
على ضرب من التخييل فان قلت اليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطالبتين
الوقتيتين حتى صرح بان الدائمة كالكلية قبضها الجزئية بحسب الاوقات والمضافة
العامة كالجهة محمولة على بعض الاوقات والوقتية كالشخصية فكما ان الثبوت
لشخص معين يناقض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فقد
وجدنا قضية قبضها من جنسها فكيف ندعى اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا
فنقول الكلام في الوجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض

فانقضت البسطة نقضت بسطوها ويظهر ١٦٧ ٦ رفعها فنقض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس اذا ثبوت

في بعض اوقات
الذات بنقض السلب
في كلها وبالعكس
ونقض الممكنة العامة
الضرورة
بالعكس لان الامكان
هو سلب الضرورة
ونقض الرقبة
العامة الحينية المطلقة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
في بعض اوقات
وصف الموضوع
ونقض الشروط
العامة الحينية الممكنة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالامكان
في بعض اوقات
وصف الموضوع
والركبة نقضها
المفهوم المردد بين
نقض جزئها
نقض الرقبة
الخاصة الحينية
المطلقة المتخلفة او
الدائمة الموافقة
ونقض الشروط
الخاصة الحينية
الممكنة المتخلفة
او الدائمة الموافقة
ونقض الوقتة

بين الوقتين مما ليس يثبت اصلا لانقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها
والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم
لصك الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف او نقول المدعى اختلاف الجهة
في النقصا ثلث عشرة لانها هي المجهوت عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة
بل للتنبيه على الباقي ونقصها ان التوافقين في الجهة من تلك القضايا يتجهان في مادة
اللاذوام اما من الدوئم الست وهي الدائمات والمشروطتان والعرفيتان فكذب
لكذب قولنا كل انسان اوبعض صاحك باحدى الجهات مع قولنا لاشئ من الانسان
اوليس بعضه بصاحك تلك الجهة واما من السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنات والمطلقة العامة فصدق قولنا كل فرصه فالتوقيت لادائما
مع قولنا لاشئ من القمر بنقضه بالتوقيت لادائما وكذلك البواقى وهذه الشروط
ثم المحصورات والمحصورات والتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف
في الكم اي في الكمية الجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع
اعماله يكذب كل حيوان انسان ولاشئ منه بانسان ويصدق بعض الحيوان انسان وليس
بعضه بانسان لا يغفل تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد يستحيل
صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج
عن مفهومها فلا يعبأ به (قوله والقضية البسطة نقضها بسيط) لسابن شرائط
التناقض منبها على كيفية اخذ النقيض على الاجمال اراد ان يذكر نقض قضية
على سبيل التفصيل لحصل الاحاطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فنقضها بسيط
لانه رفع نسبة واحدة فنقض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض
اوقات الذات والسلب في جميعها بما يقضان جزما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات
الذات بنقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان نقض الدائمة المطلقة المنتشرة
لا المتصفة تامة وما قيل انها كالتهملة محمولة على بعض الاوقات حتى تساوى المطلقة
المنتشرة وان غابرتا بحسب المفهوم ففيه نظر اذا ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجهة
صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم
عليه في وقت والامكان لا وقت كما حال الزمان موجود في الجهة او مقدار الحركة او غير
فار الذات الى غير ذلك ونقض الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام سلب
الضرورة عن الطرف المتخالف وسلب الضرورة عن الطرف المتخالف بنقض
التيها فيه وبالعكس اي نقض الضرورية الممكنة لان نقضها سلب الضرورة
الموافقة وهو امكان عام متخالف ونقض الرقبة العامة الحينية المطلقة وهي التي
حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل
انسان تائم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها الى الرقبة العامة نسبة المطلقة
بنسبة لوقتة المتخلفة او الدائمة للموافقة ونقض المنتشرة الممكنة الدائمة المتخلفة او الدائمة الموافقة ٦

المنشئة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يتناقض السلب في بعضها
وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يتناقض السلب في بعضها وتقيض
المشروطة العامة الحبيبة الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان
في بعض اوقات وصف الموضوع كقول كل من به ذات الجنب يسعل بالامكان
في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكما
ان الضرورية بحسب الذات وسلبها بحسبه مما يتناقضان لذلك الضرورية بحسب
الوصف وسلبها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية مادام
الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا لا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورية
لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة
بشرط كونه كاتبا ولا يسى بعض الكاتب مجنون بالامكان حين هو كاتب ولعله
نسئ اخذها بشرط الوصف حيث عد القضايا التي افترضها للبحث والنظر
وان كانت مركبة لم يكن تقيضها بسيطا بل يكون فيه تركيب وذلك لان المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب كان تقيضها رفع المجموع
لان تقيض كل شئ رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يرتفع
شئ منهما كان المجموع ثابتا والمقدر خلافه فيكون تقيضها رفع احد جزئيهما اعنى
احد تقيضى جزئيهما لا يتخلل اما ان يكون تقيضها احد تقيضى الجزئين على التبيين
وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء الآخر فتجتمع هي واحد التقيضين المعين
على الكذب او احدهما على التبيين وهو المراد بالافهم المراد بين تقيضى الجزئين
لانه مفهوم يرد بين التقيضين ويسمى اليهما فيقال احد التقيضين اما هذا واما
ذلك وكيفية اخذ تقيض المركبة ان يهل الى بساطتها ويؤخذ تقيض كل منهما
ويركب منفصلة مائة الخلو من التقيضين هي تقيضها لان رفعها ان كان رفع
جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان رفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما وكيف
كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مائة الخلو فان قلت اذا كانت
التقيضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان مختلفين بالايجاب والسلب
فكيف تكون تقيضا لها فتقول اطلاق التقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة
انها مساوية لتقيضها ومن ههنا يزول الاستبعاد من ان تقيض الجزئين الشرطيات
ولا بد ان تذكر ان ايجاب التقيضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها يسلبه فيكون
الجزء الاول موافقا لها في الكيف والجزء الثاني مخالفا لها وتقيضا لها بالعكس
من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان الرقية الخاصة تهل الى معرفة عامة موافقة
ومطابقة عامة مخالفة وتقيض الرقية العامة الموافقة الحبيبة المطلقة المخالفة وتقيض
المطابقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضها اما الحبيبة المطلقة المخالفة واما الدائمة

٦ وتقيض الدائمة
الموافقة او الدائمة
المخالفة وتقيض اللا
ضرورية الدائمة
المخالفة او الضرورية
الموافقة وتقيض
الممكنة الخاصة
الضرورية المخالفة
او الموافقة وهذا
ظاهر في القضية

واما في الجزئية فلا تردد بين شمول ١٦٩ كـ فبعض الجزئين لجواز كذبهما مع كذب الجزئية

الموافقة والمشرطة الخاصة فحصل الى مشروطه عامة موافقة ومطابقة عامة
مخالفة ونقيض المشروطه العامة الموافقة الجزئية الممكنة المخالفة ونقيض المطابقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة فنقيضها اما الحدية الممكنة المخالفة او الدائمة
الموافقة والوقفية تحصل الى وقفية مطلقة موافقة ومطابقة عامة مخالفة
ونقيض الوقفية المطابقة الممكنة الوقفية وهي المحكوم فيها بسبب
الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت
المعين ناقض سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت فنقيضها اما الممكنة الوقفية المخالفة
او الدائمة الموافقة والمنتشرة فحصل الى منتشرة مطلقة موافقة ومطابقة عامة مخالفة
ونقيض المنتشرة المطابقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسبب الضرورة عن الجانب
المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبيها في جميع الاوقات ، فيناقضان
جزما فنقيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى هذا يكون نقيض
الوجودية الدائمة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوجودية اللازمة
الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة
او الضرورية الموافقة وهذا اي كون المفهوم المردد بين نقيض الجزئين نقيضا ظاهرا
في القضية الكلية حسب ما يئنه (قوله واما في الجزئية فلا تردد بين نقيض الجزئين)
واما المركبة الجزئية فلا يكفي في نقيضها التزديد بين نقيض الجزئين لجواز كذب
المركبة مع كذب نقيض جزئيهما فانه اذا اتفق في بعض المواد ان يكون المحمول
ناشئا لبعض افراد الموضوع دائما وسلوبا عن الافراد الباقية دائما كفولنا بعض
الخيوان انسان لادائما تكذب الجزئية المركبة لكذب اللادوام وكل من نقيض الجزئين
اما الموجبة الكلية فلدوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فلدواميجاب
المحمول لالبعض واوبدل الدوام بالضرورة شمل النقيض سائر المركبات الجزئية سواء
كانت لادائما او لاضرورية بل نقيضها كلية كلية يوجب محمولها الى كل واحد واحد
من افراد الموضوع ايجابا او سلبا بمعنى نقيض جزئي المركبة وهو المراد بالتزديد بين
نقيض الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان
اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وتشتمل على ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد
من الموضوع اما ان ثبت له المحمول دائما او ليس بثبت ولا يخالو اما ان يكون سلوبا عن كل
واحد دائما او يكون سلوبا عن البعض دائما ثابتا لالبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على
مفهومين وهما طريق آخر في اخذ النقيض وهو ان يركب منفصلة مائة الحلول من
هذه المفهومات الثلاثة فهي ايضا تساوي نقيضها واما قلنا ان الجملة الكلية او المنفصلة
ذات الاجزاء الثلاثة نقيضها لانه يلزم من كذب المركبة صدقها ومن صدقها كذبها
على ما لا يخفى ونحقيق المقام موقوف على ايراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الشرطيات

الموجبة منها سلب ونقيض السلب ايجاب متى

ان الجلية قد تكون شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حمل على موضوع واحد
امر ان متباين فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد
فالتفضية حالية مشابهة للمنفصلة وان اخر عنها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا فهى منفصلة شبيهة بالجلية ثم الجلية والمنفصلة المتساويتان ان كانتا كليتين
لم يتساويا لصدق قولك كل عدد اما زوج واما فرد مائة المجمع والمطلوب بخلاف ما اذا قلنا
دائما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد الجواز خلق الواقع عنهما
يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس
اذا ثبت هذا التمهيد فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض (ج ب) لادائما
يكون منها بعض (ج ب) تارة وليس (ب) اخرى فتفيضها انه ليس كذلك اى ليس
بعض (ج) بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما
(ب) دائما وليس (ب) دائما لانه لما لم يكن بعض من الاماض بحيث يكون (ب) تارة
وليس (ب) اخرى كان كل (ج) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس
(ب) ولا يكون (ب) اصلا فتفيض المركبة الجزئية هو الجلية الشبيهة بالمنفصلة
وكذلك ان كانت كلية فاما اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون منها كل واحد من (ج)
فهو بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فتفيضها انه ليس كذلك بل بعض
(ج) اما (ب) دائما وليس (ب) دائما نكن لما لم تكن المنفصلة مساوية للحملة
اذا كانت كلية لم يكف في تفيض الجزئية المفهوم المردد بين تفيض الجزئين اعنى
المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفى ذلك في تفيض الكلية فان قلت
كما ان رفع المركبة الكلية برفع احد جزئيتها لاعلى التبعين كذلك رفع المركبة الجزئية
فيكون تفيضها ايضا احد تفيض الجزئين والاذا الفرق فنقول المركبة الكلية
مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فاما اذا قلنا كل
(ج ب) ولا شئ من (ج ب) فهو معها ليس المفهوم قولنا كل (ج ب) لادائما
لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها
مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فاما اذا قلنا بعض (ج ب)
وبعض (ج ب) ليس (ب) امكن ان لا يحد موضوعهما بل يكون الایجاب لبعض ولسب
عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فان الایجاب والسلب فيها وارد ان على
موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد
تفيضيهما تفيضها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة الجزئية لم يكن
احد تفيضيهما تفيضها وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
كان احد تفيضيهما اخص من تفيضها فبما ان يرتفع الجزئية والاخص من تفيضها

فيمتنع ان يكون احد تقيضيهما تقيضا لهما وعلى هذا المعنى تبة بالمثل المضروب فان اردت منفصلة تساوى تقيض الجزئية مرادة بين الكلتيين قيدت موضوع احديهما بمعنى الوجبة بالمحمول فتقيض قولنا بعض (ج) دائما يساويه اما لاشئ من (ج) دائما او كل (ج) فهو (ب) دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب جزئها فانه يصدق جزئنا على تقدير صدق الاصل احدهما بعض (ج) بالفعل واثابهما بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل فتكذب تقيضا لهما الكلتيان ومعنى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه اذا كذب فان لم يكن شئ من (ج) اصلا صدق لاشئ من (ج) دائما وهو احد جزئي الانفصال وان كان شئ من (ج) صدق الجزء الثاني وهو كل (ج) الذي هو (ب) دائما والاصدق تقيضه وهو قولنا بعض (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تقدير كذبه وانه محال هذا اذا قيدت الوجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع الاصل والمنفصلة على الكذب كما في المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة الكلية اعني قولنا لاشئ من (ج) الذي هو (ب) دائما ضرورة استحالة سلب البيا دائما عن الجيم الذي هو (ب) في الجملة وكذا الوجبة الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم اوقيدت السالبة بتقيض المحمول ثم العمل وكذلك في السالبة الجزئية وكل ذلك ظاهر والسرفيه ان الايجاب والسلب في المركبة لما كانا اردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الايجاب او السلب وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول بتقيض المحمول تقيدا حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئتان مضمومتان هما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد تقيضيهما مساويا لثبة الجزئية بالضرورة فالاحد ان المفهوم لا يدخل بين تقيضي الجزئين ان ارد به الجملة الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية اصلا وان ارد به المنفصلة الشبيهة بالجملة فالارد بتقيضي الجزئين تقيضا للتقيضين اللتين هما جزأها فلا فرق ايضا وان ارد بهما تقيضا للكلتين في الكلية والجزئيتين في الجزئية فانه فرق بين علي ما وضعناه الا ان في اطلاق الجزئين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يكتفي التزديد بين تقيضيهما في تقيض الجزئية ليستا بجزئيهما والثان هما جزأها يكتفي التزديد بين تقيضيهما في تقيضها مظهر ما ذكرنا انه ليس بشئ من القضايا المذكورة تقيض من جنسها وان الوجبة المركبة ليس تقيضا سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مشتملة على موجبة وسالبة كذلك يشتمل تقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون تقيض الوجبة منها اي من المركبة سلبا وتقيض السلب ايجابا وقد سبق ان بعض المواطراته يمكن تفصيل قضية بسيطة تساوى تقيض المركبة كلية كانت او جزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية

واحدة موجهة جهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يحمل موضوعها مقيدا بنقيض المحمول ومحملها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة وبحمل موضوعها مقيدا بعين المحمول ومحملها نقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللاسرورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيكون نقيض قولنا لا (ج) سببه وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب) بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) انذى هولا (ب ب) بالفعل فيكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذى هولا (ب ب) دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هولا (ب) بالفعل لان معنى اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق كل (ج) الذى هو (ب) لا (ب) بالفعل ونقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هولا (ب) دائما يساوى نقيضها وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب ب) بالفعل فيساوى نقيضه وهو قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هولا (ب) بالفعل فيساوى نقيضه قولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم قد من فوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف مذكروه فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكليات سهو لجواز ان يكون المركبة الكلية كاذبة وبكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لنقيضها اما في الايجاب فلاه اذا كان (لج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخره (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لا دائما لدوام البقاء لبعض افراد (ج) وهى افراد (ط) وبكذب ايضا الجزئية القائلة ليس بعض (ج) الذى هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذى هو ليس (ب) نعتى افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فلاه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد ايقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سلب البقاء من بعض افراده والجزئية ايضا لان كل (ج) الذى هو (ب) ليس (ب) بالفعل ومنشأ القاطع ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا تساوى الموجبة التي جعلها راجعة اليها لان موضوعها لما قيد بنقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة فصدق المركبة وان استلزم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا يمكن اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلا ساوت الموجبة الجزئية المذكورة

لانه اذا صدق قولنا بعض (ج) لا دائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس
 (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ايس (ب ب) بالفعل وبالعكس لان
 بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب ب) بالفعل يصدق بعض (ج ب)
 لا دائما وكذلك في السالبة كان نقيضها مساويا لنقيض المركبة الجزئية ونزده
 يانا فنقول معها صدق قولنا بعض (ج ب) لا دائما كذب لاشئ من (ج)
 ليس (ب ب) دائما لانه لو كان (ب) مساويا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس
 (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف ومهما
 كذبت صدقت والاصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) بالفعل وهو مفهوم
 المركبة الجزئية هذا ايضا خاف وكذا متى صدق ليس بعض (ج ب) لا دائما كذب
 لاشئ من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما لانه لو كان (لا ب) مساويا عن جميع
 افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده وقد كان ثابتا لوجود
 ايه من يحكم اللاد وام متى كذب صدق والاصدق بعض (ج) الذي هو
 (ب) لا (ب) بالفعل وهو مفهوم الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي)
 وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مستتبيا للكيف والصدق بمجالهما سافند اعتبر
 في التعريف فود الاول طرفا القضية وهو اول من الموضوع والمحمول كما ذكره
 بمضمر لشمله عكس الخليات والشرطيات وهناسوال وهو ان يقال ان اريد
 بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الخليات اصلان الطرفين
 بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات الموضوع
 بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول ووصف
 الموضوع وان اريد طرفاها في الذكر يلزم ان يكون للتفصلات عكس لان تبديل
 طرفيها في الذكر مذهب والجواب ان المراد بالتبديل التبديل الجنوي اى تبديل غير
 المعنى وحيث لا يتغير معنى التفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعادة بين الشئين سواء
 جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل فيها فكاه لا يبدل الثاني بقاء الكيفية اى ان كان
 الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد
 الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انه تصفعوا القضايا فلم يحدوها في الاكثر بمد
 التبديل صدقة لازمة الاموافقة في الكيف الثالث بقاء الصدق وانما شرطوه لان العكس
 لازم خاص من لوازم الاصل ويسهل ان يكون المزموم صادقا واللازم كاذبا ولا
 يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المزموم كاذبا واللازم صادقا وفي التعريف نظر
 لانقاضه اى يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق
 مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها والجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس ان
 الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق

الفصل الثامن في العكس
 المستوي وهو تبديل
 كل من الطرفين بالآخر
 متتبعا للكيف
 والصدق بمجالهما
 متى

صدق العكس معه لاهذا القدر اعني المعية المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال
ولقد صرح بالغايتين من عرفه بأنه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات التزيين
الضبيحي بالآخر مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم وهما نظرا عام وهو الافتراض
بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم مع العكس عكسا فلا يقال
السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة وان لم يتها والاول ان يقال انه
تبديل كل من طرفي القضية بالآخر تبديلا مغير المفهومها ساقضا للكيف يلزمها
لا بواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفسير لا يطابق استعمالهم فانهم يصدقون
العكس على القضية لاعملى التبديل لا ناخول لانهم لا يطلون العكس الا على القضية
بل ربما يهزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
والوجوديات والوقتيات) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية
تلزم الاصل بطريق التبديل وهكذا في انتاج الاقضية فلا بد فهمها من بيان اللزوم وهو
مستفاد من البرهان وبيان ان الزائد غير لازم هو مستفاد من النقص او الخلف في المواد
وليفع البداية بعكس الموجبات وان جرت عادة بتقديم السوال لشرفه وكون الانعكاس
فيها اظهر لان مقتضى الوضع والمحل فيها متحققان واذا جعلنا هذا الوضع حلا
وعقد المحل وضعا فنحصل مفهوم العكس بادنى تأمل بخلاف السالبة بغير انقفاء
بعد الوضع فيها فالوجبات سواء كانت كلية او جزئية تنعكس في لكم جزئية
لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وانتاع حل الاخص على كل افراد الاعم
واما في الجهة فالوجود بشان والوقتيان والمطلقة العامة تنعكس بصفة عامة لاما
اذا قلنا بعض (ج ب) بالفعل كان مضاهيا لبعض (ج ب) بالفعل بوصف (ج ب)
(ب ب) بالفعل فذلك الذي يكون موصوفا (ب ب) بالفعل (و ج) بالفعل ايضا فبعض (ب)
بالفعل (ج) بالفعل واستدل عليه بثلاثة وجوه الاول الافتراض وهو ان يفرض ذات
الموضوع (د) (ف د ب) بالفعل لان القضية فعلية و (د ج) بالفعل لان ذات الموضوع
لا بد ان تصف بالمتوان بالفعل ينتج من الثالث بعض (ج ب) بالفعل وهو المطلوب فان
قلت انتاج الشكل الثالث موقوف على عكس اخصرى ليرتد الى الاول فلو ان العكس
بالشكل الثالث لزم الدور فقول من بين الانعكاس بهذا الطريق لا يبين الانتاج به
بل بطريق آخر نعم فيه سوء ترتيب لانه يبان بما لم يبين بعد والاولى ان لا يخل الى الشكل
الثالث بل يفر كما قررناه الثاني الخلف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل
لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه مثلا منى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والاصدق نقضه وهو قولنا
لا شيء من (ب ج) دائما فبعضه كبرى واصل القضية صغرى لنتج بعض (ج) ليس
(ج) دائما وانه محال لوجود (ج) بناء على ايجاب الاصل واليجاب اللازم لاجل

اما الموجبات
والوجوديات
والوقتيات والمطلقة
العامة بانه كية كانت
كانت تنعكس جزئية
في الكم لاحتمال كون
المحمول اعم ومطابقا
طاما في الجهة لوجوده
الاول ان يفرض الجسيم
الذي هو الموضوع
(د) (ف د) هو (ب)
وانه (ج) فبعض
(ب ج) بالاطلاق من
الثالث الثاني ان يضم
نقض العكس الى
الاصل لنتج سلب
الشيء عن نفسه دائما
من الاول الثالث ان
يعكس نقض العكس
ليرتد الى نقض الاصل
او ضده من

صورة القياس وهو محال لانه بين الاشياح اومن مادته ولا يتخلو امان الصغرى وهو
ايضا محال لانها مفروضة الصدق اومن الكبرى فهي محالة فيكون العكس
حقا او نقول المجموع من الاصل ونقيض العكس لما استلزم محالا صك كان محالا
والنفاؤه اما بالنفاه الاصل وهو باطل او بالنفاه نقيض العكس فيكون العكس صادقا
وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج ب) صدق بعض
(ب ج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلا تم انه لو لم يلزمه اصدق نقيضه لجواز صدقه
مع عدم لزومه وحيث لا يصدق نقيضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل
اعم من ان يكون على وجه الزوم او الاتفاق فليس لكنه لا يغني المطلوب لان اعم
لا يدل على الاخص لاننا نقول المراد للزوم وهو متحقق لان العكس لو لم يكن يمنع
الانفكاك عن الاصل جاز انفكاكه عنه فيجوز صدق نقيضه معه والابتناز خلافه
من النقيضين لكن صدق نقيضه معه محال وجواز المحال محال او نقول صدق نقيض
العكس مع الاصل يمنع فيكون الاصل يمنع الصدق بدون العكس ولا نفى بالزوم الا هذا
القدر او نقول ان المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والامكن صدق نقيضه
معه لكنه محال استلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يمس نقيض العكس ليرتد
الى نقيض الاصل ان كان جزئيا او ضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ج) او بعضه
(ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشئ
من (ب ج) دائماً وينعكس الى لاشئ من (ج ب) دائماً على ما سيجي وقد كان كل
(ج) او بعضه (ب) هدف والتقريب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقيض
العكس يمنع استلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً فظاهر واما
اذا كان كلياً فلا استلزامه الجزئي فيمنع صدق الاصل مع نقيض العكس فيمنع صدقه
بدون العكس وهو المعنى بالزوم اذا قد تبين الانفكاك في المضادة العامة فكذلك
في البواقي اما الجربان الوجوه الثلاثة فيها واما لان المضادة العامة اعلم ولازم الاعم
لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقفية الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى
الاخص من المظنفة كالجينية لجواز التناقى بين وصف المحمول والموضوع فلا يصدق
وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصافه بوصف المحمول كقولنا كل
متخفف مضى بالتوقيت لا دائماً ولا يصدق بعض المضى متخفف حين هو مضى
وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم وقيل قيد الوجود انما لا يعتدى
الى العكس لانه اما سلبية مطلقة او سلبية ممكنة وهما لا يمكنان فلا دخل لقيد
الوجود في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها
مع غيرها لجواز ان تقتضى خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصيتين نعم انعكاس
القضية يستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزئ لازم الكل (قوله

الدائمتان والعامتان ينكس كل منهما جزئية حينية (ب) الدائمتان والسامتان ينكس كل منهما جزئية حينية (ب) اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذا لم يراد مصادق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يجتمعان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما السامتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يجتمعا على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنكس الى الاخص من الحينية كالمرفقة انكس لنا فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابت وليس لسااته متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تمسك في ذلك بالوجوه الثلاثة ولتبيينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لانا فرض ذات الموضوع (د) (قدب) (دج) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (دج) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (دج) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة الثالثة (دج) بالفعل مستدركة لانه يكفي ان يقال لسا كان (د ب) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (د ب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل انكس لنا في الاصل الا ان (د ب) مادام (ج) وهو لا يمتثل ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د ب) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) و كان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكناها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قرونها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لصدق لا شيء من (ب ج) مادام (ب) فجهله كبرى لصدرى الاصل لتنجيم بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثالثها العكس وهو ان ينكس لا شيء من (ب ج) مادام (ب) الى قولنا لا شيء من (ج ب) مادام (ج) وقد كان بعض (ب ج) مادام (ج) هف ولذا نلزم هذا العكس العرفية لزم اليوافق لايراد الوجوه فيها اولا لا دائما

الدائمتان والعامتان ينكس كل منهما جزئية حينية (ب) الدائمتان والسامتان ينكس كل منهما جزئية حينية (ب) اما الدائمتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذا لم يراد مصادق عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يجتمعان على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقاته بعض اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما السامتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فهما يجتمعا على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فخاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع ولا تنكس الى الاخص من الحينية كالمرفقة انكس لنا فيها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابت وليس لسااته متى لم يثبت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا وقد تمسك في ذلك بالوجوه الثلاثة ولتبيينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها الافتراض فاذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) صدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لانا فرض ذات الموضوع (د) (قدب) (دج) في بعض اوقات كونه (ب) لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و (دج) بالفعل وهو ظاهر فاذا كان (دج) بالفعل و (ب) بالفعل و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة الثالثة (دج) بالفعل مستدركة لانه يكفي ان يقال لسا كان (د ب) و (ج) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب ج) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم العكس فنقول بيان ان (د ب) بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل انكس لنا في الاصل الا ان (د ب) مادام (ج) وهو لا يمتثل ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ج) بالفعل لجواز ان يكون (د ب) مادام (ج) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ج) و كان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكناها لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزامه العكس الا ان المتأخرين قرونها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفاء وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) لصدق لا شيء من (ب ج) مادام (ب) فجهله كبرى لصدرى الاصل لتنجيم بعض (ج) ليس (ج) مادام (ج) وانه محال وثالثها العكس وهو ان ينكس لا شيء من (ب ج) مادام (ب) الى قولنا لا شيء من (ج ب) مادام (ج) وقد كان بعض (ب ج) مادام (ج) هف ولذا نلزم هذا العكس العرفية لزم اليوافق لايراد الوجوه فيها اولا لا دائما

لازم العام لازم للخاص واما بيان عدم الزائد فلان الاخص منها وهو الضرورية لا يعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انفكاك وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كذا لنا كل صانع انسان بالضرورة ولا يصدق بهض الانسان صانع مادام انسانا بل في بعض اوقات ككونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان حينية لادائمة لانه قد حكم فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس يشابت لذات الموضوع دائما فهما يجتمعان على ذات واحدة فصادق عليه وصف المحمول صادق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن لما لم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع فلودام وصف الموضوع للذات لدام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائما هـ فيصدق انما صادق عليه وصف المحمول صادق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لادائما واحتج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه المذكورة او بان لازم الاعمال لازم للاخص واما على اللادوام فبان ذلك اليهض الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والا لكان (ج) دائما فيكون (ب) دائما الدوام البيا بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما فيصدق بهض (ب ج) حين هو (ب) لادائما وهذا يجمل ما فصلناه (قوله واما الممكنان فلا تنفكان) الممكنة العامة والخاصة لا تمكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع بالفعل وتوصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويثبت على هذا المعنى بان ربما امكن صفة النوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق النوع الثاني على ماصدق عليه الوصف بالفعل لان كل ماصدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد ممكن للفارس والحمار ثابت للفارس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لاشي من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة اذ يصدق كل مركوب زيد بالفعل فهو فارس ولاشي من الفرس بحمار بالضرورة وتمسك من ذهب الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب) بالامكان (د) (د ب) بالامكان و (د ج) بالفعل فبعض (ب ج) بالامكان والخلاف فانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالامكان صدق لاشي من (ب ج) بالضرورة فحصل

واما الممكنان فلا
تفكان لجواز امكان
صفة النوعين ثبت
لاحدهما فقط فحصل
تلك الصفة على
احدهما على النوع الثاني
بالامكان مع امتناع حله
على ماله تلك الصفة
اخرجوا بالوجوه الثلاثة
المذكورة في المطلقة
العامة وجواب الاول
والثاني بمنع انتاج
الممكنة العصرية
في الاول والثالث
وجواب الثالث بمنع
انعكاس السالبة
الضرورية ضرورية

متن

كبرى للاصل ليتبع بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فان لاشئ من (ب) ج بالضرورة يتعكس الى لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان هف واجب عن الاولين يمنع اتناج صغرى الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث يمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما يستدل عليه بأنه كصادق الممكنة امكن صدق المطلقة وكلما امكن صدق المطابقة امكن صدق عكسها المطابقة فكلما صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطابقة وكلما امكن صدق عكسها المطابقة صدقت الممكنة العكس واجب عنه بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف الضواني بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف الضواني كاف فيه فقد امكن ان يصدق كل عنقاطر ولا يصدق كل عنقاطر بالامكان والتحقيق يقتضي انهما متغايران في المفهوم ومتلازمان اما اعتبارهما فلان صدق الامكان امكان عرض له الصدق وامكان الصدق صدق عرض له الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلان صدق امكان النسبة معناه انها لم يمنع ان يكون متى لم يمنع ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك متى امكن صدق النسبة لم يمنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع النسبة امكانها فان قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع يمكننا حال عدم المحمول وثبوت المحمول حال عدمه ممنوع وكذلك امكان الحادث متحقق في الازل مع امتناعه في الازل ففي صورتين يثبت الامكان دون امكان الثبوت فنقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه امتناعه بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للعتقاء وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان صدق واما الجواب عن الدليل فهو انه مبني على استلزام امكان الاصل امكان العكس وسنسمع ما فيه من قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس الممكنين ممكنة عامة لانهاض الوجوه المذكورة حيث لا تنافي صغرى الممكنة في الاول والثالث للاندراج بين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنعفها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأى الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم يتعكس الممكنان ممكنة لانه قد يصدق كل ما ينصف (ج) بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق بعض ما ينصف (بب) بالفعل في نفس الامر فهو (ج) بالامكان

لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية
 كنفها وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم
 من الوجود والفرض العقلي على ما صرح الشيخ به بين انعكاس الممكنة ممكنة لان
 معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان
 ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان اتي بالقوة دائما فهناك
 شيء قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان
 فبعض ما يمكن ان يكون (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم
 انعكاس والنفس من دفع ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق
 قولنا ببعض ما يفرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو جار بالامكان وكذلك انعكاس
 السالبة الضرورية كنفها وانتاج الممكنة في الاول والثالث ولبيان موضع سنكلم
 فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض
 فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر لوصف الفرض فان اعتبر
 بحسب الفرض لم يتناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت او السلب بالفعل لا ينافي السلب
 واليجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطابقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر
 لم ينكسر المطلقات مطابقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب) في نفس الامر
 لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا محال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة بين انعكاس المطلقات
 المطلقة بطريق العكس لانا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يبين انعكاس
 الدائمة دائمة لانا اذا قلنا لشيء من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شيء من (ب) بالامكان
 (ج) دائما والاصدق بعض (ب) بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
 بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى يتيج بعض (ب) بالامكان ليس (ب)
 دائما لم يلزم خلفه اصلا على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات بمطابقة وانعكاس
 سالبة الدائمة كنفها لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه
 انعكاس سائر المطابقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتشويش ما ووجه
 تنقصي من هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاعم
 مساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون احص
 من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام
 لا ينفك عنها في الكليات والعلوم لا يثبت عن الجزئيات فالشيء فرق تارة بينهما
 لا اعتبارا بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا الضرورية بالدوام
 في هذه مواضع وبالعكس نظرنا الى مساواتها بالمعنى الاعم بل بحسب الامر نفسه
 وجربا على طريقة القوم فحيث حكم بانعكاس المطلقات مطابقة والسالبة الدائمة

كنفسها إنما لاحظ نفس الامر او اراد متابعة القوم وحيث حكم بانكسارها ممكنة
اعتبر المعنى الاخص فنقد ظهر سقوط تشنيع المتأخرين عليه لوقوع الخطب
في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يغير احكامه بل الخطب
انما هو في كلامهم لانهم اخذوا بالضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا عليه
في الاحكام على ما سبق في الاشارة اليه فبرجع التشنيع بهذا فيه عليهم قوله واما السوالب
الكلي (فالماتان) السوالب اماكلي او جزئية اما الكليات فالماتان والدائمة تنعكس
كنفسها بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقررها في العرفية العامة انه متى صدق لاشئ من
(ج ب) مادام (ج) وجب ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق
نقيضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب) فضمه الى الاصل حتى يقع بعض (ب)
ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق نقيض العكس
او نكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ من (ب ج) مادام
(ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب لان محصله
تصير عقدي الوضع والجل عقدي اجل وعند الوضع ليس بلازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في نقيض عكسها لكن هو طريق العكس بمبته وتقررها
في الدائمة على هذا اتقيا وفي مشروطة العامة لا يتم على مذهب المصنف اما الخلف
فقدم انتاج الصغرى الممكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فاعدم انعكاسها
وكيف والنقض قائم اذ يصدق في المثال الضروب لاشئ من مركوب زيد بحمار
بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
مادام حمار الصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار
بل الصواب التفصيل الذي يشير اليه في آخر المختلطات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف
المحمول حيث تدقق حقيقة ضرورة ان منشأ الضرورة السالبة هو وصف الموضوع
واذا تحقق المناقاة بين الوصفين في تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنفسها لا
حكم في الاصل ان ذات الموضوع يتلقى وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انقضاء الآخر غاية ما في السبب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين
في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع
اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الآخر لجواز ان يكون ذات المحمول
مقابل الذات للموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ماصد

(عليه)

واما السوالب الكلية
فالماتان والدائمة
تنعكس كنفسها
بالوجوه المتقدمة
والضرورية تنعكس
دائمة لا ضرورة
لما ذكرنا في عدم
انعكاس الممكنة
الموجبة والماتان
تنعكسان ماتين مع
قيد اللادوام في البعض
والاثبت الدوام
في الكل وانعكس الى
الاصل دائمة هذا
خالف ولا تنعكسان
كنفسها لصدق
قولنا لاشئ من الكاتب
يا كن مادام كاتب
لادائم مع كذب قولنا
لا شئ من الساكن
يكاتب مادام ساكنا
لادائم لان بعض
السكن ساكن دائما
كالارض وان اريد
باللادوام ليس اللادوام
في كل واحد بل
في الكل انعكسا
كنفسها ولعله
مراد المتقدمين حيث
قالوا بانكسارهما
كنفسهما من

عليه مركوب زيد بالفعل ووصف الجار مادام مركوب زيد ولا يلزم الامتثالة مركوب زيد وصف الجار في ذات الموضوع اعني ماصدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو لا يستلزم المتافاة بين ذات الجار وبين وصف مركوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه متاف الوصف المحمول ولا يستلزم هذا الامتثالة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المتافاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاجار في الواقع الالدهن يصدق لاشئ من اثار بحامد بالضرورة مادام حارا ومفهوما المتافاة بين وصفي الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن ولا يستلزم المتافاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان والضرورة تنعكس دايمة لضرورة اما انعكاسها الى الدائمة فواجوب استلزام الخاص لما يستلزمه العام او الجريان الوجه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور لاشئ من مركوب زيد بخمار بالضرورة ويكذب لاشئ من الجار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الجار بمركوب زيد بالامكان والسفر في ذلك ان الممكنة تفيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان متلازمتين تلازمت الجزئيتان الممكنتان لبحالة والخاصتان تنعكسان عاتين مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى العاتين فواجوب المذكورة اولان لازم الاعمال لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان الاصل دال على مطابقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطابقة موجبة جزئية والادوام في البعض عبارة عنها وبيانها بالوجوه الثلاثة يمكن كما يمكن في انعكاس المطلقة بلافق وبينه المصنف بطريق العكس وهو انه لو لقيد اللادوام في البعض اى بعض (ب ج) بالاطلاق ثبت الدوام في الكل اى لاشئ من (ب ج) دائما وينعكس لاشئ من (ج ب) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ج ب) بالاطلاق عطف ولا يمكن انكسار كليهما الى عاتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب بـ اكن مادام كاتبنا لاداما ويكذب لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكنا لاداما لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق يصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائما فان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد بين انها لا تنعكس كلية في الحاجة الى هذا البيان فنقول لاحتمال ان انضمام الموجبة الكلية الى قضية اخرى يوجب انعكاسها كليا كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ثبت الى احدى العاتين اوجب انعكاسها وذكر القدماء انها تنعكسان كنفسيهما عاتين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان

احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي مستغنيا ولان الحكم
 فيما نحن بصدده سلبى كان معناه ان دوام السلب الكلى منتف وانتهاء دوام السلب
 الكلى اما باطلاق الایجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الایجاب
 في البعض واما كان باطلاق الایجاب في البعض متحققا لاختصاصه في انه متى تحقق
 اطلاق الایجاب في البعض انتفى دوام السلب الكلى فيبينهما تلازم وتاليهما اثبات
 اللادوام في كل واحد وهو اطلاق الایجاب في الكل في كان المراد بلا دوام الاصل
 المعنى الثاني لم تنكسها كنفسيها لادائتين في الكل لجواز الدوام في البعض اما لو كان
 المراد المعنى الاول انكست كنفسيها لانها متى صدقتا صدق اللادوام في البعض
 وينكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انكس الموجبة الجزئية
 للمطابقة كنفسيها لانها متى صدقتا صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفاء
 دوام السلب الكلى وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان اريد بالادوام
 اى لادوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثاني بل اللادوام في الكل
 اى انتفاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد يتجه انكست
 كنفسيها ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحج الامام على ان الدائمة
 لا تنكس كنفسيها) ذكر الامام في المخلص ان السالبة الدائمة لا تنكس كنفسيها
 محتملا عليه بل ان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت ما لصدق قولنا لا شئ من الانسان
 يكتب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والازم
 الانقلاب من الامكان الذاتى الى الامتناع الذاتى فاذن سلب الكتابة عن الانسان
 ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلفرض وقوعه حتى
 يصدق لا شئ من الانسان يكتب دائما فلو انكست السالبة الدائمة لزم صدق لا شئ من
 الكاتب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوعه الممكن فهو من الانكسار
 فيكون محالا وجوابه ان الامان ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوعه الممكن يكون ناشئا من
 الانكسار فان من الجاز ان لا يكون لازما من شئ منهما بل من المجموع فان الممكنين
 قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف اما اولا فلان المحال لو لم يلزم من المجموع
 كان اجتماع الاصل مع الانكسار محالا فلا ينكس الاصل واما ثانيا فلان كل مجموع
 يكون احد جزئيه واجب التحقق يكون الجزء الآخر ملزوما للهية الاجتماعية ضرورة
 انه كما تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانكسار كان فرض وقوعه الممكن هو الذى تحقق
 المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لاستحالة وقوعه الممكن لاستحالة اللزوم
 باستحالة اللزوم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان ينشأ المحال من المجموع وفيه
 منع لطيف واما ثالثا فانه يمكن ايراد الشبهة بحيث يتدفع الجواب وذلك من وجهين
 الاول لو انكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها

واحج الامام على
 ان الدائمة لا تنكس
 كنفسيها بان الكتابة
 ممكنة للانسان فامكن
 صلبها عنه دائما فلو
 وقع هذا الممكن مع
 انكسار السالبة الدائمة
 دائمة لصدق لا شئ
 من الكاتب بانسان
 دائما هذا محال ولم
 يلزم من فرض الممكن
 فهو من الانكسار
 وجوابه انه قد يلزم
 من اجتماعهما فان
 الممكنين قد يتحقق
 اجتماعهما متى

ضرورة ان امكان المزموم ملزوم لامكان اللازم والتالى باطل لان سلب الكتابة عن كل
 افراد الانسان دائما يمكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكاتب بانسان دائما يمنع
 الصدق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة فان قلت لانم انه ليس يمكن صدق
 العكس واما قولنا ببعض الكاتب انسان بالضرورة فهو ليس نقبضا لامكان صدق
 العكس فان نقض امكان الصدق ضرورة الصدق لصدق الضرورة فتقول
 ضرورة الصدق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثانى او كانت السالبة الدائمة
 تنعكس كنفسها لكان كما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس
 الا هذا والتالى منتف لانما اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكتابة دائما
 لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كما فرض صدق
 السالبة يصدق عكسها وحينئذ تكذب الملازمة الكلية لبقال لوضح هذا البيان
 لزم ان لاتمكن قضية اصلا اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان
 حجير لا يصدق عكسه وهو بعض الحجير انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق
 قولنا لاشئ من الحيوان بانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
 ليس يحىوان بالامكان لانا نقول لانم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورين
 لم يصدق عكسهما غاية ما فى باب ان عكسهما محال فى نفس الامر لكن الاصل
 ايضا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا فى السالبة الدائمة فانما ين
 ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه
 محال لبقال لانم كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان افراد من افراد
 الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لانا نقول العكس محال
 لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ناشئا من ذلك التقدير
 كان ذلك التقدير محالا وقد بينا امكانه والجواب الرافع كالحجاب الشبهة ان الامكان
 ان فسر بسلب الضرورة المحققة فى جميع اوقات الذات فلانم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما ممكن لانه يتمتع بالتغير والمتغير دائما بنا فى الامكان
 بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المحققة فى سائر الاوقات مساوية عن
 كل فرد من الافراد دائما والالتب بالضرورة المحققة فى جميع الاوقات لبعض الافراد
 وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكنا دائما فيمكن لاشئ من الانسان
 بكتابة دائما فتقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام
 وهو غير لازم وان فسر بسلب الضرورة التى منهاؤها الذات فسلم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائما ممكنا لكن لانم انه لا يستلزم فرض وقوعه محالا غاية
 ما فى الباب انه لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال
 بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلا لجواز استلزامه المحال بنسب التغير وهكذا

نقول في التفرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلا تم إمكان دوام صلب
 الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلا تم ان إمكان الملزوم مستلزم
 لامكان اللازم وان امكانه لا يستلزم محالاً فان وجود الواجب مستلزم لوجود الممحل
 الاول فعدمه يكون مستلزماً لعدم الواجب بحكم عكس التقيض مع ان الملزوم يمكن
 في ذاته (قوله واحجوا على انكاس السالبة الضرورية) احجوا على ان السالبة
 الضرورية تتركس كنعفها بانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
 فليصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والا صدق بعض (ب ج) بالامكان فتضمه
 الى الاصل لينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او انعكسه الى بعض (ب ج)
 بالامكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابهما وهو ان
 الصغرى الممكنة لا يتبع في الاول والموجبة الممكنة لا تتركس اصلاً وبانا اذا قلنا
 لاشئ من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف للباء والمنافاة انما تتحقق من
 الجائين فيكون اليا، ايضاً منافاً للجيم فلا شئ من (ب ج) بالضرورة وجوابه
 ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم ووصف اليا، ومفهوم العكس المنافاة بين ذات
 اليا، ووصف الجيم فابن احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع
 الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغاير
 لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب)
 صادق على ذات (ب) يلزم ان يصكون (ب) صادقاً على ذات (ج)
 وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع
 انصافه (ب ج) لانه لو انصف (ب ج) كان ذات (ب) عين ذات (ج)
 وقد ثبت انه ليس عينه هف لانا نقول لان لم يلبس بذات (ج) تمتنع الانصاف
 (ب ج) وهذا لان الحكم في الاصل المنافاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب)
 ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) تمتنع
 الانصاف (ب ج) بالفعل لانه تمتنع الانصاف (ب ج) مطلقاً واعتبر المثال المضروب
 فان المنافاة متحققة بين ذات مركوب زيد بالفعل والحار واللازم منه ان ذات الحار
 تمتنع انصافه بمركوب زيد بالفعل مع إمكان انصافه بمركوب زيد وقد احجوا على
 هذا المطلوب بوجوده اخر احدها انه لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وجب
 ان يصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والا لصدق بعض (ب ج) بالامكان
 لكنه محال لانه لو صدق لمازمت من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه التضيعة صدق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ب ج)
 بالفعل وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة هف وايضاً فضمه الى الاصل لينتج
 صلب الشئ من نفسه بالضرورة وثانيها انه او صدق بعض (ب ج) بالامكان مع

واحجوا على انكاس
 السالبة الضرورية
 ضرورية بالوجوه
 الثلاثة وقد عرفت
 جوابها وبان المنافاة
 انما تتحقق من الجائين
 وجوابه ان المنافاة
 في الاصل بين ذات
 الموضوع ووصف
 المحمول والطلب
 في العكس هو المنافاة
 بين ذات المحمول
 ووصف الموضوع
 فابن احدهما عن
 الآخر من

الاصل امكن صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امكان
 الصدق وصدق المزوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن ليس يمكن ان يصدق
 بعض (ب ج) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل لمزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس
 (ب) بالضرورة فامكان صدقه معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان المزوم
 ملزوم لامكان اللازم لكن امكان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالذم
 محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشئ من (ب ج)
 بالضرورة معه واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينافي عن
 الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائمة فيصدق العكس ضروريا اجب عن الاول
 بان لا يتم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بقي الاصل صادقا على
 هذا التقدير وهو ممنوع لازدياد افراد موضوعه ح فان قيل نحن نقول من ابتداء انه
 لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة لصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لان
 صدق لاشئ من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا
 وحينئذ يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض
 الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيسهل بعض (ب ج) بالامكان
 لان امكان المحال محال فيجب صدق العكس اجب بان لا يتم انحصار لزوم المحال في الاصل
 او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا
 وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكلما
 صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل
 لان المنفصلة للامعة الجمع تستلزم متصلة من عين احد جزئيهما وتفيض الجزء الآخر
 واذا استحال ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان
 فيجب صدق العكس وعن الثاني بان لا يتم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالامكان
 مع قولنا لاشئ من (ج ب) بالضرورة يلزم امكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 معه لجواز ان يكون امكان وجود لاشئ محال لاشئ آخر ووجوده بالفعل محالا معه
 فان قولنا زيد كاتب بالفعل الآن يصدق معه زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدقه
 بالفعل معه محال وعن الثالث يمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة ويتقدير تسايه
 يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي لانفس مفهوم السالبة الضرورية
 والكلام ليس فيها بل في انها اطبقها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا
 الكلام اما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل يتناو من البرهان انه ليس
 كذلك والحق ان يقال بالضرورة ان اعتبار المعنى الاعلى فسا ليشها انعكس كنفها
 والدلائل كلها تامة وان اعتبرت بالمعنى الاخص لم يتم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط

واما السبع الباقية فلا تنكس لعدم انعكاس اخصها وهي ﴿ ١٨٦ ﴾ الوقتية اذ يصدق لاشئ

بما مر بعض الاحاطة (قوله واما السبع الباقية) السبع الباقية من السوابب الكلية وهي الوقتيتان والوجود بنان والممكنات والمطلقة العامة ان اعتبرت خارجة لم تنكس لان الوقتية لا تنكس لانه يصدق لاشئ من القمر بتخفيف بالتوقيت ولا يصدق بعض التخفيف ليس بقمر بالامكان لصدق كل تخفيف فهو قمر بالضرورة لا يقال لانم انه لا يصدق بعض التخفيف ليس بقمر فان الساب يصدق على الافراد المدعومة للتخفيف وصدق الموجبة الكلية انما بانها نفيها المتخذة منه في الموضوع وليس كذلك فان الإيجاب على الافراد الموجودة والسلب على الافراد المدعومة لانقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وجبت بتحقيق التناقض بينها وبين الموجبة ومضى لم تنكس الوقتية لم تنكس البواقي اذهى اخصها وعدم انعكاس الاخص بوجوب عدم انعكاس الاعم فان قلت وانكسرت المطابقة الوقتية كنفيها لانكسرت الوقتية اليها لكن المقدم حق فالتالي مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقتية والاخص ملزوم للاعم واما حاقية المقدم فلانه اذا صدق لاشئ من (ج) في وقت معين فليصدق لاشئ من (ب) في ذلك الوقت والا لكان بعض (ب) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج) في ذلك الوقت بالافتراض وقد كان لاشئ من (ج) في ذلك الوقت هف فتسقط هذا السؤال غير وارد علينا بل على صاحب الكشف حيث حكم بتناقض الوقتيتين وان اعتبرت حقيقة فلا يخلو امان بوجوب موضوعها بحيث يتناول المتغيرات او يعتبر امكان موضوعها فان كان مأخوذاً بحيث يشمل المتغيرات انكسرت سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشئ من (ج) بالفعل صدق كل ماهو (ب) دائماً فهو (ب) في الجملة ولاشئ من (ب) دائماً (ج) دائماً انج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائماً اما الصغرى فبينة الصدق واما الكبرى فلانه لولاها لصدق بعض (ب) دائماً (ج) بالاطلاق فبعض (ج) دائماً وقد كان لاشئ من (ج) بالاطلاق هف وايضا تنظيرها مع الاصل صغرى حتى ينتج بعض (ب) دائماً ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انكسرت المطابقة العامة اليها ينكس ما أثر الضليات ايضاً لانها من الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في العمليات واما الممكنات فتعكس ان اليها ايضا عين الدليل الا انه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم السبع فلا حاجة الى البيان الذي اورد في المطلقات فتقول ههنا فائدتان الاولى التنبيه على امكان انعكاس المطلقات بطريقين ما نخصها وما يعمها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام كاف في المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشئ من القمر بتخفيف

من القمر بتخفيف بالتوقيت مع كذب حكمه اذ كل تخفيف قمر بالضرورة انه اذا اخذت القضية حقيقة انعكست السبع جزئية دائمة لانه حينئذ تصدق حقيقة لاشئ من (ب) دائماً (ج) دائماً والافضل (ب) دائماً (ج) بالاطلاق العام فبعض (ج) دائماً وقد كان لاشئ من (ج) بالاطلاق هذا الخلف واذا صدق هذا جعل كبرى لقولنا بعض (ب) دائماً (ب) بالاطلاق الصادق لبتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائماً وهو المطلوب والنقض بهذا الاعتبار غير وارد لاننا نكذب انعكاس بهذا الاعتبار فان التخفيف الذي ليس بقمر وان كان متصفاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان مخففاً وليس بقمر ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان الموضوع لم ينكس كالحارجية من

(بالتوقيت)

بالتوقيت مع كذب فهو لنا لا شيء من المخفض بقدر لا يمكن لان بعض المخفض فر
 بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة إمكان الموضوع لم تنكسر كالحارجية للنقض المذكور
 فانه لا يصدق ليس بعض ما لودخل في الوجود وكان يمكن الوجود كان مخصفا
 فهو بحيث لودخل في الوجود كان فربا لا يمكن لصدق كل ما لودخل في الوجود
 وكان يمكن الوجود كان مخصفا فهو بحيث لودخل في الوجود كان فربا بالضرورة
 في ههنا مقامان احدهما نقض الدليل المذكور لجوابه في الحارجيات والحقيقات
 الممكنة الموضوع وثانيها اراد هذا النقض على الحقيقة في المتناولة للمتناهات
 واجيب عن الاول باننا لان صدق قولنا كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ح لجواز
 ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود يصدق عليه (ب) دائما
 كما في الخاصة المفارقة كالمصاحك والمخفض في صورة النقض فانه لا يصدق كل مصاحك
 دائما مصاحك في الجملة وكل مخصف دائما مخصف في الجملة لعدم وجود الموضوع
 او لعدم امكانه فلم يخلط القياس بخلاف الحقيقة الشاملة للمتناهات فانه لا بد من صدق
 كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل ما لودخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان
 ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لانم كذب قولنا
 بعض المخفض ليس بقدر بذلك الاعتبار فان المخفض الذي ليس بقدر وان كان
 ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان مخصفا وليس بقدر هذا ما ذكره
 المصنف وصاحب الكشف وههنا عنه باوضح عبارة وتغير رغبه نظر لانا لانم صدق
 المتقدمين السابق من ان الحقيقة الشاملة للممتنع لا تصدق كلية ولا من لزوم الخلف
 لجواز استلزام الحال المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس
 صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح
 القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الامكارات بل وفي الانتاجات
 فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولا نم كذب
 بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان
 ممتنسا هو بحيث لودخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولان كل (ب)
 دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس
 (ب) يتبع من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سلتنا جميع ذلك لكن
 قوله متى صدق الاصل صدق المتقدمان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على
 سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق
 في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال
 على سبيل الاتفاق فلانم انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتناهات الثلاثين احدهما
 انضائية لا تنقيصان للزومية وربما يورد هذا الاعتراض ببسالة اخرى وهي ان

محصل كلامه ان لاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم
العكس ولا يلزم منه ان الاصل مستلزم للعكس اذا لزومية لاتعدد بتعدد المقدم لا يقال
يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح بسقط الاعتراض
كما يقال اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالفعل صدق لاشئ من (ب) دائما (ج) دائما
ويلزم منه صدق بعض (ب) دائما ليس (ج) دائما لان (ب) دائما اخص من (ب)
في الجملة وكل ماهو مملوك من جميع افراد الخاص يكون مملوكا عن بعض
افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على
الخاص انما يكون حكما على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الحجر
الناطق اخص من الحجر والحكم على الحجر الناطق لا يعمد اليه (قوله واما السوالب
الجزئية فلا ينعكس) السوالب ان كانت جزئية فغير الخاصة لم تنعكس لجواز
ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق عليه عن المحمول جزئيا اما في السبع فاذا ذكرنا
من النقص جزئيا واما في الاربع الباقية فكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان
ياحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما
الخاصتان فتعكسان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام
(ج) لادائما صدق (ج) و (ب) على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متافيزيان في تلك
الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ج) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون
(ج) مادامت موصوفة (ب) والالكانت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي
(ج) لان الوصفين اذا انفارنا على ذات في وقت يثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة
وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها
ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائما وهو
المطلوب وفي جريان هذا الدليل في الشرطة الخاصة انظر فان قيل هذا البيان
يدل على انعكاس العامين الجزئيتين عرقية عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب)
مادام (ج) يكون وصفا (ج) و (ب) متافيزيين فذو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والالكان
(ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا
متافيزيين هف اجاب بان مفهوم الاصل تنافي الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس
توافيقهما في ذات (ب) ولا يلزم من توافيقهما في ذات (ج) توافيقهما في ذات (ب) وانما يلزم
لو كان الباء صادقا على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك
لجواز ان يكون الذاتان متافيزيتين ويكون (ج) ثابتا لكل ماصدق عليه (ب) ا
بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفي الحيوانية
والانسانية متافيزيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه توافيقهما
في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف

واما السوالب الجزئية
فلا ينعكس شئ منها
لجواز كون الموضوع
اعم الخاصتين فانهما
تعكسان كنفسيهما
قانه لا بد من اجتماع
الوصفين في ذات
واحدة للادوام سلب
الباء من بعض افراد
الجميع ومن توافيقهما
فيها وذلك بوجوب
صدق العكس ولا يثنى
مثله في العامين لانهما
وان توافيقا في ذات
واحدة لم يلزم صدق
الباء عليهما فجاز صدق
الجميع على كل ماصدق
عليه الباء بالضرورة
متن

الخاصتين لوجوب انعكاس ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام وضبط
 الفصل اما في عكس الموجودات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة
 اولافان لم تصدق لم تنكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية لماطقة اولافان
 لم يصدق لم تنكس ماطقة عامة وهي احدي الحس وان صدقت فاركانت لادائمة تنكس الى
 حينية لادائمة والافال حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق
 عليها الحينية لم تنكس وان صدقت انعكست انعكسا حافظا للادوام دون الضرورة
 واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية اللادائمة لم تنكس
 والا انعكست عريقة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس النقيض) عرفه الشيخ
 بأنه جعل ما ينافي المحمول موضوعا وما ينافي الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك
 اذا قلنا كل (ج ب) صدق كل مائيس (ب) ليس (ج) والاف بعض مائيس (ب ج) وينكس
 الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج ب) هف واذا صدق لاشي من الناس
 بمجارة لزمه بعض مائيس بمجارة هو انسان والاف لاشي مائيس بمجارة انسان فلاشي
 من الناس ليس بمجارة وقد قلنا لاشي من الناس بمجارة واذا قلنا بعض (ج ب) يلزم
 بعض مائيس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج) (ب ج)
 و (ب) واذا قلنا ليس كل (ج ب) فليس كل مائيس (ب) ليس (ج) والا لكان كل
 مائيس (ب) ليس (ج) فكل (ج ب) وقد كان ليس كل (ج ب) هف فزعم جمع
 من المتأخرين وتبعهم المصنف ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلليات
 اما في النسابة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل
 واما في الموجبة الكلية فلانه ان اخذ قوله كل مائيس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم
 الدليل لان نقيضها ليس كل مائيس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض مائيس
 (ب ج) اذا النسابة المدولة للمحمول اعم من الموجبة المحصلة للمحمول وان اخذها
 سالبة تم البرهان ان الان محمولها يكون عين موضوع الاصل فالوا لااولى تعريفه
 بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالفا
 للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا
 للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه ليتناول عكس
 الشرطيات ايضا ومناط التشبهة ههنا فهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس
 كذلك فان نقيض الباء سالبة لاثبات اللاباء فالماخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين
 وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة
 للمحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة
 ومن تأمل في عبارة الشيخ يتفدح في بانه ان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف
 وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقية بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس

الفصل التاسع
 في عكس النقيض
 وهو جعل نقيض
 المحمول موضوعا
 وعين الموضوع
 محمولا مخالفا للاصل
 في الكيف او جعل
 نقيض المحمول محمولا
 موافقا في الكيف
 ونحن انما نعتبر في
 عكس الحقيقة الحقيقية
 وفي الخارجية الخارجية
 معن

كل منها اربعة اقسام خارجية الطرفين وحقيقتيهما وخارجية الموضوع حقيقة المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالازم وعلى بعضها بعدم الزوم والطب في الاثبات والنقض كل الاطباق واقتصر النصف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعتبر فيها اقسام المخالفة والموافقة وانت اعلم ان الكلام في الحقيقتات على الوجه الذي اخذنا بنا، على انفساد وبالجملة هذا العكس لا يكد يحتاج النطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه فنجبر بنا ان لا نتجاوز في هذا الفصل حد الشرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل منحه متبئين على مواضع القاط ادنى تبينه قوله اما الموجبات الكلية فالوقتتان والوجوديتان ابتداء بعكس الموجبات والكليات والخارجيات وباقضاء السبع التي لا تنكس سواها بالاستقامة والنظر اما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سلبية الموضوع او معدولته فقال اولاً انها تنكس الى سلبية جزئية دائمة سلبية الموضوع فاذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس ببعض مالم يس (ب ج) دائماً لانه متى صدق الاصل صدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً ومتى صدقت هذه القضية صدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً اما المقدمة الاولى فلانه لو لم تصدق تلك القضية صدق نقيضها وهو كل مالم يس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ان يكون موجوداً في الخارج او لا يكون وايما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهراً لا متناع انصاف المعلوم بآية في الخارج واما اذا وجد فله لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هـ واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً واما خاطا الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخاطا لم يبق فيه لوقيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب

تنكس الى السلبية الجزئية الدائمة السلبية الموضوع وهي قولنا ليس كل مالم يس (ب ج) دائماً لانه حينئذ يصدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب الحقيقة دائماً (ج) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق وتنكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ليس (ب) بحسب الخارج دائماً والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائماً وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً ان يكون موجوداً في الخارج او لا يكون وايما ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهراً لا متناع انصاف المعلوم بآية في الخارج واما اذا وجد فله لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائماً فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائماً هـ واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائماً واما خاطا الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخاطا لم يبق فيه لوقيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس ببعض مالم يس (ب) بحسب

في الخارج سواء وجد في الخارج او لم يوجد وانه ليس (ج) في الخارج دائماً فليس ببعض مالم يس (ب) ٣ (الخارج)

٢ في الخارج (ج)
في الخارج دائما
وصدق هذه الجزئية
في نفس الامر لا تنزلم
نقيضها كون المعلوم
والمستع (ج)
في الخارج لا ينافي
لزمها القبرها من

الخارج دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاصدق كل ما ليس (ب) بحسب الخارج دائما
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس
(ب) بحسب الخارج دائما وانه مناف للاصل واذا صدق تلك القضية صدق ليس
بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائما لان ما ليس (ب)
بحسب الخارج دائما ليس (ب) في الجملة فيقال لان ان ما ليس (ب) بحسب
الخارج دائما ليس (ب) في الجملة وانما يصدق لو كان ما ليس (ب) دائما موجود
او هو ممنوع واذا ازم هذا العكس المطلقة العامة يلزم اليواق من الفطيات لما مر
مرارا ومن الممكنات لانها ض الدليل فيها لكن بشرط ان يقدم موضوع على
الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما اول فلان التزديد المذكور
في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي ان يقال ما ليس (ب) بحسب الحقيقة
دائما ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والا لكان (ب) بحسب الخارج
دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال
الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما لا يكون (ب) بحسب
الخارج سواء وجد اولم يوجد والا لكان (ب) بحسب الخارج دائما
قنا فحينئذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج اولم يوجد فائدة ولا نفي بالاستدراك
الا هذا القدر واما ثانيا فلان النقص قائم بقولنا كل خرفه هو ليس بمخفف بالتزويت
فانه لا يصدق ليس بعض ما ليس ليس بمخفف فربلا يمكن ضرورة انه في قوة بعض
النقص ليس بقدر واما ثالثا فلان لان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما
لو كان ممدوما لم يكن (ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فيصدق على
المعلوم اولان انه لو كان (ب) بحسب الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق
فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
واما رابعا فلان قولنا ما ليس (ب) دائما ليس (ب) في الجملة سلبية المحمول وهي
لا تستدعي وجود الموضوع فلوم تصدق لصدق بعض ما ليس (ب) دائما (ب) دائما
وانه محال على انه يمكن ان يبين الانكسار على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا اولم يكون فان
لم يكن فهو ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والا لكان (ب) دائما بحسب الخارج
وقد كان ليس (ب) دائما هدف او نعرض عن التزديد ونعصر في البيان على الخلف
وقد اورد على الدليل معارضة ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة
في الواقع سواء صدق الاصل اولم يصدق فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلانكون
عكسها وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس (ب ج) دائما
صدق نقيضه وهو كل ما ليس (ب ج) بالاطلاق وهما قضية صادقة في الواقع وهي

ان كل متنع ومعدوم فهو ليس (ب) نفعها اليه حتى ينتج كل متنع ومعدوم (ج)
 في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز
 ان يكون اللازم اعم من الملزوم فيكون صادقا على تقدير صدق الملزوم وعلى تقدير
 عدمه على ان الموجبة الخارجية الكلية اذا كانت سالبة الموضوع بمصلحة المحمول
 او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان الايجاب الخارجي يخص الموضوع بالوجودات
 الخارجية وان كان يعمها والمعدومات بحسب المفهوم فانا اذا قلنا كل انسان ناطق
 بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل مصدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان
 موجودا في الخارج او في العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية
 كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج
 وليس ذلك التثنيح من الشيخ على القضية الخارجية حيث زعم اخلاها جزئية الامن
 هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما يسلب عنه (ج) سواء كان موجودا
 في الخارج او لم يكن فهو (ب) بل معناه ان كل موجود في الخارج سلبي عنه (ج) فهو
 (ب) فانا قلنا كل معدوم سلبي عنه (ج) وكل ما سلبي عنه (ج) فهو (ب) في
 الخارج لم ينتج لعدم ادراج الاصل تحت الاوسط ويشبه ان يكون هذا اعتراضا
 آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قد بين
 ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للوجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس
 تحصيل اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبدل اراد انني نزلت فقال لا يلزمها
 هذه السالبة الكلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية
 في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض ما ليس بمحمول فلا يصدق عليه من جميع
 ما ليس بمحمول بالامكان كقولنا كل فر فهو مخضف بالتوقيت ولا يصدق لاشئ
 ما ليس بمخضف في الامكان لان بعض ما ليس بمخضف في الضرورة (قوله
 ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لانفسك الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال
 كون المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له
 عدمها من الوجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شئ فهو
 معلوم زيد بوجه ما ولا يصدق بعض ما هو لامعلوم زيد ليس بشئ بالامكان اصدق
 قولنا كل ما هو لامعلوم زيد من الوجودات فهو شئ بالضرر وذكرونا كل موجود
 فله اضافة معينة الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه لادائما مع كذب عكسها
 معدولة الموضوع وهي ليس ببعض مالا اضافة معينة له الى الوقت المعين بوجود
 بالامكان اصدق كل مالا اضافة معينة له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرر و
 ولا الى موجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحقق في الخارج بان يكون
 احدهما شاملا لجميع الوجودات فلا يثبت تقيضه لوجوده في يصدق الايجاب في العكس

ولا يلزمها هذه
 السالبة كلية لجواز
 كون المحمول خاصة
 مفارقة فيجب
 الموضوع لبعض
 ما ليس بمحمول من

ولا معدولة الموضوع
 لجواز كون المحمول
 خاصة مفارقة
 فيجب الموضوع لكل
 ماله تلك الخاصة
 لانه عدمها
 من الوجودات
 ولا يلزمها موجبة
 لجواز ان لا يتحقق
 تقيض احد الطرفين
 من

كقولنا كل شيء في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس بممكن هو
 ليس بشيء وكما ذكرنا من مثل المية وهذا لا يستقيم اذا صككنا الموجبة سلبية
 انظر في انها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس النقيض بالحقيقة
 لما اشترنا اليه من ان النقيض هو السلب لا المدلول (قوله واما الدائمة والعامة)
 تعكس كالتساوي سلبية سلبية الموضوع ومعدولته واللاتج نقيضها مع الاصل
 حل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائما وحين تحققه اذا كان احدي العامين
 او انعكس نقيضها الى ما في الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فلا يصدق
 لاشي مما ليس (ب ج) دائما سلبية الموضوع ومعدولته ولا يصدق بعض ما ليس
 (ب ج) اطلاقا فيجمله صغرى للاصل ليتج بعض ما ليس (ب ب) دائما
 او انعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ياتي في الاصل والدليلان
 لانه في المشروطة العامة والازم القول بانناج الممكنة الصغرى في الاول او بعكس
 الممكنة بل هي لاتعكس كنفها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه
 لانها لا تخفى الاتفاقية بين نقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم
 منها الاتفاقية بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تعكس كنفها
 تحق الاتفاقية مع نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تعكس انفسها المذكورة
 الى الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ممكن بالخاص
 فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان
 العام وفيه ما عرفته والضرورة تعكس دائما لانها في الدايين فيها اولانها
 لازمة للدائمة التي هي اعماها بالضرورة بالامكان في عكس السلبية بالضرورة بالاستقامة
 فانه يصدق في ذلك المثال كل مركوب زيد بفرس بالضرورة ولا يصدق لاشي
 مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لان بعض ما ليس بفرس كالجار مركوب
 زيد بالامكان والخاصتان تعكسان الى عكس عاتيهما اي عامتين مع قيد اللادوام
 في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لادائم صدق لاشي مما ليس (ب ج)
 مادام ليس (ب) لادائم في البعض اما قولنا لاشي مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب)
 فليبين المذكور اولاه لازم لعامة واما قيد اللادوام في البعض ومناه بعض ما ليس
 (ب ج) بالاطلاق ففلا لولاه لصدق لاشي مما ليس (ب ج) دائما وينعكس
 الى لاشي من (ج) ليس (ب) دائما وهو مضاد لذلك (ج) ليس (ب)
 اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع والادوام في الكل ليس بلازم
 لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائم مع كذب قولنا
 كل خاليس متحرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع

كل (ج) ليس (ب) بالاطلاق هذا خلاف من

واحج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بانه لو لم ^{في} ١٩٤ ٢٠ ٢١ يصدق كل مائيس (ب) ليس (ج)

بكتاب دائما (قوله واحج من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من اتباع الشيخ
في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كافة-ها كما وكيفا وجهة
مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة القياس عليها البواني
فان اصدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل مائيس (ب) ليس (ج)
دائما والاصدق بعض مائيس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه بتدبر
عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الاصدق قولنا ليس ككل مائيس (ب)
ليس (ج) وهو اعم من بعض مائيس (ب ج) اذ السالبة المدونة اعم من
الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهذا لو وضع فانما
يصح في البسائط واما في الخاصتين فلا لاستلزام السالبة الموجبة ههنا لوجود
الموضوع وذهب الكشي الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة
عامة مخجها بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات
فلا يصدق بعض مائيس (ب) ليس (ج) بالفعل والاصدق لاشي مائيس (ب)
ليس (ج) دائما ويلزمه كل مائيس (ب ج) دائما لان سلب السلب المحجب لكن ليس
(ب) اعم من (ج) لان نقيض المحمول يكون اعم من هين الموضوع فيلزم حل
الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمثل جزئي وهو ان كل
انسان متفلس يستلزم بطريق عكس النقيض ان بعض مائيس يتفلس ليس بانسان
ولا فلاشي مائيس يتفلس ليس بانسان وكل مائيس يتفلس انسان ومائيس يتفلس
اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه انا لان ان السالبة
المذكورة وهي قولنا لاشي مائيس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة
كل مائيس (ب ج) وسد المنع قد مر مرارا على ان التمسك بموجب سلب السلب مما
يدفعه سلكه لكن لان ان نقيض المحمول لا بد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره
من المثال لا يصح الدعوى الكلية لوجوه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما
ان موضوع كل موجبة من السبع معين لنقيض محموله مبينة كلية واما انه مبين له
مبينة جزئية والمراد بالمبينة الكلية ههنا صدق نقيض المحمول بدون الموضوع
في جميع الصور وبالجزئية صدق نقيض المحمول بدون في شي من الصور واما كان
يصدق الايجاب الجزئي بين نقيض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما
مساو لمحمولها او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه لاستحالة البسالة الكلية
بين طرفي الايجاب وعلى جميع التقادير يلزم احد الامرين المذكورين اما اذا كان
مساويا لمحمولها او اخص منه مطلقا فلهي المبينة الكلية بين نقيض المحمول وعين
الموضوع لاستحالة ثبوت انحصار لنقيض العام او ثبوت احد التساويين لنقيض

دائما لصدق بعض
مائيس (ب ج)
بالاطلاق وتنعكس
بعض (ج) ليس
(ب) بالاطلاق
وكان كل (ج ب)
دائما هذا خلف وجوابه
ان يتقدر عدم صدق
عكس الاصل لا يصدق
الاذول ليس كل مائيس
(ب) ليس (ج)
وانه اعم من قولنا
بعض مائيس (ب ج)
فلا يستلزمه وزعم
الكشي ان الموجبات
السبع تنعكس موجبة
جزئية مطلقة عامة
مخجها بوجوه الاول
انها لو لم تصدق
لصدق لاشي مائيس
(ب) ليس
(ج) دائما ويلزمه
كل مائيس (ب ج)
دائما فيلزم حل
الاخص على كل
الاعم ومثله بقولنا كل
انسان متفلس فان
الا متفلس اعم من
الانسان وجوابه
منع لزوم الموجبة
المذكورة للسالبة
المذكورة وان نقيض

المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والمثال لا يصح القضية لكافية الثاني ان كل موضوع ٨ (الآخر)

الاخر واما اذا كان اعم منه مطلقا فلزوم المباينة الجزئية بينهما لان نقبض الخاص اما اعم من عين العام مطلقا ومن توجه اذ نقبض اخص يصدق على عين العام وعلى غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والافاعم من وجهه والاما كان يصدق نقبض المحمول بدون الموضوع في الجهة وهو المراد بالمباينة الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلوجوب صدق العام بدون الخاص تحقيا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجه فظاهر ولا حاجة ههنا الى اثبات احد الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه فيصح في نظر المناظر ذيل بكنى ان يقال لما كان نقبض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق نقبض المحمول بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجه واخص من وجه فيعتبر انه اخص يلزم المباينة الكلية بين نقبض المحمول وعين الموضوع وباعتبار انه اعم يلزم المباينة الجزئية بينهما وبين الثاني ان الموضوع اذا بان نقبض المحمول مباينة كلية ثبت نقبضه لكل ما صدق عليه نقبض المحمول واذا باينة مباينة جزئية ثبت نقبضه لبعض ما صدق عليه نقبض المحمول فيصدق الانحساب الجزئي بين نقبض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطاوب والجواب اما لان نقبض احد المساويين والعام يبين عين المساوي الاخر والخاص مباينة كلية فان الضاحك مساو للانسان لان كلا منهما صادق على ما صدق عليه الاخر والخاص من انشائي وليس نقبضه يبين الانسان ولا نقبض الماشي يباينه تلك المباينة بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بماش ضاحك اعم لو كان المساوي والعام دائم الثبوت لافراد المساوي الاخر والخاص كالناطق والانسان والانسان والحيوان كان بين النقبض والمعين مباينة كلية لكن الدوام في الضحايا التي تنكح فيها غير لازم ونحقيق هذا المنع ان كيفية اخذ النقبض في باب الكليات مفارقة لكيفية اخذه في هذا الفصل فان النقبض ثمة على ما سبق اعلم اليه رفع المفهوم مقديا بما ناقض جهة صدقه في بيان النقبض العين مباينة كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط لم يكن بينهما المباينة الا اذا تافض في الجهة ولئن زكنا عن هذا المقام فلان ان نقبض الخاص اما اعم من عين العام او مباين له من وجه قوله لان نقبض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره قلنا لا نعم وانما يكون كذلك لو لم يكن العام لازما للنقبضين كالامكان العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس نقبضه يقصد على غير الامكان العام ضرورة ان كل ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سلمه لكن لان ان الخصوص والعموم من وجه يقتضي المباينة الكلية او الجزئية وان مقتضى المباينة الكلية ليس مطلقا لخصوص الذي هو اعم من الخصوص المطلق ومن وجه

وان كان اعم يباينه مباينة جزئية لكون نقبض الخاص اعم من عين العام مطلقا او مباينة مباينة جزئية وان كان اخص من وجه واعم من وجه مخصوص من مقتضى المباينة الكلية وعمومه الجزئية ويتبع ثبوت احد التباين لكل افراد الآخر فثبت نقبض الموضوع لبعض افراد نقبض المحمول وجوابه ان اخصر ص والمساوية انما يستلزم المباينة الكلية بشرط دوام الثبوت لافراد الخاص او المساوي وانه غير متحقق ههنا ولا نسلم ان نقبض الخاص اعم من عين العام من وجهه فان مباين له من وجهه فان نقبض الامكان الخاص يستلزم لامكان العام الا اعم منه ولا نسلم ان الخصوص والعموم من وجه يقتضي المباينة بل يقتضي لها المطلقان منهما الثالث انه لا بد

من موجود او معدوم خارج عنهما فبعض ما ليس (ب) (ج) بالاطلاق وجودا وبساقي من

واما الحقيقة فمعكمها
كذلك لكن انعكاس
السبع الى السالبة
الجزئية ههنا اظهر
لانه يلزمها ليس كل
ما ليس (ب) دائما
(ج) دائما والا
انعكس نقيضه الى
منافي الاصل واذلزم
ذلك لزم ليس كل ما ليس
(ب ج) دائما لانه
لو صدق كل ما ليس
(ب ج) لصدق
كل ما ليس (ب)
لتحقق مفهوم يصدق
عليه انه ليس (ب)
دائما بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان
بحسب الخارج لجواز
ان لا تحقق في الخارج
ما يصدق عليه انه
ليس (ب) دائما
من

بل الخصوص الطاق الذي هو اخص وكذلك المفتى اليانية الجزئية العموم
الطاق لا مطلق العموم الذي هو اعم منه اولارى ان بين العام ونقيضه انما سرعوما
من وجه ولا يمانية بين نقيضيهما اصلا ولئن سلنا فلان ان التباين بين نقيض المحمول
وعن الموضوع يستلزم صدق نقيض الموضوع على نقيض المحمول بل سلب الموضوع
عن نقيض المحمول وهو لا يستلزم صدق الايجاب وهذا غير مذكور في الكتاب
الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات فلا بد من وجود او معدوم
خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه نقيضا هما والا يخرج عنهما فيصدق بعض
ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه يساني عن قريب (قوله واما الحقيقة
فمعكمها كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكمها في الانعكاس ودمه حكم الخارجيات
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام الحجة ثمة
موقوف على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق
حقيقية صدق ليس كل ما ليس (ب) دائما (ج) دائما والصدق كل ما ليس (ب) دائما (ج)
بالاطلاق ونعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائما وانه يناق الاصل وانما لم يقل تناقضه
لايجابه فهو يستلزم ليس بعض (ج ب) دائما وهو متناقض له واذا لزم ليس كل ما ليس
(ب) دائما (ج) دائما لزم ليس كل ما ليس (ب) بالاطلاق (ج) دائما والاصدق كل
ما ليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق ويلزمه كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق
لتحقق مفهوم يصدق عليه بحسب الحقيقة انه ليس (ب) دائما فيكون ما ليس (ب)
دائما داخلا في كل ما ليس (ب ج) بالاطلاق ضرورة ان ما ليس (ب) دائما وان
كان متناق فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ليس (ب) بالاطلاق فيصدق
كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ما ليس (ب) دائما (ج)
دائما ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لاننا لم انه لو صدق كل ما ليس (ب) بالاطلاق
(ج) بالاطلاق خارجية صدق كل ما ليس (ب) دائما (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم
فيها (ب ج) على كل ما يوجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق وجاز ان لا يكون
في الخارج ما يصدق عليه ليس (ب) دائما فلا يلزم من ثبوت (ج) للأفراد الوجود
ليس (ب) ثبوت له ليس بوجوده لا بقتل ما ليس (ب) بالاطلاق اعم ما ليس
(ب) دائما وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوت الجميع افراد الاخص لاننا لم
ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية على كل ما ليس (ب)
مطلقا وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجاز ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ما ليس (ب) مطلقا لا جرم
انعمد اليها وقد عرفت انعكاس الخارجيات بما لا توقف له على الخلط فلا فرق
بينها وبين الحقيقيات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر بهذا الطريق

واما الوجبات الجزئية الخارجية ﴿ ١٩٧ ﴾ فها هذا الخاصية لانعكس الى السالبة لان الموضوع قد يكون

بدون انعكاس الخارجية فيكون اظهر مكان له وجه واعلم انه لا بد في التمهيد
الدليل على انعكاس الحقيقات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت
كاذبة يجوز استلزامها لكواذب اخرى او صادق وانما البعيد ان يمرض لاراد
النقض على عدم انعكاسها فانه لما كذبت كليتها فلا بد ان يصدق جزئيا بها فليت
شعري كيف يدعي ان الاصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله واما الوجبات
الجزئية الخارجية) ما عدا الخاصيتين من الوجبات الجزئية الخارجية لانعكس الى
السالبة اما الدوام الاربع فلجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود الخارجي ويكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع بحيث يكون
الموضوع اعم والمحمول لازما به فصدق احدي الدوام وحيث يكون الموضوع
لازما لجميع الموجودات الخارجية ثبت لكل ما صدق عليه نقض المحمول من
الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في انعكاس
لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوام مع كذب ايسر
بعض ما ليس بانسان بشئ او ممكن عام باعم الجهات اذ كل ما ليس بانسان شئ او ممكن
بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول
خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقيفة بدون العكس كقولنا بعض الممكن
العام ينقص بالتوقيت مع عدم صدق ليس بعض ما ليس ينقص بممكن عام لان
كل ما ليس ينقص ممكن بالضرورة ولانعكس ايضا الى الموجبة لما مر في الكليات
من احتمال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون نقضه موجودا
ولانها لو انعكست اليها لانعكست الكليات اليها لمهم الجزئيات ولا انعكست الى
السالبة لانها اعم من الموجبة واخرج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد
موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) وجوابه
يمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض
الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنها واولم فلا يلزم
كونه عكس النقض ما لم ين لزومه لاقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتقي
واللزوم متبر في العكس والنكثي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين
و بين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى
اما انعكاس الاولى فللوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فاصورة
النقض لصدق قولنا بعض الا انسان حيوان او بعض الحيوان لا انسان مع كذب
بعض اللاحويان انسان وبعض الانسان لاجيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها
مسائل محمول او اعم منه مطلقا واخص مطلقا و بين الجزئية التي موضوعها اعم
واخص من وجه بلن ذهب الى انعكاس الاولى لاوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى

اعلم من المحمول عموما
يلزم الوجود ويكون
المحمول لازما لبعض
افراد الموضوع حتى
يصدق الدوام الاربع
او متارفا حتى يصدق
السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة ولا ل
الموجبة لما عرفت
الكليات واخرج الشيخ
على انعكاسها بانه لا بد
وان يوجد موجود
او معدوم خارجا
عنهما فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج)
وجوابه لان ذلك
فانه يصدق بعض
الممكن بالامكان العام
يمكن بالامكان الخاص
ولا يوجد موجود
ولا معدوم خارج
عنهما وتقدير صحته
لا يلزم كونه عكس
النقض ما لم ين لزومه
للقضية والكثي فصل
بين المحصلة والمعدولة
تارة و بين المساواة
والعموم والخصوص
الطائفي و بين الذي
من وجه اخرى
بانعكاس الاولين دون
الاخرين بالوجوه

الثلاثة المنقولة عنه مع انها مرتبة و بتقدير صحته لا تفصيل والخاصات ان كان كنهها

(ج) ولا (ب)
والانكاس (ب) دائما
ويكون لا (ج) مادام
لا (ب) والام يكن
(ب) مادام (ج)
وذلك بوجب صدق
العكس وحكم
الحقيقتين كحكم
الخارجيات متى
واما السوالب
الخارجية فاعدا
الوجوديات لا تنس
الى الموجبة لجواز
ان لا يكون للموضوع
تحقق في الخارج مع
زوم المحمول اليه
كقولنا لاشئ من
الخلاء يمد مع كذب
قولنا بهن مالميس
يعد خلاه و بهن
ما هو لا بعد خلاه
واجب الشئ به
لوم يصدق بهن
مالميس (ب) ج) اصدق
لاشئ مالميس (ب) ج)
دائما وانكس لاشئ
من (ج) ليس (ب)
دائما ويلزمه كل
(ج) دائما وكان
لاشئ من (ج) ب)
بالاطلاق هذا خلف
وجوابه لا نسلم انه
يلزمه كل (ج) دائما فان مضاه ليس شئ من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه (و) ان

لنقص فان بين الانسان والحيوان عروا من وجهه ويصدق بهن الانسان حيوان
مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قدسرو بتقدير صحتها لاتفصيل
لا تنهاضها على انكاس الاخر بين انهاضها على انكاس الاولين واما الخاصتان
فيمكس كل منهما كنفيهما سالية سائلة الموضوع ومدولة وموجبة بمدولة
الطرفين وساليتها ومدولة الموضوع سالية المحمول وسالية الموضوع ومدولة
المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وساليتان وقوله ساليين الموضوع
ومدوليتيه اذا علق بالساليتين والموجبتين معادل على ذلك ولتين انكاسها الى
موجبة بمدولة الطرفين ليتبين الكل لان الانكاس الى الاخص بوجب الانكاس
الى الاعم فتقول اذا صدق بهن (ج) مادام (ج) لا دائما اصدق بهن لا (ب) لا (ج)
مادام لا (ب) لا دائما لانافرض اليهض الذي هو (ج) مادام (ج) لا دائما (د) قدح
و (د) و (د) لا (ج) بالاطلاق والانكاس (ج) دائما و (ب) دائما لدوام البادوام الجيم
وقد كان لا دائما (د) لا (ب) بالاطلاق بحكم الادوام ووجود الموضوع و (د) لا (ج)
مادام لا (ب) والانكاس (ج) في بهن او قلت لا (ب) فيكون لا (ب) في بهن اوقات (ج) فلم
يكن (ب) مادام (ج) وذلك بوجب صدق العكس وفيه نظرنه قد استعمل فيه خمس
مقدمات اثنتان منها مستدركتان فان العكس هو بهن لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب)
لا دائما ومعنى الادوام ليس بهن لا (ب) لا (ج) بالقول واذا صدق على ذات الموضوع
انه لا (ب) ولا (ج) مادام لا (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج)
بالقول فيكون لا (ج) ملو باعنه ويصدق في الجزء الثاني فلا حاجة في ان الانكاس
الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم الموجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقتان حكمهما
في الانكاس وعدمه كحكمها لجران البرهان المذكور فيها واما التوض فان
خير بمالها (قوله اما السوالب الخارجية فاعدا الوجوديات لانكس) واما السوالب
الفعليات الخارجية فاعدا الوجوديات اي البسائط الست لانكس الى الموجبة
السالية الموضوع ومد ولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم
المحمول اليه فيصدق السالية الضرورية بدون العكس كقولنا لاشئ من الخلاء
يعد مع كذب قولنا بهن مالميس يعد خلاه و بهن لا بعد خلاه بالامكان العام لعدم
الموضوع في الخارج واستدعاء الايجاب الخارجي اليه لاشناع ثبوت اللزوم لبعض
اللازم واجنب الشئ على انكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشئ من (ج) اوليس
بهضه (ب) بالاطلاق فيصدق بهن مالميس (ب) ج) بالاطلاق والاصدق لاشئ
مالميس (ب) ج) دائما فلاشئ من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما
وقد كان لاشئ من (ج) بالاطلاق هف وجوابه انالان اثنتان السالية تستلزم
الموجبة فان مضاه ليس شئ من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وهو صادق

هـ كل (ج) كقولنا لا شيء من الخلا، ١٩٩ هـ ليس بعدفاته لا يلزمه كل خلا، بعد ولا الى السالبة لجواز

وان لم يكن (ج) نمحق في الخارج فلا يلزمه كل (ج) كقولنا لا شيء من الخلا، ليس
بعدفاته لا يلزمه ان كل خلا، بعد وهذا المنع ضيف لما مر ان المراد من النقيض
السلب و سلب السلب ايجاب بل المنع على موضع آخر ولذلك لانعكس البساط
الى السالبة لاسواء كانت السالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة
المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لا شيء من الخلا، بجزء
مع كذب ليس ببعض ما ليس بجزء، ليس بخلا، وليس ببعض ما هو لاجزء لا خلا، وليس
بعض ما هو لاجزء، ليس بخلا، لان كل ما ليس بجزء، ليس بخلا، وكل لاجزء، لا خلا، وكل
لاجزء، ليس بخلا، واما السالبة الموضوع المعدولة للمحمول كقولنا ليس ببعض ما ليس
بجزء، لا خلا، فصا دقة مع الاصل بطريق الاضافي لكذب كل ما ليس بجزء، لا خلا،
والانكسار كل ما ليس بجزء، موجودا لاقتضاء عدوله للمحمول وجود الموضوع
فيلزم وجود المنتجات والمعدومات لكن الصدق الانساني لا يقتضي الانعكاس
لاعتبار الزوم فيه وهذا مما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل مضاهي
ن الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العناوين للمحمول والجب انه صرح
في الفرق بين الحقيقتين والخارجيات بان ما ليس (ب) دائما لجواز عدمه في الخارج
لا يدخل في كل ما ليس (ب) وفي نقي انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق
الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يقدم الا بطور هذه واخرج الشيخ على
انعكاسها سائلا بانه اذا صدق لا شيء من (ج) او ليس ببعضه (ب) بالاطلاق
فليصدق ليس بكل ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والالصدق كل ما ليس
(ب) ليس (ج) دائما وينعكس بعكس النقيض الى الكل (ج) دائما وقد كان
ليس ببعض (ج) بالاطلاق هف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة
السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتفاء موضوع
العكس بناء على بساطة السالبة قوله واما الوجوديات فاعدا الخاصتين ما عدا
الخاصتين من الوجوديات وهي الوجوديات العامة بلغة التي ذكرها الشيخ على انعكاس
تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بلغة التي ذكرها الشيخ على انعكاس
السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لا شيء من (ج) او ليس ببعضه (ب)
لا يلزمه صدق بعض لا (ب) بالاطلاق والافلاشي من لا (ب) دائما وتنعكس
الى لا شيء من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما وقد كان لا شيء من (ج) هف
والنتج المذكور في وهو منع استلزام لا شيء من (ج) لا (ب) دائما لكل (ج) دائما
متدفع لان السالبة المعدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذ لم يكن للموضوع تحقق
وقيد اللادوام او اللامضرورة في الاصل مما نمحق وجود الموضوع وتنعكس ايضا

ان لا يكون للطرفين
تحقق في الحسا راج
كقولنا لا شيء من الخلا،
بجزء مع كذب قولنا
ليس كل ما ليس بجزء
ليس بخلا، ضرورة
ان كل ما ليس بجزء
ليس بخلا، وكل لاجزء
لا خلا، وكل لاجزء
ليس بخلا، واما عكس
هذا وهو قولنا كل
ما ليس بجزء، لا خلا،
فكاذب والا لا ينحصر
كل ما ليس بجزء
في الوجود الخارجي
فيصدق نقيضه تعاقبا
مع الاصل واخرج
الشيخ انه لو لم يصدق
ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) لصدق
كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما
ولا يصدق عكس
نقيضه وهو كل
(ج) دائما هذا
خلف وجوابه
ما عرفت من عدم
انعكاس كل من
الموجبتين لخاصيتها
متى
واما الوجوديات
هذه الخاصتين تنعكس

الى الموجبة المذكورة بالغة المذكورة والمنع متدفع لان صدق اللادوام يوجب تحقق الموضوع هـ الى السالبة هـ

ه المذكورة بالجهة
المذكورة والمنع
مندفع لان كل واحدة
من الموجبتين تنعكس
الى صاحبها بشرط
وجود الموضوع
وقيد اللادائم في الاصل
تحقق هذا الشرط
واما الخاضعان
فتمكسان اليهما
والى الموجبة الجزئية
الحينية اللادائمة وهى
بعض مائيس (بج)
حين هوليس (ب)
لادائما لما عرفت في
عكس الاستقامة
والى السالبة الجزئية
الحينية اللادائمة
للزومها هذه الموجبة
هذا في العمليات
واما الممكنان
فلا تمكسان الى
الموجبة لما عرفت
في عكس الاستقامة
للموجبة الممكنة
والى السالبة الجزئية
لصدق نقيضها
الاسالبة الموضوع
المدونة المحمول
فانها تصدق مع
الاصل بالامتناع

الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بالجهة المذكورة على انعكاس السوالب سالبة فانه
لولم يصدق ليس ببعض مائيس (ب) ليس (ج) بالاطلاق صدق كل مائيس (ب)
ليس (ج) دائما وتنكس بعكس النقيض الى كل (ج) دائما وكان لاشئ من (ج) ب)
بالاطلاق والمنع المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة مندفع ههنا لان كل
واحدة من الموجبتين انما تنكس الى صاحبها عند عدم الموضوع اما عند وجوده
كاههنا بحكم اللادوام واللاضرورة تنعكس كل منهما الى صاحبها اما انعكاس
المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ وقرره فيما سبق واما انعكاس
السالبة الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل مائيس (ب) ليس (ج) دائما فكل
(ج) دائما والافيعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وبجملها سالبة المحمول ونقضها
مع السالبة الطرفين ليتبع بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو محال لوجود (ج) او نفيها
مدولة المحمول ونعكسها الى بعض ما هو لا (ب) بالاطلاق فصدق بعض مائيس
(ب) بالاطلاق وقد كان كل مائيس (ب) ليس (ج) دائما ههنا الخاضعان تمكسان
اليهما اى الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالمجنيين
المذكورتين وتمكسان ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهى بعض مائيس
(ب) حين هوليس (ب) لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعانة فانها
من لوازم الافادة فلذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما
نفرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب) بالفعل وهو مصرح به في الاصل و(دج)
في بعض اوقات كونه ليس (ب) والالم يكن (ج) في جميع اوقات كونه ليس (ب)
فلم يكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) ههنا
و(د) ليس (ج) بالفعل والالكان (ج) دائما فليس (ب) دائما لدوام سلب (ب) بدوام
(ج) لكنه (ب) بالفعل بحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و(ج) حين هوليس (ب)
وليس (ج) بالفعل صدق بعض مائيس (ب) حين هوليس (ب) لادائما وتمكسان
ايضا الى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة وهى ليس ببعض مائيس (ب) ليس (ج) حين
هوليس (ب) لادائما لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان المعتبر في انعكاس
الخص قضية يلزم الاصل فكيف اعتبر الاعراض بعد اعتبار الاخص فتقول اعتبار
الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس النقيض معتبرا
في كينيتين مخالفة وموافقة بحسب شئ تعريفه وجب اعتبار الاخص في كل كيفية
حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشئين فكما ان اخص القضايا الموجبة
اللازمة للعاصتين هى الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللازمة لهما هى
الحينية السالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يفي عن اعتبار الاخر هذا
في السوالب الفعلية واما الممكنان فلا تمكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس

(الاستقامة)

واما السوالب الحقيقية فتعكس ﴿ ٢٠١ ﴾ الى الموجبة الجزئية مطلقا والافلاشي مامولا (ب) اوليس

(بج) دائما ويصير
كبرى لل لازم الاصل
وهو قولنا كل (ج)
ليس (ب) اول (ب)
منجبا سلب (ج)
عن (ج) دائما
من الاول وانما لازم
ال اصل ذلك لصديق
قولنا كل (جج)
بموجب الحقيقة
وصدقه بموجب الخارج
غير لازم لان سلب
الشيء عن نفسه
في الخارج ممكن بان
لا يوجد ذلك الشيء
في الخارج فصدق
لاشيء من (جج) دائما
والى السالبة الجزئية
ايضا والصدق كل
ما ليس (ب) ليس (ج)
دائما ويصير كبرى
لل لازم الاصل هكذا
كل (ج) ليس (ب)
وكل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما ينتج
كل (ج) ليس (ج)
دائما هذا خلف بمجب
الحقيقة دون الخارج
وحكم الخاصتين
ههنا حكمهما ثمة
وعدم انعكاس
الممكنين ثمة اظهرته
ههنا من

الاستقامة فانه يصدق في الفرض المذكور لاشيء من الفرس بمركوب زيد بالامكان
الخاص ولا يصدق من النقص بعض ما ليس بمركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق
نقيضه وهو لاشيء ما ليس بمركوب زيد فرس بالضرورة والال السالبة الجزئية
سواء كانت سالبة الطرفين او مدلولتهما او مدلوله الموضوع سالبة المحمول
اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالامكان العام باحد الاعتبارات لصدق كل ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالضرورة بذلك الاعتبار والاحالة سالبة الموضوع المدلوله المحمول فهي صادقة
مع الاصل بالانقاف لكذب الموجبة انكفية السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة
(قوله واما السوالب الخفية) واما السوالب الحقيقية الفضيلة فغير اختصاصين منها
بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة
الموضوع ومدلوله فاذا صدق لاشيء من (ج) اوليس بعضه (ب) بالاطلاق وجب
ان يصدق بعض ما ليس (ب) اول (بج) بالاطلاق والافلاشي ما ليس (ب) اول (بج)
دائما وتصير كبرى لل لازم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) اول (ب) بالاطلاق ينتج
من الاول كل (ج) ليس (ج) دائما وهو محال وانما لازم الاصل ذلك لاستلزام السالبة
الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (جج)
بموجب الحقيقة ضرورة ان كل ما لو وجد كان (ج) فهو محتمل لو وجد كان (ج)
وهذا البيان لا ينتهض في الخارجية البسيطة لان صدق كل (جج) بمجب الخارج
غير لازم اذ سلب الشيء عن نفسه بمجب الخارج ممكن عند انتفاء ذلك الشيء
في الخارج فيصدق لاشيء من (جج) دائما وينعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة
فانه لو لم يصدق ليس بعض (لا ب) لا (ج) بالاطلاق لصدق كل (لا ب) لا (ج) دائما
ويصير كبرى لل لازم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل (لا ب) لا (ج)
دائما ينتج كل (ج) لا (ج) هف بمجب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل
(جج) دون الخارج بل واز انتفاءه فيصدق سلب الشيء عن نفسه فان قلت هذا يناق
ما قد سلف لهم من ان السالبة اعظم من الموجبة اذ لا يحجب يستدعي موضوعا موجودا اما
بحققة كافي الخارجية او مقعدرا كما في الحقيقية والسبب لا يستدعي ذلك فتقول التساوى
في الصدق والعموم اتعاهو بمجب ملاحظة الفهوم فان السلب عن الموجودات
المقدرة بمحتمل ان يصدق بانتهاء الوجود التقديرى وبمحتمل ان يصدق بعدم ثبوت
المحمول وهو لا ينافي المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين
بموجب الحقيقة حكمهما بمجب الخارج حتى تعكسا الى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية المطلقتين والمبنيتين اللازمين لتسام الدليل المذكور ثمة ههنا على ما لا يخفى
وعدم انعكاس الممكنين في الخارجيةات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقيةات

الفصل المباشر
في القضية الشرطية
واجزائها وجزئياتها
وفيه اثبات الاول
الشرطية اما متصلة
حكم فيها بثبوت
قضية على تقدير
اخرى ايجابا او سلبا
هذا الثبوت سلبا
واما منفصلة حكم
فيها بمماندة قضية
لاخرى اما ثبوتها
فقط وتسمى مماندة
الجمع او انتفاء فقط
وتسمى مماندة الخلو
هذه
من

لان التضمن المذكور ثمة لا ينفصل ههنا بل عدم انفكاكهما لعدم الظفر بمبادل عليه
وفرق ما بين العلم بعدم الانكسار وبين عدم العلم بالانكسار (قوله الفصل العاشر
في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها
او عن اجزائها وهي المقدم والتالي او عن جزئياتها كما كانت متصلة والمنفصلة والازومية
والعنادية وغيرها مما له انظام في هذا السلك وليذكر ههنا ان الشرطية تشارك
الحجية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
آخر بينهما نسبة انما يقع التصديق بها اذا قيست الى الخارج بالطائفة ونحو انها
في ان مفرديهما اوله ن تأييدا خبريا وليست اعني به ان يكون خبرا بل اذا وقع النسبة
المتصورة بين مفرديه يكون خبرا وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول
منهما هو الثاني اولى هو ويمكن ان يحمل كل منهما وجهها للثبوت فم الشرطية
اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى
او سلب هذا الثبوت فهي متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالتها موجود والثانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالل دليل موجود وهذا التعريف يتناول قسميها اي الازومية والانتفاكية لان
ثبوت قضية على تقديرا اخرى اعم من ان يكون بحث يقتضي القضية الاخرى
ذلك الثبوت والاتصال اولا يكون كذلك وان حكم فيها بمماندة قضية
لاخرى او سلب هذه المماندة فهي منفصلة عنسائية او انتفاكية اذا لاماندة بينهما
اعم من ان يكون لذاتيها او يكون بحسب الواقع والوجبة منها ما اوجب المماندة بين
طرفيها اما ثبوتها وانتفاء وتسمى حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا اولا
يكون فردا واما ثبوتها فقط اي مع اعتبار عدم المماندة في الانتفاء لعدم اعتبار المماندة
فيه والالم يصح جعلها قسمة للحقيقة وتسمى مماندة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا
انسانا او فرسا واما انتفاء فقط اي مع اعتبار عدم المناد في الثبوت لعدم اعتبار
وتسمى مماندة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا انسانا اولا فرسا وقد يقال مماندة الجمع
ومماندة الخلو على المعنى الثاني فتكونان اعم من الحقيقة وسالبة كل منهما ما يسلب حكم
موجبتهما كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا حقيقة وليس البتة
اما ان يكون هذا اسود او باطلا مماندة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا انسانا او فرسا
مماندة الخلو وانما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخر لان الانفصال
بين التفيضين محض انفصال من غير ثبوت اتصال واما هما فقد تحققت انفصالهما
يتركان من منفصلة ومتصلة وبما اذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا اولا فرسا كان
تحقيقه اما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لا فرس نحذف
اللزوم ووضع اللزوم مكلفه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان معناه عند

الحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن صحيح ان يكون فرساقا قيم المزموم قام
 اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة ادغم احديهما في الاخرى فان قلت
 الحقيقة ايضا ان تركبت من الشيء مساوي نقيضه رجع الى انفصال واتصال فتقول نعم
 كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا جمل في عداد المزموم كله هو بخلافه فيها على
 ان وجه التسمية لاجب ان يكون مطردا (قوله والمحكوم عليه فيها يسمى مقدما)
 المحكوم عليه في التصلة والتفصلة يسمى مقدما لتقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى
 تاويا لتلوه اليه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو اما ان يشتركا
 في انظر فبين ما اوفى احد هما او تباينا فبينهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون
 اشتراكهما فبينهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه
 في التالي والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالي واما ان يكون على التبادل
 بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي وبالعكس وان اشتركا في احد
 الطرفين فاما ان يبعد المحكوم عليه فبينهما او يبعد المحكوم به فبينهما او يكون المحكوم
 عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما
 متصلة او منفصلة موجبة او سالبة تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
 فالاول كاستلزام الكلمة للقيمة والانفصال بين النقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان
 جسا فبعض الحيوان جسم واما ان يكون كل حيوان جسما او بعض الحيوان
 ليس بجسم الثاني كاستلزام القضية لمكسها والانفصال بينها وبين نقيض عكسها
 كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فبعض الجسم حيوان واما ان يكون كل
 حيوان جسما او لا شيء من الجسم بحيوان الثالث كاستلزام جنس احد المتساويين على
 شيء المساوي الآخر عليه والاختصاص بالبين جنس احد المتساويين وبين سلب
 الآخر كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ناطق واما ان يكون انسانا او لا ناطقا
 الرابع كاستلزام جنس شيء على احد المتساويين جنس على المساوي الآخر وانفصاله من سلب
 المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسما فكل ناطق جسم واما ان كل انسان جسم
 او لا شيء من الناطق بجميع الخامس كاستلزام جنس احد المتساويين على شيء جنس ذلك الشيء
 على بعض المساوي الآخر وانفصاله من سلب ذلك الشيء من كل المساوي الاخر كقولنا
 كلما كان كل انسان حيوان فبعض الحساس انسان واما ان كل انسان حيوان او لا شيء
 من الحساس بانسان السادس كاستلزام جنس شيء على احد المتساويين جنس المساوي الآخر
 على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله من سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان
 حيوانا فبعض الحيوان ناطق واما ان كل انسان حيوان او لا شيء من الحيوان بناطق
 السابع كاستلزام اتملة لتعلول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
 موجودا هذه امثلة الموجبات وامثلة السوالب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع نفايضا

والمحكوم عليه فيها
 يسمى مقدما والمحكوم
 به تاويا واما ان
 يشتركا بطرفيهما
 او باحد طرفيهما
 او بنباتيهما واليك
 طلب الامثلة من

نوالها (قوله وكل منهما) كل من المتصلة والمنفصلة اما ان يتركب من حليتين
او متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ولكن لما تغير
جزأ الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقدما بینه والاخر نالبا بینه حتى اوجد
ما كان مقدما نالبا وما كان نالبا مقدما لتغير المفهوم وانصرف عنه عليه اولا بخلاف
الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما
ان يكون مقدما والاخر ان يكون نالبا بمجرد وضع لاطبع انقسم كل واحد من الاقسام
الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المنفصلة فان المتصلة المركبة من حلية ومتصلة
اذا كان مقدمها حلية مخالفة لها اذا كان مقدمها متصلة والمركبة من حلية ومنفصلة
والحلية مقدمها مغايرة لها والمنفصلة مقدمها والمركبة من متصلة ومنفصلة عند
ما يكون المتصلة مقدمها مخالفا لها عند ما تكون المنفصلة مقدما ولاختلاف للانفصال
في هذه الاقسام بحسب اختلاف الحليتين فصارت الاقسام في التصللات تسعة
وفي المنفصلات ستة فالاول من التصللات المركب من حليتين كقولنا كلما كان الشيء
انسانا فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا
فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون متقسما غنائيا بين او غير
متقسم بينهما الرابع من حلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود
النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انما عكسه كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لاطلوع الشمس السادس من حلية
ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه كقولنا
ان كان هذا زوجا او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجودا التسامع عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة
اولا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتعرف من هذه
الامثلة امثلة المنفصلات لما سيحیی ان كل متصلة ينلزم منفصلة ما نمة الجمع من عين
المقدم وتبعض التالي ومنفصلة مانعة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي ومن امثلة
الموجبات امثلة السوالب كما ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية
او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة) الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية
لانه ان كان بين طرفيها علاقة بينهما يقتضي المقدم لزوم التالي له فهي لزومية
مثل ان يكون المقدم علة لتالي او مطلوالة او ملته او مضابله او غير ذلك وان لم يكن
بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان
الجار ناطقا فان قلت الاتصافيات مشتملة ايضا على علاقة لان المية في الوجود امر

وكل منهما اما ان
يتركب من حليتين
او متصلتين او منفصلتين
او حلية ومنفصلة
او حلية ومتصلة
او متصلة ومنفصلة
ولما تغير المقدم عن التالي
طبعيا في المتصلة دون
المنفصلة اذ منافاة
احدهما للآخر في قوة
منافاة الاخر اياه انقسم
كل من الاقسام الثلاثة
الاخيرة في المتصلة الى
قسمين دون المنفصلة
فصارت الاقسام
في المتصلة تسعة
وفي المنفصلة ستة
واليك طلب الامثلة
من

التالي الشرطية
ان كانت بين طرفيها
علاقة يقتضي اللزوم
او العناد فهي لزومية
والا اتفاقية من

يمكن فلا بد له من علة فنقول نعم كذلك الا ان العلاقة في الزوميات مشهور بها
حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم بانسحاب انفسك التال عنه بديهية او نظرا بخلاف
الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقة
الانسان فوجب ناهية الحار بل اذا لاحظهما العقل يجوز الانسحاب بينهما وفرق
آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاق الى التال و يعلم انه متحقق في الواقع ثم ينتقل
الى المقدم وتحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود
التال فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع المقدم في انتفال الذهن
منه الى التال ولا كذلك في الزومى فان الذهن ينتقل فيه من وضع المقدم الى التال
اما في التالينا او انتفالنا نظر في ههنا سوال وهو نقض التعريفين طردا وعكسا للزومية
الكاذبة لانتهاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التعريف
للزومية واتفاقية الصادقين ولو قيل ان الحكم بالاتباع والاتصال اما العلاقة او لا يشمل
التعريف الصادق والكاذب والمفصلة ايضا اما اعتادية او اتفاقية والعادية هي التي يكون
بين طرفيها علاقة تقتضي الصادق ثبوتها وانفائه او ثبوتها فقط كما يكون احدهما
نقيضا للآخر او مساويا لتبعضه واخص من تبعضه او اعم من تبعضه والاتفاقية هي التي
لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية لصادق بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق والكذب
الابطار يقى الاتفاق كالنفاق بين الاسود والكاتب في الهندي الامي او في الرومي اذ يمي
او في الهندي الكاتب والمصنف سمي العنادية لزومية ولعله نظر الى لزوم تبعض احد
المتعدين امين الآخر او لزوم عيبه كتبعض الآخر ولا تناسخ في الاسماء هذا في المرجحات واما في
السوال فليس تعتبر علاقة في السالبة الزومية والصادقة ولا عكسها في الالفة فان السالبة
الزومية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد والسالبة الالفة ما يسلب الاتفاق
وسالب اللزوم والعناد يصدق اما لعدم علاقة اللزوم والعناد ولعلاقة عدمهما وسالب
الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد (قوله والمنصلة للزومية
الصادقة) اعلم ان المقدم من حيث انه مقدم لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التال انما
يدل على الارتباط ليس في شيء منهما انه صادق او كاذب فلان الشرط والجزاء احاطهما
عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب ثم اذا نظر اليهما من خارج
فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والآخر كاذب لكن هذا لا يخبر بنسب
في المنصلة الى قسمين امتياز جزئيهما بحسب الطبع دون المنفصلة فالاقسام في المنصلات
اربعة وفي المنصلات ثلثة ولنظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها
فان المنصلة الموجبة للزومية الصادقة تتركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين
كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جاد ومن تال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان
الانسان حجرا فهو جاد وعكسه وهو تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب بحال

والمنصلة للزومية
الصادقة تتركب من
صادقين وكاذبين
وتال صادق ومقدم
كاذب وعكسه بحال
اذ الكاذب لا يلزم
الصادق هذا في الكلية
واما في الجزئية فهو
يمكن والكاذبة يقع
على الانحاء الاربعة
والاتفاقية الصادقة
ان كفى في صدقها
صدق التال ونسب
اتفاقية عامة امتنع
تركبها من كاذبين
وتال كاذب ومقدم
صادق وان وجب
في صدقها صدق
الطرفين ونسب
اتفاقية خاصة امتنع
فيها في الاقسام وان
تعرف اقسام تركيب
كاذبها من

والالزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم وصدق الكاذب لاستلزام
 صدق الملزوم صدق اللازم ويانه في المتن بان الكاذب لا يلزم الصادق اعاءة الدعوى
 بافظ آخر هذا اذا كانت اللزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم
 صادق ونال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة
 الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذور ان المذكوران فاما اذا قلنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرسية
 ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا ينشج الجزئية
 في القياس الاستثنائي على ما سذكره والموجبة اللزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة
 لان الحكم بلزوم قضية لاخرى اذا لم يطابق الواقع جازان يكونا صادقين كقولنا
 كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان
 الفرس حجرا ويكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
 صهال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي لعلاقة بين
 طرفيها تقتضي اللزوم ومن الممتنع ان يكون تاليها كاذبا اذا الاتصال ثبت قضية على
 تقدير اخرى فيكون الاتفاق في موافقة ثبوت القضية للتقدير ومالم يكن ثابتا كيف
 يوافق ثبوت تقدير شئ فان قلت ثبوت شئ على تقدير لا يستدعي ثبوت في الواقع فنقول
 معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاما اذا كان حقيقة الاول ملزومة
 لحقيقة الثاني فلا بد في انقضاءهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن
 بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لايكون
 حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشيء في الواقع مالم
 يكن بينهما ارتباط وعلاقة واذ قد وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدمها احتمل
 ان يكون صادقا وان يكون كاذبا باطلاقها على معنيين احدهما ما يجمع صدق
 تاليها فرض المقدم وتاليها ما يجمع صدق التالي فيها صدق المقدم وسموها بالمعنى
 الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص
 فالاتفاقية العامة يمتنع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق ونال كاذب بل تركيبها امام
 صادقين او من مقدم كاذب ونال صادق كقولنا كلما كان الخيل موجودا فالحيوان
 موجود والاتفاقية الخاصة يمتنع تركيبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما تتركب
 من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة يمتنع تركيبها
 من صادقين ومن مقدم كاذب ونال صادق والالزم تكن كاذبة اذ يكتفي في صدقها صدق
 التالى فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق ونال كاذب والخاصة لكاذبة
 يمتنع ان تتركب من صادقين فتعين الاقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم
 العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن
 تركيب كاذبتها من سائر الاقسام كافي اللزومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على

ان يذمه محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حمارا تصدق لزومية
 لاتفاقية اذ نقيضها ان يكون حكم مفروض ويتفق معه صدق شيء لكن التالي غير
 صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضنا وان وضع صادق حتى يتبعه
 كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم تصدق للزومية ولا اتفاقية
 وان وضع صادق ليذمه صادق فربما تصدق لاتفاقية اما اذا
 وضع محال على ان يذمه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد
 يصدق بطريق الانساق واما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الالتزام ليس حقا
 في نفس الامر اما انه حق من جهة الالتزام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه
 ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها
 قياس قد حذف منه مقدمة وتحليله انه اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل
 زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزام زوجية الخمسة للعديدية بسبب ان
 كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لأشئ من
 العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا لان سلب
 الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق
 كلما كانت الخمسة زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون
 المتصلة التي في قوله باطلا الى ههنا كلام الشيخ بعد تلخيصه في علينا ان ننظر في مقامين
 المقام الاول ان الاتفاقية لاتصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان
 ناطقا فالخمار ناطق وكل لم يكن الخمار ناطقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية والالصدق
 قد يكون اذا لم يكن الخمار ناطقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد القبيضين
 لشيء نضمه الى الاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن الخمار ناطقا فالخمار ناطق هف وجوابه
 اما لا نه خلف فان قولنا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناطقا قول لانسبة له الى
 الوجود بل الى الفرض واما التالي فآخوذ من موافقة الوجود فاي حال نرفضها
 يكون صادقا معها اتفاقا ولا تبطل موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق
 ليس كل حمار ناطقا وجدنا موافقته في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل حمار
 ناطق ولانناض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم يلزم من وضع
 ان الخمار ليس ناطق ان الخمار ناطق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك وقيل لولا
 هذا لكان لا يمكن ان نقبس قياس الخلف مع انفسنا فاما انما نقبس بل نأخذ مشكوكا
 ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا قبيض الحق
 لم يصدق معه الصادق الاخر ان يلزم من كل كاذب كذب ما ولولا ان الامر
 على هذا لكان اي حق رفعته لزم رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين
 ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه المقام الثاني ان الزومية لاتصدق من

مقدم محال وقال صادق فان الحجة التي افادها الشيخ عليه لانكاد يتم لا لان ان قولنا
 لاشئ من العدد بمخسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لما جوز كذب القضية الصادقة
 في نفس الامر القائلة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية
 على هذا التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر على انه منافض لما صرح به من ان
 الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محال فلنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس
 المتبع للقضية لا يستدعي انتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول فان قلت لما صدق لاشئ
 من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعديدية فنقول لاننا لم نلزم انه لا يلزم كون
 الخمسة زوجا ان يكون عددا حيث غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون عددا وان لا يكون
 وانه محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية لصدقت كل
 خمسة زوج عدد فهو بمنوع لا استدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم
 استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليين لزم ان لا تصدق
 الزومية عن محالين واللازم باطل بيان الملازمة انا اذا قلنا كما كانت الخمسة
 زوجا كانت منقسمة ينساو بين فالحق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم
 ينساو بين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشئ من المنقسم
 ينساو بين بخمسة زوج فلاشئ من الخمسة الزوج ينقسم ينساو بين فليس كل زوج
 ينقسم ينساو بين ولانها لو صدقت لصدق كل خمسة زوج منقسم ينساو بين لكنه
 باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشيخ ساعد على ذلك ولانه لو لم يجز استلزام
 المحال المحال لم تنكس الموجبة الكلية الصادقة الطرفين بعكس لغيره وليس كذلك
 وقديمكنا دفع هذه الامثلة كلها بتلخيص كلامه وتقدم عليه مقدمتين نافعتين في
 كثير من المواضع دافعتين لاكثر اتشبه فالاولى ان الزومية لا يجوز ان يكون مقدمها
 منافيا لتاليها لان النافاة منافية للملازمة اذا لمنافاة تصحح الا تفكك بينهما والملازمة
 تنه ونساقى اللوازم دال على تناق الملزومات فلو كان بينهما منافاة لزم اجتماع
 المتناقضين في نفس الامر وانه محال الثانية ان تجوز لزوم المحال المحال لا يستلزم
 ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي تحقق احدهما
 عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذا تعهدت المقدتان فنقول اذا قلنا
 ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذناه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا
 للنافاة بين المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس
 الامر لاشئ من العدد بخمسة زوج بالضرورة فلاشئ من الخمسة الزوج بعدد
 بالضرورة فتكون النافاة متحققة بين زوجية الخمسة وعدديتها فلا يصدق الملازمة
 بينهما اما اذا اخذناه بحسب اللازم فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج
 في الواقع قلن نلزمه بان يقول بعدديته لقيام الدليل وهو القياس المركب من المتصلة

والحماية هكذا كما كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد ثم ربما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب الازام بحقيقة في نفس الامر اجاب بان هذه القضية انما تنجح بواسطة قياس من الكل الاول وهو انه كما صدق المتقدم صدق التالي والقضية في نفس الامر كما صدقنا صدق نتيجة التاليف ولا ارباب في ان صفراء انما تصدق في نفس الامر اولم يكن التالي والقضية الصادقة متساويةين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الامثلة لانه لم ينتج صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والثاني ايضا لانه لم يستدل لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الا للفرق بين ما اذا اخذت اللزومية بحسب نفس الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الازام للثالث ايضا لانه لم بالضرورة ان تقدير زوجية الخمسة ليس بينها وبين التقصين علاقة بينها بتقصيها ومن ههنا يعرف سقوط منوع الحال على العكس والنتائج والرابع ايضا لانه كما لم يصدق كل خسة زوج عدد بالامكان لم يصدق اللزومية للثالث حيث يثبت بين طرفيها وينعكس الى قولنا كما صدقت اللزومية صدقت كل خسة زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية لا تثبت الكلية فان ههنا قضيا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جريان الدليل فيها كقولنا كما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كما لم يكن الانسان حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا ينهائي وانما وردت ما وردت وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب لان الزهول عنه يوقع في اغليط كثيرة والاطلاع عليه مجدي درك لطائف غريبة وعساك فيما تستقبل ان تفوز ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقية لم تركب الامن صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها في الصدق والكذب فلو تركب من صاقين او كاذبين والاتهما في الصدق او الكذب وان كانت مائة الجمع يتركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الصدق فجاز ان لا يجتمعا في الكذب ايضا ويثبت يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتمعا فيه فيكون تركبها من كاذبين كقولنا للانسان امان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من صادقين وان كانت مائة الخلو تركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الكذب فان لم يجتمعا في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتمعا فيه من صادقين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسما ويمتنع تركبها من كاذبين والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقية تركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا يتركب من صادق وكاذب والا لصدق ومائة الجمع من صادقين دون القسامين الباقين ومائة الخلو من كاذبين دون الباقين والتعليل فيهما ظاهر مما ذكرنا في

والمنفصلة الحقيقية
الصادقة انما تركب
عن صادق وكاذب
ومائة الجمع من
كاذبين ايضا ومائة
الخلو من صادقين
ايضا والحقيقية
الاتفاقية الكاذبة عن
صادقين وكاذبين
ومائة الجمع من
صادقين ومائة الخلو
عن كاذبين والعنادية
واللزومية الكاذبة
في الاقسام الثلاثة عن
صادقين وكاذبين
وصادق وكاذب هذا
حكم الموجبات وحكم
السالب بالمعكس من
ذلك والعبرة بالاجاب
الشرطية وسلبها
بأبواب الحكم وسلبها
لايجاب الطرفين من

الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها ﴿ ٢١٠ ﴾ والاولى له لامتزام كل من جزئيهما

الحقيقية وهذا اما يصح لولم يعتبر عدم العلاقة فيها وقد سبق منه في المتصلات وان كانت لازمية اى عنادية فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية وماتمة الجمع وماتمة الخلو يتركب من سائر الاقسام لانه اذا لم يصدق الحكم بالاعتاد بين طرفيهما المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلا علاقة في ماتمة الخلو وكاذبين بلا علاقة في مانع الجمع وصادقا وكاذبا بلا علاقة في الحقيقية هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة واما حكم السوالب فبالعكس من ذلك لانها تصدق عما يكذب الوجبات وتكذب عما تصدق ومن فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكتبها ليس بحسب صدق الاجزاء وكذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان وقد تصدق وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفاها او لم يصدقها وكذلك العبرة في ايجابها وسلبها ليس بايجاب الطرفين وسلبهما كان ايجاب الحمايات وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيهما وعدولهما وورما يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة كقولنا كالم لم يكن الانسان جادا لم يكن حجرا وداما اما ان يكون العدد لازوجا او افرادا وورما تكونان موجبتين والشرطية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسما او حساسا فكما ان يحب الحمايات وسلبها بحسب الحمل ثبوتا وارتفاعا كذلك يحب الشرطيات وسلبها من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال وسلبه فني حكم بثبوت الاتصال او الانفصال كانت الشرطية موجبة مصلة او منفصلة ومتى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة اما متصلة او منفصلة (قوله الثالث الحقيقية) هذا البحث في كيفية تركيب كل من المتصلات من الاجزاء فالعلاقة الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضها او المساوي له لان احد جزئيهما ان كان نقيض الآخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا لنقيض الآخر اذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس اى نقيض كل جزء يستلزم الجزء الآخر لامتناع الخلو عن الجزئين واذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الآخر كان كل جزء مساويا لنقيض الآخر وههنا وجه اخر تفصيلي وهو ان المذكور في مقابلة احد جزئيهما اما نقيضه او مساويه او اعم منه او اخص اوبابن والثلاثة الاخيرة باطالة فذهبن احد الاولين اما بطلان الما بن فلا نه اذا ارتفعت القضية تحققت نقيضها فبر نفع ما بنه فبازم ارتفاع جزئي الحقيقية ولذا ارتفع نقيض القضية جاز ان يصدق ما بنه فامكن اجتماع الجزئين واما الاعم فلجواز صدقه بدون نقيض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص فلجواز كذبه بدون نقيض القضية ويكذب القضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا تتركب الحقيقية الام جزئين لانه ان اعتبر الانفصال الحقيقية بين اى

نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو ولا تتركب الحقيقية الام جزئين اذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين اى جزئين كالافلور تركبت من ثلاثة اجزاء كان (ج) مستلزما لنقيض (ب) فان لم يكن نقيض (ب) مستلزما للانفصال يمكن بين (ب) و (ا) انفصال حقيقي وان كان نقيض (ب) مستلزما (لا) كان (ج) مستلزما (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي اعم قد تتركب من منفصلة وحلية فيظن تركيبها من ثلاثة اجزاء وماتمة الجمع يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقيضها لامتزام كل من جزئيهما نقيض الآخر لامتناع الجمع من غير عكس لا يمكن الخلو وماتمة الخلو يجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقيضها لامتزام

نقيض كل من جزئيهما من الآخر لامتناع الخلو دون العكس لا يمكن الجمع ولا يمكن تركيبها الا من ٣ (جزئين)

٣ جزئين ان شرطنا

المنع بين كل جزء معين
وبين المعين الاخر
ويقتضيه بين احدا الا
جزء الباقية ضرورية
لان كل معين استلزم
احد الاجزاء الباقية
لاقتناع اجتماعه مع
تفويض الباقية لاقتناع
اجتماع الشيء مع
الاخص من نقضه
ولا تنكس والا
استلزم كل جزء سائر
الاجزاء فلم يكن اعم
من تفويض سائر الاجزاء
فكان كل جزء
اخص من احده
الاجزاء الباقية فلم يكن
بينهما منع لا للجمع
ولا للخلو ويمكن
تركب مائة الجمع من
اجزاء كثيرة وان
شرطنا المنع كذلك
لاقتناع الجمع بين كل
معين ومعين آخرويه
وبين احده الاجزاء
الباقية ضرورية كون
كل معين اخص من
نقض احده الاجزاء
الباقية من

جزئين كما فلو تركبت من ثلاثة اجزاء وليكن (ج) و (ب) و (ا) لم يخل اما
ان يكون (ج) مستلزما لنقيض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن
بين (ج) و (ب) انفصال حقيقي وان كان فاما ان يكون نقيض (ب) مستلزما
(لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال
حقيقي وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم للشيء
مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيقي وبعبارة اخرى
لو تركبت الحقيقة من اكثر من جزئين لزم احد الامرين اما جواز اجتماع جزئيهما
او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق (ج) كذب (ب) وح اما ان يصدق (ا)
اولا فان صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو احد الامرين وان لم يصدق ارتفاع (ب)
و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بمفصلات ذوات اجزاء كثيرة
امامتة كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون
هذا العدد ثلاثة او اربعة او خمسة وهل جرابها بانها في التحقيق مركبة من حلية
ومتصلة فان معناها اما ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا او تاما
الا انه لما حذف احد حرفي الانفصال او هم ذلك تركبها من ثلاثة اجزاء فان قلت
المنفصلة الثالثة اما ان يكون هذا العدد ناقصا او تاما لانه انهما مائة الجمع ولا انفصال
حقيقي بينهما وبين الحلية لجواز تصادقهما بصدق الحلية فان الانفصال المانع من
الجمع يصدق ولو ارتفع جزأهما فنقول تلك المنفصلة ليست مائة الجمع بل منتهية مع
الحلية على انها مائة الخلو وجزأ الانفصال الحقيقي لابد ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا فان صدقت الحلية كذبت المنفصلة المانعة الخلو لاقتناع جزئيهما
وان صدقت كذبت الحلية وكيف لا يكون كذلك ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء
الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مائة الخلو مساوية لنقيض الحلية الا انه حذف واقفيت مقامه فظن
ان تركبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من حلية
ومساوي نقضها وهناك نظر لانه ان زعم ان الحقيقة يمتنع تركبها من اكثر من
جزئين مطلقا فالدليل مقام عليه وان زعم انها لا تتركب من اجزاء فوق اثنين على
وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يجه السؤال وانما يجه لو اعتبر في المنفصلة
الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن الذين انكس كذلك وامامتة
الجمع فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من نقضها لان كلاما جزئيهما يستلزم
نقض الاخر لاقتناع الجمع بينهما ولا تنكس اي ولا يستلزم نقض كل جزء منهما الجزء
لاخر لجواز الخلو عنهما فيكون كل جزء مائة اخص من نقض الاخر وبالتفصيل المذكور
في مقابلة احد جزئيهما ان كان نقضه او مساو له كانت حقيقة وقد فرضنا مائة الجمع

وان كانت اعم من نقبضه او كان مبايناه جاز الجمع بينهما على ما مر واما مائة الخلو
فهي ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من نقبضها لاستلزام نقبض كل جزء من
جزئياتها من الاخير لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء
اعم من نقبض الاخر و بالتفصيل مقابل احد الجزئين يتبع ان يكون نقبضه اومساويا
والا كانت حقيقية وان يكون اخص منه او مباينا والاجاز ارتفع عنهما فحين ان يكون اعم
من نقبضه وهذا كله اذا فسرت مائة الجمع ومائة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم
فيها بانتاع اجتماع جزئياتها في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بانتاع
اجتماع جزئياتها كذباً وجواز الاجتماع صدقاً اما اذا فسرتا بالمعنى الاعم وهو ما حكم
فيها بانتاع الاجتماع من غير الترض لقيد اخرجاز تركبهما من قضيتين شأنهما
ذلك ومن قضية ونقبضها اومساوية وهو ظاهر ويمكن تركب مائة الخلو من
اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لاشجراً او لاجزراً او لحيواناً اما ان اعتبرناها بحيث يكون بين كل معين
من اجزائها وبين المعين الاخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء
الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركبها لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل
معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومنى كان كذلك لا يكون بين المعين
المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو بيان المقدمة الاولى ان كل معين فرض
يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية للمعين
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقابض الاجزاء ضرورة
ان انقضاء احد الامور بشمول عدمه وحينئذ يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من نقبضه
لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون نقبض كل جزء اخص من عين
الاخر فلو اجتمع نقبضا هما كان الشيء مجتمعاً مع الاخص من نقبضه مثلاً اذا فرضنا
ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون نقبض (ب) اخص من عين (ا) وعين
(ا) نقبض لنقبض (ا) فلو اجتمع النقبض كان نقبض (ا) مجتمعاً مع الاخص من
نقبضه اى من عين (ا) لكن اجتماع الشيء مع الاخص من نقبضه محال لاستلزامه
الجمع بين النقبيين واما انه لا ينكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم
اخذ الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلا يمكن كل جزء اعم من نقبض
الجزء الاخر لاصحالة ان يكون نقبض اللازم اخص من الملزوم فلا يمكن منع الخلو
وقد فرض كذلك ههنا وايضا لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لا يستلزم نقبض اللازم
عين الملزوم فكان الملزوم ممتنعاً بدون اللازم وايضا لا يستلزم نقبض اللازم عين الملزوم
لان نقبض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم و بيان المقدمة

الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لا يستلزم تقيض العام عن الخاص وانه محال
 وفيه نظر اما اول افلاته لوضح الدليل لامتنع تركيب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث
 يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثاني حادثة على ان التقيض
 قائم ببيان الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو لاثنتين كل جزء معين
 ومعين آخر صككت منع الخلو ثابت بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع
 ارتفع عهما وهو ظاهر ولان تقيض المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس
 فقيضه اخص منه ولان احد الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء
 والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانيا فلان امتناع انتفاء احد
 الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تقيضه ليس
 بشيء منه بل انه هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة
 كذلك وكلاءه في المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق
 فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتمع تقيضها وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع
 كل معين فرض دائما فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اي
 المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من تقيض
 الاخرح لاننا نقول اليوم بمحسب الزوم وهو لا يستدعي صدق اللازم مع صدق
 المزوم لجواز تحقق المزوم واللازم مع انتفاء المزوم دائما واما ثالثا فلان اكثر
 المتدمات مستدرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية كفي في
 اثبات المطالب لامتناع منع الخلو بين المعين واحد الاجزاء الا انه لا يكون المعين اعم
 من تقيض احد الاجزاء واما مانعة الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث
 يكون بين اي جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او جعرا او حيوانا
 ويمكن تركيبها وان شرطنا المنع كذلك اي منع الجمع بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك
 المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعي منع الجمع بين كل
 معين واحد الاجزاء السابقة ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من تقيض احد
 الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو تقيض احدها
 وليس اذا تحقق تقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان اثبات
 من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم
 فيها بالثبات بين قضيتين على احد الاحتمالات الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشيء
 المعروف الحقيقة بانها التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال
 بالحقيقة ذات الاجزاء فان اي جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب
 فلا يكون التعريف جامعا اجاب بما حققتنا وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب
 واما ما ظنوا من جواز تركيب مانعة الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سويل لا

اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيهما حتى يحكم بينهما بالانفصال واذا فرضنا احدا طرفيهما قولنا هذا الشيء شجرة فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او اعلى التعيين فان كان احدهما على التعيين تم المفصلة به وكان الاخر زائدا حشوا وان كان احدهما اعلى التعيين لم يمكن انفصال مانع من الجمع لجواز تصادقهما حتى اذا صدق قولنا هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجر او حيوان مانعا من الجمع وان كان جزءاها مرتفعين بل هذه المفصلة في التبعيق ثلث منفصلات احداها من الجزء الاول والثاني وثالثتها من الجزء الاول والثالث وثانيتها من الثاني والثالث فكما ان الجملة اذا تعددت معنى الموضوع او المحمول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تكثر بتعدد احدا طرفيهما على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين اثنين فلان النسبة بين امور متكثرة لا تكون نسبة واحدة بل نسبيا متكثرة وحينئذ نقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقية من اجزاء كثيرة ويمكن تركيب مائتي الجمع والخلو منها ان ارادوا بها المفصلة الواحدة حتى ان يتركب منها فلام ان المفصلة القائمة بان هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان او بانه اما شجر او لا شجر او لا حيوان مفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها المفصلة الكبيرة فكما ترصكب الحقيقية المتكثرة من حقيقتات كذلك مائة الجمع والخلو وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقية واخذها فرق في ذلك (قوله الرابع تعدد نال المتصلة يقتضي تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس ما ذكر في الجمليات فان التعدد بالفعل معتبر نعم والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فالبحث في ان الشرطية اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالانفصال او الانفصال فكان في جانب المقدم كثرة حتى يكون الحكم فيها بالانفصال للكل من حيث انه كل او الانفصال عنه او كان في جانب التالي كثرة حتى يكون الحكم فيها باتصال الكل او انفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالي فتعدد نال المتصلة سواء كانت كلية او جزئية تقتضي تعددها وبمحافظة الاصل وكيفية لان ملزوم الكل كليا او جزئيا ملزوم للجزء كذلك بقباس من الاول صفراء الاصل وكبراء استلزام الكل لجزئه هكذا كليا كان او قد يكون اذا كان (ب) (فجد) و(هز) وكما كان (جد) و(هز) و(فجد) او (هز) فكما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) وكما كان او قد يكون اذا كان (ب) (فهر) و(هز) وتعدد مقدمها لا يقتضي تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوما لشيء كليا ولا يكون الجزء ملزوما له كذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعددها ببيان من الشكل الثالث

الرابع تعدد نال المتصلة يقتضي تعدد هالان ملزوم الكل ملزوم الجزء وتعدد المقدم لا يقتضي لان الكل قد يكون ملزوما دون الجزء وهذا في الكلية واما في الجزئية فتعدد ايضا يقتضي بيان من الثالث والاولى الكل وتعدد اجزاء مائة الخلو يقتضي تعددها لا استلزام الكل للجزء ولا قبضة في مائة الجمع لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء الجزء من

والوسط الكل فاذا صدق قد يكون اذا كان (اب) و(جد) (فهز) صدق قد يكون
اذا كان (جد) (فهز) وقد يكون اذا كان (اب) (فهز) لصدق قولنا كلما كان (اب)
و(جد). (فاب) او (جد) فجملة صفى الاصل حتى يتبع المطاوب و يظهر منه
ان الاصل لو كان كلما يتعد ايضا لكن لا يحفظ الكم وتعد اجزاء مائة اخلو يقتضى
تعددها وب حفظ الكم والكيف لان الكل مستلزم للجزء و امتناع اخلو عن الشيء
والمزوم يقتضى امتناع اخلو عن الشيء واللازم وهذه الدلائل تنوقف على حقيقة
استلزام الكل للجزء وسمع عاينه وتعد اجزاء مائة الجمع لا يقتضى تعددها لان منع
الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام انقضاء
الكل انقضاء الجزء فيصور ان لا يجمع الكل الشيء والجزء بمصاحبه وحكم الحقيقية
حكمها لما فيها من المتعين فلا يلزمها الا مائة اخلو هذا في الموجبات الزومية
والعنادية ولم يتعرض في الكتب للاتفاقيات والسوابب لانسياق الذهن اليها بادق
نظر ونحن نثير اليها اشارة خفيفة اما الموجبات الاتفاقية فهي لاتفارق القزوميات
والعنادية في الحكم لان الكل اذا كان مصاحبا لشيء دائما وفي الجملة كان الجزء
مصاحبا له كذلك ومصاحب الكل دائما لا يجب ان يكون مصاحبا للجزء دائما بخلاف
المصاحبة الجزئية نعم لو اخذناها خاصة اقتضى تعدد مقدمها ايضا تعددها لانه متى
صدق شيء مع مجموع صادق صدق مع كل واحد من اجزائه ومنع اخلو عن الشيء
والكل يستلزم منع اخلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك واما السوابب
الاتفاقية وغيرها فتعد دالى التصلة لا يقتضى تعدد ها لان عدم لزوم الكل كليا
كان لوجزئيا او مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء او مصاحبة وتعدد مقدمها
يقتضى تعدد اجزائه من الشكل الثالث والمقدمة القائلة باستلزام الكل الجزء
صفى والمنفصلة ان كانت مائة الجمع تعدد بتعدد جزئها لاستلزام جواز اجتماع
الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل واحد من اجزاء ذلك المجموع وان كانت مائة
اخلو فتعد اجزائها لا يوجب تعددها لان جواز اخلو عن الشيء والمجموع لا يستلزم
جواز اخلو عن الشيء وجزئيه وان كانت حقيقية فتحكمها حكم مائة الجمع ان كان
صدقها لجواز صدق الطرفين وحكم مائة اخلو ان كان صدقها لجواز كذب
الطرفين (قوله وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال) صفة الشرطية ان يقدم
حرف الاتصال والانفصال على المتقدم فضلا عن موضوعه لكن ربما يؤخر ان عنه
اما في الاتصال فتكونا الشمس ان كانت طالعة فانهار موجود واما في الانفصال
فلا يتصور الا اذا كان جزء مشتركين في ذلك الموضوع كقولنا كل عدد امان يكون
زوجا او فردا وجب ان تكون القضية شرطية شبيهة بالجملة اما انها شرطية فلانها

وقد يؤخر حرف
الاتصال والانفصال
عن موضوع المقدم
فنصير الشرطية
شبيهة بالجملة لكنهما
تلازمان في التصلة
دون الانفصال لان
الحقيقة المركبة من
كليتين مشتركتين
في الموضوع اذا قدم
حرف الانفصال عليه
صارت مائة الجمع
دون اخلو متى

عند التحليل تخل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة ولبقاء معنى الاتصال والانفصال وليست اقول معنى القضية بقى كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملة فلاشكها على شابة الجملة وهى حل ما بعد الموضوع عليه لكهما على الشرطية التى هى على الوضع الطبيعى والشبيهة بالجملة متلازمان فى المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المتصلة لان المركبة من كليتين مشتركين فى الموضوع قد يصدق حقيقة اذا اخرج حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج افراد ما نسا من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد اصارت ما نسا للجمع دون الخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما قلناه وفيه نظر لانه اذا اخرج حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفردا وليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شئ صفته كذا الاكل عدد شئ صفته كذا لانه لا يخالو عن احد الامرين فاذا وضع الشئ الموصوف انفس مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهى جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولا شئ من الشرطية كذلك على اننا نقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير الا فى اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملة بل شرطية كما كانت اللهم الا فى اللفظ ولم يتغير المعنى لاقى الاتصال ولا فى الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفرد مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم تكن القضيستان متلازمين فى الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعى وجود الموضوع والمنفصلة الموجبة لا تستدعى وجود موضوع المقدم (قوله وكلتا ان شديدة الدلالة على الازوم) قال الشيخ فى النفاة حروف الشرط تختلف فها ما يبدل على الازوم ومنها ما لا يبدل عليه فالك لا نقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لم تسترئى التالى يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضرورى بل ارادى من الله سبحانه وتعالى ونقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لا نقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فبشبه ان يكون لفظة ان شديدة الدلالة على الازوم ومعنى ضعيفة فى ذلك واذا كانت وسطا واما اذا دلالة له على الازوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كما واما وعد المصنف مهما ولو ايضا من هذا القبيل وفى ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على

وكلتا ان شديدة
الدلالة على الازوم
ثم اذ دون باقى حروف
الاتصال كما ذكرنا
ومنى وكلما واما
متى

الزوم دون اذا ومتى لجزان يكون بدلالته على الشك في وقوع مقدم وعدم دلالتها
 عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوعة للشرط وبعضها متضمن لمنشاء والشرط
 هو تطبيق امر على آخر اعم من ان يكون بطريق الزوم او الاتفاق فلا دلالة لها
 على الزوم اصلا على ما يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذدال على الزوم
 واذا لا يدل عليه مع ان اذليس بموضوع للشرط البتة وفي اذ ارباحة الشرط على
 ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يجدى فيه كثير نفع وانما هو فضول
 من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون
 محصورة ومهله، وشخصية كما ان الجلية يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها
 واهمها ونخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا
 فكل كلب حيوان فاشترطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كل كلب كلب فهو
 يحرك يده فهي شخصية وان كانت مهله فمهله ولو نظروا بدو التحقيق لوجدوا
 الامر بخلاف ذلك فان الجلية لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل
 كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الجليات
 ان ينظر الى الحكم لاني الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال
 بالحكم فكلية التصلة والمنفصلة الزوميتين بعموم الزوم واتضاء جيع الفروض
 والازمنة والاحوال اعني التي لاتساق استلزام المقدم للتالي او عتاده اليه وهي
 الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة
 من المقدم او عارضة له فاذا قلنا كلما كان زيد من كونه كائنا اوضحا حكا او قائما او قاعدا
 الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل
 حال ووضع يمكن ان يجمع وضع انسانية زيدا من كونه كائنا اوضحا حكا او قائما او قاعدا
 او كون الشمس طالعة او القمر صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان
 في جميع تلك الاحوال او الاوضاع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق
 لزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما سكن الانسان فرما كان حيوانا فانه
 يمكن ان يجمع المقدم مع كون الانسان صاهلا وان اتصال في نفسه والشبح اقتصر
 في التصبر على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان
 اراد بها التقدير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع
 التفادير كانت شرطية على التدوير والكلام في الشرطية في خمس الامور ان اراد بها
 فروض المقدم مع الامور للمكنة الاجتماع فقد اضفى من ذكرها الاحوال وانما قيدها
 بان لا ينفى الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالى او لا يمانده
 التالى للزوم والعناد الكليين فاننا لو عينا الاحوال في الكلية بحيث يتناول المنفعة الاجتماع
 من المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فاننا لو فرضنا المقدم مع عدم التالى او مع عدم

الغا من في حصر
 الشرطية وخصوصها
 واهمها كلية
 التصلة والمنفصلة
 الزوميتين بعموم الزوم
 والعناد لفروض
 والازمنة والاحوال
 اعني التي لاتساق
 استلزام المقدم للتالي
 او عتاده اليه احترازا
 عن فرض المقدم
 بحال لا يلزمه التالى
 او لا يعاند التالى
 للزوم والعناد الكليين
 لا بعموم المقدم ولا
 بتعميم الزمان فقد
 يكون المقدم امرا
 مستقرا وجزئيهما
 مجزئيهما وخصوصهما
 يتعين بعض منها كقوله
 ان جئتني اليوم فان
 اكرمك واهمها مت
 باهمها مت

لزوم التالي اليه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلولا كان
 ملزوما للتالي ايضا كان امرا واحدا ملزوما للتقضيين وانه محال واما على الوضع الثاني
 فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو
 ايضا محال فيصدق ليس كما. فحقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم لكلى وكذا
 لو اخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق
 لاستلزامه التالي حيث قد فلو عانده كان لازما متافيا او في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع
 ان يعانده التالي في الكذب فليس دائما اما المقدم او التالي وهو مناف للمناد الكلى
 هكذا ينزل التأخرون عن الشئ وقالوا عليه هب ان مقدم اللزومية اذا فرض مع عدم
 التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لان عدم لزوم
 التالي لم لا يجوز ان يستلزم التالي وعدمه او لزومه وعدمه فان المحال جاز
 ان يستلزم التقضيين وكذلك لان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين
 او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا لتقبض التالي
 لاستلزامه اليه لكن لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يعانده الشئ الواحد التقضيين
 واجابوا عنه بنفي الدعوى بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم
 بصدق الكليّة لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي
 فان المحال وان جاز ان يستلزم التقضيين لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او
 كذبهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ معانده المحال للتقضيين غير واجبة
 وان جازتها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشئ الواحد التقضيين او عاندهما
 لزم المناقاة بين اللازم والمزوم واما في الاستلزام فلان كل واحد من التقضيين مناف
 للآخر ومناقاة اللازم للشئ تستدعي مناقاة المزوم اليه ولانه اذا صدق المقدم صدق
 اخذ التقضيين وكلا صدق احد التقضيين لم يصدق في التقضي الآخر فاذا صدق
 المقدم لم يصدق في التقضي الآخر فبينهما مناقاة ولانه اذا صدق تلك الملازمة واستثناء
 تقبض التالي يلزم تقبض المقدم فيكون بين تقبض التالي وبين المقدم مناقاة لان
 عدم المقدم لازم من تقبض التالي واما في تعناد فلان معاندة الشئ لاحد التقضيين
 يوجب استلزامه لا تقبض الاخر ان كانت في الصدق او استلزام التقبض الاخر
 اليه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والمزوم
 لا يقال لاختفاء جواز استلزام المحال للتقضيين فانه يصدق قولنا كما كان الشئ
 انسانا ولا انسانا فهو انسان وكما كان الشئ انسانا ولا انسانا فهو لا انسان فالا انسان
 والا انسان لازما لا مجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزم لزم اجتماع
 الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومعنا مقدمة صادقة في نفس
 الامر وهي ليس البتة اذا كان الشئ انسانا فهو لا انسان فاجعلها صغرى

هذه القضية لتأتج ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان
 ويضاد القضية الثانية واذا اخضعناها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
 انسانا فهو انسان اتج ما يضاد الاول معنى صدق السالبة الكلية للتحقق
 زمة الجزئية بين اى امرين ولو بين القيعضين بقياس ملثم من القضية على
 مع الشك الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد
 صين فلما اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصد نقبضها
 القياس وحينئذ يظلم مع الكبرى ويتج نقبض الصغرى فقد استلزم المجموع
 كمن القياس ونقبض النتيجة نقبض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة
 ان المجموع مستلزم للنقبضين لانا نقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل
 مد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
 لا في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن الذين
 جزء الآخر لا دخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى
 ويجرى الحشو فلا انسان والا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا الا انسان
 لتلازمان صادقتان بحسب الالتزام تكن الكلام في لزومية بحسب نفس الامر
 لى لى قياس الخلف الا ان نقبض النتيجة مع الكبرى يتج نقبض الصغرى
 ان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت
 الشبح قال اذا فرض المقدم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال يستلزام
 مع الجزء فنقول بتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة ينا فى التالى بالضرورة
 يستلزمه وليست كلية التصلة والمفصلة به يوم المقدم اى بكليته لما مر فى صدر
 البحث ولا يعموم المراد بالمراد بالمراد لان ما ان التجدد المتصرم ككتابة الانسان
 تجدد فى زمان وتقرض فى آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كائنا يكون
 له الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امرا مستمرا مزها عن المدار كقولنا كلاما
 لله تعالى عالما فهو سحى وجزئية التصلة والمفصلة لاجزئية المقدم والتالى بل بجزئية
 ض والازمنة والاحوال كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
 دناية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون
 ناميا او جادا حقيقة فان اتفاد بينهما انما هو على وضع كونه من النضر بلت
 وب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم فى الكليات مقتضية لتناى مستقلة بالاقتضاء
 داخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل فى اقتضاء التالى لم يكن
 م والمعا ند هو وحده بل هو مع امر آخر واما فى الجزئيات فلقد هما دخل
 ضاء التالى فان كانت معرفة عن الكلية فظاهر والا فهو لا بد نقل بالاقتضاء
 هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها بكنى المجموع فى الاقتضاء

فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد سمح
لبعض الاذهان ان ذلك الامر الزائد لابد ان يكون ضرورياً بالمقدم حانة للزوم فانه
لو لم يكن ضرورياً بالمتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز زوال
الشرط يوجب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي
لا تصاق بينهما فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل
عمره وكذا الحجر للحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمره وقد يكون
اذا شرب زيد كل عمره وقد يكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وح
يلزم كذب الدواب الكلية للزومية وكذب الموجبات الالفة كلية مع ان جمهور
العلماء اجابوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات غريبة بسببها اختلال اكثر فواحد القوم
وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في مجموع ان لا يقدم ان
اراد به انه شرط في الزوم الكلي الذي هو بالقياس الى المجموع فليس ولا امتناع في ان زواله
موجب لزوال الزوم الكلي وان اراد به انه شرط في الزوم الجزئي فهو ممنوع الا بمعنى
له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد
اولا وقد صرح الشيخ بعدم لزوم كونه ضرورياً حتى حكم بان قولنا قد يكون اذا كان
هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لازم له على وضع انه يدل على ما في النقص برقم
برقه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضروي للانسان واما الشبهة الثانية فلان
الزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لو لم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على
اقتضاء الامر الزائد وليس كذلك فانا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو للزوم بل غيره
على ان الامر الزائد لو وجب ان يكون ضرورياً فان كان ضرورياً بالذات المقدم
انقلب الملازمة الجزئية كلية وان لم يكن ضرورياً بالذات بل لامر آخر فذلك الامر
ان كان ضرورياً بالذات المقدم لزم المحذور ولا يسلل بل ينتهي الى ما لا يكون
ضرورياً بالمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا تنهق الملازمة كما ذكره من انه شرطها
هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصتهما فيتمين ببعض الازمان
او الاوضاع كقولنا ان جئتني اليوم او راكبا اكرمك واحما لهما باهمل الا زمان
والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجليات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كية
الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والا فالجملة كذلك ههنا
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والا فان
بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم يكن بل
اهمل بيان كية الحكم فهي المهملة واهمل ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذئاب
مدولة للجب فقل المتأخرون عنها ولم يفتوها الشئ منها واداهم الغفلة عن تحقيق

و يشترط في الكلية
الانفاقية ايضا كون
الطرفين بحسب
الحقيقة اذ يجوز
كذبهما في الخارج
في بعض الازمنة
و السالبة للازمنة
و العندية ما يسلب
اللزوم و العناد لا ما
يثبت لزوم السلب
و عتاده وجهتهما
الازوم و العناد
و اطلاقهما بجهة
اللزوم و العناد
الوجهة المتصلة الكلية
كلًا ومتى ومهما وسور
المتصلة الكلية دائما
وسور السالبة الكلية
فبهما ليس البتة وسور
الايجاب الجزئي فيها
قد يكون وسور السلب
الجزئي في المتصلة
ليس كلًا وفي المتصلة
ليس دائما وان واذا
ولو في المتصلة واما
وحده في المتصلة
للاهمال متى

الفصل الحادي عشر
في تلازم الشرطيات
و تعادها وفيه
امثال الاول في تلازم
المتصلات واستلزامها
لكسبها كافي الخليات

متى

هذا المقام الى خبط المشواء في ايراد الاحكام ولو لا مخالفة التطويل اللازم
من التفصيل لامطرنا محب الافكار ورفضنا حجب الاستار وامل الله سبحانه وتعالى
بوفى في كتاب آخر للمرد الى ذلك عنه العزم (قوله ويشترط في الكلية الانفاقية)
الموجبة الانفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر و يشترط ايضا ان يكون طرفاها
حقيقتين اذ لو كان احدهما خارا جيبا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه
في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوافق في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب
فالسالبة للازمنة و العندية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالى و عتاده في جميع الازمنة
والاوضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع
والمعادة المرفوعة جزأ من التالى من حيث هو نال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا
وارد نرفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك اذا اردنا
رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم فيه
بلزوم سالب التالى او عتاده عليه فانها موجبة لزومية او عندية سالبة التالى وليس
بيدهما تلازم على منسجي في باب التلازم وكذا السالبة الانفاقية ما يحكم فيها برفع
الانق في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لاما ثبت
انق في السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالى وعدمه بشئ واحد لزم
اجتماع النقيضين في الواقع وانه محال واما وجهتهما اى جهة المتصلة و المتفصلة
واطلاقهما في جهة اللزوم و العناد و اطلاقهما فالوجهة ما يذكر فيها جهة اللزوم
او العناد والانق في كقولنا كلًا كان (اب) (فجد) لزوما او انفاقيا ودائما اما ان يكون
(اب) او (جد) عتاديا او انفاقيا والمطلقة مالم يتعرض فيها بشئ من ذلك وللشيخ
في اعتبار الجهة مسلك آخر يتوقف على ما عتده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بسانه
هذا الموضع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلًا ومهما ومتى وسور المتفصلة الموجبة
الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلًا
وفي المتفصلة خاصة ليس دائما وان واذا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال
للاهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات)
لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقامها شرعا في ازمها واحكامها فان شرطيات اذ اقبس
بعضها الى بعض فالقابسة بينهما اما بالتلازم او بالعناد والتلازم مخصص في عشرة
اوجه لانه اما ان يستبر بين المتصلات او بين المتصلات او بين المتصلات والمتصلات
وتلازم المتصلات اما بين المتصلة الجنس او المتخلفة الجنس * والمتحدات الجنس
اما حقيقيات او مائعات الجمع او مائعات الخلق * وتلازم المتخلفات الجنس اما بين الحقيقية

ومائة الجمع او بن الحاقية ومائة الخلو او بن مائة الجمع ومائة الخلو * ونلازم
 التصلا والمفصلات اما نلازم للتصلة والحاقية او للتصلة ومائة الجمع او للتصلة
 ومائة الخلو والمراد بالتصلات في هذا الباب اللزوميات و بالتفصلات العادات
 والمصنف رتب لذلك هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها لاقسام التلازم
 الاول في تلازم التفصلات فقال استلزامها العكسيها كما في الحليات وقبل الخوض
 في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض
 الحليات في الشرائط والاختلاف كما ذكرنا الا انه يشترط فيها الاتحاد في
 الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والعناد والاتفاق لان يجب
 لزوم الاتصال واتفاقه وسواء مما يتناقضان جزئيا وكذلك يجب عند الانفصال
 واتفاقه وسواء تنقض قولنا كلما كان (اب فيجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فيجد)
 لزوميا وان كان اتفاقا فان اتفاقا وتنقض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد)
 عندا قد لا يكون اما (اب) او (جد) عندا وان كان بالاتفاق في الاتفاق اذا عرفت
 هذا فنقول اما للعكس المستوي فالتصلة للزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنفها
 لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فيجد) لصدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والا
 فقد يكون اذا صدق (جد فاب) فجهله صغرى للاصل ليتج قد لا يكون اذا كان
 (جد فيجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فيجد) وان كانت سالبة جزئية
 لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا يصدق
 قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التي هي تنقضها
 وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا
 صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب فيجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب)
 والافليس البتة اذا كان (جد فاب) ونعته الى الاصل ليتج ليس البتة او قد لا يكون
 اذا كان (اب فاب) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او نعكسه الى ما يصاد
 الاصل كليا ويناقضه جزئيا قال المصنف في بعض نصابه وفي انعكاس الموجبة
 للزومية لزومية نظريها استلزام المقدم التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك ثم
 مطلق الانفصال بينهما يتيقن اما اللزوم فلا وهذا النظر اما يتوجه لومع انتاج
 اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجبه له اصلا
 واما مطلق الاتصال على منع اللزوم فليس يلزم فضلا عن اليقين لان اللزومية ان كانت
 مركبة من كاذبين فمكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق اتفاقية ايضا لكذب التالى
 والتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها
 عن تاليها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغايرة للاصل في المعنى وان كانت
 عامة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا صار بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا

واما المنفصلة فكذلك قد سمعت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهمالها
 للصنف واما عكس التقيض فللمنفصلة الازومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كنهها
 فاذا صدق كلما كان (اب فجد) فكلمها لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء المزوم
 من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان ياتي اللازم وتبقى المزوم وهو مما يهدم الملازمة
 بينهما وارجو بما يورد عليه منع التدبر والتفحص بالمشترك بين التقيضين كالامكان العام
 بما يقاس الى الامكان الخاص وتقيضه فلو استلزم تقيض الامكان العام تقيض الامكان
 الخاص وهو مستلزم لدين الامكان العام لكان تقيض الامكان العام مستلزما لنبذه
 وانه محال وانت خبير بالندفاع هل هذه الاسئلة من القواعد السابقة وقد آتينا على
 مباحث اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت
 موجبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ليس بانسان
 ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو ليس بحمار * وان كانت سالبة تنعكس
 سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان
 (اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلمها لم يكن (جد)
 لم يكن (اب) وتنعكس بعكس التقيض الى ما يناقض الاصل او يضاده والانتفاقيات
 لا عكس لها والامرفيها بين وكذا المنفصلات الا انه ربما يتوهم انعكاسها بناء على
 ان الحقيقة يستلزم حقيقة من تقيض طرفيها ومادة الجمع ومادة الخلو وبالعكس
 على ما يبيح نكدها لوازم اخرى غير سماء بعكس التقيض لعدم الامتياز بين
 اطرافها : فرض تقيض التالي او تقيض المقدم ليس كذلك بحسب الطبع (قوله

لكن ذكر الشيخ ان كل متصلين توافقا في الحكم) هذا الاستدراك مستدرك الان يقال
 لما كان تلازم المنفصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل بينهما
 فاستدركه ولكن ذكر الشيخ في الشفاء ان كل متصلين توافقا في الحكم بان يكونا كليتين
 او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى وتختلفا في الكيف
 بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضتا في التوالي فيكون تالي احدهما
 تقيض تالي الاخرى تلازما وتماكنا اما استلزام الوجبة لسالبة فلاه اذا استلزم
 المقدم التالي لم يستلزم تقيض التالي والا كان مستلزما للتقيضين مثلا اذا صدق كلما كان
 (اب فجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان (اب) لم يكن (جد) والا فقد يكون
 اذا كان (اب) لم يكن (جد) فيلزم استلزام (اب) للتقيضين واما العكس فلاه
 اذا لم يكن المقدم مستلزما لتالي كان مستلزما لتقيضه والام لم يكن مستلزما للتقيضين
 فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) صدق كلما كان (اب) لم يكن (جد) والافتقد
 لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للتقيضين وهو اى
 التلازم والافتكس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقيضين فلا يتم بان لزوم

لكن ذكر الشيخ ان
 كل متصلين توافقا
 في الحكم والمقدم
 وتختلفا في الكيف
 وتناقضتا في التوالي
 تلازما وتماكنا
 وهو غير لازم لجواز
 ملازمة التقيضين لمقدم
 واحد فلم يلزم السالبة
 الموجبة وجواز ان
 لا يلزم ولا واحد من
 التقيضين مقصد ما
 واحدا فلم يلزم
 الموجبة السالبة
 متى

السالبة الموجبة وجواز ان لا يلزم شيء من التقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينه وبينهما علاقة كما بين اكل زيد وشرب عمر ووعده فلا ينسب الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مصرح بخلافه مطع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جلية المعنى لا خفاء فيه فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يحججه فلم يجاب اطراف الكلام فقال المتصلتان الموصوفتان قد تؤخذان تارة بمضائق اتصال واخرى بانصال لزوم فيجعل اللزوم جزءا من التالى في احدهما و يؤتى بتقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلا كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان على تلازمهما اما في الكلبيين المطابقين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجد فكلما كان (اب) فليس (جد) والالصدق تقيضه وهو قولنا ليس محكما كان (اب) فليس (جد) ومعنى هذا الكلام ان (اب) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع لا على سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) ويكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة اذا كان (اب) فجد هف وكذلك اذا صدق كلا كان (اب) فجد فليس البتة اذا كان (اب) فليس (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون معه (جد) واما في الكلبيين اللزوميين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) فكلما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) هف وكذلك على العكس اذا صدق كلا كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكلليات مثلا اذا صدق ليس كلا كان (اب) فجد فقد يكون اذا كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلا كان (اب) فجد وقد كان ليس كلا كان (اب) فجد هف هذا كلام الشيخ بلافتراء عليه ولا زخرفة في البيان وعندى ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى العقل حقه لا يحتاج الى الدليل لفساية وضوحه فان التالى اذا لم يكن موافقا للقدم ولا لازما له يكون تقيضه اما موافقا له او لازما بالضرورة و اذا كان اتصاله بالقدم مطلقا حتى يصدق بلى وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق لم يكن لتقيضه اتصال به لا باللزوم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التالى للقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالى على تلك الاوضاع و ايجاب لزوم التالى للقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين

ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول ما هؤلاء القوم لا يكدون
 بفهمون حديثا لم يقلوا من الشيخ نقلوا الا وهو ينادي عليهم بقلة الفهم وكثرة الزلل
 ولا اعتراضوا عليه اعتراضا الا وقد اتم بوصفة اللافية والخطط مع الفهم باختراع
 القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاب بقوة الذكاء وجودة الفريضة
 مذكورون وكان ذلك كان لتقدمهم * لتقدمهم * ولتوفر جدهم * لتوفر
 جدهم * قوله نعم اذا انفقت المتصلتين كل متصلتين تغتني في الحكم والمقدم والكيف
 وتلازم في التالى اى كان تالى احدهما لازما لتالى الاخرى فلا يخلو اما ان انعكس تلازم
 تاليهما او لا انعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى
 التقدير الاربعه فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم
 التاليتين فهما تلازمتان متماكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليتين
 كلياً او جزئياً وكل واحد منهما ملزوم للاخر كلياً وملزوم الملزوم ملزوم فيكون
 المقدم ملزوماً لتالى الآخر ونقول ايضا التاليتان متساويتان ح والثى اذا كان ملزوماً
 لاحد المتساويين كلياً او جزئياً يكون ملزوماً للمتساوي الاخر بالضرورة او نقول
 اذا فرضنا ان يكون (جد) لازماً (هـ) منعكسا عليه وصدق كما كان (اب) (فجد)
 فكما كان (اب) (فهـ) بقياس من الاول صفراء التصلة الاولى وكبراه استلزام
 تاليها لتالى الثانية هكذا كما كان (اب) (فجد) وكما كان (جدفهـ) يتبع كما كان (اب)
 (فهـ) وبالحلف ايضا فان نقيض الثانية مع الاولى يتبع من الثالث ما ينفق تلازم
 التاليتين وكذلك بيان استلزام الثانية للاولى والتلازم بين الجزئيتين بلافق
 واما في السالبين فلان كل واحد من التاليتين لازم للاخر والثى اذا لم يكن مستلزماً
 للاخر والثى اذا لم يكن مستلزماً للازم اصلاً او في الجملة لا يكون مستلزماً
 للزوم كذلك والالكان مستلزماً للازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما
 متساويان والثى اذا لم يكن ملزوماً لم يكن ملزوماً لاحد المتساويين الاخر او نقول على
 ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجد) فليس البتة
 اذا كان (ابفهـ) بقياس من الشكل الثانى صفراء الاولى وكبراه استلزام تالى الثانية
 لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (ابفهـ) كما كان (هـفجد) فليس البتة اذا كان
 (ابفهـ) وبالحلف ايضا وكذا البيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين
 فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبين
 معاً وان لم انعكس تلازم التاليتين فيكون احدي المتصلتين لازمة للتالى والاخرى
 ملزومة فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فان كانا موجبتين زمت لازمة التالى ملزومته
 لان الثى اذا كان ملزوماً للزوم كلياً او جزئياً يكون ملزوماً للازم كذلك من غير
 عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الثى للازم لا يستدعي استلزامه للاخص

نعم اذا انفقت المتصلتين
 في الحكم والمقدم
 والكيف وتلازم
 في التالى تلازم
 وتماكستان انعكس
 تلازم التالى لان
 ملزوم الملزوم
 وان لم انعكس
 لازمة التالى الاخرى
 من غير عكس
 في الموجبتين
 والاخرى اياها
 من غير عكس
 في السالبين
 متى

وان كانتا سالبين لزمت ملزومة التالى لازمته لان الشئ اذا لم يكن ملزوماً لملزوم اصلاً
او بالجملة لم يكن لازماً لملزوم كذلك ولا ينمكس لجواز ان يكون الملزوم اخص وعدم
استلزام الشئ للاخص لا يقتضى عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل قد اشتهر
فيمابين الاصحاب بالاشكال والخطا فالتزامنا ان يبين التلازمات فيه بعبارة مختلفة
بالإيجاز والتطويل بدلائل متعددة بذلاً للجهود فى إيضاح المقام وتكثيراً للقوادى ونجى
الخطا ونسهلاً للامر على الطلاب حتى يضبطوا من العبارات الطبية وبحفظوا
بالقرىرات المختصرة على ادراك من الاجر الجزيل والثناء الجليل ما امله (قوله)
وكذا ان افتتحت فى التالى وتلازمتا فى المقدم (المتصلتان المتفتحتان فى الكم) وكيف
ان افتتحتا فى التالى وتلازمتا فى المقدم فالاقسام الثمانية فيهما فان انعكس تلازم المقدمين
تلازمتا ونما كسنا كانا موجبتين لان التالى اذا كان لازماً لاحد المتساويين كلياً او جزئياً
كان لازماً للساوى الآخر كذلك لو سالبين لانه اذا لم يكن لازماً لاحد المتساويين دائماً
او فى الجملة لم يكن لازماً للآخر كذلك ونقول ايضاً اما فى الموجبتين الكليتين فلان
كل واحد من المقدمين لازم للآخر والشئ اذا كان لازماً للآخر كان لازماً لملزوم
كلياً لان لازم اللازم لازم مثلاً اذا كان بين (جد وهز) تلازم متعكس وصدق
كما كان (جد فاب) وكما كان (هز فاب) بقياس من الاول كبره الاول وصغراه استلزم
مقدم الثانية لمقدمها هكذا كما كان (هز فجد) وكما كان (اب فجد فاب) فكلما كان (هز فاب)
واما السالبين الكليتين فلان التالى اذا لم يكن لازماً للازم اصلاً لم يكن لازماً لملزوم
اصلاً كما اذا قلنا فى القرض المذكور ليس البتة اذا كان (جد فاب) فليس البتة اذا كان
(هز فاب) بقياس من الاول هكذا كما كان (هز فجد) وليس البتة اذا كان (جد فاب) فليس
البتة اذا كان (هز فاب) ونقول ايضاً كلما صدقت احدى المتصلتين صدقت الاخرى
لانه كلما صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلما صدق مقدم الاولى
صدق التالى او ليس البتة اذا صدق مقدم الاولى صدق التالى وكلما صدق اوليس
البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالى وهو المطلوب واما الجزئيتان فلم يأت
ذلك البيان فيهما للضرورة كبرى الاول جزئية بل بيان تلازمها اما بان الموجبتين
نقيضاً السالبين وبالعكس ونقيضاً المتساويين متساولين واما بحكم عكس النقيض فانه متى
صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى وكذلك
متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الاولى انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالسالبان
الجزئيتان متلازمان كالوجبتين الكليتين وعلى هذا بقياس الموجبتين الجزئيتين
وان لم ينمكس تلازم المقدمين بل احدى المتصلتين ملزومة المقدم والاخرى لازمة

وكذا ان افتتحتا فى التالى
وتلازمتا فى المقدم
لكن ان لم ينمكس
التلازم لزمت ملزومة
المقدم الاخرى من
غير عكس فى الكليتين
والاخرى ابهاماً من
غير عكس فى
الجزئيتين

فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فان كانتا كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمة من غير
عكس اما التلازم فلما مر من الطرق كما يقال كما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة
المقدم لانه كما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم وكما صدق مقدم
لازمة المقدم صدق التالي فكما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق التالي وهي
التصلة الملزومة المقدم واماعدم العكس فليجوز ان يكون المزوم اخص ولزوم التالي
للاخص اوساب لزومه عنه كليا لا يوجب لزومه للاعم اوسابه عنه كليا وان كانتا
جزئيتين لزم لازمة المقدم ملزومه بحكم عكس التقيض بدون العكس لانه لو انعكس
لزم العكس في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ الموجبتين
ويمكن الجزئيتين لفظ السالبتين وهو سهو ما صكان الا من طينان التلم قوله وكذا
اذا تلازمتا في المقدم والتالي المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان ينعكس
تلازما هما لو ينعكس تلازم احدهما دون الآخر ولا ينعكس شيء من التلازمين والاتفاق
في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فانه لم يعتبر فيه الاتفاق في الكيف
على ما علمه فان انعكس التلازمان تلازمت المتصلتان ونعما كاستلان احد المتساويين
اذا كان ملزوما لاحد السالبتين الآخرين كليا او جزئيا يكون المساوي الآخر ملزوما
للمساوي الآخر كذلك واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما ولك ان تبين تلازم الموجبتين
الكليتين بقياسين من الاول والسابتين الكليتين بقياسين من الاول والثاني والجزئيتين
بعكس التقيض مثلا اذا كان بين (اب) (وهز) وبين (جد وخط) تلازم متعكس وصدق
كلا كان (اب فجد) فليصدق كلا كان (هز فخط) لانه كلا كان (هز قاب) وكلا كان
(اب فخط) فكلما كان (هز فجد) ثم نقول كلا كان (هز فجد) فكلما كان (جد فجد) فكلما كان
(هز فخط) وان انعكس تلازم احد الطرفين دون الآخر فحكم الطرف المنعكس تلازمه
حكم مهده حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم المتصلتين حكم متصلتين مهدين في المقدم
متلازمتين في التالي تلازما غير متعكس وان كانتا موجبتين لزم لازمة التالي ملزومه
من غير عكس وان كانتا سالبتين لزم ملزومة التالي لازمة بالعكس وذلك لان مقدم
احدى المتصلتين وان لم يكن عين مقدم التصلة الاولى الا انه مساو له وحكم الشيء
حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين مهدين في
التالي متلازمتين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين لزم ملزومة
المقدم لازمة وان كانتا جزئيتين لزم لازمة المقدم ملزومه من غير عكس فبهما
وان لم ينعكس شيء من التلازمين فاما ان يكون ملزومة المقدم هي ملزومة التالي
ملزومة حتى يكون احدى المتصلتين ملزومة الطرفين والاخرى لازمة الطرفين
او تكون مختلفة لها فاحديهما ملزومة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم
ملزومة التالي فان احدث ملزومة المقدم والتالي فاما ان يكون المتصلتان موجبتين

وكذا ان تلازمتا
في المقدم والتالي لكن
انعكس احد التلازمين
دون الآخر فحكم
تلازم الطرفين حكم
مهده وان لم ينعكس
في واحد منهما
فان احدث ملزومة
المقدم والتالي لزم
لازمة الجزء الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الجزئية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الكلية
وان اختلفت لزم
ملزومة المقدم الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الكلية والاخرى
اياها من غير عكس
في السالبة الجزئية
متن

اوساليتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء اى لازمة الطرفين كلية او جزئية
فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا سواء كانت ملزومة
الطرفين كلية او جزئية اما ان [اللازمة الطرفين لا تستلزم ملزومة الطرفين فلان اللزوم
بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئيا كما ان الانسان يستلزم
الحيوان كلية والصاحك بالفعل الذى هو ملزوم للانسان لزوما غير متعاكس لا يستلزم
الفرس الذى هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة
الطرفين كلية فلان اللزوم بين الملزومين لا يستلزم اللزوم الكلى بين اللازمين كما ان
الانسان يستلزم الحيوان والجوهر الذى هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذى هو
لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة الطرفين جزئية لزممت هى الاخرى اى ملزومة
الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليها اما
كلية او جزئيا وتاليها ملزوم لتالى لازمة الطرفين كلية فيكون مقدم ملزومة الطرفين
ملزوما لتالى لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين كلية فيكون
مقدمها ملزوم ما لتاليها وهى اللازمة الطرفين وليكن لتوضيحه (ا ب) ملزوما
(لهز وجود) ملزوما (ب حط) فاذا صدق كلما كان او قد يكون (ا ب فبعد) فقد يكون
اذا كان (هز فبعد) لانه اذا اصدق قد يكون اذا كان (ا ب فبعد) بجملة صغرى
لقولنا كلما كان (ج د فبعض) ليتبع من الاول قد يكون اذا كان (ا ب فبعض) ثم بجملة
كبرى لقولنا كلما كان (ا ب فبعض) ليتبع من الثالث قد يكون اذا كان (هز فبعض) ونقول
ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية
والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين وسلب الملازمة الكلى بين اللازمين
يستلزم سلب الملازمة الكلى بين الملزومين لما سيجى في الساليتين وقد فرض بينهما
ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما مر من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم
اللزوم بين الملزومين اصلا وعلية ثبه بقوله لزممت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس
في الموجبة الجزئية وهى لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان ساليتين فاما ان تكون
لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة
الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة
الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين
والسالبة الملازمة الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم بحكم عكس التبعيض
وان كانت كلية لزممت ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين
الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية
فبعكس التبعيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة الكلية
من غير عكس واللازم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى اباهما من غير

عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية
لاستلزام ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب
الملازمة بين الملزومين اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والصاحك الذي
هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان الذي هو ملزوم للحيوان استلزاما كليسا وكذلك
ملزومة الطرفين لاستلزام لازمة الطرفين فان سلب الملازمة بين الملزومين لا يستلزم
سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان
اللازم للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كليسا واما ان لازمة الطرفين الكلية
مستلزومة لمزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين
اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه الملزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم
ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم
اصلا لم يلزم الملزوم ايضا او نقول تالي لازمة الطرفين ليس يلزم لمقدمها اصلا
ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازما لمقدم ملزومة
الطرفين اصلا وهو لازم لتاليها كليسا فلا يكون تاليها لازما لمقدمها اصلا وهي التصلة
الملزومة الطرفين او نقول اذا لم يكن بين اللازمين ملازمة اصلا لم يكن بين الملزومين
ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت ان ملزومة الطرفين الموجبة
الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة في الجملة وقد
فرض بينهما سلب الملازمة الكلية ههنا واما عدم الانعكاس فلخوارج سلب الملازمة
بين الملزومين كليسا مع الملازمة بين اللازمين كليسا كما في المثال المغروس وان اختلفت
ملزومة المقدم وملزومة التالى فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين
فاما ان تكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين
المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم
ملزومة المقدم فلخوارج ان يصدق للزوم الجزئى بين لازم الشيء وملزوم غيره
ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم النكاتب جزئيا
ولا لزوم بين الفرس الذى هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للنكاتب واما ان
ملزومة المقدم لا تستلزم لازمتها فلاحتمال اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم
اللزوم بينهما فان النكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للنكاتب
وبين الفرس الذى هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لازمت
ملزومة المقدم اياها من غير عكس اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم
يستلزم مقدم لازمة المقدم كليسا ومقدمها يستلزم تاليها كليسا فيكون مقدم
ملزومة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم كليسا وهو مستلزم لتالي ملزومة المقدم كليسا

فقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كليا واذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة
واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملزوم انشئ ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما
كما في المثال المذكور وان كانت المتصلتان سالبين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا
تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي ملزومة المقدم من غير عكس كل ذلك
بحكم عكس التقيض على ما مر غريزة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون
فهما في بعضها ثابت الملازمة وفي بعضها لا وعليك الاستئصال (قوله وكل
متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين
فهما اما موجبتان او سالبتان واباما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا
كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يكون تقيض التالى مستلزما
لتقيض المقدم كليا بعكس التقيض فبستلزم تقيض المقدم تقيض التالى جزئيا بعكس
الاستقامة مثلا اذا صدق كائنات (ا ب فجد) فقد يكون اذا لم يكن (ا ب)
لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس التقيض الى قولنا كذا لم يكن (جد) لم يكن
(ا ب) وبعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (ا ب) لم يكن (جد)
وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملزوم للحيوان جزئيا واللا انسان
لا يستلزم اللا حيوان كليا واما اذا كانتا سالبين فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان
(ا ب) (فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (ا ب) لم يكن (جد) والا لصدق كلما لم يكن
(ا ب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (ا ب فجد) وقد كان ليس البتة اذا كان
(ا ب) (فجد) ههه ولما كان تلازم السالبين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند
الى استلزام التقيضية لعكس عكس تقيضها وسند السند سند علامها به واما عدم
العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا واللا حيوان يستلزم اللا انسان
كليا وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتلازم مقدم احد بهما تقيض
مقدم الاخرى وتاليها تقيض التالى الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية
سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تساوى متصلة كلية موافقة لهما
في الكيف من تقيض طرفي الجزئية لما مر من المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في الطرفين تلازمتا متساكسا تلازمتا وتماكسا وتلك المتصلة الكلية
مستلزومة للجزئية من غير عكس فالكلمة المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احد
المتساويين مع الشيء حكم المتساوي الاخر معه ونقول ايضا اذا تحقق الملازمة
الكلمية بين شيئين يتحقق الملازمة الجزئية بين تقيضيهما فيصدق الملازمة الجزئية
بين ملازمي التقيضين لما ثبت انهما متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلّي بين
شيئين صدق السلب الجزئي بين تقيضيهما فتصدق السلب الجزئي بين ملازميهما
ولا ينعكس والا انعكس الجزئي بين التقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين

وكل متصلتين توافقتا
في الكيف وتخالفتا
في الكم وتناقضتا
في الطرفين لزمت
الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القضية
عكس عكس تقيضها
وكذا التلازم مقدم
احداهما تقيض
مقدم الاخرى وتاليها
ما

وكل متاهتين توافقتا
في الكم والكيف
وناقض مقدم أحدهما
نألي الأخرى واستلزم
نأليها نقبض مقدمها
زمت الأخرى الأولى
في الوجبة الكلية
والأولى الأخرى
في السالبة الجزئية
متما كسان تعا كافي
الزوم والأفلاو كذا
لوانقض نألي الأولى
مقدم الثانية ولزوم
مقدمها نقبض نألي
الثانية برهانه أن نقبض
النألي الصادقة الذي
هو مقدم الثانية
أولاً زمة يستلزم نقبض
المقدم الصادقة
الذي هو نألي الثانية
أولاً ملزومة وكذا لو
ناقض لازم نألي الأولى
مقدم الثانية والقيود
بجها لکن التعاكس
يتوقف على تعاكس
هذا الزوم من

أربعة لا من بد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكم والكيف) إذا توافقتا
المتصلتان في الكم والكيف وناقض مقدم أحدهما نألي الأخرى واستلزم نألي الأولى نقبض
مقدم الثانية فلا يخلو أمان أن يكون هذا الاستلزام متما كسا ولا يكون وأما ما كان فالتصلتان
أما أن تكونا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين فهذه ثمانية أقسام أما على تقدير
انعكاس التلازم بين نألي الأولى ونقبض مقدم الثانية فالوجبتان الكليتان متلازمتان
متما كسان فله من صدقت المتصلة الأولى استلزم نقبض نأليها نقبض مقدمها الذي هو عين
نألي الثانية كليا يحكم عكس النقبض ولما فرضنا أن نألي الأولى يستلزم نقبض مقدم الثانية كان
مقدم الثانية مستلزما لنقبض نألي الأولى فنقول مقدم الثانية مستلزم لنقبض نألي الأولى
ونقبض نألي الأولى مستلزم لنألي الثانية ينتج أن مقدم الثانية مستلزم لنأليها وهي المتصلة الثانية
وكذلك من صدقت المتصلة الثانية استلزم نقبض نأليها أعني مقدم الأولى نقبض مقدم
الثانية ونقبض مقدم الثانية مستلزم لنألي الأولى لأننا فرضنا انعكاس الزوم بين نألي
الأولى ونقبض مقدم الثانية ينتج أن مقدم الأولى يستلزم نأليها وهي المتصلة الأولى
وإذا ثبت أن الموجبتين الكليتين متلازمتان متما كسان فالسالبتان الجزئيتان كذلك
لما عرفت غير مرة وأما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما لأن اللانألي ينافي يستلزم
الحبوان جزئيا أو يمتنع استلزام الاحساس النألي ولا انعكاس أيضا لاستلزام
ألا أنسان الحبوان جزئيا وامتناع استلزام الاحبوان النألي وعلى هذا لا يكون
بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس وأما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين
نألي الأولى ونقبض مقدم الثانية فالوجبة الكلية الأولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية
بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لأن الاحساس مستلزم للاحبوان كليا والحبوان
ليس يستلزم الأنسان كليا ويطر منه أن السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية
الأولى ولا يعكس وأما الموجبتان الجزئيتان فالأولى لا يستلزم الثانية لاستلزام اللا
ضاحك الأنسان جزئيا وعدم استلزام الاحبوان الضاحك وبالعكس لا استلزام
الأنسان الحبوان وامتناع استلزام الاحبوان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين
الكليتين ولا انعكاس أيضا وكذلك حكم متصلتين توافقتا في الكم والكيف وناقض نألي
الأولى مقدم الثانية ولزم مقدم الأولى نقبض نألي الثانية فلهذا الزوم أن انعكس
تلازمت الموجبتان الكليتان ومتما كسان أما التلازم فلا إذا صدقت الأولى استلزم
نقبض نأليها أعني مقدم الثانية نقبض مقدمها وحبب فرضنا أن مقدم الأولى لازم
لنقبض نألي الثانية كان نألي الثانية لازما لنقبض مقدم الأولى فنقول مقدم الثانية ملزوم
لنقبض مقدم الأولى ونقبض مقدم الأولى ملزوم لنألي الثانية فمقدم الثانية ملزوم
لنأليها وهي المتصلة الثانية وأما العكس فلا إذا صدقت الثانية استلزم نقبض نأليها
نقبض مقدمها الذي هو نألي الأولى ومقدم الأولى ملزوم لنقبض نألي الثانية يحكم

انعكاس للزوم فيكون مقدم الاولى ملزوماً لثانيها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين
واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق شئ منهما صدق الاخرى
اذ لا ناطق يستلزم الحيوان جزئياً واللا حيوان لا يستلزم الانسان اصلاً وكذا
الحيوان يستلزم ان لا انسان جزئياً والناطق لا يستلزم اللاحيوان فالسالبان الكلبيان
ايضاً كذلك وان لم ينكس لزوم مقدم الاولى لنقيض نال الثاني فلو وجبة انكسبة
الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما مر من البرهان ولا تنعكس لاستلزام اللا
انسان اللاناطق كلياً وامتناع استلزام الحيوان الانسان كلياً ومن هذا يعرف استلزام
السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير عكس وصدق شئ من الموجبتين الجزئيتين
لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم اللا صاحبك جزئياً والصادك لا يستلزم اللا
انسان اصلاً وكذا الحيوان يستلزم اللاناطق جزئياً والحساس لا يستلزم اللاحيوان
فلا تلازم بين السالبتين الكلبيتين ايضاً ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان
استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصائل بقوله وبرهانه وفيه لف ونشر بتقديم
وتأخير وتحليله بل يقال برهان التلازم في الفصل الثاني ان نقيض نال الاولى الصادقة
الذي هو عين مقدم الثانية يستلزم نقيض مقدم الاولى الصادقة الذي هو ملزوم نال
الثانية وفي الفصل الاول ان نقيض نال الاولى الصادقة الذي هو لازم مقدم الثانية
يستلزم نقيض مقدم الاولى الصادقة الذي هو عين نال الثانية وكذا كل متصتين
ناقضتين لازم نال الاولى مقدم الثانية اى كان نال الاولى ملزوماً لنقيض مقدم الثانية والتعبود
بمحالها من توافقهما في الكم والكيف ولزوم مقدم الاولى لنقيض نال الثانية لكن نعاكسهما
يتوقف على تماكس الزوم بين نال الاولى ولازمه اى نقيض مقدم الثانية وبالفصيل
اللزوم بين مقدم الاولى ونقيض نال الثانية اما ان يكون متعاكساً اولا يكون وعلى
التقدير بن امان يكون الزوم بين نال الاولى ولازمه متعاكساً اولا وعلى التقدير الاربعة
فالتصان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت الاقسام ستة عشر
فان تماكس الزوم انما هو بين الكلبيان المتلازمان متعاكسان اما تلازمهما فلا نه اذا
صدقت الاولى استلزم نقيض ناليتها نقيض مقدمها والمفروض ان ناليتها ملزوم لنقيض
مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوماً لنقيض نال الاولى وكذلك الفرض ان مقدم
الاولى لازم لنقيض نال الثانية فيكون نال الثانية لازماً لنقيض مقدم الاولى فتقول مقدم الثانية
ملزوم لنقيض نال الاولى ونقيض نال الاولى ملزوم لنقيض مقدمها ونقيض مقدمها
ملزوم لنال الثانية يتبع من قبامين ان مقدم الثانية ملزوم لنها وهى المتصلة الثانية واما
الانعكاس فلا نه متى صدقت الثانية استلزم نقيض ناليتها نقيض مقدمها واذ قدر صحتنا
ان للزوم بين نقيض مقدمها ونال الاولى تماكس فيكون نقيض مقدم الثانية ملزوماً
لنال الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لنقيض نال الثانية تماكس فيكون

نقبض تالي الثانية لازما لمقدم الاولى فقدم الاول ملزوم لنقبض تالي الثانية ونقبض
تالي الثانية ملزوم لنقبض مقدمها ونقبض مقدمها ملزوم لتالي الاولى فقدم الاولى
ملزوم لتاليها والموجبان الجزئيان لا يلزم من صدق شيء منهما صدق الاخرى
لان الحيوان يستلزم الانطابق جزئيا والانسان لا يستلزم الاحساس والانسان يستلزم
الحيوان جزئيا والاحساس لا يستلزم الانطابق اصلا و يعلم من ذلك حال السالبيين
الجزئيين في التلازم والسالبين لكليتين في عدمه ونقول ايضا المتصلة الاولى تلازم
متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان المتصلتين
اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالى تلازمتا متعاكسا تلازمتا
وتعاكستا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزم
مقدم الاولى نقبض تالي الثانية ونافض تالي الاولى مقدم الثانية فيرجع الى مامر
فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلافرق لان حكم
احد المتساويين مع الشيء حكم المساوي الاخر معه وان لم يتمكس اللزوم ان فسواء
يتمكس احدهما ولا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية بين ذلك البيان
من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاضاحك كليا والانسان لا يستلزم القرس اصلا
فالسالية الجزئية الثانية مستلزمة للسالية الجزئية الاولى بدون العكس والموجبان الجزئيان
لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان جزئيا والصاحك لا يستلزم الانطابق ولا
امكس اذا الصاحك يستلزم الاكاتب جزئيا والتاقي لا يستلزم الصاهل اصلا فالسالبان
الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث لثنائي في تلازم المفصلات المبهدة الجنس)
كل منصفين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقضي طرفي الاخرى
او تساوي بين نقبضيها او كان احد طرفي احدهما يقبضا لاحد طرفي الاخرى والاخر
مساو بالنقبض الطرف الاخر فهما اماموجبان او سالبان جزئيان او كليتان نضرب
الاربعة في الثلاثة بمحصل ثمانية عشر فبما وكيف ما كان يتلازمان ويتعاكسان اما اذا
توافقتا في الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئتين يصدق الانفصال
الحقيقي بين النقبضين والاجاز الجمع بينهما اوجاز الخلو ههما لكن جواز الجمع بين
النقبضين يستلزم جواز الخلو عن العيين وجواز الخلو عن النقبضين يستلزم جواز
الجمع بين العيين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا تساوى طرفا احدهما
نقبض طرفي الاخرى فلانه لو لم يصدق المتصلة الاخرى لامكن الجمع بين جزئيهما
او امكن الخلو ههما وامكن الجمع بينهما يستدعي امكان الخلو عن نقبضيها المستلزم
لامكان الخلو عن مساوييهما وامكان الخلو ههما بوجب امكان الجمع بين نقبضيها
المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا
توافقتا في احد الطرفين ومساوي الاخر نقبض الاخر ففلا لامكن الجمع بين جزئي

الثنائي في تلازم
المفصلات المتعدية
الجنس كل حقيقتين
توافقتا في الكم
والكيف وتوافقتا
في الطرفين وتساوى
طرفا احدهما
بقبض طرفي الاخرى
وتوافقتا في احد
الطرفين ومساوي
الاخر نقبض الاخر
تلازمتا وتعاكستا
لان الجمع بين جزئي
كل واحدة منهما
يستلزم الخلو عن جزئي
الاخرى وبالعكس
والا لزم الخلف وان
توافقتا في الكم
وتخالفتا في الكيف
وتساقفتا في احد
الجزئين وتوافقتا
في الاخر وتلازمتا
فيه على التعاكس
لزم السالبة الموجبة
لامتناع مماندة الشيء
ونقبضه الثالث عناد
حقيقيا ولا يتمكس
بلواز ان لا يصادف
واحد من نقبضين
ثالثا متى

المتصلة الاخرى لامكن الخلو عن تقيضها وهو يستلزم امكان الخلو عن احد
 التقيضين ومساوى الآخر ولو امكن الخلو عنهما لجاز الجمع بين تقيضيهما فيعوز
 الجمع بين احدهما ومساوى الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هـ وقد اشار
 ال الكل بقوله والا لزم الخلف اى لما كان الجمع بين جزئى كل واحدة منهما يستلزم
 الخلو عن جزئى الاخرى وبالعكس فلو لم يتلزم المتصلتان اولم يتعاكسا يلزم الخلف
 وهو ان لا تكون الحقيقية حقيقية ولو ذكر ذلك بالفاء المفيد للترتيب لكن اولى هذا
 في الوجبتين النكبتين والجزئيتين واما في السالبتين فيحكم عكس التقيض وان توافقت
 حقيقتان في الكم وتخالفتا في الكيف وتوافقتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر
 او تلتزمتا فيه تلازما متعاكسا لزمت السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين
 من غير عكس اما للزوم فانه اذا عاند شئ اخر عنادا حقيقيا لم يعانده هو ولا لزومه
 المساوى تقيضه والزم معاندة التقيضين لشئ واحد وانه محال اذ ذلك الشئ ان تحق
 ارتفع التقيضان وان اتفق اجتماع التقيضان وفيه نظر لانه ان اريد بالمعاندة اللازمة
 الكلية فن البين انها ليست بلازمة وان اريد بها الجزئية لم يلزم من تحقق الشئ
 اجتماع التقيضين ولا من انقائه ارتفاعهما والاولى ان يقال متى صدق دائما اما ان يكون
 (ا ب) او (ج د) فليصدق ليس البتة اما ان لا يكون (ا ب) او يكون (ج د) والاصل
 فديكون اما ان لا يكون (ا ب) او يكون (ج د) ويلزمه فديكون اذا كان (ا ب) فجد
 لما استعرفه وقد كان بينهما انفصال كلي هـ واما عدم العكس فانه ليس يلزم من
 عناد شئ اخر عناد تقيضه اياه لجواز ان لا يعاند واحد من التقيضين انك كالأخص فانه
 لا يعاند الاعم صدفا ولا تقيضه كذا (قوله وكل مانعنى الجمع) اذا اتفقت مانعت الجمع
 في الكم والكيف وزم كل من جزئى واحدة منهما جزءا من الاخرى اوزم جزءا من
 احدهما جزءا من الاخرى واتحدتا في الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم الاجزاء
 اولا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
 بضرب الاربعة في الاربعة ليحصل ستة عشر ضربا فان لم يتعاكس اللزوم لزم
 الثانية وهى ملزومة الجزء الاولى وهى لازمة الجزء ان كانتا موجبتين والاولى ان
 ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزئين في الاجتناب فلان منع الجمع بين اللزومين دائما
 اوفى الجملة يستلزم منع الجمع بين اللزومين كذلك اذ لو اجتمع اللزومان لاجتمع اللزومان
 قطعا وفي السلب فلان جواز الجمع بين اللزومين يقتضى جواز الجمع بين اللزومين
 والالاتع الجمع بين اللزومين من غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع اللزومين
 لا يوجب امتناع اجتماع اللزومين وجواز اجتماع اللزومين لا يقتضى جواز اجتماع
 اللزومين لجواز ان يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
 في الآخر فلان منع الجمع بين الشئ واللازم يقتضى منع الجمع بين ذلك الشئ واللزوم

وكل مانعنى الجمع
 او مانعنى الخلو توافقتا
 في الكم والكيف
 وزم كل جزء من
 احدهما جزءا من
 الاخرى اوزم جزءا
 جزءا ووافق الاخر
 الاخر لزم الاخرى
 الاولى ايجابا والاولى
 الاخرى سلبا في مانعنى
 الجمع وبالعكس في مانعنى
 الخلو وتعاكسا ان
 انعكس اللزوم والا
 فلا لان امتناع الجمع
 بين الشئ ولازم غيره
 يقتضى الامتناع بينه
 وبين الغير امتناع
 الخلو عن الشئ
 وملزوم غيره يقتضى
 امتناعه عنه وعن الغير
 وان اختلفتا في الكيف
 وتوافقتا في الجزئين
 لزمت السالبة الموجبة
 لامكان ارتفاع جزئى
 الموجبة المانعة الجمع
 وامكان اجتماع جزئى
 مانعة الخلو ولا ينعكس
 لجواز اجتماع الشئين
 مع امكان اجتماع
 تقيضيهما صدفا
 وكذا من

فانه لو اجتمع معه لاجتمع مع لازمه هذا اذا كانت موجبتين واما ان كانتا سالبتين فلان
جواز الجمع بين الشيء والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشيء واللازم ولا يوجب
العكس في شيء منهما لجواز كون اللازم اعم وارادنا كس لازمنا تلازمت للفصلات
ونما كنتا اما اذا تلازمت في الطرفين وكانتا موجبتين فلان كل واحدة منهما متعلقة
على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين اللازمين يوجب منع الجمع بين
اللزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا تتل كل منهما على جزئين هما ملزوما جزئي
الاخرى وجواز اجتماع اللزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين واما عند الاتفاق
في احد الطرفين في الايجاب فلان كل واحدة منهما تشمل على جزء هو لازم جزء من
الاخرى ومنع الجمع بين الشيء واللازم يستلزم منع الجمع بين الشيء والملزوم وفي
السلب فلا تشمل كل منهما على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء
والملزوم غيره يقتضي جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السالب اما لان بيان
الذهن اليه اولاحاته على عكس النقيض وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع
بين الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقا
في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيما فيمكن لتوضيحه (ابجد) موجبتين متلازمتين
في طرفين فنقول منهما صدق (اب) صدق (جد) لانه لما كان بين (ب) منع الجمع و
(ب) لازم (لد) كان بين (ا) و(د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره يقتضي منع الجمع
بينه وبين ذلك الغير ثم لما كان (ا) لازما (لج) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين
(ج) و(د) منع الجمع لذلك المقدمة بعينها فهي مستقلة ههنا مرتين بخلافها ثمة وان
كانت الفصلتان الموصوفتان مانعتي الخلوفية قد ايداهما الضروب الستة عشر
فان لم يتمكس لزوم الجزء لزمت لازمة الجزء ملزومة الجزء بحسب ان منع الخلو
عن الملزوم من اوهن الشيء وملزوم غيره يستلزم منع الخلو عن اللازمين او هن الشيء
والغير وبالعكس سلبا لان جواز الخلو عن اللازمين او هن الشيء ولازم غيره يقتضي
جواز الخلو عن اللازمين او عنهم من غير عكس وان انعكس اللزوم تلازمتا
ونما كنتا لا تتل كل واحدة منهما على اللازم في الايجاب وعلى اللازم في السلب
والكل ظاهر وتطابق قوله وامتناع الخلو عن الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه
عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان اخفقت مانعة
الجمع او مانعتا الخلو في الحكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزمت السالبة الموجبة
كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما بيان اللازم في مانعة الجمع فلانه اذا كان بين
الشيئين منع الجمع جاز ارتقاعهما اذ المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين تقضييهما
منع الجمع في صدق السالبة وفي مانعة الخلو فلانه اذا امتنع الخلو عن امرين جاز
اجتماعهما فلا يمتنع الخلو عن تقضييهما واما عدم العكس فلجواز صدق الشئيين

مع جواز صدق نقبضيهما كالحيوان والايض حتى يصدق السالبة المانعة الجمع بدون موجبها وجواز كذب الشئيين مع كذب نقبضيهما كالانسان والناطق فيصدق السالبة المنفعة الخلو بدون موجبها (قوله الثالث في تلازم المنفصلات المتخالفات الجنس) اذا وافقت الحقيقة مائة الجمع او مائة الخلو في الكم والكيف واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مائة الجمع واستلزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مائة الخلو زوما واستلزاما غير متساويين فيها تكونان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين فهذه ثمانية فان كانتا موجبتين لزممت غير الحقيقة اياها وان كانتا سالبتين لزممت الحقيقة غيرهما من غير عكس اما الاول فلان الاول فلان الموجبة الحقيقية تشغل على منع الجمع والخلو بين جزئيهما ومنع الجمع بين الشئ واللازم مقتضى منع الجمع بين الشئ والمزوم ومنع الخلو عن الشئ والمزوم كنع الخلو عن الشئ واللازم والسالبة الحقيقية تصدق اما لجواز الجمع بين جزئيهما او لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشئ والمزوم موجب لجواز الجمع بين الشئ واللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم موجب لجواز الخلو عن الشئ والمزوم واما الثاني فلا حمل كون اللازم اعم وكذلك الحكم اذا كان جزءا للحقيقة لازمين لجزئي مائة الجمع ومستلزمين لجزئي مائة الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد الاشارة بما ذكرناه وغير الحقيقةيين اى مائة الجمع ومائة الخلو اذا توافقتا كما وكذا وتناقضتا في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازمتا وتماكستا اما اذا كانتا موجبتين فلان امتناع الجمع بين الشئيين دائما او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن نقبضيهما كذلك فيلزم مائة الخلو مائة الجمع وبالعكس اى امتناع الخلو عن شئيين مقتضى لامتناع الجمع بين نقبضيهما فيلزم مائة الجمع مائة الخلو واما اذا كانتا سالبتين فلان لجواز اجتماع بين شئيين ملزوم لجواز ارتفاع نقبضيهما وجواز ارتفاع شئيين ملزوم لجواز اجتماع نقبضيهما وان توافقتا في الكم والجزئين وتختلفتا في الكيف لزممت السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين لانه اذا كان بين الشئيين منع الجمع وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو والا انقلب مائة الجمع حقيقة وكذلك اذا كان بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فان قلت لانهم انه لو كان بينهما منع الخلو في الجملة كانت حقيقة وانما يكون لولزم منع الخلو كما بقول المراد انه لم يبق مائة الجمع مائة الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئيين مع جواز ارتفاعهما فتصدق السالبة بدون الموجبة فيها وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت الموجبة مائة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة الجزء الآخر من الموجبة ان كانت مائة الخلو فان الموجبة مستلزمة للسالبة اما اذا كانت الموجبة مائة الجمع فلان جزءا منها لا كان لازما للجزء من مائة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي

(مائة)

ان كانت مائة الجمع وبالعكس ان كانت مائة الخلو من

القائمتان في تلازم والكيف واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر منها الجزء الآخر من مائة الجمع واستلزامه من مائة الخلو لزممت غير الحقيقة اياها اياها وهي غيرهما سلبا من غير عكس ولا يخفى عليك لبيد وكذا لو كان اللازم في الجزئين وغير الحقيقةيين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتماكستا لان منع الجمع بين الشئيين يقتضى منع الخلو عن نقبضيهما وبالعكس وان توافقتا في الكم والجزئين وتختلفتا في الكيف لزممت السالبة الموجبة والا انقلبت المرجبة حقيقة من غير عكس لا مكان ارتفاع الشئيين وارتفاع نقبضيهما وكذا اذا توافقتا في احد الجزئين ولزم الجزء من الموجبة الجزء الآخر من السالبة

الرابع في تلازم
التصللات والمنفصلات
والتصلة والمنفصلة
الحقيقية اذ تناقضا
في احد الجزئين
وتوافقا وتلازما
في الآخر ولما
متاكسا لزم
التصلة المنفصلة
اجبا وبالعكس
سلبا لاستلزام كل
جزء من المنفصلة
نقيض الآخر
ولانعكس لجواز
كون تالي التصلة
اعم من مقدمها
وكذا لو ناقض
مقدم التصلة احد
جزئي المنفصلة ولزم
تاليها الجزء الآخر
او ناقض تاليها
احدهما او استلزم
مقدمها الآخر
او وافق مقدمها
احدهما او استلزمه
ولزم تاليها نقيض
الآخر او وافق
تاليها احدهما
ولزمه واستلزم
مقدمها نقيض الآخر
من

مانعة الخلو فيصور الخلو عنهما والانتقلت مانعة الجمع حقيقية واما اذا كانت مانعة
الخلو فلان احد جزئيهما لما كان ملزوما لاحد جزئي مانعة الجمع ومنع الخلو عن الشيء
والملزوم يستلزم منع الخلو عن الشيء واللازم كان بين جزئي مانعة الجمع منع الخلو فيصور
اجتماعهما والازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن
الشيء والملزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما
مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم لا فرس لافلا يلزم الموجبة للمنفعة الجمع
السالبة للمنفعة الخلو وايضا يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز انخلو عنه
وعن الملزوم كالحيوان والابيض لجواز اجتماعهما مع جواز الخلو عن الابيض
والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم الموجبة للمنفعة الخلو السالبة للمنفعة الجمع (قوله
لرابع في تلازم التصللات والمنفصلات) التصلة والمنفصلة الحقيقية اذ توافقا في الكم
والكيف وتناقضا في احد الجزئين وتوافقا في الجزء الآخر او تلازما فيه وتلازما
متاكسا وهي ثمانية [لزم] التصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة التصلة
ان كانتا سالبين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقا في احد الجزئين اما
التلازم في الموجبتين كالبيان لكانا اوجزئيتين فلان الانفصال الحقيقي بميل اجتماع الجزئين
وارتفاعهما متى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دلما اوفي الجملة وجب ثبوت
نقيض احدهما على تقدير الآخر كذلك اومتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض
الآخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الآخر ولا معنى لللازمة بين عين احدهما
ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقية تلازمها اربع متصلات ثنتان توافقا نهما
في المقدم بانتبار منع الجمع بين جزئيهما واخر بان في التالى باعتبار منع الخلو عنهما
وقوله لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخرى اعادة لبعض الدعوى واما عدم
الانعكاس فلجواز كون اللازم اعم فالتصلتان الوافتان في المقدم لانعكاس تاليها
لعدم الانفصال الحقيقي ا بين نقيض الاعم وعين الاخص والتوافقتان في التالى لانعدام
ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقيض الاخص وايضا لو استلزم التصلة
المنفصلة لانعكست كل متصلة على نفسها لانه حينئذ يكون بين نقيض المقدم والتالى
وبين نقيض التالى والمقدم انفصال حقيقي فيتلزم التالى المقدم واما حكم السالبين
الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فبين بعكس النقيض او بالخلف فانه لو لم يصدق
السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي
ملزومة للموجبة المتصلة وكأن لم يخرج الى اعادة هذا البيان في السوابق فلما عسر
المقابلة واما اذا تلازمتا في الجزء فلا نهما تساوى المتصلة الموافقة في الجزء لما تقرر
من ان كل متصليتين الموافقتين في الكم والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرفين
الآخر تلازما متاكسا متلازمان متاكسان وحكم احد المتساويين مع الشيء

حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة احد جزئي
 المتصلة ولزم تأليها الجزء الآخر من المتصلة اما ان المتصلة لازمة للمنفصلة اذا
 كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين فلانه متى صدقت المتصلة استلزم نقيض احد جزئيهما
 اعني مقدم المتصلة يعني الجزء الآخر استلزما مأكليا او جزئيا وعين الجزء الآخر
 يستلزم تالي المتصلة كليا فيستلزم مقدم المتصلة تأليها استلزما مافاقا
 للمنفصلة في الصكهم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزما ام الشيء
 لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالانسان
 يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولاعناد بين الانسان والفرس وكذا لو ناقض تالي
 المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المتصلة اما اللازم
 عند الإيجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المتصلة والجزء الآخر
 منها يستلزم نقيض احد جزئيهما اعني تالي المتصلة فقدمها يستلزم تالها لكنه
 لا يتم اذا كانت المتصلة جزئية لضرورة كبرى الاول جزئية حينئذ نعم لو تعاكس
 استلزام المقدم امكن البيان من الثالث واما عدم العكس فليجوز استلزام الملزوم
 لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء وتقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان
 فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين الاحيوان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة
 احد جزئي المتصلة ولزم تأليها نقيض الجزء الآخر لان احد جزئي المتصلة اى مقدم
 المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كليا او جزئيا ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي
 المتصلة واما عدم لزوم العكس فليجوز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم
 المعادة بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض الافرسان ولاعناد بين
 الانسان والافرسان وكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تأليها
 نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لاحد جزئي المتصلة واحد جزئيهما
 ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي المتصلة لكنه ايضا
 انما يتم في الكليتين ولو تعاكس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول
 وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء لللازم نقيض غيره مع عدم العناد بينهما
 كالانسان الملزوم للحمار يستلزم الحيوان اللازم لنقيض الافرسان ولا انفصال
 بينهما وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض
 الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة الملزوم لعين احد جزئيهما
 اى تالي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانعكاس اللزوم بين تلازمهما من الثالث
 وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض
 لازم الغير كالحويان يلزم الانسان الملزوم لنقيض الفرس ولاعناد بين الفرس
 والحويان وكذا اذا لزم تالي المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها نقيض

الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لتبعض الجز الآخر من المنفصلة وهو ملزوم لاحد جزئها الملزوم لتالي المنفصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره وعدم الانفصال بين تبعض لازم ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان الملزوم لتبعض

الفرس يستلزم الحيوان اللازم لاصها ل مع عدم العناد بينهما (قوله واذا اختلفتا في الكيف) اذ اختلفت المنفصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف وانحدتا في الكم والجزئين لزم التساوية منها الموجبة كالتين كانتا اوجزئيتين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشئين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم اللزوم بينهما لا متنازع للزوم والعناد معاً بين الشئين واما الثاني فلانه لا يلزم من سلب العناد بين الشئين منسحق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم منسحق العناد لجواز ارتفاعهما كما في المجتمعين بطريق الانفك وكذا لو تناقضتا في الجزئين والقيد بجهلها اما ان المنفصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئين تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين تبعضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين تبعضيهما لانتزع اجتماع بينهما فلم يبق التناظر بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المنفصلة الموجبة تنعكس بعكس التبعض الى موجبة مركبة من تبعض الطرفين وهي متلازمة للسالبة المنفصلة وهذا لا يتم في الجزئية واما ان المنفصلة الموجبة متلازمة للسالبة المنفصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامرين يقتضي الانفصال الحقيقي بين تبعضيهما لما مر من ان الحقيقيين اذا توافقا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزئين تلازمتا وتماكستا والانفصال بين التبعضين يستلزم سلب

الاتصال بينهما ولما عدم العكس فيها فليجوز عدم اللزوم بين امرين مع عدم التعاند بين تبعضيهما وبالعكس كالفرس والانسان وتبعضيهما وكذا لو وافق مقدم المنفصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر اما على تقدير ايجاب المنفصلة فلان مقدمها اعني احد جزئي المنفصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المنفصلة فلان مقدمها اي مقدم المنفصلة متاخر لتاليها اللازم لتالي المنفصلة ومتاخر اللازم متاخر للارزوم فيكون بين جزئي المنفصلة متاخر فيصدق سلب الانفصال وعدم الانعكاس فيها لا يمكن ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلاً وكذا لو لزم مقدم المنفصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر منها اما استلزام المنفصلة الموجبة السالبة المنفصلة فلان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المنفصلة ومقدمها ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الآخر

واذا اختلفتا في الكيف
وتفقتا في الكم وفي
الجزئين لزم التساوية
الموجبة لا متنازع
اللزوم والعناد معاً
بين الشئين ولا ينكر
لجواز ارتفاعهما
وكذا لو تناقضتا
في الجزئين او وافق
مقدم المنفصلة احد
جزئي المنفصلة او
لزم واستلزم تاليها
الآخر او وافق تاليها
احدهما ولزم مقدمها
الآخر من

فلا يكون بينهما انفصال وهو لا ينتهض في الجزئية والتبيين استلزامهما من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة جزئيتين فاقدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آنفا وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعنى مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير انعكاس لزوم المقدم فاقدم استلزام احد جزئي المتصلة تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم تالي لازمه المساوي كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فليجوز عدم العائدة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كاضاحك الملزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة وزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المتصلة موجبة فلان الجزء الاخر من المتصلة مستلزم مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعنى احد جزئي المتصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المتصلة موجبة جزئية فلان الجزء الاخر من المتصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعنى تالي المتصلة جزئياً فلا يستلزمه لازمه جزئياً وكيفية اذا انعكس لزوم المقدم فلا نه لا يستلزم تالي المتصلة كلياً فلا يستلزمه لازمه المساوي وبما يوضحه استعمال طريق عكس النقيض والخلف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في امثال هذا المقام وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يماند شيء ملزوم وغيره مع عدم الملازمة بينهما كاضاحك لا يماند للفرس الذي هو ملزوم الصالح (قوله والمتصلة ومأنفة الجمع) اذا توافقت المتصلة ومأنفة الجمع في الكم والكيف واحد الجزئيين وناقض الى المتصلة الجزء الاخر من المتصلة فلازمتا وتماكستا اما لزوم المتصلة المتصلة كليتين وجزئيتين فلا استلزام عين كل من جزئيهما نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان باعتبار تعدد الجزئيين واما انعكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فبالحال الطرفين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي مأنفة الجمع ولزم تاليها نقيض الآخر فلا يخافو اما ان يماند كس لزوم التالى اولا فان لم يماند كس لزمت المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين اما التلازم فلا متى صدقت المتصلة استلزام احد جزئيهما اعنى مقدم المتصلة نقيض الآخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكس فلا يمكن استلزام الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالا انسان المستلزم للحيوان اللازم لنقيض الافرسان وان تماكس الملزوم وتماكستا لان مقدم المتصلة اعنى احد جزئي المتصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر بمحكم الانعكاس فيكون احد جزئيهما ملزوم والنقيض الآخر فامتناع الجمع بينهما وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليها نقيض الآخر فان لم يماند كس

والمتصلة ومأنفة الجمع
اذا توافقتا في الكم
والكيف واحد
الجزئيين وناقض تالي
المتصلة الجزء الاخر
من المتصلة فلازمتا
وتماكستا لاستلزام
كل من جزئي المتصلة
نقيض الآخر وامتناع
الجمع بين مقدم المتصلة
ونقيض تاليها ولو
وافق مقدم المتصلة
احد جزئي المتصلة
او استلزامه ولزم
تاليها نقيض الآخر
او ناقض تاليها
احدهما واستلزم
مقدمها الآخر لامتناع
المتصلة المتصلة
اجاباً وبالعكس سلباً
وان تماكس الملزوم
هما كستا متى

احد الزومين لزمت المتصلة المتصلة في الايجاب وبالعكس في السالب لان مقدم المتصلة
 ملزوم لاحد جزئي المتصلة وهو ملزوم لنقيض الجزء الاخر للزوم لتسالي المتصلة
 والبيان انما يتبين في الجزئين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الانعكاس
 لجواز استلزام ملزوم الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم
 الانسان والحيوان اللازم لنقيض الاخر وان انعكس الزومان تعاكسا لان
 احد جزئي المتصلة ملزوم مقدم المتصلة حيثذ ومقدمها ملزوم تاليها وتاليها ملزوم
 لنقيض الجزء الاخر من المتصلة فاحد جزئها ملزوم لنقيض الجزء الاخر فينتهي عدم الجمع
 وانما يتبين في الجزئين من الثالث **وصكذا** الحكم لو ناقض تالي المتصلة احد
 جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الاخر اما لزوم المتصلة المتصلة اذا كانتا كليتين فلان
 مقدم المتصلة يستلزم للجزء الاخر من المتصلة وهو مستلزم لنقيض احد جزئها
 يعني تالي المتصلة واما عدم العكس اذا لم يتعاكس الزوم فلجواز استلزام ملزوم
 الشيء نقيض الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان للزوم للحيوان يستلزم نقيض
 الفرس واما انعكس اذا انعكس الزوم فلان الجزء الاخر من المتصلة ملزوم مقدم
 المتصلة للزوم لنقيض احد جزئها وطريق البيان في الجزئين من الثالث وقوله
 اولزم الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون تقدير الكلام اولزم تاليها احد
 جزئي المتصلة والزم مقدمها الاخر لم يصح تلازمها على ما ذكره وهو ظاهر
 وانعاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اولزم تاليها نقيض احدهما واستلزم
 مقدمها الاخر فهو نكرار لقوله واستلزمه وزم تاليها نقيض الاخر (قوله وان استلزامنا
 في الكيف وانتهى في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة وامانة الجمع والكيف وتوافقنا
 في الكم والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان الزوم
 بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما ولا عكس
 في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشئين لزوم ولا عناد كما في الانفقيتين وكذا اذا تناقضنا
 في الطرفين اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة فلا معنى كان بين امرين تلازم
 كان بين نقيضيهما ايضا تلازم بحكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه
 اشار بقوله لان الملازمة بين نقيض الجزئين تقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم
 في الكليتين اذا الموجه الجزئية لانعكس بعكس النقيض واما استلزام الموجبة المتصلة
 السالبة المتصلة فبأحد الطريقين فلا يتبين في الجزئين وانما عدم العكس فيها
 فلجواز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا اتفقتا في الكم
 دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليها الاخر
 لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها ملزوم للجزء الاخر
 فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشئ ولازم الغير مع عدم
 الملازمة بينهما كالبيض والحيوان اللازم للانسان وكذا ان لم مقدم المتصلة احد

وان اختلفنا بالكيف
 وتوافقنا في الكم وقا
 الجزئين اوتنا قضا
 فيها لزمت السالبة
 الموجبة من غير عكس
 لان الملازمة بين
 نقيض الجزئين
 يقتضي الملازمة
 بينهما المنافية للعناد
 وكذا اذا توافق مقدم
 المتصلة احد جزئي
 المتصلة اولزم
 واستلزم تاليها الاخر
 اووافق تاليها
 احدهما واستلزمه
 وزم مقدمها الاخر
 وصكذا اذا ناقض
 مقدمها احدهما
 اولزم نقيضه
 واستلزم تاليها نقيض
 الاخر او ناقض
 تاليها احدهما
 او استلزم نقيضه
 وزم مقدمها نقيض
 الآخر من

التصلة الجزئية، الآخر من التفصلة تلازما وتماكنا لاستلزام تقيض كل من جزئي التفصلة عن الآخر وامتناع الخلو عن تقيض مقدم التصلة وعين ثابها واذا توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدم التصلة احد جزئي التفصلة او استلزم تقيضه ولزم ثابها الآخر او وافق ثابها احد هما اولاه واستلزم مقدمها تقيض الآخر لامت التصلة المتفصلة ايهاا وبالعكس مبا وان اختلفا في الكيف وتوافقتا في الكم وفي الجزئين او توافقتا فيهما لزم السالبة الموجبة من غير عكس لان الملازمة بين تقيض الجزئين لاستلزام تقيض كل من جزئي التفصلة عن الآخر وامتناع الخلو عن تقيض مقدم التصلة وعين ثابها واذا توافقتا

جزئي التفصلة واستلزم ثابها الآخر لار احد جزئي التفصلة ملزوم مقدم التفصلة الملزوم لثابها الملزوم للجزء، الآخر من التفصلة ولاخفا، فان البيان في الجزئين انما يتم من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس لامكان الجمع بين الملزوم الشيء ولازم التبر وعدم الملازمة بينهما كما تنبى الملزوم للاسود والحيوان اللازم للانسان وكذا لو وافق ثاب التصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها الجزء الآخر لان الجزء الآخر من التفصلة ملزوم مقدم التصلة الملزوم لثابها اعني احد جزئي التفصلة وتلازم الجزئيتين يذبن من اشياء عند انعكاس الزوم وعدم العكس لامكان الجمع بين الشيء وملزوم التبر وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله او استلزمه تكرار للمعنى قوله اولاه واستلزم ثابها الآخر وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئي التفصلة واستلزم ثابها تقيض الآخر لان تقيض احد جزئي التفصلة وهو مقدم التصلة ملزوم ثابها الملزوم لتقيض الجزء الآخر فلا يكون بين صديهما منع الجمع للمع عدم الانعكاس لامكان اجتماع امرين وعدم ملازمة ملزوم تقيض احدهما لتقيض الآخر كالابيض والحيوان فان الجماد وهو ملزوم للحيوان لا يستلزم تقيض الابيض وكذا لو لم مقدم التصلة تقيض احد جزئي التفصلة واستلزم ثابها تقيض الآخر لان تقيض احد جزئي التفصلة ملزوم مقدم التصلة الملزوم لثابها الملزوم لتقيض الجزء الآخر كالابيض والانسان فان الحجر وهو ملزوم للانسان لا يلزم تقيض اللون اللازم للابيض وكذا لو ناقض ثاب التصلة احد جزئي التفصلة ولزم مقدمها تقيض الآخر لان تقيض الجزء الآخر ملزوم مقدم التصلة الملزوم لتقيض احد جزئي التفصلة والبيان في الجزئيتين يتوقف على انعكاس الملزوم وعدم العكس لامكان اجتماع امرين مع عدم ملازمة لازم تقيض احدهما لتقيض الآخر كالابيض والانسان فان الحيوان اللازم لتقيض الانسان لا يلزم تقيض الابيض وقوله او استلزمه تقيضه تكرار لمسبق من قوله اولاه تقيضه واستلزم ثابها تقيض الآخر (قوله والتصلة ومأنفة الخلو) حتى توافقت التصلة ومأنفة الخلو في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم التصلة الجزئية، الآخر من التفصلة تلازما وتماكنا لاستلزام تلازمه اذا كان بين الشئين منع الخلو تكون تقيض احدهما مستلزما لثاب الآخر والالجاز ان يصدق تقيض احدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو واما انعكس فلازم اذا كان بين الشئين ملازمة يكون بين تقيض الملزوم وعين اللازم منع الخلو والالجاز ارتفاعهما فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال وهو عام في الكلين والجزئيين اذا كانتا موجبتين فقوله لاستلزام تقيض كل من جزئي التفصلة عين

في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي التفصلة او استلزم تقيضه ٣ (الآخر)

٣ ولزم تأليها الآخر
او وافق تأليها
احدهما اولاه
واستلزم مقدمها
نقيض الآخر لزمت
المتصلة المنفصلة
ايجابا وبالعكس سلبا
متن

الآخر لتعديل استلزام المنفصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقبض المقدم ووعين
التالي لتعديل استلزام المتصلة المتصلة لكنه اعاد الدعوى بعبارة اخرى واذا توافقنا
في الكيف والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر لزمت
المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا فكلما صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة
الموجبة كليتين كانتا اوجزيتين لانه اذا كان بين الامرين منع اخلاوي يكون نقبض احدهما
وهو مقدم المتصلة مستلزما لـ ما لـين الآخر وهو ملزوم لتالي المتصلة ولا ينكس لجواز
استلزام نقبض الشيء للـ لازم الغير مع امكان الخلو بينهما كاللاجيوان يستلزم اللانسان
ويمكن الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينكس اللزوم اما اذا
انعكس ظهر التماكس لان مقدم المتصلة يستلزم ح احد جزئي المنفصلة فيكون بينه وبين
نقبض المقدم اعني الجزء الاخر من المتصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة
نقبض احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر اما تلازم الـ اوجزيتين الكليتين فلان
مقدم المتصلة المستلزم لنقبض احد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لـ لـين
الجزء الآخر الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزيتين يتبين من الثالث عند انعكاس
استلزام المقدم واما عدم انعكاس الـ ان لم ينكس احد اللزومين فلجواز استلزام
ملزوم نقبض الشيء للـ لازم الغير وجواز الخلو بينهما كـ الانسان الملزوم
لنقبض الـ لاجيوان يستلزم الجسم اللـ لازم للفرس ويجوز الخلو عن الـ لاجيوان
والفرس وان انعكس اللزوم فانما كـ لازم اما في الكليتين فلان نقبض احد جزئي
المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فيكون بين
الجزيتين منع الخلو واما في الجزيتين في الثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي
المتصلة واستلزم مقدمها نقبض الجزء الاخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت
المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم لنقبض الجزء الاخر من المتصلة ونقبضه ملزوم
لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزيتين انما يظهر من الثالث اذا تماكس
استلزام المقدم ولا ينكس ان لم تماكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقبض الشيء
لغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقبض الـ لاجيوان يستلزم الناطق مع
امكان الخلو عنهما وارتماكس الاستلزام يتبين الانعكاس لان نقبض الجزء الاخر
من المتصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئيهما هذا في الكليتين
واما في الجزيتين فن الثالث وقوله اولاه واستلزم مقدمها نقبض الجزء الاخر
فهو تكرر لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقبض احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها
الاخر من غير فرق (قوله واذا اختلف في الكيف) المتصلة ومانعة الخلو اذا اختلفنا
في الكيف واتفقا في الكيف والجزيتين لزمت السالبة منهما الموجبة فان اللزوم بين
امرين كايما اوجزيتا يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقبض اللزوم

واذا اختلفا في الكيف
واتفقا في الكيف
وفي الجزيتين واتفقتا
فيهما لزمت السالبة
الموجبة من غير
عكس وكذا لو كانتا
على الانحاء المذكورة
في مانعة الجمع ولا ينفق
عليك لبيته والتعاكس
عند تماكس اللزوم
متن

عين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامر ينسب الملائمة بينهما لان
 نقض كل واحد مستلزم عين الآخر فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان التلازم
 الثاني يثبت بطريق عكس النقيض على ما نبهناك عليه مرارا ولا ينعكس شيء منهما
 لجواز ارتفاع امرين لاملائمة بينهما كشر يك الباري والخلاء وكذا لو تقاضتا
 في الجزئين والقعود بحالها لان منع الخلو بين الشئين يستلزم منع الجمع بين النقيضين
 فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين
 نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانتهاء المذكورة في مانعة الجمع في فصل الاختلاف وهي
 ستة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة
 واستلزم تاليها الآخر لزم السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اي احد جزئي المتصلة
 ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينعكس لامكان
 الخلو عن الشئ ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم
 لاصاهل اولزم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخرى لان احد جزئي المتصلة
 ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الآخر وعدم الانعكاس
 لاحتمال ارتفاع ملزوم الشئ ولازم الغير وعدم استلزامه اياه كاصاهل الملزوم
 للفرس والحيوان اللازم للانسان او وافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الآخر
 لان الجزء الآخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم
 العكس لجواز الخلو عن الشئ وملزوم الغير مع عدم لزومه اياه وكذا اذا ناقض
 مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقض الآخر لان مقدمها هو نقض احد جزئي
 مانعة الخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقض الجزء الآخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم
 الانعكاس لجواز انتفاء استلزام نقض الشئ للملزوم نقض الآخر مع امكان الخلو
 عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقض الاحيوان وجواز الخلو
 متحقق عن الانسان والاحيوان اولزم مقدمها نقض احد جزئيهما واستلزم تاليها
 نقض الآخر لان نقض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها الملزوم كلياً لتاليها الملزوم
 لنقض الآخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقض الشئ للملزوم نقض
 الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق اللازم لنقض الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم
 لنقض الاحيوان ويمكن ارتفاع الانسان والاحيوان او ناقض تاليها احدهما ولزم
 مقدمها نقض الآخر لان نقض الآخر ملزوم لمقدمها الملزوم لتاليها اعني نقض
 احدهما وانتفاء الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقض الشئ لنقض الآخر
 وامكان الخلو عنهما فان الانسان اللازم لنقض الحيوان لا يستلزم نقض الفرس مع
 جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مانعة الجمع وتلازمات مانعة الخلو مع المتصلة
 لم تختلف في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك لية اي لية كل واحد

الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عائد نقيض كل منهما عين
الآخرى صدقا وكذبا وان لم تعاكسا عائد نقيض المزمومة عين اللازمة وكذا ونقيض اللازمة عين المزمومة صدقا
* خاتمة * قد تغير الشرطيات من اوضاعها اللفظية فتسمى مخرفة كقولنا لا يكون (اب وجد) وهو في قوة
عناد الجمع بين (اب وجد) وقوة ملازمة * ٢٥٠ * لنقيض (جد) (لاب) ولوبدل الواو باو دل على

عناد الخلو وملازمة
(جد) لعين (اب)
وكذلك اذا بدل
بهي والاعم الدلالة
على السور الكلي
وقولنا لا يكون (جد)
ولا يكون (اب) بدل
على الاتصال الجبري
بين المذكورين وقد
تلحق الحلية هيئات
تفيدها زيادة احكام
كالالف واللام تدخل
على الموضوع فيفيد
العموم او العهد او
على المحمول فيفيد
الحصر لكن يجب
ذكر الاربطة
ثلاثا يشعر بالتعبد
وتقديم الخبر على
المبتدأ ودخول انما
في القضية وتكرير
الاربطة في الفارسية
كقولنا (زيد ست كه
ديبر است) يفيد
الحصر واقتران حرف
السبب بالسو موضوع
وحرف الاستثناء

من تلازمات مانعة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التعاكس في فصل
الاتفاق عند تعاكس اللزوم على ما بينا هذا بيان تلازمات المتصلات والمنفصلات
على وجه كلي منطقي يسهل حفظه * ويتبادر الى الاذهان ضبطه * وقد اعتقد
التأخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لا اعتمادهم على منع التعديرو ونحوهم
استلزام الشيء للنقيض حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال مما بين شيئين
وزعموا ان الفرق الأقصى من ايرادها تمرين الاذهان وان يحصل لهما ملكة
استحضار القضايا واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة وانت واقف بما اسلفنا لك على
ما يزبل تلك الالهام * ويحصر عن وجه الحق اللثام * فلان تلقت الى ما قالوا وقال بل
حقق المقال * ثم اقم واستقم (قوله البحث الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات)
واذ قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تعاندها بسيطة اي متصلة او منفصلة
ومختلطة اي متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازمتا وتعاكستا
عائد نقيض كل منهما عين الآخر صدقا وكذبا والالجاز صدق المزموم بدون اللازم
وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تعاكسا عائد نقيض القضية المزمومة
عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق لجواز صدق اللازم بدون المزموم
فبينهما منع الخلو وعائد نقيض القضية اللازمة عين القضية المزمومة في الصدق
دون الكذب لجواز ارتفاع نقيض اللازم وعين المزموم فبينهما منع الخلو (قوله)
خاتمة قد تغير الشرطيات (هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بصاحب
الكشف وهي زوائد ليس للفتن اليها افتقار الاول في محريف القضية ربما تستعمل
الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى مخرفة كما ذكر قضية
منفية وزد في بقضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة مانعة
الجمع انهما لا يكون (اب) متحققا ونهتق (جد) فيكون بين تحقق (اب)
ونتهق (جد) منافاة وهي منع الجمع وبدل ايضا على استلزام (اب) لنقيض
(جد) لان منع الجمع بين الشيئين يقتضي استلزام كل واحد لنقيض الآخر الا ان هذا
الاستلزام يفهم منه اظهر ولو بدل الواو باو فقولنا لا يكون (اب) او (جد) دل
على منع الخلو لان معناه اماليس (اب او جد) فيكون بين نقيض (اب) وعين

المحمول يفيد مساواتهما في العموم او المفهوم ولما مع افادته الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سابه يفيد سلب
اللزوم فقط فلم يتقابل سابه واجابه وقد يغلط في القضية اذا كان محمولها نسبة الى محصلة كقولنا كل ملك علي
السرير وكل ولد علي الحائض وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السرير على الملك وبعض الحائض
في الزند وبعض الشاب كان شيخا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة قال الكشي بطل لا شيء من الجسم ٣

٣ يمتد في الجهات الى غير النهاية مع كذب عكسه وحله بان المساوئ من الجسم هو الانهائية لصديق الامتداد عليه
وهكسه صادق وهو لا شيء لانهاية له جسم وهو صديق ٢٤٦ لان المجموع مساو ايضا لاشياع

حله عليه فحله ان
القضية اذا اخذت
حقيقتة متصادمة لها
وان اخذت خارجة
صدق عكسها
من

الباب الثاني في القياس
وفيه فصول الفصل
الاول في رسمه وهو
قول مؤلف من قضايا
متى سلت لزم منه
لذاته قول آخر فقولنا
لزم منه اي من القول
للمؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون لزوم
بواسطة مقدمة
اجبية او في قوة
المذكورة والاول
كقولنا (ا) مساو
(ب) و(ب) مساو
(ج) فانه يلزم منه
(ا) مساو (ج) بواسطة
قول كل مساو (ب)
فاول كل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى
الاول اتبع (ا) مساو
لكل ما يساويه (ب)
و يلزم كل ما يساويه
(ب) (فا) مساو له
فاذا قلنا (ب) مساو
(ج) لزم (ج) يساويه

(جد) منع الخلو وهو قابل انهر يف من صيغة الانفصال فيكون من (اب)
مستلزما (جد) لان منع الخلو بين امرين يقتضي ملازمة احدهما لنقض الآخر
وفي بعض النسخ دل على المناد للخلو وملازمة (جد) لنقض (اب) وهو لا يستقيم
الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس (ب) او ليس (جد)
اي لا يكون الانقضاء احدهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو بين العنيتين
وحيث يكون نقض (اب) مستلزما (جد) لكن ذلك اتباع قضية سالبة ناضية سالبة
والكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بجنى او الاقيل لا يكون (اب) حتى يكون
(جد) او الا اذا كان (جد) فانه يتفصح منه ان محقق (اب) متوقف على (جد)
فهو في قوة استلزام (اب) (جد) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين نقض
(اب) وعين (جد) منع الخلو ولو قدم الاججاب على السلب كما يقال يكون (جد)
ولا يكون (اب) دل على اتصال جزئي بين الجزئين المذكورين وهما (جد)
وليس (اب) ومصدق هذه الدعاوى فهم تلك المسائل في لغة العرب عند اطلاق
الصيغ المذكورة الثاني في الهياكل القضيية التي تقيد امورا زائدة على مفهوم
القضية قد تدخل القضايا باهيات ولو احق تقيد بها زيادة احكام كالالف واللام
يدخل على الموضوع فتارة بغيد العموم كقولنا الانسان في خسرو اخرى بغيد
المهد اذا كان بين التكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل طام او على المحمول فيدل
على المحصر كقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر
الرابطة فيقال زيد هو العالم للابوهم بالتركيب التقيدي وتقديم الخبر على المبدأ
كقولنا نحمي اما ود خول انما في القضية كقولنا انما العالم زيد و تكرار الرابطة
في الفارسية كقولنا (ز بد است كه ديار است) بغيد حصر الخبر في المبدأ واقران
حرف السلب بالوضع حرف الاستثناء بالمحمول بغيد مساو اتها اي الموضوع
والمحمول اما في العموم كقولنا الانسان الاناطق واما في المفهوم كقولنا ما الانسان
الا الحيوان انشاطق ولما بغيد الاتصال وحقيقة المتقدم فيلزم حقيقة التال فاذا قلنا لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على اتصال وجود النهار بطاوع
الشمس وحقيقة طلوع الشمس لكن سلب لما لا يغيد الا سلب للزوم فاذا قلنا ليس لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا تكون
اجساب لما وسلبه متقابلين لعدم ورود السلب على مفهوم الاججاب ولجواز صدق
الملازمة مع كذب المزوم وحيث يكذب اجاب لما لكذب المزوم وسلبه ايضا الصدق
الملازمة فلا يكون بينهما تقابل الثالث في الغايطة القضيية قد يقع الغلط في القضية

(ب) ويصير صفري كقولنا وكل ما يساويه (ب) (فا) مساو له ويتبع (ج) مساو له ويلزمه (ا) (اذا)
مساو (ج) ومن الثابت من جعل تلك المقدمة قولنا مساو المساوي مساو وانت تعلم انه من هذه المقدمة لا يتبع

بأذات ولا ينكر
الوسط والثاني كقوله
جزء الجوهر واجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وما ليس
بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فانه يلزمه
جزء الجوهر جوهر
بواسطة عكس التقيض
وهو قولنا ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر جوهر
ويشترط في ذلك تقيض
حدود القياس به ثلاثا
يخرج البيان بالعكس
المستوى وقولنا قول
آخر اى يتساوى كلا
من المقدمتين والمقدمة
في قولنا ان كان (أ)
فج (د) لكن (ب) فج
(د) ليست (ج) بل
لزومه (لاب) وفي
قولنا كل (ج) وكل
(ب) فكل (ج) (ب)
ليست (ج) بل هو
بوصف ثالثه مع الآخر
والقياس منه مقبول
وهو القول المقبول
المؤلف في العقل تأليفا
يؤدي فيه الى التصديق
لشيء آخر ومنه مجموع
وهو ما ذكرناه من

اذا كان محمولها نسبة امر الى محصل والمراد بالمحمول ههنا المحمول بالاتفاق وبالمحصل
ملا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالنسبة وهي حصول
الملك على السرير بمحمولة بالاشتقاق والمحمول بالمواطاة الحاصل والمحصل على السرير
وكذلك في قولنا كل ولد في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر بالمحصل
فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في التودد وبعض الشباب
كان شبيها فوقع الفاظ و اذا حقق الحاصل و علم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة
لان عكسها حينئذ بعض ما هو على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط ولد
وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي مما يلفظ في عكسها قولنا لاشئ من الجسم يمتد
في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكسها لاشئ من الممتد في الجهات الى غير النهاية
بجسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحله بان المحمول
في انقضيه وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية مشتمل على امرين احدهما الممتد
في الجهات وتانيهما الانهائية فان اخذ المحمول الممتد في الجهات متنا صدق
الاصل ضرورية ثبوته لكل جسم وانما المداوب عنه هو الانهائية فقط وان اخذ
الانهائية متنا كذب العكس فانه يصدق قولنا لاشئ من غير المتناهي بجسم وهو ضعيف
لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا نسبت الى آخر فاما ان يصدق عليه بالاجاب
او الساب لكن الاجاب منه متنع فيصدق الساب ولانه اذا كان الانهائية مساوية يكون
المتمدد في الجهات الى غير النهاية مساويا ايضا لان الجزء اذا كان مساويا عن شئ كان المجموع
مساويا عنه ايضا بالضرورة وحله ان الاصل ان اعتبر بحسب الحقيقة متنا صدقه فان
بعض ما لو دخل في الوجود كان جمعا فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير
النهائية فان البرهان مادل الا على تناهي الاجسام الموجودة في الخارج واما على
تناهي الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر بحسب الخارج متنا كذب العكس فان السالبة
الخارجية تصدق بانقضاء الموضوع في الخارج والمتمدد في الخارج الى غير النهاية ليس
بوجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول) قد علمت ان نظر
المنطق في الوصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في نفسه
وهو باب الحجة المقصود بأذات وتذات ان نشرع فيه والاحتجاج اما بالكلى على
الجزئي او الكلى وهو القياس او بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكلى
وهو الاستقراء ولما كان العمدة في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بانه
قول مؤلف من قضاياء حتى سلمت لزوم منه اذ انه قول آخر فاقول جنس بعيد يقال
بالاشتقاق على المفقوظ وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا لفظ المركب لما يقدم
وبأخر من ان القياس المجموع ما ذكره فلن ذات لو اريد بالقول اللفظ لم يصح
قوله لزوم عنه اذ انه قول آخر اذا تلافط بالمقدّمات لا يتلزم التلافط بالنتيجة فتقول

القول واللفظ المركب ما قصد به من الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً
الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة للقول
المعقول فتكون لازماً للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم المعقول
لا المسموع فان التلفظ بالمقدمات يستلزم تعقل معناها وتعقل معناها يستلزم
تعقل النتيجة لا التلفظ بها وذكر المؤلف مستدركه والا لكان حاصله ان القياس
لفظ مركب مؤلف وظاهر انه تكرر لاطائل نحت وقوله من قضايا بقا ول الجليات
والشرطيات واحتز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها
فانها قول مؤلف لكن الامن القضايا بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايا ما هي
بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي وايضا
ههنا مقاييس هي قضايا مفردة كقولنا فلان متنافس فهو حى ولما كانت الشمس طالعة
فالتهازم موجود لا نأقول المعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى
سملت فان اجزاها لا تحتل التسلیم لو جود انما صنع اعني ادوات الشرط والامتناع
او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تحجيلا فتخرج الشرطية بها والقياس الاول
لا يتم الا مقدمة محذوفة وهي قولنا كل متنافس فهو حى والثاني مشتمل على مقدمتين
الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن يرد عليه القضية المركبة المستلزمة
بعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول المؤلف من قضيتين وهو القياس
السيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والازم الدور
وقوله متى سملت ليس يعنى به كونها مسلمة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكرة هي
بحيث لو سملت لازم منها ضميرها دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ
بحيث يشمل البرهاني والجدي والخطائي والسوفسطائي والشرعي والجدي والخطائي
والسوفسطائي لا يجب ان تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سملت لازم منها
ما يلزم واما القياس الشرعي فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر رادة
التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا قل فلان فلان حسن فهو يقين هكذا فلان
حسن وكل حسن فهو قر فلان قر او قل العمل مرة وكل مرة نجس فانه نجس فهو
قول اذا سلم ما فيه لازم عنه قول آخر لكن الشاعر لا يمتنع هذا اللازم وان كان يظهر انه
يريد حتى تخيل به فيرغب او ينفر وقوله لازم عنه يخرج التمثيل والاستقراء فان مقدماتهما
اذا سملت لا يلزم عنها شئ لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما ويخرج ايضا ما يصدق
القول الاخر معه بحسب خصوص المسألة كقولنا لاشئ من الانسان يفرس وكل
فرس صهل فانه يصدق لاشئ من الانسان يسهل لكن لان المادة مادة المساواة
لانه تأليف من صغرى مائة وكبرى موجبة ويتناول القياس الكابل وغير الكامل
لان اللازم اعم من البين وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المؤلف ولم يؤنذ

ليجود الى انضمام لان القول الاخر لا يلزم من المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها
وعن التأليف فيه بذلك على ان لا صورة دخلا في الانتاج كاللادة وقوله لذاته يعنى
به ان يكون الازم لذات القول المؤلف اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير
لازمة لاحدى المقدمتين وهى الاجنبية او لازمة لاحديهما وهى في قوة المذكورة
والاول كما في قياس المساواة فاننا اذا قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (لج) (لج)
يلزم منه (ا) مساو (لج) لكن لا لذات هذا التأليف والالكان منهجاً دائماً وليس
كذلك كما في البينة او النصفية بل بواسطة قولك كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى انج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) (ب)
ويلزمه كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا
جاءت صفى لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو له انج (ج) مساو له ويلزمه
(ا) مساو (لج) وهو المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة وهى خير
لازمة لاحدى المقدمتين فتكون اجنبية فحيث لم تصدق لم تستلزم ما شيئاً كما في النصفية
وحيث تصدق استلزمت كما في قياس المساواة والمزومية وهذا فيه نظر لانه وضع في
تلك المقدمة ان شيئاً ما مساو (ب) وان (ب) مساو لآخر ثم حكم حكماً كلياً بالمساواة
بين ما يساوى (ب) وبين ما يساويه (ب) بجمود الوضوح فان كانا كافيين في الحكم
الكلى فبان يكفى في صورة واحدة بطريق الاولى وايضاً للزومات المتبعة في هذا
البيان كلها هذه ايات اذ لا فرق بين اللزوم واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب
الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل مساو (ب) حتى اذا
انضم الى المقدمة الاولى انج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه
(ب) فهو مساو (لا) لان المساواة انما تنطبق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها
(ج) مساو (ب) فينتظم منهما قياس منتج لقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه
(ا) مساو (لج) وعلى ذلك وهذا لا يكتفى تلك المقدمة في الاستلزام بل لابد فيه
منها ومن مقدمة اخرى هى نتيجة القياس الاول ومقدم اخرى تنفرد اى تحصل
من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساوى
المساوى مساو فان المقدمتين المذكورتين تتجهان (ا) مساو لمساوى (ج) فانما
ضممتها الى تلك المقدمة انجنا (ا) مساو (لج) قال المصنف وانت تعلم ان قياس
المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لاقى القياس الاول وهو
ظاهر ولا في القياس الثانى لان محمول الصفوى مساو لمساوى (ج) وموضوع
الكبرى مساوى للمساوى وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو لمساوى (ج)
فهو مساو (لج) فيكرر الوسط في القياس الثانى واما عدم تكرار الوسط
في القياس الاول فيبقى فان قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لانه ان القياس

انما يتج بالذات اذا تكرر الوسط فنقول نقدر الاعتراض حيث ما ذكر صاحب
الكشف ان احد الامر بن لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة الثالثة
كل قياس افتراضي فهو مركب من مقدمتين تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة
الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان
قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد او وسط وههنا بحث قائمنا
نعقل من اللازم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين كاف في تعقل النتيجة ومن
اللازم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع تعقل
الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (لج)
وتعقل ان كل مساو للمساوي مساو تعقل جزما ان (ا) مساو (لج) ولا احتياج الى
تكرر وسط قطعا ولذلك يحصل الجرم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما
في المنزوعة بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية والثنوية واما الوسط سايط التي
ابتدعها ههنا فمن توطيها فهي لا تادل المطلوب من قياس المساواة وان لم يخطر
ببالنا شيء منها بل المهندسون يقتصرون على ايراد المقدمتين ويستغنون
منهما المطلوب كان استلزامهما اليه بديهيا لانساق الواسطة الثالثة مساوي مساوي
ساوي الى ذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهم في استفادة المطلوب الى
شيء من تلك التكاليف وانما لازمهم التزامها ما سبق الى اوها مهم من ان الاستلزام
بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط ولا يراهان لهم دال على ذلك ولا في تعريف القياس
ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرر الوسط في الاستلزام بالذات فاستلزامهم
في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوي (ج) ان زعموا استلزامهما
اليه بواسطة فقد انكروا بديهية العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة للوسط
وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء
الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل مالمس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقبض المقدمة
الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يغفل هذا
قياس في الشكل الثاني فكيف احترزتم عنه لانا نقول لانم انه قياس في الشكل الثاني
وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا انما اوردناها موجبة
فلا وسط هناك سلمناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر لا بالنسبة
الى شيء من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف
ما يوجب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احد الامر بن لازم وهو
اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه واما عدم قياسية
ما بين من الاشكال بالعكس المستوي لان اللازم بالذات ان لم يعتبر في القياس

يلزم الامر الاول والا فالتالي لان لزومنا بينهما بواسطة مقدمة اخرى ح اجاب
بان اللزوم بالذات معناه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة
ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تختلف
في واسطة قياس المساواة وعكس التقيض دون العكس المستوي والى السؤال والجواب
انما قوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس ثلاثا يخرج البيان بالعكس المستوي فان
اللزوم الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بواسطة اصلا كما في القياس
الكامل او يكون بواسطة لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغايرا لحدود
القياس كما في غير الكامل او يكون واحدا من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما
في بعض الافسدة الشرطية فانه يفتقرنا ولها جوبا واعلم انه لو جعل الاستلزام
بشرط عكس التقيض داخلا في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة
المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعلام المجهولات على
وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق العكس المستوي كذلك
تستلزمها بواسطة عكس التقيض من غير فرق في الاستلزام فالك كما نقول في العكس
المستوي متى صدقت المقدمتان صدقت احداهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت
صدقت النتيجة كذلك امكنك اجراء ذلك بعينه في عكس التقيض بخلاف المقدمة
الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها واحتج بذخل في القياس
مالاتحتاج الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يتغير الارتياد والى
ما يتغير حدوده باحد طرفيه والى ما يتغير بطرفيه معا وقوله قول اخر يريد به انه
يفارق كل واحدة من المذمتين فانه لو لم تعتبر مغايرته لكل واحدة منهما يلزم ان يكون
كل مقدمتين فرضنا قياسا كيف تفترقا لاستلزام مجوعهما كلا منهما وفيه نظر
والاول ان يقال المقدمات موضوع في القياس على انها ماسة فلو كانت النتيجة احداهما
لم يخرج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ
في الشفاء فلز قيل القول اللازم قد نوضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فكفوتنا
كل كان (اب فجد) لكن (اب) ينتج (جد) وهو مذكور في القياس واما في الاقتراني
فكفوتنا كل (ج ب) و كل (ب ب) فكل (ج ب) وهو بعينه الصغرى اجاب
عن الاول بان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست (جد) بل ملازمته (لاب و جد)
مغاير لها على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن الثاني
بان كل (ج ب) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صفات ليست للنتيجة
لانها موضوعات بل انها مع المقدمة الاخرى وكونها موضوعات او معطوفات عليها
فان قيل فعلى هذا يكون كل قضيتين كيف ما وقتنا قياسا لتحقيق تلك المغايرة فيه

شكك الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك ٢٥٢ العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولانه

واجب بان كل قضية منهما وان كانت موصوفة بالتأنيف والطفية لكن ليس لها وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدأت القضية الاولى بالثانية يكون اللازم بهما بخلاف النتيجة فيها ذكرنا اذ كما يلاحظ في الانتاج وضع المقدمات بعضها عند بعض كذلك يلاحظ او ضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسية امثال ذلك فان القول اللازم لا بد ان يكون مستفادا من المقدماتين والاصل بلازم فيما ذكره سابقا على السلم بالمقدماتين فلا يكون مستفادا منهما نعم ان القياس كاقول يقال بالاشتراك على القياس المعقول والقياس القول والقياس المعقول قول معقول ومؤلف من قضايا العقل ثانيا يؤول الى تصديق بشئ آخر والقياس المسروع ماذكر ولا فرق بين تعريفهما في القيود الان القول واغضائهما عن المجموعات وهما من المعقولات فالقول المعقول جنس لقياس المعقول والمسروع للمسروع قال الشيخ في الشفاء القياس المسروع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه يدل على معنى معقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدول والخطابة والسفطة والشعر فان القياس المسروع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتأنيفة بها ولعل المصنف انما اعتبر القياس المسروع اولا لاجل هذا المعنى حتى يتم لصانعك (قوله وشكك لا دم) اورد الامام متكئين على افادة القياس العلم بالنتيجة احدهما انه لو كان القياس مبيدا للعلم بالنتيجة لكان الموجب له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منهما او واحدا منهما دون الآخر واتى بغضاه باطل فكذا المقدم اما الاول فيشكك اوجه الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة تمتع الحصول لامتناع توجهه اذ هن دفعة الى امور تمتد فلا يكون موجبا لضرورة ان هذه وجود الشيء لا بد ان يكون موجودة الثاني ان المجموع ينفي العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشيء متناف لحصوله اذ هو طلب ومطلب الحاصل محال والموجب للشيء لا بد ان يجامعه ذلك لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فمتد الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعهما كحالها عند الانفراد وان حصل علم الكلام في المتقضى لذلك الامر الزائد هل هو المجموع او كل واحد او واحد فليز السلسل لا سخافة ان يكون المتقضى كل واحد لمسيحي او واحدا فانه لو استقل الواحد في اقتضائه الامر الزائد فمتى حصله ذلك الواحد حصل الامر الزائد ومتى حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة فمتى حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد منه من الاخر فمتى ان يكون المتقضى المجموع دون كل واحد فمتد الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الموجبة والا علم الكلام بهذا غيره وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضائه النتيجة

ولانه في باب مفارقة وهي ملل فاعية وعن الثاني لانهم اشترك الكل فيه لو كانا ضروريين ان ٢ (والتفويض

هو افكر وهو ينافي العلم الموجب بجماعه ولانه ان لم يحصل عند الاجتماع علم لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة وان حصل علم الكلام في المتقضى له وليس هو كل واحد ولا واحد دون الاخر لامتناع توارد الموجبتين المستقلتين على موجب واحد وامتناع استقلال الواحد بالنتيجة وبن انهم بالمقدمات والعلوم ان كان ضروريا اشترك فيه الكل ولا يخفى الى قياس آخر وتسلل والجواب من الاول ان الموجب هو المجموع له وجود في العقل قوله وانه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو الفصل الى الانفصال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه ان ترتيبها للتوسل به الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع علم لم يكن عند الانفاد علم الكلام قلنا لانها لا تسلسل

والقدر ان كل واحد او واحدا مستقل باقتضائه في حصول كل واحد او واحد يحصل العلم بالنتيجة وبسبب كذا وان لم يستقل فلا بد من شيء آخر ويعود الكلام في مقتضىه اول ان الامر زائد والشيء الاخر لم يكن كل منهما موجبا مستقلا فقد الاجتماع ان لم يحصل امر زائد عليهما لم يحصل الاستقلال وان حصل انتقل الكلام في مقتضىه واما بطلان الثاني فلا متنازع توارد العقل المستقل على معلول واحد بالخصوص واما الثالث فقامم الضروري باقتضائه استقلال المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج فيكون مستدركة وثانيهما ان العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين فاعلم بهما ويلزم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل الى شيء منها اما الاول فلان العلم بشئ الامور لو كان ضروريا اشتراك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس عاينين بآثار العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان نظريا افترق الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدّمته ويلزم النتيجة عنهما كالكلام في القياس الاول فيقتل والجواب عن الشك الاول باختيار ان الموجب مجموع العلوم قوله اول المجموع غير حاصل قلنا لان ما نجد من انفسنا كوننا عاينين بالاشياء دفعة ولولا ذلك لم نصدق بالنتيجة بين قضيتين بل لم نعمل النسبة بين امرين يترققه على تامل الطرفين وما قوله ثانيا الجوع هو تفكر ممنوع التفكير هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة لوما يلزم ذلك القصد وهو نفس الانتقال اذ ترتيب العلوم ليتوصل بها الى المطالب وعلى تقدير يكون التفكير امرا مفارفا للمجموع وقوله ثالثا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينتهي الى اسباب مفارقة هي العمل الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبها لا يهضم في اجزاء فانها عمل مادية والعلة المادية لا تنكح في ايجاد الشيء فلا بد من علة فاعلية خارجة عنه هذا ما في الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالواجب ان كان العلة الفاعلية فلان المحصر فلان العلة الفاعلية حصول النتيجة موجودة وراء العلوم المرتبة وان كان العلة المادية تختار ان كل واحد منها علة فانها اعمدات لا فاضة النتيجة من المبادئ الفياضة ومن الشك الثاني بمنع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها وتصورنا النسبة بينهما جزئيا بها ومعنى كون لازم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة ولا يتصور النسبة بينهما اول الامر احدى المقدمتين او نسبة المطالب اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المصنف حيث اورد التصور في المقدمة تسامح هذا ان اراد بالضروري المعنى الاخص وحينئذ يمكن منع المحصر ايضا واراد به المعنى الاعم فالتعذر اظهر الجواز توقف حصول الضروري

٢ معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها ونسبنا احدهما الى الاخر علمنا تلك النسبة ومعنى كون اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومهما وقد لا يتصور احد طرفي القضية او احدى المقدمتين او القياس ولو قلنا للزوم عن الضروري لزوما ضروريا ضروري قلنا لا نسلم بل نظري من

الفصل الثاني في أقسام القياس وهو اما استثنائي يكون النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان (ج) (فاب) لكن (جـد) (فاب) لكن ليس (اب) فليس (جـد) واما افتراضي لا يكون كذلك كقولنا كل (جـب) وكل (بـا) وكل (جـا) وتقسم القياس بحسب ما يتركب عنه الى حلي وهو المركب من الجمليات الساذجة والشرطية وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجمليات $\phi \rightarrow \psi$ واقسامه خمسة لانه اما ان

على شيء آخر كالجملة او الحدس فثمن عاد الشكك وقال لو كان العلم بالتقدمتين وباللزوم ضروريا لكان العلم بالنتيجة ضروريا واتالي باطل اما اللازمة فلان اللازم عن الضروري لزوما ضروريا ضروري واما باطلان اتالي فظاهر قلنا لان العلم باللازم عن الضروري ضروري بل انطوى لتوقف حصوله على المقدمات وان كانت ضرورية (قوله أفصل الثاني في أقسام القياس) القياس قسمين لانه ان كانت النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كل (جـد) (فاب) لكن (جـد) ينتج (اب) وعينه مذكور في القياس بالفعل لكن ليس (اب) ينتج ليس (جـد) وتقيضه وهو (جـد) مذكور فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الافتراضي كقولنا كل (جـب) وكل (بـا) فكل (جـا) فليس هو ولا تقيضه مذكورا في القياس بالفعل واما قيد التعريف بالفعل لان النتيجة في الافتراضي مذكورة بالقوة فان اجزائها مذكورة فيه وهي عامة مادية للنتيجة والعلة المادية ما العلول معها بالقوة قلوا لم يقيد بالفعل لانه ينص التعريفان اما تعريف الاستثنائي فطريدا واما تعريف الافتراضي فكما كان قلت النتيجة وتقيضها ليسا مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان كلامهما قضية والمذكور بالفعل فيه ليس بقضية فقول المراد اجزاء النتيجة او تقيضها على الترتيب وهي مذكورة بالفعل وتقسم الافتراضي بحسب ما يتركب عنه من القضايا الى حلي وهو المركب من الجمليات الساذجة وشرطية وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجمليات واقسامه خمسة لانه ان تركب من شرطيتين فهو امان متصتين او متصتتين او متصلة ومنفصلة وان تركب من حلية وشرطية فهو اما من حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة ولما كانت الجملة متقدمة على الشرطية طبعا قدمت القياسات الجملة ليوافق الوضع الطبع (قوله ولا بد في القياس الجملي) لا بد في كل قياس حلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حد لان نسبة المحمول المطاوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امرئان موجب للعلم بتلك النسبة والا لكان تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا و يسمى ذلك الحد اوسط لتوسطه بين طرفي المطاوب وتنفرد احدى المقدمتين بمحد هو موضوع المطاوب و يسمى اصغرا لان الموضوع في الاغلب اخص فيكون اقل افرادا فيكون اصغرا وتلك المقدمة التي

يتركب من متصتين او متصتتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولان الجملة متقدمة بالطبع قدما للقياسات الحلية من ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين تشتركان في حد يسمى الاوسط لتوسطه بين طرفي المطاوب وتنفرد احدهما بمحد يسمى الاصغر وهو موضوع المطاوب و يسمى لذلك بالصرى والثانية بمحد تسمى الاكبر وهو محمول المطاوب ولذلك تسمى بالكبرى والقضية التي هي جزء القياس تسمى مقدمة وما ينحل اليه المقدمة كال موضوع والمحمول دون الرابطة تحدا للقياس وهذه نسبة الاوسط الى

الطرفين تسمى شكلا واقرن الصغرى بالكبرى قرية وضربا والقول اللازم مطاوبا ان سبق منه (تأمل) الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه والنتيجة بهذا القول قايما اذا عرفت هذا فقول الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث والاوّل بخلاف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع ؟

٢ فيها والذات في بخلاف الثالث ﴿ ٢٥٥ ﴾ فيها والرابع في الصغرى والثالث بخلاف الرابع في

الكبرى وكل شكل
يرتد الى آخر بعكس
ما تخلف فيه والاول
هو النظم الطبقي
والمنتج للطالب
الاربعة ولا شرف
المطالب وهو الايجاب
الكلي وتلوه الثاني
لان ما يتبعه وهو
الكلي اشرف
وان كان سلبا من
الجزئي وهو الذي
يتبعه الثالث وان كان
ايضا لكونه النفع في
العلوم ولانه يوفق
الاولى في اشرف
المقدمتين وهي
الصغرى ثم الثالث
لموافقتها الاول في
الاخري ثم الرابع
بمخالفته الاول فيها
واذ كان بعد عن الطبع
جدا وتشارك الاشكال
الاربعة في انه لا قياس
من جزئيين ولا سالبين
ولا صغرى سالبة
كبداها جزئية وان
النتيجة تقع اخس
المقدمتين في الكم
والكيف وهذه جعل
مرقت باستقراء
الجزئيات فلا يمكن
اثبات اثني منها بهما

تتمثل عليه نفس باصغرى لانه ذات الاصغر وتفرد المقدمة الثانية بمجد هو
محمول المطلوب ويسمى اكبر لانه في الاغلب اعم فيكون اكثر افرادا والذات
انتمت عليه كبرى لانه ذات الاصغر والنضبة التي جمعت جزء قياس تسمى
مقدمة لتقدمها على المطلوب وماتخذ اليه المقدمة كالوضع والمحمول يسمى لاحدا
لانه طرف للذات تتيبها بالذات الذي هو في نسب الراضين فكل قياس يشتمل على
ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والاوسط وهيئة نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب
بالوضع والاحمل يسمى شكلا واقتزان الصغرى والكبرى بحسب الايجاب والسلب
والجزئية والكتابة يسمى قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطاوعا بالزسوق منه الى
القياس وشيعة ان سبق من القياس اليه فان قلت اللازم من امر يف القياس ليس الا
استلزامه للنتيجة بالذات واما تكرر الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يشتمل على وسط
كما في قياس المساواة فانه ينتج بالذات (ا) مساو لساوي (ج) وملزوم لمزوم (ج)
وجزء لجزء (ج) وكقولنا كل (ج) وكل (ا) (لاب) ينتج لاشئ من (ج) بالمخالف
فتقول الشروط المعتبرة في نتائج القياس نوعان ما هو شرط لتحقيق الانتاج كاشتراط
المعتبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للاحتمال بالانتاج كاشتراط المعتبرة في الاقيدة
الافتراضية الشرطية على ما سيحكي وتكرر الوسط ليس شرطا للانتاج بل للاحتمال بالانتاج
اذ القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر رافيه الوسط اذا عرفت هذا
فتقول الاشكال اربعة لان الوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بقياس الجملي ومن الواجب
ان يعتبر بحيث يعمد وغيره فغيره عن الحدود بالمحكوم عليه وبه والوسط بينهما
فيقال الوسط ان كان محكوما به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول
وهكذا الى اخر التقسيم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول
فيهما وبخلافه في الكبرى اذ الاوسط موضوعا في الاول محمولا في الثاني وعلى
هذا يشارك الثالث في الكبرى وبخلافه في الصغرى وبخلاف الرابع في المقدمتين وكذا
ان في بخلاف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى وبخلافه في الصغرى والثالث
يشارك الرابع في الصغرى وبخلافه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس ما تخلفا
فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس
المقدمتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم
الطبيعي لانتقال الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله
من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطبيعي بتأه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه
بين الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلتها

فيشترط لانتاجه
ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى والام بدرجة
الاصغر تحت الاوسط
فلم تعد الحكم منه اليه
والاختلاف بمقتضى
كقولنا لا شئ من
الانسان بفرس وكل
فرس حيوان
اوصهال والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب كقولنا
كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق
او فرس والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب فاذن
النتيج من الضروب
الستة عشر الخاصصة
من ضرب المصورات
الاربعة ونفسها اربعة
الصغرى الموجبة
الكلية مع الكبرى
الكليتين والجزئية
معها الاول من
موجبتين كليتين
ينج موجبة كلية
كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) وكل
(ج ا) الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينج
سالبة كلية كقولنا
كل (ج ب) ولا شئ

الاصغر فينت الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية ومنهج للمطالب الاربعة ولا شرف
المطالب الذي هو الايجاب الكلي لانتاجه على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف
من السلب فان الوجود خير من عدمه وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العاوم ولدخولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم
لاشتمله على امر زائد ويتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج لكلي وهو اشرف من الجزئي
فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية
اجاب بانه لم ينتج الا الجزئي والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانه انفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتمله على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الغالب يكون خارجا تابعا
والتبوع والمعروض اشرف ولان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية
لاجله حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى ثم الرابع
لخالفته اليه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك استعطف الفارابي والشيخ
عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية
لا وجوب فيها وانما دعا اليها الاستقصان والاخذ بالايق والاول وبشترك الاشكال
الاربعة في ان لقياس من جزئيين ولا سلبتين والاصغرى سالبة كبراهما جزئية الا في
رابع كاسياني وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد
عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط انتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه
من النتيجة وح يتبع اثبات شئ من الجزئيات تلك القواعد والازم الدور ولا اختصاص
لهذا الضابط بهذا الموضوع بل هو جار في كل حكم كلي اثبت باستقراء الجزئيات
(قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط
بحسب كمية المقدمات وكيثيتها وشرائط بحسب جهتها وسيبى بيان الشرائط
بحسب الجهة في فصل المحتلطات والفصل ممتود لذكر الشرائط باعتبار الكمية
والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى
وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم تعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما قبله الاوسط والاصغر ليس بما قبل
له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين
لا يستلزم الحكم على الآخر والاختلاف في المواد بمقتضى وهو صدق القياس تارة مع
الايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة
وايما كان بمقتضى الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان اوصهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما

من (ب ا) فلا شئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينج موجبة جزئية رابع ٣ (ا ا) كانت

٣ من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة
جزئية وهذه القياسات
كاملة ينتج بانفسها
واورد الشيخ شكلا
وهو ان قولنا لا شيء
من (ج) و بعض
(ب) عدم فيه
الشرطان مع اتانجة
بعض (ا) ليس (ج)
وحده بان هذا القول
ان قيس الى نسبة (ج)
الى (ا) كان شكلا
رابعا وان قيس الى
نسبة (ا) الى (ج)
كان شكلا اوليا غير
منجج والصغرى
والكبرى انما يتبين
بتبين الاصغر والاكبر
وعند تغير الصغرى
من الكبرى يتبين
الشكل من

اذا كانت سالبة فكما اذا بدلت الكبرى بقولنا ولا شيء من القرس بجماد او باطرق
والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعزم لانه لما صدق
القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شيء منها نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان
احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لاشتاع تحقق المازوم بدون اللازم لا يستل
السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة
وتوسط الموجبة لا يجرها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية
المركبة لما اشتملت على حكيمين فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم السالبة المركبة
مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان اردتم ان السلب
مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذين والنتج
هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يندرج
الاصفر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
الاصفر غير ذلك البعض فلم يمتد الحكم منه الى الاصفر ويحققه الاختلاف الموجب
للعزم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق
او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس ناطق
او ليس بفرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب وانما ترك الصنف
في الشرطين ايراد مادة السلب ولو كان لابد منه اما لظهورها بالمقايضة واما لانه ابعد
من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف عقما فالسلب بالعم اول ثم الضروب
الممكنة الانقسام في كل شكل ستة عشر لان الفضاء انما يقسم في المحصورات
والمخصوصات والمهملات والمخصوصات بمزلة الكلليات او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن
عليها ولا بها ولم تعتبر في المعلوم لكونها في مرض التغير والزوال والمهملات في قوة
الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل
ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربع في انفسها والنتج منها في الشكل الاول
باعتبار الشرطين المذكورين اربعة وله في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان
ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات
الاربع وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة للجزئية والسالبة للجزئية
مع الموجبتين وثانيهما طريق التوصل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان
قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليةين والجزئية معهما اشارة الى هذا
الطريق والمراد بالكليتين احدهما محذوف المضاف والاخر يستقيم التركيب الضرب
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (ج) وكل (ب) فكل (ج) (ب)
الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج) ولا شيء من (ب) (ا)

وأما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه اختلاف مقدمته في الكيف بلواز اشتراك المخالفات والمتفات في السلب
والإيجاب فليستلزم شيئا منهما والمضى بالانتاج استلزام ٢٥٨ في القياس لاحدهما وكلاهما كبرالاختلاف

فلاشئ من (ج ١) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج فوجبة جزئية بعض
(ج ب) وكل (ب ١) فيهض (ج ١) رابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ١) فليس بعض (ج ١)
وإنما ثبت هذه لضروب هذا الترتيب أما بالنظر الى ذاتها أو باعتبار نتائجها
فقد بما للاشرف أولا ينتج الاشرف على غيره وهذه القياسات كاملة بينة بذواتها
لان الحكم على كل منتهى له الاوسط حكم على الاصغر الذي هو مما ثبت له الاوسط
لا يقال الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن ان يكون ينال العلم
بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها إنما يحصل او علم بثبوت الحكم
بالأكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جعلها الاصغر فيكون العلم بالكبرى
الكلية موقوفا على العلم بثبوت الأكبر او عليه للاصغر او عنه الذي هو عين النتيجة
فان استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لانا نقول الحكم بخمس بحسب
اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف
آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولاشئ
في ذلك واورد الشيخ شكاً على شرطية الامرين المذكورين وتقريره ان يقال إيجاب
الصغرى وكلاية الكبرى ليس شئ منهما شرطاً في انتاج الشكل الاول الحق الانتاج
بدونها قلنا اذا قلنا لاشئ من (ج ب) وبعض (ب ١) يلزم بعض (١) ليس (ج)
والاصدق كل (ج ١) وينضم الى الصغرى لينتج لاشئ من (ب ١) وينعكس
الى ما ينقض الكبرى وحله بان الاشكال إنما عاير بحسب تعيين الصغرى والكبرى
وهما إنما يتبينان باعتبار تعيين الاصغر الذي هو موضوع المطلوب والأكبر الذي
هو محموله فالاشكال إنما تبين اذا تبين المطلوب وموضوعه ومحمله فبما ذكرناه
من القياس ان قياس الى نسبة (ج) الى (١) كان شكلاً رابعاً لان المقدمة الثالثة
لاشئ من (ج ب) يكون كبرى ح لاشئ لها على الأكبر وهو (ج) وعلى هذا يهتق
الانتاج وان قياس الى نسبة (١) الى (ج) كان شكلاً اول غير ينتج والغلف لا بدل
عليه وهو ظاهر (قوله وأما الشكل الثاني فيشترط) وأما الشكل الثاني ومحصله
حلي محمول واحد على شئين متباينين ليجعل احدهما على الآخر فيشترط لانتاجه
بحسب كمية المقدرات وكيفيةها امر ان احدهما اختلاف مقدمته في الكيف أي كون
احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف فهما امام موجبتين او سالبتين
ولما كان يلزم الاختلاف الموجب لامتدادهما اذا كانتا موجبتين فليوز اشتراك
المخالفات والمتفات في الإيجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل

كقولنا لاشئ من
الانسان فرس وبعض
الحيوان فرس او بعض
الاصهار فرس
والصادق الإيجاب
في الاول والسلب
في الثاني وكقولنا كل
انسان ناطق وبعض
الحيوان ليس ناطق
او بعض الفرس ليس
ناطق والصادق
في الاول الإيجاب
وفي الثاني السلب
فاذن المنهج اربعة
اضرب الموجبتين
مع السالبة الكلية
والسالبتين مع الموجبة
الكلية الاول من كليتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كل (ج ب)
ولاشئ من (ب ١)
فلاشئ من (ج ١)
بيان به عكس الكبرى
والغلف وهو ان يجعل
النتيجة لا يجاب بها
صغرى وكبرى القياس
لكليتها كبرى حتى
ينتج من الاول بعض
الصغرى وفي الثالث
يجعل النتيجة كبرى
لكليتها وصغرى

القياس صغرى لا يجابها حتى ينتج تعريض الكبرى وفي الرابع سلك في المنهج السلب سلك الثاني (ناطق)
وفي المنهج الإيجاب سلك الثالث مع عكس النتيجة لمدته عن النظم الكامل الثاني من كليتين الصغرى سالبة

في ينتج سالبه كلية بيانه بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج ٢٥٩ سالبة جزئية بعكس الكبرى والخلف والافتراض الرابع

من سالبه جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لعدم قبول الصغرى اياه وصيرورة القياس من جزئيتين في الاول بعكس الكبرى بل بالخلف والافتراض وهو ان نعرض البعض الذي ليس (ب د) فلاشئ من (د ب) وكل (أ ب) فلاشئ من (د أ) ثم نقول بعض (ج د) ولاشئ من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ) والافتراض ابدا من قيامين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه ضرب الاجل والناسي من الاول وزيف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان الاوسطات لاحد الطرفين ولم يثبت للآخرتينها مضافة بيانه ان جملة حجة لم ترد المجعة على اندعوى وان جملة هذا

ناطق حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب واما اذا كانتا سالبتين فلجواز لتلك المتخالفات والمتفاسات في السلب كقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولاشئ من انفرس بحجر اولاشئ من انسانا في بحجر والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب فلما يستلزم القياس شيئا منهما ولعمري بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وثانيهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاختلاف اما على تقدير ايجابها فكذلك لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها فكذلك كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس ناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الآخرين السلب والضروب المتبعة باعتبار الشرطين اربعة اما بطريق الحذف فلان الشرط الاول امة قطعية اضرب الموجبين مع الموجبين والسالبين مع السالبين والثاني امة قطعية اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبين واما بطريق التخصيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى السالبة كلية او جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية او جزئية فهي اربعة واليه اشار بقوله الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبه كلية كل (ج ب) ولاشئ من (أ ب) فلاشئ من (ج أ) بيانه اما بعكس الكبرى ليرتد الى ثاني الاول وينتج المطاوب بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقض النتيجة لاجابه صغرى اذهبا الشكل لم ينتج الا السلب ونقيضه ايجاب ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى حتى يظلم قياس في الاول منتجع النقيض الصغرى مثلا لو لم يصدق لاشئ من (ج أ) لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج أ) فبعض صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج أ) ولاشئ من (أ ب) ينتج بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هدف الى آخر عامر في العكس من وجوه التقريب كما يقال صدق نقض النتيجة مع الكبرى ملزوم لصدق نقض الصغرى واللازم منتجع فيلزم انتفاء مجموع الكبرى مع نقض النتيجة والكبرى حتى فيلزم كذب نقض النتيجة فالتنتية حقة او يقال المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة ملزوم لاجتماع النقيضين اى صدق الصغرى وكذبها اما صدقها فلا انها جزء القياس الصادق واما كذبها فلا استلزام نقض النتيجة مع الكبرى اياه والتالي كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقض النتيجة كاذبا او يقال منع الجمع فنتفق بين صدق المقدمتين ونقيض النتيجة فانها

ياسا بنفسه لم يفرق بين البين بنفسه والتقريب منه الذي يرند اليه بفكر لطيف والامام يستعمل هذا البرهان في سائر الاشكال وبسهولة

لواجباً يلزم نقیض الصغرى وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة
النتیجة لصدق المقدمین وهو المطلوب لا يقال هذا كذا انما ینمى او كانت مقدمة
القیاس صادقین فی نفس الامر اما اذا كانتا واحداً مفروضة الصدق فلا لا تمنع
ح صدق نقیض نتیجة لوالصدق نتیجة وانما یجب صدق فلو وجب صدق احد
النقضین على ذلك التقدير وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن النظام القیاس من نقیض
النتیجة ومن الکبرى انما هو على ذلك التقدير فیلزم اجتمع صدق الصغرى مع
نقضها على ذلك التقدير فلم یلتزم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك
التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم محالاً آخر لانا نقول نحن نفعل بالضرورة ان ليس
بین القیاس المفروض للصدق وارتفاع النقضین اواجبة هما علاقة تنقضی استلزاه
ایا وقد سبق فی الشرطیة ما ینبئك على ذلك هذا طریق الخلف فی هذا الشكل واما
فی الشكل الثالث فطریقته ان یجعل نقیض نتیجة لکبرى اذا نبهه جزئیة
فتكون نقایضها کلیة وصغرى القیاس لا یجابهها صغرى فتخرج من الشكل الاول
نقضی الکبرى واما الشكل الرابع فان كان منجهاً للساب وهو الضرب الثالث
والرابع والحامس یسلك فیہ مملک الشكل الثانی وان كان منجهاً للایجاب وهو
الضرب الاول والثانی یسلك فیہ مملک الشكل الثالث مع عکس نتیجة ولا بد
من هذه زیادة بعده من النظم الكامل الثانی من کلیتین والصغرى سالبة یتخرج
سالبة کلیة لاشئ من (ج ب) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لا یمکن بیانہ
بعکس الکبرى والالکان کبرى الاول جزئیة بل بعکس الصغرى وجعلها کبرى
ثم عکس نتیجة وبالخلف الثالث من موجبة جزئیة صغرى وسالبة کلیة کبرى یتخرج
سالبة جزئیة بعض (ج ب) ولا شئ من (اب) فلیس بعض (ج ا) بیانہ لا یمکن
بعکس الصغرى وجعلها کبرى والاصحارت کبرى الاول جزئیة بل بعکس
الکبرى لیرتد الى الاول وبالخلف والافتراض كما سیمى الرابع من سالبة
جزئیة صغرى وموجبة کلیة کبرى یتخرج سالبة جزئیة بعض (ج) لیس (ب) وكل
(اب) فبعض (ج) لیس (ا) لا یمکن بیانہ بالعکس الصغرى لان سالبه
الجزئیة لانه عکس وعلى تقدير انهما کما هما عکس جزئیة وهی لاصح لکبرى نتیجة الشكل
الاول ولا بعکس الکبرى لان کما هما جزئیة فبیانه انما هو بالخلف والافتراض وهو
ان نفرض بعض (ج) الذى هو لیس (ب د) فهصل قضیتان احدهما
لا شئ من (د ب) والاخرى کل (د ج) فنضم الاول الى الکبرى هكذا لاشئ
من (د ب) وكل (اب) یتخرج من ثانی هذا الشكل لاشئ من (دا) ثم انعکس
المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتیجة المذكورة لیتخرج المطالب
والافتراض ایداً انما یمکن من قیاسین احدهما من ذلك الشكل یمینه لكن من ضرب

وما الشكل الثالث فيشترط لانتاجه ايجاب صفراء الاختلاف كقولنا لا شيء من الانسان يفرس وكل انسان حيوان او ناطق اولاشي ٢٦١ من الانسان بجمار اوصهال والصادق في الاول الايجاب وفي

الثاني السلب وكلية
احدى مقدمته
للاختلاف كقولنا
بعض الحيوان انسان
وبعضه ناطق او
ليس بناطق او بعضه
فرس او ليس بفرس
والصادق في الاول
الايجاب والسلب
السلب فاذا نفي النفي
سنة اضرب الاول
من موجبتين كليتين
ينجى موجبة جزئية
كل (ب ج) وكل
(ب ا) فبعض (ج ا)
الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينجى
سالبة جزئية بانهما
بمعكس الصغرى
والخلف ولا يتجهان
الكلى لجواز كون
الاصفر اعم من الاكبر
كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان
ناطق او لا شيء من
الانسان يفرس واذا
لم يتجه الكل الى نتجه
ابقي لكونها خاص
منه كك من موجبتين
والصغرى جزئية
ينجى موجبة جزئية

اجلى والثاني من الشكل الاول وافترض هذا الضرب انما يتم لو كانت السالبة الجزئية
مركبة حتى يتحقق وجود الموضوع لابقى الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون
وابا ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حينئذ
يكون مسلوبا عنه لان المعلوم يسلب عنه كل شيء لانا نقول بمجرد صدق القضية مع القياس
لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يتبين ونفى الشيخ
عن قوم انهم قالوا لاجابة في انتاج هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط
لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر يلزم البينة بين الطرفين فان (ب)
اذا كان مبينا (لا) غير مبين (ج) لم يكن (ج ا) والعلم به ضروري وزيفه
الشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى
بل هي اعانة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتباينين والمسلوب احدهما مع
الاخر واحد وان حملوه يتنا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين اقرب من
البين فان البين بنفسه ما لا يحتاج الى فكر وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يفتقر
ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) البين (لا) او انى لا يوصف (با)
لم يكن (ا) ففقرده الى البين لانه حكم على الباء بسلب (ا) الذى هو بعكس الكبرى
وحكم بيقوت الباء على (ج) وهو اشكل الاول بعينه لكن لما اردت الى البين بفكر
لطيف وروية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في سائر
الاشكال على انه يرهان الى فيقول مثلهما الاوسط لما ثبت للاصفر وسلب عن الاكبر
او سلب عن الاصفر وثبت للاكبر لازم بالضرورة البينة الذاتية بين الطرفين وذلك
هو اشكل الثاني بعينه اذ لا معنى له الا بيقوت الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف
الاخر وهكذا بين كل شكل وفساده ظاهر قبل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج
الى التكاليف المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال بقية اللوازم على تنافي
المزومات فيمكن ان يقال من لوازم احدهما طرفين يثبت الواسطة له ومن لوازم الاخر
سلبه عنه وهما متنافيان فيثنائي المزومان والواجب المتنافيان ويمكن تنزيل كلام
القدماء والامام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمات ضرورية بين قسم الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك ونسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضروب في تلك المراتب لان
الضرر بين الاولين اشرف من الاخيرين ذانا ونتجه والاضرب الاول والثالث اشرف
من الثاني والرابع لاشتغاله على صغرى اول بعينه (قوله واما الشكل الثالث)
الشكل الثالث حاصله وضع موضوع واحد لشئين متباينين ليوضع احدهما للاخر
وشترط انتاجه بحسب الكمية والنكفية ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

بما مر وبالفروض الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينجى موجبة جزئية بما مر وبمعكس الكبرى
وجهها صغرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينجى سالبة جزئية ٢٦٢

٣ بامر السادس من
موجبة كلية صفري
وسالبة جزئية كبرى
يتبع سالبة جزئية بانه
بامر الالعكس فان
الكبرى لاتقبل وبكس
الصفري يصير القياس
من جزئيتين في الاول
قابسه ذكر الشيخ
في هذين الشكلين فائدة
مع رجوعهما الى
الاول فان المقدمة
قد يقتضى طبع احد
طرفيهما ان يكون
موضوعا وطبع الاخر
ان يكون محولا كقولنا
الانسان حيوان وكاتب
وقولنا لاشئ من النار
يارد وقيل فاذا تركب
على طبعها كان انتظاما
على احد هذين
النهجين من الشكل
الثاني والثالث فان
انظمت على نهج
الاول تغيرت من
طبعها وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل
الرابع من

اما ايجاب الصفري فلان الحكم فيها على تقدير سلبها بالبابية بين الاصغر والاوسط
المحكوم عليه في الكبرى والاكبر والحكم على احد الشائتين لا يستلزم الحكم على الاخر
وايضاً لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التفرعين يتحقق
الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان يفرس وكل انسان
حيوان او ناطق واما اذا كانت سالبة فكما او يدنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان
بسهال او حار والصادق في الاولين ايجاب وفي الاخيرين السلب واما كلية اخدى
المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم ملاقاته الاكبر للاصغر لعدم معنى
جامع بينهما والاختلاف بمحققه اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض
الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدنا الكبرى
بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين ايجاب وفي الاخيرين السلب
والنتج بمقتضى الشرطين سنة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع
المحصورات الاربع وثانيهما اسقط ضروب آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين
وبالحصول الصفري الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنبع مع المحصورات الاربع
والجزئية لانتاج الامع الكلّيتين الاول من جزئيتين كلّيتين يتبع موجبة جزئية كل (ب ج)
وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كلّيتين والكبرى سالبة يتبع سالبة جزئية
كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بانهما بعكس الصفري
ليرجع الى الشكل الاول ويتبع الطلوب بعينه وبالحلف فانه لو لم يصدق في بعض
(ج ا) ليس (ا) صدق بقبضه وهو كل (ج ا) ونجمه كبرى لصفري القياس
لأنها ما يصاد الكبرى وهذا الضربان لا يتبعان الكلّي لجواز ان يكون الاصغر
اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان يفرس واذا لم يتبع الكلّي لم يتبع البواني
لانها اخص منها لان الاول اخص الضروب المنجبة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنجبة للسلب واذا لم يتبع الاخص لم يتبع الاعم ثالث من موجبتين والكبرى كلية يتبع
موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بامر من عكس الصفري والحلف
وبالافراض وهو ان يفرض بعض (ب ا) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج)
ثم يحصل المقدمة الاولى صفري كبرى القياس لنتيج من الشكل الاول كل (د ا) فبعضه
كبرى للمقدمة الثانية يتبع من اول هذا الشكل الطلوب الرابع من موجبتين والكبرى
جزئية يتبع موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بامر من
الحلف والافراض وهو ان يفرض بعض (ب ا) الذي هو (اد) فكل (د ب)
وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لا بعكس الصفري لانه

يصير القياس من جزئيتين و بعكس الكبرى وجهها صغرى لصغرى القياس ثم عكس
 النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى
 والخالف والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية صغرى
 ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)
 بالخالف والافتراض لا بعكس الكبرى فانها لا تنفيه وعلى تقدير قبوله لا يصلح لصغرى
 الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار القياس عن جزئيتين في الشكل الاول ووجه
 ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب للنتيجة للايجاب والثاني اخص الضروب
 للنتيجة للسالب فقدمنا لان اخص اشرف ثم اتبعنا توابع الاول اذ تابع الاشرف اشرف
 من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتراكهما على
 كبرى الشكل الاول وذكر الشيخ في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث
 وان كانا يرجعان الى الشكل الاول فلهما خاصية وهى ان الطبيعى والسالب الى
 الذهن في بعض المقدمات ان يكون احد طرفيها موضوعا على التعيين والطرف الاخر
 محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن فاما في الموجبات فكذلكنا
 الانسان حيوان وكانت فان طبع الانسان يقتضى موضوعية الحيوان والكاتب
 واما في السوالب فصكقولنا لا شيء من النار بارد وقيل فان النار اول
 بان تصكون موضوعا يساب عنها البارد والنفيل من البارد والنفيل
 يسلب عنها النار فاذا الفت المقدمات على وجه راعى فيها الملل
 الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينظم على نهج الشكل الاول بل
 على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غيبة وهذا بينه
 يعرفنا فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا ينظم المقدمات على وجه راعى فيها الامر
 الطبيعى او السابق الى الذهن الا عليه وهما فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب
 الاشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها عند استحصال المجهولات
 المتعلقة بها وقال في الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون
 قياسته ضرورية النتيجة بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه
 بعيدا عن الطبع يحتاج الى ائنة قياسته الى كلمة شافقة متضادة ولا يكاد يبق
 الى الذهن والطبع قياسته وجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يبين القياسة
 قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يفضن لقياستهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبين
 ذلك يبق الى الذهن من نفسه فلحظنا لقياسته عن قريب فلهذا صار لهما قبول
 وانكس الاول اطراح وصارت الاشكال الافتراضية الجليلة الملتفت اليها ثلثة وهو كلام

وما اشكل الرابع فيشروط لانجاحه ان لا يجمع فيه خستان الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية وان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلا خلاف كقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الجواد بانسان ولاشئ من الصاهل بانسان ولوقلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجواد ليس بناطق وهذه **﴿ ٢٦٤ ﴾** القرائن اخص ما يجمع فيه خستان فلا

جيد (قوله واما الشكل الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صفراء موجبة جزئية ان لا يجمع فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلا نه لو اجمع فيه خستان فلما في مقدمتين اوفى مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الحسنيين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجمع الخستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الحسنيين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واما ما كان لم ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الجواد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف فنهني فيه ايضا كما او قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الحسنان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واما ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فتكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجواد ليس بناطق فقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخص ما يجمع فيه الخستان في القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلانه لو لم تكن الكبرى

والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية كون الاصغراعم (سالبة) من الاكبر لجواز قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان الخاص من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بيان الكل اما بتدليل المقدمتين او عكسهما او عكس احداهما او بالخلف او الافتراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا تنتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنكس فان انعكست كانتا الخاصتين انجبت اذ عكسهما يرتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى اذا كانت سالبة وهى احدى الخاصتين انجبت مع الكبرى الموجبة الجزئية بتدليل المقدمتين ثم عكس النتيجة متن

ينتج شئ منه واما الثاني فلا خلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان ياخذن الملح لخصه اضرب الموجبة الكلية مع السلب والوجه الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (بج) وكل (اب) فيمن (ج ا) ولا ينتج كلياً لجواز كون الاصغراعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية الثالث من كليتين

سابقة كلية كانت اما سالية جزئية او موسية وكلاهما لا يتنج اما السالية الجزئية فلا
 علم من عدم الموجبة الكلية مع السالية الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها
 ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصفري ومن الموجبة الكلية
 الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس
 حيوان والنتج باعتبار هذا الشرط خسة اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الحسنيين في
 القسم الاول حذف فذية السالتيان مع السالتيين والموجبة الجزئية والسالية الجزئية مع
 الموجبة لكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالية كلية حذف ثلثة الموجبة الجزئية
 مع الثلث غير السالية الكلية وبطريق التعديل ان الصفري اما موجبة كلية وهي
 لا يتنج الامع اثنتي عشرة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا يتنج الامع السالية
 الكلية او سالية كلية وهي تتنج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين
 تتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا يتنج كليا لجواز
 ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومنه
 لم يتنج كليا لم يتنج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية
 يتنج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثلث من كليتين
 والصفري سالية يتنج سالية كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا)
 الرابع من كليتين والكبرى سالية يتنج سالية جزئية كل (ب ج) ولا شئ من (اب)
 فبعض (ج) ليس (ا) ولا يتنج كليا لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان
 حيوان ولا شئ من الفرس باسان ومنه لم يتنج كليا لم يتنج الخامس ايضا لانه اعم
 من الموجبة جزئية صفري وسالية كلية كبرى يتنج سالية جزئية فبعض (ب ج)
 ولا شئ من (اب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار اتساقها
 لانها بعدها من الطبع لم يمتد بانساقها بل باعتبار اتساقها فلا بد من تقديم الاول لانه
 من موجبتين كليتين والايجاب الكلّي اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
 والرابع من كليتين والكلّي اشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لما كانت
 الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما اشترفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل
 الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبيان الكل كما بتديل المقدمتين
 ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في اثنتي عشرة الاول دون الرابع والاصار صفري
 الشكل الاول سلبا والخامس اشدك ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما عكس المقدمتين
 في الاخير بن بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث
 لسلب الصفري واما بعكس الصفري ليرتد الى الشكل الثاني في اثنتي عشرة الاخيرة دون
 الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث فباعتبار الثالث لسلب
 الصفري واما بخلاف اما اذا كانت النتيجة موجبة فبان بعض بعض النتيجة الى الصفري

ليتج من الشكل الاول ما ينعكس الى ما يصاد كبرى الاول ويناقض كبرى الثاني فتقول
 لو لم يصدق بعض (ج) لصدق لاشئ من (ج) فكل (بج) ولاشئ من (ج)
 فلاشئ من (ب) فلاشئ من (ب) وقد كل ~~كل~~ (ا) او بعضه (ب) هف
 واما اذا كانت النتيجة سالبة فن بنضم نقض النتيجة الى الكبرى ليتج ما ينعكس الى نقض
 الصغرى وفي الثالث والخامس اوضحدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه
 في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فقالوا في الثاني بفرض
 بعض (ا) الذي هو (ب د) فكل (دا) وكل (دب) فحصل المقدمة الثانية كبرى الصغرى
 القياس هكذا كل (بج) وكل (دب) ليتج من اول هذا الشكل بعض (ج د) فحصلها
 صغرى للمقدمة الاولى ليتج من الشكل الاول المطلوب وكانهم انما لم يستعملوه من الشكل
 الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على قاعدتهم الثالثة بان كل افتراض يتم
 بقياسين احدهما من ذلك الشكل والاخر من الشكل الاول وليت شعري كيف
 يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى فنظم المقدمة الافتراضية مع الصغرى
 على منوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى فنظم تلك المقدمة مع الكبرى
 على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
 ان لا يخصص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة
 نعم لا يتم في الاغلب الا في الجزئيات والاضبط انه لا يختلف في الشكل الثاني لان
 الحد الاوسط محمول في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهي لا تتألف
 مع المقدمة الاخرى من القياس اذ على نهج الشكل الثاني وبحصل منهما
 قضية موضوعها موضوع الافتراض بنضم مع المقدمة الثانية
 على منهج الشكل الثالث لكن لما اريد الاحتراز عن البيان بما يبين عكس صغرى
 القياس الثاني ليرتد الى شكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع
 في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية واذا نظمت مع المقدمة الاخرى من
 القياس كان على هيئة الشكل الاول وان جاز نظمها على الشكل الرابع لكن يجب
 الاحتراز عنه وبحصل قضية موضوعها موضوع الافتراض بتألف مع المقدمة
 الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث ويتج المطلوب واما في الشكل الرابع فهو
 مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحد الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة
 الافتراضية وانظمهما مع الكبرى لا يكون الاعلى هيئة الشكل الثاني وبحصل نتيجة
 تتألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى
 والحد الاوسط موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهي انما انضم
 مدها اما على هيئة الشكل الاول ليتج ما يتألف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث
 واما على هيئة الشكل الرابع فلان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان

اما الشكل الاول

فيشطر لا تتساجه

فعلية الصغرى والا

لجاز ان يكون الاصغر

خارجا عا هو اوسط

بالفعل فلم يمتد الحكم

منه اليه ولان

الصغرى الممكنة

الخاصة لا تتيج مع

الضرورية لجواز

امكان صفة النوعين

ثبت لاحدهما بالفعل

فقط كركوب زيد

مثلا للفرس والحمار

الثابت للفرس فقط

فيصدق كل حمار

مركوب زيد بالامكان

الخاص بكل مركوب

زيد فرس بالضرورة

ولاشئ من مركوب

زيد نافق بالضرورة

مع امتناع الايجاب في

الاول والى سلب في

الثاني ولا مع المشروطة

الخاصة لانه يصدق

في الكبرى وكل

مركوب زيد فرس

هو مركوب زيد

بالضرورة مادام

مركوب زيد لادائما

ولاشئ من مركوب

زيد بلا فرس هو

مركوب زيد

الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افترضية كلية وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجلي لان الكبرى صارت كلية بعد ما كانت جزئية هذا هو الضبط وعليك الاتقان والاعتبار بعد المحافظة على شرائط الاناج واعلم ان لسالبة الجزئية اثنا لا تتيج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنكس اما اذا انكست كما في الخاصتين انجبت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى اردت القياس بمكسها الرابع الشكل الثاني وان كانت كبرى برتد بمكسها الى سادس الشكل الثالث ويتيجان المطلوب بعينه وان الصغرى سالبة الكلية مع الموجبة الجزئية انما لم تتيج اذا لم تكن احدي الخاصتين اما اذا كانت انجبت لانا اذا بدكها اردت الى الشكل الاول وانجبت سالبة جزئية خاصة وهي تنكس الى المطلوب فحصل ضرور ثثة اخر وقد ظهر ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احدي الخاصتين واما الموجبة فيجب ان تكون في الاولين على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي العنبر الثالث بحيث يتيج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الصروب احدي القضايا ليست المنكسة السوالب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صفراء لم يتيج الا اذا كانت كبراه من احدي الست وفي ثانيها فعلية لان صغرى الشكل الثالث لا بد ان يكون فعلية وفي ثالثها احدي الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه احدي الخاصتين لم يتيج خاصة الا اذا كان صفراء احداها على ما بين جيع ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الرابع في شرائط الاناج بحسب جهة تلك المقدمات) المختلطات هي الاقضية الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فلهذا وضع الفصل لبيان الامر بين اما الشكل الاول فيشطر فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى لوجهين احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتمدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر بس اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان تبقى باقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم يمتد الحكم منه الى الاصغر وثانيهما ان الصغرى الممكنة الخاصة لا تتيج مع الكبرى الضرورية والمشروطة الخاصة في الضررين الاولين ومضى كان كذلك لم يتيج جميع الاختلالات النعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الصروب بيان الاول الاختلاف الموجب للعدم اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان صفة النوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد النوعين وضرورة ثبوت النوع الاخر لما له تلك الصفة بالفعل او سلب فصل النوع الاول عنه مع استثناة ثبوت النوع الاخر لانواع الاول او سلب فصله عنه كما يمكن ركوب زيد مثلا للفرس والحمار الثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما مع امتناع الايجاب في الاول والثالث

بالضرورة مادام مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما مع امتناع الايجاب في الاول والثالث

٢ في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع
امتناع السلب
والسالبة الكبرى
مع امتناع الإيجاب
ظاهر فقد حصل
الاختلاف الموجب
للعقم وهذا ان
الاختلافان في هذين
الضربين اخص
الاختلافات المتقدمة
من الممكنة الصغرى
فعندهما فيها
يوجب عقم الكل
متى

بالامكان اخص وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشي مما هو
مركوب زيد بناهق مع امتناع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق القياس
مع الإيجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
ناطق بالضرورة والحق الإيجاب اولاشي من الكاتب بفرس بالضرورة والحق
السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلانا لو بدنا الكبرى يقولنا وكل
مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما
امتنع الإيجاب وهو بعض الجمار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول
بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه
مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فله ضروري الثبوت
لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشي من
مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يتمتع عليه عن مركوب زيد
واما الفرس المركوب فلان المركوب مطلوب عن مركوب زيد بالفعل فالفرس
المركوب بطريق الاولى ولو بدنا الكبرى بقولنا ولاشي من مركوب زيد بلا فرس
مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع السلب وهو ليس بعض
الجمار بلا فرس مركوب زيد بالامكان وتفيد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان
اللافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات
وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو اللافرس المركوب واما في
اللاادوام المبر عن كل مركوب زيد لافرس مركوب زيد فلان اللافرس يتمتع
اثباته لمركوب زيد بخلاف اللافرس المركوب وبالجملة هذه سلبية معدولة وهي من
لوازم الموجبة المحصلة وقد تبين حقيقتها وصدق اقربته الاولى مع الإيجاب
واقربته الثانية مع السلب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق الإيجاب اولاشي من الكاتب يساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات
الممكنة الخاصة واخص الكبريات الضرورية والمشرطة الخاصة لان الضرورية
اخص الباسط والمشرطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروب الشكل الاول
الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص
الاختلافات المتقدمة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعنده يوجب عقم
الكل وتام التخص انما يتم بإبراده في المشروطة العامة والوقتية ايضا اذ
الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة ولا الوقتية من المشروطة الخاصة
مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى
الفارابي فلا شبهة في انتاج الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حيث ان موضوع

وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ٢٦٩ ان الصغرى الممكنة تنتج مع الضرورية ومع اللا ضرريات

الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاوسط بالامكان لا ينفك عن المحكم منه اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قد منه ليس مأخوذا بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلي وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الاوسط لا يمكن ان يكون اوسطا وبفرضه العقل اوسطا بالفعل والنقض المذكور متدفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فربا بالضرورة اذا انجز ما يمكن ان يكون مركوب زيد وبفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض مركوب زيد فربا بالضرورة وايضا الممكنة مساوية لمطلقة على ملازمهم من اعتبار الضرورية بالامكان لا ينفك عن ذلك حتى جعلوا احدهما نتيجة والاخرى عقيدة (قوله

وزعم الشيخ والامام) الشيخ والامام ومنا بهما زعوا ان الصغرى الممكنة في هذا الشكل نتيجة لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى ام ضرورية او لا ضرورية بار تكون من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والكل منتج امام الضرورية فضرورية وامام الضرورية فممكنة خاصة وامام الضرورية فممكنة عامة واحجوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم نقض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى لينتج نقض الصغرى مثلا اذا صدق كل (ج) بالامكان وكل (ب) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج) بالضرورة والا لصدق نقضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فجعله صغرى او فرضه بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم نجعله صغرى وكبرى القياس الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بالفعل وكل (ب) بالضرورة لينتج من الشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هف وهو لم يلزم من فرض وقوع الممكن والامن الكبرى فيكون من نقض النتيجة هف وجواب منع انتاج الصغرى الممكنة او العقلية مع الضرورية في الشكل الثاني الضرورية فانه سيحيى فحيث ان الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدما ضروري بين الوجه الثاني الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم نقض النتيجة الى الصغرى حتى ينتج نقض الكبرى فاولم يصدق كل (ج) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فجعله كبرى الصغرى القياس لينتج من الشكل الثالث بعض (ب) ليس (ا) بالامكان وقد كان كل (ب) بالضرورة هذا خلف وجواب منع انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الثالث كما ذكره الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت عقلية زمت النتيجة ضرورية اندراج الاصغر تحت الاوسط حينئذ فاذا كانت النتيجة ضرورية على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم وقوعها لان الضرورى على تقدير يمكن ضرورى في نفس الامر وعلى جميع التقدير الممكنة والا لكان مالم يضرورى في نفس الامر ضرورى على تقدير يمكن فيكون

وبين ممكنة خاصة ومع غيرهما ممكنة عامة واحجوا على الاول بوجوه الاول ان يضم نقض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى حتى ينتج من الثاني نقض الصغرى وجوابه لا نسلم ان الكبرى الضرورية في الثاني تنتج ضرورية الثاني ان نقضه الى الصغرى حتى ينتج من الثالث نقض الكبرى وجوابه لا نسلم ان الصغرى الممكنة في الثالث تنتج الثالث ان الصغرى لو وقعت بالفعل زمت نتيجة ضرورية فكلنتج ضرورية بتقدير عدم وقوعها ايضا لان الضرورى على تقدير يمكن ضرورى على تقدير يمكن وجوابه لا نسلم صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لجواز ازيد افراد موضوع الكبرى حيث احجوا على الثاني بتلك الوجوه بعينها وان لم تكن بغيرها في قياس الخلف وعلى

الثالث بان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والممكنة خاصة والاشترط الامكان العام متى

الممكن على بعض التقادير مستلزما للحتم وان محال وجوابه منع التقدير وهو انما لم
 صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لازد ياد افراد موضوع الكبرى
 فان الاصغر اذا صار اوسطا بالفعل دخل في كل ما هو الاوسط بالفعل فبحر ان لا يصدق
 الحكم عليه بالاكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان الحمار مركوب زيد
 بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة سلتا ذلك لكن لان ان
 المحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غايه ما في
 الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استهالة المجموع ووقوع احد
 جزئيه استهالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحد جزئيه واقما ممكنا
 او ضروريا والاخر ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد
 وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم للحتم مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للحتم
 واما الثاني فكما اذا فرضنا مركوبية زيد بالفعل للحمار مضما الى صدق قولنا كل
 مركوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس بالضرورة ولا يلزم
 من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يبطل الاستدلال
 بانخاف لجواز ان يكون المحال لازما من مجموع المقدمتين اعني تبعية النتيجة والمقدمة
 الصادقة لامن شئ منها فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطارب من الخلف ليس
 امتناع تبعية النتيجة بل كذب وكذب المجموع لا بد ان يكون تكذب احد جزئيه
 بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق للجمع من
 الاذكياء ههنا مناظرة بينهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت
 المستلزم للحتم لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس للحادث امكان ثبوت في الازل
 والامكان ان يكون الحادث از ليا فرد آخر هذا النهض بان المراد ان ثبوت الامكان
 في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا بد في عدم استلزام ثبوت الامكان
 في وقت لامكان الثبوت في ذلك الوقت اذ المطابقة لانتافي الوقتية واجاب ثالث بان
 النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشئ يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت
 المحمول للموضوع بل النزاع في ان ثبوت امكان الشئ مع شئ آخر هل يستلزم امكان
 ثبوته مع ام لا فان المحال لما قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع
 الكبرى وحينئذ يلزم النتيجة ضرورية منع ذلك للفاصل قائلا لانسلما انه يلزم من
 ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتهما معهما لجواز ان يكون وقوع الصغرى
 رافعا لصدق الكبرى فهما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتهما مع الكبرى ومثل ذلك المثال
 فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العنابة ادت
 المنع الواقع اخرا الى ما ذكره راو لا وهو منع التقدير بعينه واية يصلح للاعتقاد فان
 الصادق في نفس الامر لا بد ان يكون متوقفا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير

وانفروض لا ترفع الامور المنهقة في الواقع على ما مر وبأمل اذا تحققت ان زيدا قائم
وفرقت قعوده هل يرفع فرصك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة برضى به
وايضاً لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فلا يكون
ضروراً في نفس الامر لا يكون ضرورياً على تقدير ممكن، فليزم ان يكون الممكن
متلزماً للعالم والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فغلبة يلزم نتيجة
فخلاً عن كونها ضرورية وقوله لاندراج الاوسط تحت الاوسط حينئذ قلنا لانم فان
الحكم في الكبرى على كل ما هو اوسط بانفعلى في نفس الامر والاوسط ليس اوسطاً بانفعلى
في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم نمدى الحكم من الاوسط اليه لا يقال
لو وقعت الصغرى الممكنة لزم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين
تقيض الصغرى الفعلية وعن النتيجة ومن صدقت هذه المفصلة صدقت الملازمة
المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالتضميم معها اما
الصغرى الفعلية او تقيضها فان كان التضميم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة
وهو احد جزئي المفصلة وان كان تقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يتناول من تقيض
الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل مفصلة
ماتمة الخلو تستلزم متصلة من تقيض احد الجزئين وعن الاخر لاننا نقول المتصلة
انما كانت لازمة للمفصلة اذا كانت متبادلة وانما كانت متبادلة لتوكت من الشيء ولازم
تقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان
انفاً الوجه الرابع ما هو عليه الشيخ في الاشارات في الشفا، وهو ان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر للاوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضروب لا تتوقف على تصاف
ذاته باوصف العوائق والا لم تكن ذاتية بل وصفية فهي منهقة وان تغير عليه اى
وصف كان فالاصغر يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والالكن
ثبوت الضرورة موقوفاً على الاتصاف به هدف وجوابه ان يقال هب ان عند الوضع
لادخل له في الضرورة لكن الحكم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو
ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفضل والاصغر ليس من جلته قوله
واحتموا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات ممكنة خاصة
بتثبوت الوجود بينهما وان لم تكن متغيراً في قياس الخلف لان تقيض الممكنة الخاصة احدي
الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فتقول في الخلف من الشكل
الثاني اذا صدق كل (ج) بالامكان وكل (ب) لا بالضرورة يتبع كل (ج) (ب)
بالامكان الخاص والا لصدق اما بعض (ج) (ب) بالضرورة او بعض (ج) ليس
(ب) بالضرورة واليا ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض (ج) (ب)
بالضرورة فلانا نضمه الى لاضرورة الكبرى هكذا بعض (ج) (ب) بالضرورة

ولا شيء من (ب ١) بالامكان العاصم ينتج بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هفوا اما اذا كان الصادق بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة فلا انفعاله الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وكل (ب) فيه بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو منافض للصغرى وفي الخلف من الشكل اثباتا لثبوت لم يصدق كل (ج ١) بالامكان الخصاص لصدق احدي الضروريتين الجزئيتين ففصلها كبرى الصغرى القياس ينتج الضرورية الالزامية بعض (ب) بالضرورة وهو منافض للضرورة الكبرى والضرورية السالبة بعض (ب) ليس (ب ١) بالضرورة المنافض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يعطل احد جزئي الفهم المراد بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية اراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه تزيينها فلا نقول الكتاب باعائه واحجوا على الثالث وهو انتاج الصغرى الممكنة مع النجفة للضرورة واللاضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللاضرورة كانت ممكنة خاصة والمشتك بينهما الامكان العام وهو مبني على صحة القسمين الاولين. بعد ذلك اتينا لموصدق الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللاضرورة وهو غير لازم بل وان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الآخر في مادة اللاضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول عقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر بالوسط في وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر و يصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لانا لانم ان القياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالتفعل كما مر ونحن سلمناه لكن صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما معني وقوع دوامه بدلا عن دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانها ما ضروريان بالضرورة والممكن وزعم الشيخ ان المركب من الممكنين قياسا كال بين نفسه لانه اذا كان (ج ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة قال ومن الناس من نازع فيه واحوجه الى البيان ان الشكل الثاني والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون بينا لو كان (ج) بالتفعل (ب) حتى يكون داخلا في كل ما يقال عليه (ب) و ياتوا القياس بان الممكن للممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقه ان يصرح بها الكتاب اضربت ورد عليهم بالفرق بين التمكن وذلك القياس بوجهين احدهما ان دخول

الاصفر في الشككين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما
 في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول
 الاصفر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود
 من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول
 الاصفر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان
 يحمل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك
 وبان يسافهم اثبات لشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) ممكن (ب) الممكن
 (لج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطابقة غير بين لان الاصغر لما
 كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطابق
 او ممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بمجمله الممكن للممكن ممكن كما يحكم
 بان الضروري للضروري ضروري والموجود للوجود موجود واما اذا اختلطت
 الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري
 الممكن ثم بين اتساجه بمكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب
 الكشف على اول الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختسلاط من الممكنين غير
 بين ومشاركاً للشككين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين
 وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصفر تحت الاوسط في الشككين بين الانساج وقوة
 الاندراج المعلومة ههنا لا تبين الانتاج بل عدمه لعدم انحسار الوسط وعلى البيان
 الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر ممكن لذات الاوسط لا لوصفه وذات الاوسط
 ليس بممكن للاصفر بل وصفه لان المحمولات صفات على ما تبين فلا يكون الاكبر
 ممكناً للممكن للاصفر نعم لو علم ان الممكن لذات لها صفة ممكنة لذات اخرى يكون
 ممكناً لذات اخرى كان البيان صحيحاً لكنه ليس بين ثم اخذ يتعجب من الشيخ حيث
 جعل الاختسلاط من الممكنين يتسا ومن الصغرى الممكنة والكبرى المطابقة غير بين
 لان انتاج الاعم للشيء اذا كان يتا فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بميزه غير
 بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصفر تحت الاوسط
 مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بيئته قائم في الثاني ايضا بل هو اولى لانه
 اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فلها بالقوة ما (ب) بالقوة يتا بالاول
 ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالفعل يتا وهذا
 ظاهر ونحن نقول اما ما اوردته على وجهي الفرق فهو منع على منع لان القوم لما
 قالوا الشككان انما يكونان غير كاملين لدخول الاصفر في حكم الاوسط بالقوة قال لا
 ان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجود
 او لان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه لا يتوجه عليه

اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احدهما
اربعة واربعمون اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في اربعة فان كان الاول
كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين
اي ماعدا الشرطيتين والعرفيتين وان كان الثاني تأخذ جهة الصغرى خان وجدنا
فيها قيد الوجود اعني اللادوام واللاضرورة حد فناها وكذلك ان وجدنا فيها
ضرورة مختصة بها لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية
اووقفية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدى الخاصتين
ضمننا الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدى العامين للمحفوظ
بمعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه
فقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى
في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيدين ولهذا قال
بعده وان كان احدهما فيها تبعت الصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة
للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع اللهم الا في القيدين
فانها لا تتبع الكبرى فيهما فهنا دعاؤنا جهة احدهما ان النتيجة تابع للكبرى
اذا كانت احدى التسع وثانيتها انها تابعة للصغرى اذا كانت احدى الاربع وثالثتها
ان قيد الوجود من الصغرى لا يمتد الى النتيجة بل لا بد ان يحذف ورباعتها
ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يمتد ايضا وخامستها ان قيد وجود الكبرى
يتمد الى النتيجة ويضم اليها والمصنف يذهبها واحدا فواحدا اما الدعوى الاولى
فلاندراج الاصفر تحت الاوسط اندراجا بينا فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له
الاوسط بانتمل كان له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها لكن مما ثبت له وصف الاوسط
بالفعل هو الاصفر فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المعتبرة في الكبرى فان قلت هذا
البيان آت في القسم الثاني ايضا فاننا اذا قلنا كل (ج ب) بانفعل وكل (ب ا) مادام
(ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعتبرة فيها
ومما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتاً بتلك الجهة فنقول لاشك ان جميع
اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبعت
الصغرى ايضا الان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصفر
اكبر مادام اوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها
ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة والكشي خاف ضابط
هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تتج ضرورية
ومقتضى الضابط انساجها ائمة واخرج عليه بمكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الثاني فيا صغرها ضرورية وكبرها دامة منها المطلوب بعينه وبالخلف وهو

و انما لا يمتدى قيد
الوجود ذ اعنى اللا
دوام واللاضرورية
من الصغرى لان
الاكبر وان كان دائما
مادام الاوسط جاز
ان لا يكون مقتصرا
على وقت ثبوت
الاوسط فيكون ثابتا
وان لم يثبت الاوسط
وانما لا يمتدى الضرورة
من الكبرى وحدها
لجواز ان يكون ضرورة
الاكبر مقيدة بالاوسط
فلم يثبت عند امكان
انتفاء الاوسط ولا
من الصغرى وخدها
لان استدامة الاوسط
للاكبر اذا لم تكن
ضرورية جاز انتفاء
الاكبر وان ثبت الاوسط
بالضرورة و زعم
الكثير ان الضرورية
مع الكبرى السالب
العرفية العامة ينتج
ضرورية بالعكس
والخلف وقد عرفت
جوابهما فان قيل
الكبرى المشروطة
مع الصغرى الدائمة
ينتج ضرورية فان

ان يجعل تبعض نتيجة صغرى لكبرى الاصل ينتج من الشكل الثاني ما ناقض
الصغرى وجواب العكس منع انتاج الضرورية في الشكل الثاني للضرورية وجواب
الخلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثاني و يظهر منه ان الصغرى
الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشككين انتجت في الآخر ولوام
ينتج لم ينتج لارتداد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى واما الدعوى الثانية وهى
ان النتيجة تابعة للصغرى اذا كانت الكبرى احدى الاربع فلان الكبرى دائمة على
دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما لا اكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
بموجب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاصغر دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما
وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط
مستديما للاكبر بالضرورة كافى للشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بموجب
ضرورة ثبوت الاصغر اذ الضرورى للضرورى ضرورى (قوله وانما لا يمتدى)
هذه اشارة الى بيان الدعاوى الباقية وانما لا يمتدى قيد الوجود من الصغرى لان
الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف
الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط
حتى يثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا
للاصغر دائما فلم يمتد اللا دوام واللا ضرورة من الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك
لادائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لادائما
وما عاى به بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبة وهى
لادخل لها في الانتاج فيه ما فيه واما قيد الوجودى في الكبرى فيمتدى للاندراج البين
فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لادائما كان الاصغر ايضا كذلك اولان الصغرى
مع لادوام الكبرى ينتج لادوام النتيجة ولما كانت هذه الدعوى داخلية في الدعوى
الاولى مثبتة ببرهانها لم يذكرها ههنا وانما لم يمتد الضرورة المختصة اذ من الكبرى
كما اذا كانت احدى المشروطتين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوصف الاوسط
فلم يثبت عند امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان متجيب وكل متجيب ضاحك
بالضرورة بشرط كونه متجيبا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله
لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالاوسط يجوز ان لا تكون مقيدة ايضا وليس
كذلك لان الكلام في الضرورة المشروطة ولعله اراد الضرورة مادام الوصف
ولكن فيه مخالفة اصطلاحية واما من الصغرى فلانه اذ لم يكن الكبرى ضرورية
كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاء
عن الاصغر فلا يكون ضروريا له ولنفصل اختلاطات القسم الثانى ليحصل به الاحاطة
التامة فنقول الكبرى اذا كانت احدى العالمتين فهى مع الوجود يثبت والمطابقة

دائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات
الاوسط كانت دائمة
بدوامها فلما تلك
ضرورة بشرط
وصف الاوسط وهي
غير المطلوب بالنتيجة
واعلم ان من تمام بيان
النتيجة بان عدم لزوم
الزائد على المدعى
بالنقص في المواد متى

الدائمة تنجح مطلقة عامة لان الاوسط مستديم لو وصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات
الاوسط في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تنجح مطابقة
وقفية وهي اخص من المطابقة الدائمة لان الكبرى ذات على ان كل ما ثبت له الاوسط
فلا يكون ثابت له مادام الاوسط والاضري ذات على ثبوت الاوسط لذات الاوسط
فلزم ثبوت الاكبر لذات الاوسط في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فلان قيل
فلنكن النتيجة مع المشروطة العامة وقفية مطلقة لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري
للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاوسط في الجملة فيكون الاكبر ضروريا
للاوسط في وقت ثبوت الاوسط فلما اللازم ضرورة الاكبر للاوسط بشرط اتصافه
بالاوسط لافي وقت اتصافه و فرق ما بينهما قديين فيما مر لكن لما حذف الاوسط
عن النتيجة اقتصر على الاطلاق ومع الدائمين والعامين كاضري ان كانت الكبرى
مشروطة لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط وهو ضروري اودائم لذات
الاوسط لوصفه والضروري للضروري ضروري وللدائم للدائم دائم ودائمة
او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري اودائم دائم ومع
الخاصتين مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقفية وقفية مطلقة
او مطلقة وقفية ومع المنتشرة منتشرة مطلقة او مطابقة منتشرة لان الاوسط مستلزم
للاكبر او مستديم له ضروري للاوسط في وقت معين اوفي وقت معين ما فيكون الاكبر
ضروريا او ثابتا للاوسط في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدى الخاصتين
فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة بالادوام حتى ان احدى الدائمين يتجسم معها
ضرورة لادائمة اودائمة لادائمة فلم ينقد منها قياس صادق المقدمات فان قلت
فقد وجدنا ما يستلزم النقيض فنقول التفتيق ان ذلك القياس قياسان فان الاضري
مع اصل القضية قياس ومع الادوام قياس اخر واحدهما كاذب قطعا فليس ههنا
امر واحد مستلزم للآخرين فظهر منه ان المذهبين ان كانا بسيطين كان قياسا واحدا
وان كانت احدهما مركبة كان قياسين وان كانا مركبتين كان اربعة اقضية ولنتائج
الحاصلة تركيب ونجمل نتيجة القياس وان شئت الاستحضار والضبط فطريق باستقراء
هذا الجدول تغلب بمفهم بارد

جدول

جدول الشكل الاول

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية يتبع دائماً
 وزاد الكسبي قالاً بانها ضرورية لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له
 ضرورة ما دام الاوسط وما دام له الاوسط ذات الاصغر فنثبت له ضرورة الاكبر
 مادام الاوسط لتحقيق شرط الضرورة له وهو دوام الاوسط قلت الضرورة باعتبار
 في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم منها الاتحقق للضرورة للاصغر
 بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فذهو المطلوب غير لازم من الدليل وما هو
 اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب او قلت الوصف انتج
 الاختلاط منها ومن الدائمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتية
 مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والكل بين الاشغال فملى هذا متى ثبت المحمول
 للوضوع كان ضرور بله ضرورة دائمة ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم غير تنفع
 الامكان الاخص من بين القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل (ج ب) دائماً اولادنا
 نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب) ليتبع كل (ج ب) بالضرورة
 الذاتية او الوقتية لا نقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف متناها وان
 اعتبرت بشرط الوصف متنا الانتاج واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم
 لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت
 وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط من الضروري والمطلق بصدق كل
 انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة النتيجة هي الاطلاق
 دون امر زائد عليه كالدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
 وحقق النظر اليها حقق معانيها عرف ان الامر يد على تلك النتائج وان لم يخطر بباله
 صورة نقض (قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة
 امر ان احدهما دوام الصغرى اى كونها احدى الدائمات الضرورية والدائمة
 او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوابب وهي الضروريات الثلاث
 والدوام الثلاث فانه لو انتفيا لكان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى
 عشرة والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوابب واخص الصغريات المشروطة
 الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة فبن المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية
 فبن البواقى واخص الكبريات السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة
 والوقتية مع الكبرى الوقتية غير متصح في الضربين الاولين لاذن هما اخص الضروب
 للاختلاف الموجب لعدم امان الضرب الثاني فقولنا لا شئ من المنخسف بالمنسوف القبرى
 بمعنى مادام منخسف بالمنسوف القبرى اوفى وقت معين لاداماً وكل قرضى بالضرورة

واما الشكل الثانى
 فيستقرط لاننا جده
 امر ان احدهما دوام
 الصغرى او كون
 الكبرى متعكس سالبة
 لان الصغرى الوقتية
 والمشروطة الخاصة
 مع الكبرى الوقتية
 لا تنهين لجل المضى
 على المنخسف بالمنسوف
 القبرى بالجهتين لجل
 وجهه على القبرى على
 الشمس بالتوقيت
 ايجاباً مع امتناع
 السالب فى الاول
 والايجاب فى الثانى
 ولوجبات المحمول
 معد ولا صارت
 الصغرى موجبة
 والكبرى سالبة وعدم
 انتاج الاخص بوجوب
 عدم انتاج الاعم نعم
 لو انحدت الوقت فى
 الوقتين انتج دائمة
 بخلاف لكنه شرط
 زائد الثانى كون الممكنة
 مع الضرورية الذاتية
 او الوصفية لان الممكنة
 لا تتيج مع الدائمة
 لجواز كون السلوب
 من الشئ دائماً كننا
 له وبالعكس مع امتناع

(ق وقت)

٣ سلب الشيء عن نفسه
ولام العرفية العامة
كبرى لانها اعم من
الدائمة نعم او كانت
الكبرى احدى
الخاصتين لزم من
صدقها واحدها
صدق مطلقة عامة
والانظم من الدائمة
واحدى الخاصتين
قياس في الاول من

في وقت معين لادائما مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس مضئية في وقت
معين لادائما امتنع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين مدولا
وقتنا وكل نصف بالمدحوف القمري لامضى بالضرورة مادام مضطحا او في وقت معين
لادائما ولا شيء من القمر او من الشمس بلا مضى في وقت معين لادائما مع امتناع السلب في الاول
والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضرب بين الاولين لم ينتج سائر
الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص بوجب عدم انتاج الاعم
فان قيل الوقتان اذا انحذفتا انتجت دائما لامتناع الايجاب والسلب بالضرورة
لثبوت متوافقين في وقت واحد ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت
معين لادائما ولا شيء من (اب) بالضرورة في ذلك الوقت لادائما وجب ان يصدق
لا شيء من (ج ا) دائما والا فمضى (ج ا) بالعدل فمضى الى الكبرى لنتج بعض
(ج ب) ليس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج ب) بالضرورة في ذلك الوقت
هف اجاب بان ذلك لالكونهما وقتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتهما
والظرفيهما من حيث مفهومهما وثانيهما كون المكنة مع الضرورة الذاتية
او الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان المكنة الكبرى
مع الضرورة الوصفية صفة فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو اما استعمال
المكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث واستعمال المكنة الكبرى مع الضرورية
الذاتية وذلك لانه لو انتفى الامر لزم اما استعمال المكنة الصغرى مع غير الضروريات
الثلاث من القضايا العشرة الباقية واما استعمال المكنة الكبرى مع غير الضرورية
من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان المكنة الصغرى
لا تنتج مع القضايا البع القبر المكنة سواء بها فلم يبق الا اختلاط الصغرى المكنة
مع الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات اختلاط المكنة الصغرى مع الدائمة
والعرفية الخاصة وان المكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير
الضرورية والدائمة فلم يبق الا اختلاط المكنة الكبرى مع الدائمة والاختلاطات التي
يجب بيان عمومها ثلثة اختلاط المكنة الكبرى مع الدائمة واختلاط المكنة الصغرى
مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون السلوب
من الشيء دائما يمكن الثبوت له مع امتناع سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الرومي
باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق الاختلاط
والحق السلب فواضح لجواز دوام السلب من احد المتباينين وامكان الثبوت للآخر
واما عقم الاختلاط الثاني فامكس ما ذكر اى لجواز ان يكون السلوب من الشيء
بالامكان ثابتا له دائما كقولنا لا شيء من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض
دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر

هذا في الضرب الثاني وما في الضرب الاول فليجوز ان يكون الثابت لاشئ دائما يمكن
السلب عنه وبالعكس كما في المتناهي اذا بدل مقدمتا هما اوجهل محمولهما ممدولا
ولو ضو حه بما ذكر في الشرط الاول او ههنا صار متر وكافي للثبوت واما عدم
الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن للادواتها
مدخل في الانتاج فيرجع الاختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيم
لانها اعم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان
عدم الانتاج مع الجزء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقيسة
التي مقدماتها مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج
اجزائها فقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة
يكون انما جهاتنا يجهها على الوجه الذي ذكرتموه قرب قياس مقدمته مركبة
وننتج نتيجة لا على الوجه المذكور فالاولى تبين على عدم العلم بالانتاج ويمكن
ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اجزائها مع القضية الاخرى
وبعد انتاجها عدم انتاج اجزائها معها وندفع المنع بهذه العبارة فان قيل
الصغرى الممكنة مع احدى الخاصتين تنتج مطلقة والانتظام من نقيضها وهو الدائمة
مع احدى الخاصتين قياس في الشكل الاول وهو محال اجاب بان صدق المطابقة
بالطريق المذكور لا يدل على كونها نتيجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى
دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كاف فانا لو فرضنا كذب الصغرى فالاصغر
بل كل شئ فرض يجب ان يكون الاكبر مساويا عنه بالفعل والا لزم الخلف
المذكور لا يقال هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع الشرطية
الخاصة لانا نقول لا بين الانتاج فيهما بالطريق المذكور بل بان نقيض النتيجة
مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادواتها ينتج ما بناقض الصغرى فكل منهما
دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اربعة سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب
احدى عشرة صغريات في سبع كبيرات والشرط الثاني اربعة ثمانية الممكنات
الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والسر في اعتبارهما ان حاصل
هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين بنا في حكميهما فاما تنافي اليجاب
والسلب على الطرفين لم يتلزما تنافيهما لكن ان اتى الشرط الاول كان غاية ما في
الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبيريات ضرورة
الحكم في وقت معين واختلا فهما باليجاب والسلب لا يوجب تنافيهما بل جواز صدق
ضرورة اليجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين
بالقياس الى شئ واحد وبالعكس وكذلك ان اتى الشرط الثاني اذا اختلف اليجاب

وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنج (٢٨١) مع الكبريات الست ممكنة وزعم الكثرى انها لا تنج الا مع السوابها

وبانه بالعكس والخلاف
وقد عرفت جوابهما
ونحن نقول لو كانت
الضرورة في الثاني
تنج ضرورة لا تنج
الصغرى الممكنة مع
الموجبات الست سلبية
ممكنة بضم النتيجة الى
عكس نقض الكبرى
وهو قولنا لا شيء مما
ليس (ب) حتى تنج
ليس (ج) ليس
(ب) بالضرورة
و يلزمه بعض (ج)ب
بالضرورة وقد كان
كله (لاب) بالامكان
هذا خاف فان قلت
كنت منعت قبل لزوم
هذه الموجبة لتلك
السالبة فكيف جعلتها
لازمة لها ههنا
وايضا هذا البيان
لا يحفظ حدود القياس
قلت جعلت ههنا
لازمة لحصول شرط
لزمها وهو محقق
الموضوع وصديق
نقض النتيجة بمحقق
هذا الشرط وايضا
من قال بانناج القياس
المفروض ضرورة
اعترف بلزومها اباهما
فورد الاشكال عليه

والسلب بالدوام والامكان لا يقتضى تنافيهما (قوله وزعم الامام) الامام والكثرى
خالفوا الشرط المذكور اما الامام فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنج مع الكبريات
الست الممكنة السواب لان الكبرى ان كانت سلبية دلت على ان الاوسط منافي للكبرى
والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب الاصغر عن الاصغر لان
امكان ثبوت احد المتنافين لشيء يوجب امكان سلب النافي الاخر عنه وان كانت
موجبة دلت على لزوم الاوسط للاكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب
المزوم عنه واما الكثرى فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنج الا مع السواب
الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبالحلف وهو ضم
نقض النتيجة الى الكبرى لينج من الاول نقض الصغرى وانما خصص الاتناج
بالسواب لان الدلائل لا يقومان على اتناج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
الامام فظاهر من النقض في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه
يقدرح منه ان امكان ثبوت احد المتنافين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت
المتنافاة ضرورية اما اذا كانت غير ضرورية فكافي الدائمة والعرفيتين فلا فان الاسود
يمكن الثبوت للرومي منافي له مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على الازوم
لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر واما جواب الكثرى فظاهر من ان الصغرى
الممكنة لا تنج والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية لا تنج ضرورة في الشكل
الاول قال المصنف رادا على الكثرى حيث فرق بين الكبريات السواب والموجبات
في الاتناج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنج ضرورة لا تنج الصغرى
الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكثرى حتى فلا بد من التزام التالى بيان
الشرطية بضم نقض النتيجة الى عكس نقض الكبرى لينج ما يناقض لازمة الصغرى
مثلا اذا صدق لاشئ من (ج) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) ووجب ان يصدق
لاشئ من (ج) بالامكان والا يصدق بعض (ج) بالضرورة فجهله صغرى
لعكس نقض الكبرى وهو قولنا لاشئ مما ليس (ب) لينج من الشكل الثاني ليس
بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة و يلزمه بعض (ج) بالضرورة وقد كان الصغرى
لاشئ من (ج) بالامكان الخامس ههنا فان قلت على هذا الدلائل شيان احدهما ان
الموجبة المحصلة لاتلزم السالبة المدولة فكيف جعلها ههنا لازمة وثانيهما انه بيان
بما يحفظ حدود القياس وقد احتز في حد القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان
الموجبة انما لاتلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا
موجود اذ صدق نقض النتيجة لانه يجب محقق له وايضا التساؤل بانناج القياس
الذى احدى مقدسيه ضرورية في الشكل الثانى ضرورية معترف بلزوم

وايضا هم قديون انما دل هذا في الشرطيات (٢٦) فلزمهم الاشكال والحق ان من بين مثل هذا الجواب ان يفسر

٢ الانتاج الذاتي بما لا يكون لازم بواسطة مقدمة شعبة اجنبية فقط من (٢٨٢) والتجدي في هذا الشكل تتبع الدائم.

الموجبة للسالبة فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام ومن الثاني بان المنطوقين كثيرا ما يكون مثل هذا البيان اي بعكس التقيض في الاقضية الشرطية فلزومهم الاشكال وهذا انما يرد على الكشي لو استعمل مثل هذا البيان والام يرد عليه ولا عليهم لانهم لم ينفوا بين الموجبات والسوابق ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقضية يمثل هذا البيان يلزمه ان يفسر اللزوم الذاتي في حد انقياس بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط وقد مررت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام امان يصدق على احدي المقدمتين ولا يصدق فان صدق بان يكون ضرورة اودائة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت نابعة للصغرى لكن بشرط ان يحذف منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصفية تنمى الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعاواحداها ان النتيجة نابعة للدائمة او للصغرى على التقديرين وبسبانه بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطامعات عليك بالاعتبار فلا تطول الكلام باعانتها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورة وان كانت مقدمته ضرورية بين اما في الضرب الثاني فلم يواز امكان صفة لنوعين بنت لاحدهما فقط بالفعل فصدق سلب النوع الذي تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الآخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاشئ من الجارية س بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجارية مركوب زيد بالضرورة لصدق لكل جازم مركوب زيد بالامكان بام في الضرب الاول فلانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة ولم ينتج الضرورية قال امام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية فلاخرى اما ان تكون ضرورية او لا ضرورية واما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الاخر فيكون بينهما عبارة ضرورية وهي السالبة للضرورة واما اذا كانت لا ضرورية فلان الضرورة للضرورة ضرورية وسلب الضرورة عن اللا ضروري ضروري فلما كان الوسط ضروريا لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الاخر كان ضرورة الوسط ضرورية الثبوت لاحد الطرفين ضرورية السلب عن الطرف الاخر ف يرجع الى القسم الاول اذا ضروري الوسط صارت حدا اوسط وجوابه ان الوسط ليس ضروري الثبوت اوصاف احد الطرفين ولا ضروري السلب اوصاف الاخر بل لذتيهما واللازم منه ليس الالفاظ بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة التنافاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحققت المناقاة للضرورة في

والصغرى في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية بيانه لما عرفت في المطامعات وانما لم ينتج هذا الشكل الضرورية وان كانتا ضرورية بين لجواز امكان صفة النوعين تثبت لاحدهما فقط فيصدق سلب ماله تلك الصفة عن الآخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر ولو جعلت المحمول معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة اخرجوا بان احدي المقدمتين اذا كانت ضرورية فلاخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر فينتجها

كانت ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحدهما ضرورية السلب عن الآخر ف يرجع الى (الذات

الذاتين يلزم المساواة الضرورية بين الذات والوصف فانه لو اجتمع الذات مع الوصف اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما منافاة ضرورية فتقول ذات الاكبر هو ما صدق عليه الاكبر بالفعل فمساواة لذات الاصغر لانه لا يلزم الا المساواة بين وصف الاكبر بتمل وذات الاصغر وهي لا تنافي إمكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر نعم لو كانت الضرورية صفري مع المشروطة لاجل الوصف انتجت ضرورية لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على المناقاة الضرورية بين وصف الاوسط ووصف الاكبر ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر وبنافي اللازم مناقاة ضرورية منافي للزوم كذلك وان كانت موجبة فالأوسط لازم لوصف الاكبر منافي لذات الاصغر فيكون بينهما مناقاة ضرورية وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانهما لو كانت بشرط الوصف لا يلزم النتيجة ضرورية لان ما في المجموع من الذات والصفة لا يجب ان يكون متافيا للصفة وكذلك لازم المجموع لا يلزم ان يكون لازما للجزء وسببه المصنف في آخر فصل المناطحات على ذلك وانها انما اذا لم يكن احدي المقدتين ضرورية اودائمة بمحذف قيد الوجود من الصغرى ان استقلت عليها وقد ذكر في الكتاب في صورة دعوى اعم وهي ان قيد الوجود لا يمتد الى النتيجة لان الصغرى ولا من الكبرى لانه يصدق كل انسان قائما ولا شئ من الحمار اليفضان قائما بالضرورة مادام حارا يقظان لادائما مع كذب قولنا لا شئ من الانسان بحمار يقظان لادائما ضرورة صدق قولنا لا شئ من الانسان بحمار يقظان دائما والفق في ذلك عدم احتمال المقدتين بالنسبة الى قيد الوجود وعلى شرائط الانتاج فان قيد الوجود اما في احدي المقدمتين او في كلتا المقدمتين واما كان في بعض شرائط الانتاج متناف اما اذا كان في احدي المقدتين فلا انها مخالفة للآخرى في الكيف فيكون قيد وجودها موافقا لهما في الكيف فلا انتاج في هذا الشكل من التفتتين في الكيف واما اذا كان في المقدتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل المقدمة الاخرى لما مر ولامع وجودها اذلا انتاج في هذا الشكل عن مطلقتي ولا من يمكنين ولا من مضافة وممكنة وانها ان يحذف الضرورة المختصة بالصغرى فان الضرورة انما اختصت بها اذا كانت الصغرى مشروطة او احدي الوقتين والكبرى عرفية لان التقدير ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصغرى فيها ضرورية فلا يكون الا مشروطة او احدي الوقتين ولما كان مقتضى الشرط ان الصغرى اذا لم يصدق عليها الدوام تكون الكبرى احدي الست وليست الكبرى ههنا احدي الدائمات لان القدر خلافه ولا احدي الشروطين لاختصاص الضرورة بالصغرى بحسب الفرض فتبين ان يكون عرفية اما عامة او خاصة وهي مع المشروطة لا تنتج الضرورية والا لا تنتج اختلاط المشروطة والعرفية في الشكل

٢ القسم الاول وجوابه
ان الاوسط ضروري
التيوت لذات احد
الطرفين وضروري
السلب من ذات
الاخر فين الذاتين
مساواة ضرورية
والغلوب المساواة
الضرورية بين ذات
الاصغر ووصف
الاكبر وما ذكرتم لا
يفيدها وهذا بخلاف
الضرورية مع
المشروطة فان
المساواة فيه يقع بين
ذات الاصغر ووصف
الاكبر وانما يمتد
الوجود الى النتيجة
لانه يصدق كل انسان
قائما لادائما ولا شئ
من الحمار اليفضان
قائما بالضرورة مادام
حارا يقظان لادائما
مع صدق قولنا لا شئ
من الانسان بحمار
يقظان بالضرورة
والصفة فيه عدم
استقلال المقدمتين بالنسبة
اليه على شرائط
انتاج متن

الاول الضرورة وقد بين خلافه وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى احدى
الوقتيتين ورابعهما ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة مشروطة
لانا حكمت في احدى المقدمتين بان الاوسط منافي لاحد الوصفين منافاة ضرورية
وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما منافاة ضرورية
هي السالبة المشروطة مع الوقتية وقتية مضافة والمنشئة منشئة طلاقة لان الاوسط
مناف لو صف الاكبر ضروري لذات الثبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات او لازم
لوصف الاكبر منافي بالضرورة لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف
الأكبر منافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت والكلام ههنا وان قرب الى
التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما لم يوقف على واحد واحد
من النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حواله بطله على ما ينبغي ان اطاع عليه

جدول الشكل الثاني

حيدر بن محمد

الاختلاطات التساوية الدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى
المقدمتين فهي اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما ان تكون صغرى
او كبرى واما ما كان فهي مع الثلث عشرة صار المجموع خمسة وعشرين لسقوط
واحد بالتكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها في اختلاط
الضرورية وغير الممكنتين لعدم اتجاها فلا يكون الامع العشر وهي اما صغرى
او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بالتكرار والاختلاطات التابعة للصغرى
اربعون والله اعلم (قوله تنبيه) قد علمت من قاعدة الانتاج ان اختلاط الدائميتين مع
النضاب السبع التي لاتعكس سواها ينتج دائمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه
تفصيل لابد من التنبيه عليه وهو انه ان كانت الموجبة ينتج الدائمة بالبراهين التي
سفلت وان كانت سالبة لم ينتج لانعقاد البرهان على عدم الانتاج وعدم انفساد
البرهان على الانتاج اما البرهان على عدم فهو ان اخص هذه الاختلاطات وهو
اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجوهر
ان يكون كل من الاوسط والأكبر ضروري بالذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات
الأكبر دائم الوجود بل بعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لها في ذلك الوقت
ضرورة توقف الإيجاب على وجود الموضوع فكل اصغر او وسط بالضرورة
ولاشئ من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض الاصغر ليس باكبر بالامكان
العالم لصدق قولنا كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروري بالذات الاكبر

بديه الدائميتين مع
"وقتية الموجبة تنجح
سائمة لما عرفت ولا
تنجح مع السالبة لانه
يصدق كل لون
كسوف سواد
'ضرورية ولا شيء'
من ألوان اجرام
سموية بالسواد
بالتوقيت مع صدق
قولنا كل لون كسوف
لون جرم سماوي
الضرورة بل لو اعتبر
في الوقتية كون ذلك
الوقت من اوقات
الذات او لا يعتبر
في الدائميتين اوقات
لذات على خلاف
المشهور انجنادائيتين
الخالف والمثال انما ارد
نقضا اذا اخذت
مقدماه على ما هو
المشهور متى

والأكبر ضروري بالذات الأصغر ولا يكون شئ من الأصغر بداً ثم الوجود فيكون
 الأوسط مسلواً باعتدائه في بعض الأوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية
 مع لزوم ثبوت الأكبر للأصغر ضروري مثله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شئ
 من ألوان الأجرام السماوية بسواد باتوقيت مع أنه لا يصدق ليس ببعض لون
 الكسوف بلون جرم سماوي بالإمكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي
 بالضرورة فإن قبل الكبرى في المثال كاذبة لصدق بعض ألوان الأجرام السماوية
 سواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلاً والكذب اللا دوام الذي هو عبارة
 عن كل لون جرم سماوي سواد بالفعل لصدق قولنا ليس ببعض لون الأجرام السماوية
 بسواد دائماً تكون الشمس على أنها تقول القول بصدق تقيض النتيجة والصغرى مع
 القول بصدق الكبرى لا يجتمعان لأن الأكبر لما ثبت بالضرورة للأصغر فبعض الأكبر
 أصغر وكل أصغر فهو الأوسط بالضرورة فبعض الأكبر أوسط بالضرورة فلا تصدق
 السالبة الوقتية وفي المثال كل لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه تقيض النتيجة
 ونبت له لسواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو متناقض لقولنا
 لا شئ من ألوان الأجرام السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب أن السواد دائماً ضروري
 الثبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده وذلك لإتاني ضرورة سلبه عنها
 في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال الافتراق وأما كذب اللا دوام فغير
 قابل بالفرض إذ المراد من عدم إنتاج السالبة الوقتية عدم إنتاج جزئها على ما سبق
 له الإشارة وهما غير متعينين أما الأصل فلما مر من المثال وأما اللا دوام فلا تنافي
 التكيف على أنه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة
 وقت الترتيب لاداناً لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم التقيض سالماً عن التبع
 ضرورة امتناع سلب الكسوف من نفسه وأما عدم البرهان على الانتاج فاعدم
 نهائياً البراهين المذكورة وأما عكس الكبرى فلأن القضايا السبع لو كانت كبرى
 تنبئ له ولو كانت صغرى فالكبرى تكون موجبة فعكسها لا يفيد وأما عكس الصغرى
 طاهر وأما الخلف فلأن اللازم منه سلب الأوسط عن الأصغر في وقت معين وهو
 إتاني ضرورة إثباته له في جميع أوقات وجوده بلواز أن يكون وقت السلب خارجاً
 عن أوقات الوجود بخلاف ما إذا كانت موجبة إذا لتفحص الحاصلة من الخلف حينئذ
 جبة فيكون وقتها من أوقات وجود الموضوع لانتاج صدق الموجبة عند عدم
 موضوع فتكون منافية للأصغرى هذا إذا أخذت المقدمتان أي الضرورية والوقتية
 في ماهو المشهور وهو أن الضروري ما يكون المحمول ضرورياً بالموضوع مادام
 أنه موجودة والوقتي ما يكون ضرورياً باقي وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض
 ذات وجود الذات أو لم يكن وذلك لعدم اتساق بين الحكم على الأصغر والحكم على الأكبر

حينئذ لم يثبت الشيء الواحد لأمريتين مادام ذاته موجوداً وسأله عنه في وقت
من أوقات غير وجوده والم ينافي الحكيم لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية
كون ذلك الوقت من أوقات وجود الذات ولا يعتبر في الدائمتين أوقات وجود الذات بل
سائر الأوقات اذ لا وابدأ على خلاف المشهور ان ثبت الدائمتان مع الوقتية دائمتين للثبات
بين ثبوت الحكم في جميع الأوقات وسأله في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع أوقات
الذات وسأله في بعضها والخلف تام مثلاً اذا اخذ الدوام بحسب الازل والوقتية
على ما هو المشهور كقولنا كل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (أ ب)
بالتوقيت لا دائماً فلا شيء من (ج أ) دائماً ولا صدق ببعض (ج أ) بالاطلاق
فتجمله صفري لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب)
بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلاًهف وكذا اذا اخذت الوقتية بحسب
وقت وجود الذات والدوام على ما هو المشهور فانه لولا صدق لاشي من (ج أ)
دائماً لصدق بعض (ج أ) بالاطلاق ونفخه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس
(ب) بالتوقيت بحسب الذات وقد كان الصفري كل (ج ب) مادام موجود الذات
هف والمثال المذكور لا يرد نقضاً لانه لو اعتبر الازل في الدائمتين لم تصدق الصفري
ولو اعتبر في الوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى فظهر ان اخذ التغيير بن
وهو اما تغيير تفسير الدائمتين او تغيير تفسير الوقتية كاف في تهقيق الانتاج فلماذا
اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو الواصلة هذا ما ذهب اليه صاحب الكشف
ومن تابعه من التأخر بن بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور
في الوقتي ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الوصف على ما هر فته في فصل
الجهات ولو كان المتغير به مطلق الوقت بطلت نسبته مع القضايا لجواز صدق
الموجبة الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة
والطلقة اعم منها وكذا لا تكون الوجودية اللدائمة اعم منها الى غير ذلك
من النسب التي صرحوا بواحد واحد ومناطق غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع
في السلب وليت شعري اذا لم يعتبر وقت وجود الذات في السالبة الوقتية هل
يعتبرون أوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة او لا يعتبرون
فان اعتبروا طناً لبناهم بالفرق والا فان اخذوا الاوقات فيها بحيث تناول أوقات
الوجود وأوقات العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث
يصكون اما أوقات الوجود او أوقات العدم حتى تصدق السالبة الضرورية
اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع أوقات عدمه لم يتم خلفهم
في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالبته لان اللازم من قياس الخلف
في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصفري وقت وجوده وهو لا يثبت في سلب

الوسط من جميع افراد الاصفر في اوقات عددها بل لو لم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الحذف اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حينئذ واختل اكثر الاحكام على ما لا يخفى والحب انهم صرحوا بان السلب رفع الایجاب والایجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم نجدهم لا يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك الا غفلة في الكلام من الوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث) يشترط في اتناج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعليه الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص الاختلاطات الممكنة وهو ما ينفرد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورة والمنشروطة الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون سائر اختلاطات الامكان في جميع الضروب عقيما بيان ذلك باختلاف الموجب للعقم بل واز ان يكون نوعان لكل واحد منهما صفة يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حل احدي الصفتين على ماله الصفة الاخرى بالامكان وجل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا افترضنا ان زيد اركب الفرس ولم يركب الجار وعمر اركب الجار دون الفرس صدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل ماهو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ماهو مركوب عمر وفرس بالامكان لصدق نفسه وهو لا شيء من مركوب عمر وفرس بالضرورة ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء ماهو مركوب زيد بمحاذاة بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الایجاب او كل ماهو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولا شيء ماهو مركوب زيد بلا فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما حصل اختلاط المنشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الایجاب واما صدق هذين الاختلاطين في الاول مع الایجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذا قد ثبت فعليه الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الاندما ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات المتجهة مائة وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدي التسع التي هي غير المنشروطين والعريتين او احدي هذه الاربعة فلان كان الاول كانت النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محذوفا عنها قيد الا دوام ان كان العكس مفيدا به اما جهات النتائج فبعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول ويتبع المطلوب بعينه وبالحلف والاقتراض على ما سبق يانها واما حذف قيد الا دوام فلانه سلبية ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل وما ضم لادوام الكبرى فلانه مع الصغرى يتبع لادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع القملبات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين

وما الشكل الثالث
فشرط اتناجه وجهة
نتيجه كما في الاول الا
فيما يقع الصغرى وانه
يقع فيه عكسها دون
قيد الوجود وانت
تعلم ان صغرى الدائميتين
مع اغليات الخمس
تتبع مع ما نتج حجية
ضرورية اجتماع
وصف الاصفر والا
كبرى في الاوسط حينئذ
متى

والطائفة العامة يتبع مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يقع الكبرى بحسب الجهة حينئذ
لادامة في الثلاثة الاول ولا ضرورة في الرابعة وحينئذ عطوفة في الاخرة فانه اذا
صدق مثلا كل (ب ج) دائما وكل (ب ا) بالاطلاق يتبع بعض (ج ا) حين
هو (ج) اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر في الاوسط حينئذ لا تصاف
الاوسط بالا صغر دائما وتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ
من (ب ا) بالفعل اتبع بعض (ج) ليس (ا) حين هو (ج) لانه لابد من عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما ومن اراد التفصيل فعليه
﴿ باستقراء هذا الجدول ﴾

٧
عبدل شمس

(قوله واما الشكل الرابع) لانتاج الشكل الرابع شروط ثلاثة بحسب جهة المقدمات
الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى وبيانها
في اخره في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبرياها
موجبة هي الثلاثة الاول والممكنة لا تتبع في الضرب الاول الذي هو اخص من
الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلا يصدق في المثال
المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو
مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداما وكل جاز مركوب زيد بالامكان الخاص
مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب
ظاهر واما في الضرب الثالث فلانه اذا بدل الصغرى بقولنا لاشئ من مركوب
زيد بناهق او ناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداما كان الحق
الايجاب وصدقهما مع السلب كثير واما اذا كانت صغرى فلان اخص الضروب
التي صغرها موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة عقيمة فيها اما في
الضرب الاول فلصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل جاز ناهق
بالضرورة او كل مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب
زيد بالضرورة مادام فرسا مركوب زيد لاداما مع ان الحق السلب بالضرورة
وصدقهما مع حقية الايجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا قلنا بدل الكبرى
ولاشئ من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الايجاب الضروري وصدقهما مع
السلب غير خاف واما المشروطة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطابقة عامة كما يجرى
بعيد هذا الشرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويلزم من الشرطين ان

(لا يستعمل)

فبشرط لانتاجه ثلثة
امور احدها فعلية
الموجبة بما يقر بها
عرفته في الاول الثاني
انعكاس السالبة فان
السالبة الوقتية لا تتبع مع
الضرورة صدق
حل المذهب بالمحرف
القمري على القمر
بالتوقيت سلبا وحل
القمر على فصله
بالضرورة ايجابا مع
امتناع سلب فصل
القمر عن التخلف
بالمحرف القمري ولو
خلفنا فصل القمر على
التخلف بالمحرف
القمري بالضرورة
اجبا او كانت السالبة
كبرى مع امتناع سلب
القمر عن فصله ولا مع
المشروط الخاصة
لصدق حل التخلف
بالمحرف القمري على
اللامضي بالاضافة
القمرية بالضرورة
الوصفية لاداما ايجابا
وحل اللامضي
بالاضافة القمرية
بالتوقيت سلبا مع امتناع
سلب القمر عن التخلف
بالمحرف القمري
ويعرف من هذا عدم
انتاجها مع الموجبة ٣

٣ الوقتية صفري
كانت أو كبرى وأما
إذا كانت الوقتية
السالبة صفري لم
تنتج مع العامين لانه
يصدق لاشئ من القمر
بمخفف بالمخسوف
القمرى بالتوقيت وكل
ماه فصل القمر قمر
بالضرورة أو صفة
مع امتناع سلب فصل
القمر عن المخفف
بالخسوف القمري فلزم
عقمها مع الجميع نعم
يلزم من مجرد صدق
الخاصتين سلبية كلية
مطلقة عامة لاستلزام
تقيضهما معاصديق
قياس من الصفري
الدائمة والكبرى
الخاصتين في الاول
الثالث ان تكون
الصفري السالبة
دائمة أو كبراهما
يتكس سالبة بانه
يرد سطرين من

لا يستعمل الممكنة في هذا الشكل اصلا موجبة كانت أو سالبة وذلك لان الضروب
التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة الاخيرة واصل السالب الغير المنكبة الوقتية
وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي اخص البساط والمشرودة الخاصة والوقتية
الثنتين هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو اخص من
اخص اما عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث فلانه يصدق
قولنا لاشئ من القمر بمخفف بالخسوف القمري بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر
قمر بالضرورة مع ان الحق الايجاب الضروري لامتناع سلب فصل القمر عن المخفف
بالخسوف القمري وأما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فاصدق قولنا
كل مخفف فهو فصل القمر بالضرورة أو لاشئ من القمر بمخفف بالتوقيت لادائما
والصادق الايجاب لامتناع سلب القمر عن فصله وأما اختلاطها مع المشرودة
الخاصة في الضرب الرابع فاصدق قولنا كل لامضي بالاضاءة القمرية مخفف
بالخسوف القمري بالضرورة مادام لامضيا لادائما ولاشئ من القمر بلامضي بالتوقيت
والحق الايجاب لامتناع سلب القمر عن المخفف بالخسوف القمري وأما اختلاطها
مع الوقتية في الضربين فحرف من الامثلة المذكورة أو ما في الضرب الرابع
فبين هذا المثال وأما في الضرب الثالث فاصدق قولنا لاشئ من القمر المضي
بمخفف بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر قمر مضي بالتوقيت لادائما مع امتناع
سلب فصل القمر عن المخفف وأما اختلاطها مع المشرودة الخاصة في الضرب
الثالث فلانها لا تنتج مع العامين وليس لقيد اللادوام مدخل في الانتاج اذ لا قياس
عن سالبين وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه يصدق لاشئ من القمر بمخفف
بالخسوف القمري بالتوقيت أو كل فصل القمر قمر بالضرورة مادام فصل القمر
مع امتناع سلب فصل القمر عن المخفف والرفقة العامة في البيان مستدركة
بأنه يكفي ان يقال السالبة الوقتية الصفري لا تنتج مع المشرودة العامة ولا تدخل لقيد
اللاادوام في الانتاج فهي لا تنتج مع المشرودة الخاصة فإن قيل السالبة الوقتية
الصفري مع احدى الخاصتين تلج سالبة مطلقة والا فله قد منهما ومن تقيضها قياس
في الاول من صفري دائمة وكبرى احدى الخاصتين اجاب بان المستلزم للسالبة المضافة
مجرد احدى الخاصتين لا يجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل
بيانه كبراه وكان المصنف انما اخر بيان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصفري
مع المشرودة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع
الوقتية بل على بيان عقمها مع المشرودة الخاصة في الضرب الرابع للحق به الس
والجواب ولو قدمها ايضا لتبادلت مقدمات البعض بعضها عن بعض بمادة
ومنهم من زعم ان الصفري السالبة الوقتية مع المشرودة الخاصة تلج

مطابقة عامة لا تنظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية
قياسا في الشكل الاول منجها موجبة مطابقة عامة كلية متعكسة الى الموجبة الجزئية
المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشبح استخرج من الموجبات سالبة ومن الس-والب
موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى وبعض
الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ماوضع في القياس بحيث يكون لكل
مقدمة دخل في الزوم واعترض بان ذلك قاذح في القياسات التي صغر بانها لا دائمة
اذ النتيجة حاصلة من مجرد الاثبات جزئيا فيها والمخى ان النضاب المركبة اذا اختلط
بعضها ببعض او بالبناساط يحصل اقضية متعددة والنتيجة ان توقعات على مجموع
الاقضية فهي شجيتها والالم تكن نتيجة لها بل بعضها وقد سقت الاشارة اليه الشرط
الثالث ان تكون الصغرى سالبة ضرورية او دائمة او كبراهما من القضايا الست
المتعكسة السوالب فانه لو اتى الامر ان كان الصغرى احدي الاربع اتى هي
المشروطتان والعرفيتان اوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدي
الربع الغير المتعكسة السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى
المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق قول لاشي من التخلف بالخسوف
القمري بمعنى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام مختصفا لا دائما وكل من تخلف
بالخسوف القمري بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المعنى بالاضاءة القمرية
واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث ليس بتمام الاذلا فيه من بيان امتناع الاجواب
حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم لكن امتناع الاجواب انما بين لو كان الاكبر
مسلوبا عن الاصغر بالضرورة لئلا يصدق الموجبة الممكنة العامة وسلب الاكبر عن
الاصغر محال وما قبل من ان الاول البناء على عدم الدلالة على الانتاج ضعيف لان
الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجبة الممكنة نتيجة لازمة لتلك
الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاطات النتيجة باعتبار الشروط المذكورة
في كل واحد من الضرب بين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب
الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في ثمانية وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي
الحاصلة من الضرب بين الدائمتين مع انفطيات الاحدى عشرة ومن الصغريات
المشروطتين والعرفيتين مع القضايا الست المتعكسة السوالب وفي كل واحد من
الضرب بين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى
عشرة مع الست المتعكسة السوالب وانعقاد القياس الصادق المقدمات يمكن في كل
واحد من الاختلاطات النتيجة في سائر الضروب الا في اختلاط الصغرى بين الخاصيتين
مع الدائمتين في الضروب الثلاثة الاول والا انه قد القياس في الشكل الاول من الصغرى
احدى الدائمتين والكبرى احدي الخاصيتين بتبديل المقدمتين وما في الضرب بين

والنتيجة الموجبة في
هذا الشكل تتبع عكس
الصغرى ان لم يكن
فيها الضرورة
والدوام الوصفيتين
والا تبعت عكس
الكبرى بدون
الوجود والسالبة
كل دائمة وكعكس
الصغرى بدون
الوجود من الموجبة
وبدون الضرورة
ان لم يكن في الكبرى
ضرورة والبيان
بما صرفته في المطلقات
وبيان عدم لزوم
الزائد بالنقص متى

بالآخر بن فصدق هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب مظهر الاصابع مادام كاتباً
 لاداماً ولا شيء من الحجر بكتاب دائماً لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول
 بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت هذا فقول ضروري هذا الشكل اما ان تكون
 نتيجة للوجبة وهي الضربان الاولان او لسالبة وهي التلثة الاخيرة فان كانت نتيجة
 للوجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع ولا تكون فان لم تكن
 احداها تكون النتيجة تامة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل
 الاول بالتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد قرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن
 احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تامة للكبرى فتنتهي هذا الشكل في هذا
 العكس عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تامة لكبراه فتكون نتيجة
 هذا الشكل تامة لعكس الكبرى الشكل الاول وعكس الكبرى الشكل الاول
 عكس صغرى هذا الشكل فتكون جهة نتيجة هذا الشكل جهة عكس صغراه
 وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تامة
 لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغرى ان كانت الكبرى
 وصية اما ان النتيجة تامة لعكس الكبرى فلانه اذا بدل المقدمتان الصغرى
 بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع
 ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجته تامة لصغراه فتكون نتيجة هذا الشكل
 تامة لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس الكبرى هذا الشكل واما حذف وجود
 الكبرى فلانها صغرى الشكل الاول وجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام
 الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس
 واركانت الضروب نتيجة للسلب فان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الضرب
 الثالث او على كبرى الضرب بين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون كعكس
 الصغرى ثم الصغرى لا بخلاف اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
 في عكسها قيد الوجود حذفناها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفناها
 ان لم يكن في الكبرى ضرورة او ضرورة وصية وانما لم يصرح بها لان الضرورة
 في الكبرى لا ينصرف الا لوصية اذا تكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى
 المقدمتين فان كانت في الكبرى ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصية فهذه الخمس
 دعاوا الاول ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون
 النتيجة دائمة لان هذه الضروب يقين انتاجها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق
 ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الشكل الثاني كانت نتيجته دائمة الثاني
 انما يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة كعكس الصغرى
 لانها ترند الى الشكل الثاني والنتيجة تامة لصغراه وصغراه عكس صغرى هذا

تنبه اعلم ان في
الضرورة الوصفية
تعتبر لزوم الضرورة
لوصف من حيث
هو وحيث تستمر
جميع احكامها المذ-
كورة في العكس
والاختلاطات على
ما سبق الا في اختلاط
الممكنة مع المشروطة
في الاول فانه يظهر
حينئذ اتناجه ممكنة
طامة لان امكان ملزوم
الشيء لزوما ضروريا
يوجب امكانه ولو
اعتبرنا فيها لزوم
الضرورة لذات
بشرط الاتصاف
بالوصف لم يتج هذا
الاختلاط لما عرفت
ولكن لا تنعكس
المشروطة السالبة
الكسبية مشروطة
لجواز امكان وصفين
لنوعين يتألفان
في احدهما فقط
كالحرارة والجسود
الممكن للسكر والدهن
المتألفين في الدهن
فقط وبثب احدهما
لا حد هما والاخر
للاخر كما ثابت ٣

الشكل فتكون النتيجة تابعة لعكس صفري هذا الشكل الثالث ان يمحذف قيد
الوجود من الصفري الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة
مطابقة او ممكنة عامة ولا اتاج فيهما في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة
مطابقة فهي نتائج مع المقدمة الاخرى لادوام النتيجة او لان لادوام الصفري الموجبة
سالبة واما كان الكلام في الضروب النتيجة للسلب تكون المقدمة الاخرى سالبة
ولا اتاج من سالبتين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي نتائج مع الموجبة
الاخرى لادوام النتيجة في البعض الرابع ان يمحذف الضرورة من عكس الصفري
اذالم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصفري
الا اذا كانت الصفري سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت
الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل لكانت متدية في الشكل الثاني وقد ثبت
خلاله فالحكم فيها بان وصف الاصغر مبين لو وصف الاوسط ووصف الاوسط
ليس بضروري للاكبر ممكن السلب عنه واذا كان احد المتباينين ممكن السلب عن شيء
يكون المبين الاخر ممكن الايجاب له فيكون ان ثبت وصف الاكبر للاصغر فلا يكون
النتيجة سالبة مشتملة على ضرورة الخامس انه اذا كان في عكس الصفري وفي الكبرى
ضرورة وصفية تعدى الى النتيجة لان المقدمتين حينئذ تكونان مشرطين لاجل
الوصف فتجيبان سالبة مشروطة لانا حكما في الصفري بان وصف الاصغر مبين
لو وصف الاوسط مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لو وصف الاكبر
ومبائن اللازم مباينة ضرورية مبائن للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصغر
والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال المصنف بيان نتائج الاختلاطات
على ما عرفت في المطلقات من التبدل والعكس والخلاف والافتراض وبيان عدم
لزوم الزائد على النقص وكما في بك قد اغتسل عن اراد صورة تأملك فيه واما
تفاصيل النتائج في هذا الجداول * (قوله تنبيه) لو اعتبر في الضرورة الوصفية
ان تكون الضرورة لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس
والاختلاطات فالاول ان المشروطة العامة تنعكس كمنسها الثاني ان المشروطة
الخاصة تنعكس كما انها مقيدة باللاوام في البعض اثنت ان الممكنة في الثالث والرابع
لا تتج مع المشروطة الرابع ان الضرورية مع المشروطة يتج ضرورية في الشكل
الثاني الخامس ان المشروطتين في الشكل الثاني والرابع يتج مشروطة الا في اختلاط
الممكنة مع المشروطة في الشكل الاول فانه حينئذ يظهر اتناجه ممكنة عامة لان وصف
الاكبر لازم لو وصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان الملزوم للشيء
يوجب امكان اللازم له وفيه نظر لربانه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان
وصف الاوسط في الضرورية ملزوم للاكبر لان وصف الاوسط مستلزم لذات

٣ الجود للسكر
والحرارة للدهن مثلا
فيصدق لاشئ من
الحار يجامد بالضرورة
مادام حارا مع كذب
عكسه مشروط
لا يمكن اجتماعها فيها
هو جامد وهو السكر
ولا ينتج ان ضرورية
مع المشروطة في الثاني
والرابع ضرورية
لانه يصدق لاشئ
من الفرس يجامد وهو
مركوب زيد
بالضرورة في فرضنا
المذكور وكل مركوب
زيد جاره هو مركوب
زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لا دائما
مع كذب قولنا ولا
شئ من الفرس
بمركوب زيد
بالضرورة بل ينتج
دائمة متى

الايوسط لاستحالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر
فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر وامكان اللزوم
موجب لامكان اللازم فليزم امكان الاكبر للاصغر لا بغال غاية ما في هذا ان وصف
الايوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له
لانا نقول لا معنى للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسطا بالفعل
وابضا السؤال مشترك الوردود والغلط انما هو في المقدمة الثالثة بايجاب امكان
الملزوم امكان اللازم فان مركوب زيد في المثال المشهور ملزوم للفرسية وممكنة
للممار مع اشتاع ثبوت الفرسية للممار هذا اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف
لما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم ينتج اختلاط الممكنة مع الضرورة
الوصفية لما عرفت من النقص ولان القضية الكبرى حينئذ ان الاوسط مع ذاته ملزوم
للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية
وصف الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان اوسط الاوسط
امكان الاكبر ولم تنكس الشرطة السالبة الكلية كنفها اما بالوجه الاول فلانه
يصدق لاشئ من مركوب زيد يجامد بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب
قولنا لاشئ من الحار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لا يمكن المركوبية للممار
وما بالوجه الثاني فلجواز امكان وصفين النوعين متاقبين في احدهما فقط وبنت
احد الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحرارة والجود الممكنتين للسكر
والدهن المتناقبتين في الدهن فقط فانما اذا فرضنا ثبوت الجود للسكر دون الحرارة
والحرارة للدهن صدق لاشئ من الحار يجامد بالضرورة بشرط كونه حارا
ولم يصدق لاشئ من الجامد يجامد بالضرورة بشرط كونه جامدا لا يمكن اجتماع
الجود والحرارة في السكر وكذلك قد اطلمت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث
والتكرار انما هو لمحاذاة ما في الكتاب وكذا لم ينتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الثاني والرابع لما في الثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد اركب الحمار فقط مع
امكان ركوبه للفرس لاشئ من الفرس يجامد وهو مركوب زيد بالضرورة وكل
مركوب زيد جاره هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما ولا يصدق
لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل ينتج سالبة دائمة وما في الرابع فلصدق
قولنا لاشئ من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد جاره بالضرورة مادام
مركوب زيد مع كذب لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام
مشعر بانه لو اعتبر الضرورة لاجل الوصف انتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الرابع ضرورية وفيه ما فيه

الباب الثالث في الأقيسة الشرطية الافتراضية وفيه فصول الفصل الأول فيما يتركب من المتصلين وهو ثلاثة أقسام القسم الأول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة ٢٩٤ ٢ منها ما يتقدم فيه الاشكال الاربعة

- جدول نتائج الضر بين الاولين من الشكل الرابع
 - جدول نتائج الضر الثالث من الشكل الرابع
 - جدول نتائج الضر بين الاخيرين من الشكل الرابع
- صورة الاشكال

حاصل المسئلة

(قوله الباب الثالث في الأقيسة الشرطية الافتراضية) كان الجملات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طامعة كان النهار موجودا وقد تكون نظرية كقولنا متى وجد الممكن وجد واجب الوجود فثبت الحاجة الى معرفة الأقيسة الشرطية الافتراضية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي مالا يكون مركبا من حليتين سواء كان مركبا من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب من الشرطيتين فظاهراً واما تسمية المركب من الشرطية والحلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم ولما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسامه الخمسة ما يتركب من متصلين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المتفصلة وقع البداية في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزءاً تاماً منهما اى احدهما اى اقسامهما اما مقدماً او تالياً واما جزءاً غير تام منهما اى جزءاً من المتقدم والتالى واما جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة من المتصلين ويتقدم فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثانى وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وعلى قياس الجملات شرايط اتناجها حتى يشترط في الاول ان يجاب الصغرى وكافية الكبرى وفي الثانى اختلاف المقدمين في الكيف وكيفية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروبها الاضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية ههنا وجهة النتيجة من المزوم والاتفاق فانه ان كانت المقدمتان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت انتزاعية كما ان الجملتين لو كانتا ضروريين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا دائمتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كاملة ياتى بها انهما وضروب الاشكال الباقية تدبر بالطرق المذكورة في الجملات من العكس والتبدل والخلف هذا اذا كان القياس من لزوميين او اتفاقيين بتقدير قياسته فان بعضهم

لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثانى وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وشرايط الاتناج وعدد الضر وبوجهة النتيجة وبيان اتناج مالاتيين بنفسه في كل شكل كما في الجملات هذا ان كان القياس من لزوميين واتفاقيين بتقدير قياسته واما في المختلط من الزمية والاتفاقية فنحصل فنقول بشرط في المنهج للساب كون الاوسط تالياً في الموجبة اللازمة وفي المنهج للايجاب كونه مقدماً فيها اما مع كونه تالياً للصغرى في الاتفاقية او مقدماً للاكبر فيها واما مع كون الاتفاقية خاصة اما الاول فلانه لا يلزم من عدم موافقة المزوم مع شئ عدم موافقة اللازم منه

لكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شئ عدم موافقة المزوم معه واما الثاني فلانه لا يلزم (نازع) من موافقة اللازم موافقة المزوم ويلزم من موافقة المزوم موافقة اللازم وكون الاتفاقية خاصة بوجوب

نحقق موافقة المزموم ﴿ ٢٩٥ ﴾ وكونه عامة بوجبه اذا كان الاوسط تاليا للاصغر كما في الشكل

الاول واما اذا كان
مقدما كما في الشكل
الثالث فانه وان لم
يوجبه لكنه يوجب
صدق الاكبر وعدم
مناقضه للاصغر والا
لكان مناقضا للمزوم
وهو الاوسط هذا
خلف والنتيجة تقع
الاتفاقية في الكيف
والعدم والمخصوص
الا اذا كانت عامة وهي
كبرى في الثاني او صغرى
في الرابع فان النتيجة
خاصة وانت تعلم وجوب
كلية الزومية وبقي
ان يصل انه لا يكتفي
في الاتفاقية العامة
صدق التالي بل هو
مع عدم مناقضه للمقدم
وان القياس المركب
من الاتفاقيتين لا يفيد
لان العلم يتوقف على
العلم بالاكبر الذي اذا
علم علم كل امر واقع
فانه لا يتبرق في اوضاع
الاتفاقية الا لا اوضاع
انكائه بحسب الامر
نفسه ولما لم يجد البحث
في الاتفاقيات كثير
تقع لم يتكلم بعد الا
في المزومات من

نازع في قياسه وزعم انه لا غاية فيه كما سيحيى فان قلت ههنا سوالان احدهما
ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينها فلا يغير الاشكال فيها بعضها عن بعض فم ينفد
فيها الاشكال والناسي ان بعضهم ذهب على ما سيحيى الى ان القياس المركب
من الاتفاقيات ليس بعقد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان المتبر في القياس
على ما عرفت من امر ينفذ استلزامه فولا اخر الافادة ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي
في انعقاد الاشكال بالامتياز الوضحي وعن الثاني بان العلم الغائبة للقياس على ما عرفت
في حد القياس الايصال الى المجهول التصديق واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب
القياس كما ستعرفه فلا يترق لقياس غاية فلم يكن قياسا واما القياس المختلط من الزومية
والاتفاقية ففيه تفصيل وهو ان المضارب فيه اما السالبة كما في الضرب الثاني والرابع
من الاول وصروب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث والثالثة الاخيرة
من الرابع واما الموجبة كما في باقي الصروب من الاشكال الثلاثة فان كان المضارب
السلب اى عدم موافقة الاكبر للاصغر فينتج لانجاءه اياه امر ان احدهما ان يكون
الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفاقية والزومية سلبية لم ينتج المضارب لان
الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين والزومية بعدم الملازمة بين
الطرف الاخر والاوسط فيجوز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون
الطرف الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافق الطرفين موافق فلا يحصل سلب
الموافقة والتساوي ان يكون الاوسط تاليا في الزومية لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج
ذلك المضارب فان الاتفاقية حينئذ يثبت عدم موافقة المزموم وهو الاوسط مع شيء وعدم
موافقة المزموم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه بلوازكون اللازم اعم اوجواز
استهالة المزموم وتحقق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تاليا فانه يلزم من عدم موافقة
اللازم مع شيء عدم موافقة المزموم معه والى الشرطين اشار بقوله كون الاوسط تاليا
في الموجبة للزومية لكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني
بقوله اما الاول فلانه لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اى موافقة الاكبر
للاصغر فشرط انتجائه ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في الزومية
فانه لو كان تاليا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط هو اللازم موافق لاحد الطرفين
ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة المزموم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر
للاصغر واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة المزموم مع شيء
موافقة اللازم معه وثانيهما احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون
الايضا في الاتفاقية تاليا للاصغر او مقدما للاكبر وذلك لان المضارب انما يحصل
اذا تحققت موافقة المزموم مع شيء وكون الاتفاقية خاصة فم تحقق موافقة المزموم
لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو مزموم فيلزم تحقق اللازم فيكون موافقا
لطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يخلو ان لم يكن

صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تابعا فيها حتى يكون
القياس على هيئة الشكل فتقول لانه محقق لموافقة المزموم فان الاوسط ح يكون
متحققا في نفس الامر وهو مزموم فتتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للصغرى
اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط واكذب
لازمه ايضا وهو الاكبر وصدق الاصغر والغضبة المتقدمة من الاكبر الغير الواقع
ومن الاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب
ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم
يتحقق موافقة المزموم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه بوجوب صدق التالى فيها
وهو الاكبر وعدم منافاه للصغرى فانه لو كان منافيا للصغرى وهو لازم ومنافى لللازم
مناف للمزموم كان منافيا للاوسط فلم تنقد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيحى
هف ولو كان تابعا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون
الاصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق
منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقضية تتبع الاتفاقية في الكيف اما في المنهج
للسلب فلا شرط ايجاب اللزومية فليس النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج للايجاب
فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت
خاصة كانت النتيجة خاصة والافقاع كما اشرنا اليه الا في صورتين احدهما ان تكون
الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثانى فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان
القياس يكون متبعا للسلب اذا الشكل الثانى لا يتبع الاياه فيكون اللزومية موجبة
والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقها بكذب التالى منها وهو لازم للاصغر
و صدق المقدم وهو الاكبر فيكذب الاصغر والاكبر صادق فلا يصدق منها
سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والثانية ان يكون الاتفاقية عامة وهي
صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون متبعا للسلب لانه لو كان متبعا
للايجاب لم يتحقق شرط الانتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط
تابعا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة
الاتفاقية الصغرى ككذب التالى والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق
الاكبر لان صدق الاكبر لا يوجب كذب المزموم واذا صدق الاكبر وكذب
الاصغر صدقت منها اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان
كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية اللزومية المستملة في هذه
الاقضية لان محصل هذه الاقضية راجع الى استدلال بصدق المزموم مع الشيء على صدق
اللازم معه او بكذب اللازم مع الشيء على كذب المزموم معه الذى هو القياس الاستثنائى
وستغف على ان الشرطية المستملة فيه يجب ان تكون كلية وبغنى ان تعلم انه لا يكفى
في الاتفاقية العامة صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للمقدم لانه لو وافق

الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا له او غير مناف لم تصدق اللازمة عن
 كاذب بين لان نقيض ناليتها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالى والالزام ملازمة
 النقيضين لشيء واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة نقيض التالى للمقدم
 ان لا يلزمه التالى وانما يلزم لو كان نقيض التالى من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
 والموافقة بين الشئين لا يستلزم امكان اجتماعهما بل واز المنافاة بينهما على ما صرح
 الشيخ به ويبنى ان تعلم ان القياس المركب من الالف قيتين لا يفيد توقف العلم بالقياس
 على العلم بوجود الاكبر في نفسه وحتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع
 في العالم فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر
 فهو م الكبرى ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن
 الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط
 فلم تعد ادخال الاوسط بينهما اثبات فلا يكون القياس مفيدا وانما اعتبر في الاتفاقية
 الاوضاع بحسب نفس الامر لا المتغيرة في الزمنية لانه لو لا ذلك لم يحصل الجزم
 بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير
 صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالى او نقيض شيء من لوازمه
 والالكان بينهما ملازمة والتالى لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون
 مصدقا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس
 المركب من الالف قيتين القياس من الاتفاقيات الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم
 وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى
 التي معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر
 معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة فليس به
 في اوضاع الاتفاقية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه صلناه لكن لان اعتبار
 نحقق الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية الخاصة ذهب ان صدق المقدم مع
 نقيض التالى او نقيض شيء من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالى لا يلزم المقدم
 على هذه الاوضاع وكذب الزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله
 ذلك يناق ما يقوله ولما لم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يشك به بعد الا في الازمات
 فانه يدل على ان فيها نفعا وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان القياس المركب
 من الاضافات امان بتركب من الاتفاقيات الخاصة ومن الاتفاقيات العامة فان تركب
 من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون منجبا للايجاب او منجبا للسلب فان كان منجبا
 للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود
 الاصغر والاكبر في الواقع فيكونان معلومى الاجتماع بدون الالتفات الى الوسط
 وكانه هو المراد بقوله القياس المركب من الالف قيتين لا يفيدون ان كان منجبا للسلب فهو

مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لايجاب احدي المتقدمين فلا بد من
 كذب طرف السالبة فلاموافقة بين الطرفين لايقال اذا علم كذب احد الطرفين - علم
 انه لاوافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الآخر او غيره لاناقول كذب احد الطرفين
 انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف في الافة قيات
 الخاصه وبان ان من نتيج الايجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان المنهج السالب فيه فائده ما مع
 قوله ان القياس المركب من الافة قيات لايجدى كثير نفع ولا منفعة بين قوايه نعم صدق
 الاوسط لا يقتضي كذب طرفي السالبة لجواز صدقها مع صدق الطرفين حيث يكون
 بينهما علاقة تقتضي اللزوم ولو سلم ان للعلم بصدق الاوسط فائده لكن العلم بمساعدته
 لاحد الطرفين لا يفيد فانا لو لم نعلم ذلك لعلمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقته مع
 الطرف الآخر واما المركب من الافة قيات العامة فهو في الشكل الاول غير مفيد لان
 الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر متقدما على القياس فيكون معلوم
 الوجود مع كل موجود ومفروض سواء الفتا الى الوسط او لم تفت وان كانت سالبة
 كان الاكبر كاذبا فلاوافق شيئا اصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق
 مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطلوب
 اذا رفعتا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين المتقدمتين فربما لا يلاحظهما العقل
 فيحتاج في ذلك المطلوب الى ادخال الوسط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق
 للاوسط وهو موافق للاصغر علم بالضرورة انه موافق له او غير موافق وتبين طريق
 لا يوجب التلام طريق آخر فنقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع
 التي من جعلتها الاصغر فجرد العلم بها كاف في حصول المطلوب على ان الموافق
 للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية للانسان موافقة
 لصهيالية الفرس الموافقة لنطقية الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان ونطقية
 واما الشكل الثاني فلم يتقد فيه القياس المركب من الافة قيات العامة والازم صدق
 الاوسط وكذبها معا واما الشكل الثالث فلا فائده فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود
 الاصغر والاكبر ما في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر ان
 كانت سالبة وهما كافيتان في حصول النتيجة واما الشكل الرابع فهو عقيم اما في ضرر
 الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصغر واما في الضرر ببقية
 فلا يمكن صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قوله وشكك الشيخ) اورد الشيخ في كتابه
 شككا على الشكل الاول من اللزوميين وهو انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان
 عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا
 كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقية فاقياس لا يتبع للمر من ان شرط
 منتهج الايجاب ان يكون الحد الاوسط مقدما في اللزومية وان اخذت لزومية فهي

وشكك الشيخ على
 الشكل الاول في
 اللزوميين انه يصدق
 قولنا كلما كان الانسان
 فردا كان عددا وكلما
 كان الانسان عدد كان
 زوجا مع كذب قولنا
 كلما كان الانسان فردا
 كان زوجا وجوابه
 ان الكبرى على انها
 اتفاقية تامة الانتاج
 وعلى انها لزومية
 متوقعة الصدق اذ
 لا يلزم كونه زوجا
 جميع اوضاع كونه
 عددا على التفسير
 المتقدم ومن جعلها
 كونه عددا فردا
 وعلى الثالث شك
 وهو انه يقتضي اللزوم
 الجزئي بين امرين
 كانا يحمل الاوسط
 مجرعهما وذلك
 يمنع صدق السالبة
 الكلية اللزومية مع
 اتفاقية على صدقها
 من

مجموعة الصدق وإنما يصدق لو لم زوجية الاثنين عدديته على جميع الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فإن من الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية
 كونه فرداً وزوجية ليست بلازمة على هذا الوضع وفيه صنف لانا نتخار ان
 الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عدداً كان الاثنين موجوداً لزومية ضرورة ان
 عددية الاثنين متوقف على وجوده وكما كان الاثنان موجوداً كان زوجاً لزومية
 ايضاً لان تحقق الانثينية يقتضى الزوجية فواضح للزوجين انهم القياسات
 الكبرى لزومية وايضاً المقدم ليس هو العددية مطلقاً بل عددية الاثنين والفردية
 ليست مما يمكن اجتماعه مع عددية الاثنين لانه متناف للثنيين فزوجية الاثنين لازمة
 لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما جالبه
 في الشبهة ان الصغرى صكاً ذبة بحسب الامر نفسه على مقتضى القاعدة السالفة
 في الشرطيات واما بحسب الازام فيصدق النتيجة ايضاً فإزمن يرى ان الاثنين فرد
 فلا بد ان يلزم انه زوج ايضاً ونحن نقول ان جزونا المتألفة بين ط في الملازمة قد
 انتاج الاز وميتين ظاهر لان الحكم في الكبرى يلزم الاكبر للاوسط على الأوضاع
 الممكنة الاجتماع معه والاصغر لما جاز ان يكون متافياً للاوسط ولم يندرج تحت الاوسط
 فلا يتج القياس لتوقف الانتاج على اندراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط
 واما ان لم نعجز المتألفة في الانتاج فظهر لانا اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالى للمقدم على
 جميع الأوضاع الممكنة فلا يخلو اما ان اعتبر لزومه لكل وضع من تلك الأوضاع او لا
 فمتبرهان لم نعجز لم نتج اشكال الاول اصلاً فضلاً عن سائر الاشكال اما في ضري الإيجاب
 فلان المعلوم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الأوضاع دون لزوم الاكبر لها
 لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان
 انقدم في الكلية متقل باقتضاء التالى بحيث لا يكون شيء من اوضاعه دخل في اقتضائه
 فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالى فلا يكون ملزوماً له واما في ضري السلب
 فلان قضية الكبرى سلب للزوم على جميع الأوضاع لاسبب للزوم للاوضاع فجاز ان
 يكون لازماً لبعض الأوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا
 كان لازماً للاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازماً له او الاصغر اذا كان ملزوماً
 للاوسط الملزوم للاكبر وجب ان يكون ملزوماً له فنقول ان عتبت بلزوم الاكبر
 للاوسط امتناع انفكاكه عنه في الجملة فلا يصلح لكبر وية اشكال الاول وان عتبت به
 امتناع انفكاكه عنه كلباً، معنى الزوم انكلى فيعود الاشكال غير مندفع بتغير العبارات
 ولن اعتبر لزوم التالى لسائر الأوضاع فمتقل الموجبة لكلية يتوقف على اعتبار
 لزومات غير متعددة لاوزاعات غير معدودة وانه متعسر او ممنوع فانك باثباتها واما لزوم
 التالى بالقياس الى كل من الأوضاع فان كان جزئياً عاماً الاشكال على الانتاج لأغلبه ما فيه

لزوم الأكبر للأصغر جزئياً وإن كان كلاً عاد الكلام فيه فيوقوف اعتبار لزوم كلي
على اعتبار لزوميات كلية غير متناهية وأنه محال وإيضاً المعتبر في الجزئية حينئذ
إن كان اللزوم أوسله للتقدم ولبعض الأوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالى للتقدم ويلزم شيئاً من الأوضاع وإن كان
اللزوم أوسله للتقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث
يكون التالى لازماً للتقدم ولا يلزم بعض الأوضاع ونقول أيضاً لو انتج اللزومين أن
في الشكل الأول لزومية لا تحت لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى
الثالث شك وهو أنه لو انتج اللزومين فيه لزومية لزم تحقق الملازمة الجزئية بين كل
أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر حتى الضدين والتعاضدين بمعدل الوسط بمجموعهما
فيقال كما ثبت بمجموعهما ثبت أحدهما وكما ثبت بمجموعهما ثبت الآخر فقد يكون إذا
ثبت أحدهما ثبت الآخر فإن قلت الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا واجبة الصدق
لأنه لو فرض أحدهما مع الثاني أو مع ملزومه لزمه الثاني فيكون لازماً للأول على بعض
الأوضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما أجاب بأنه لو كان كذلك لم تصدق
السالبة الكلية للزومية أصلاً للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع أنصر بمجموع
بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية أيضاً للملازمة بين مقدمها وتاليها
المنافية للزوم الكلي والازم ملازمة التعاضدين شيئاً واحداً وأنه محال أما على المذهب
المعتبر ولنفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) فثبتين بمقدم أن
القياس المركب في الشكل الأول من الصغرى الاتفاقية والكبرى اللزومية الموجبتين
يفيد وينجح موجبة انتفاقية لأن وجود اللزوم مع شيء يوجب وجود اللازم معه قال
الشيخ الأولى أنه لا يكون قياساً لأنه غير مفيد إذا لا وسط الذي هو تالى الصغرى
الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذي هو لازمه معلوم الوجود أيضاً لأن
العلم بوجود اللزوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الأصغر لأن الأمر
الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود وفروض وجوابه أن انطواب ليس وجود
الأكبر في نفسه بل موافقته للأصغر فربما يكون خفية لا يتبين لها إلا بعد العلم بعلامته
للاوسط وموافقته للأصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لأن الضمير في قوله أنه اعتد
العلم بموافقته للاوسط أن عاد إلى الأصغر فقد بان بطلانه لأن الأصغر لا يوافق الاوسط
بل الأمر بالعكس وإن عاد إلى الأكبر فكذلك لأن الكبرى لزومية لكن المراد عند
العلم بموافقته الاوسط أنه بطريق القلب وفي الجواب نظر لأن القياس يشمل على ثلثة
أمور أحدها العلم بوجود الاوسط وثانيها ملازمة الأكبر للاوسط وثالثها مساعدة
للأصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون اللغات إلى الأمر الأخير الذي منه عين الصغرى فإن
من علم بوجود الاوسط وأنه ملزوم للأكبر علم بوجود الأكبر في الواقع فيعلم وجوده

وذكر الشيخ بأن
الأولى عدم قياسية
انتفاقية الصغرى
ولزومية الكبرى
الموجبة في الأولى لأنه
حينئذ يوجد الأكبر
لوجود الاوسط فلم
يخف وجوده مع الا
صغر وجوابه أنه
قد لا يتبين لموافقته
للأصغر الاعتدال العلم
بموافقته للاوسط
وذكر في لزومية
الكبرى السالبة أن
النتيجة سالبة اللزوم
لأنه لو لم يكن الأكبر
للأصغر لزم الاوسط
إذا فرض معه الأصغر
هذا حذف وجوابه أن
ذلك يقتضى أن كل شيء
لزم شيئاً لزم كل شيء
ولزم صدق التالى
بنفي صدق السالبة
الكلية مع أنصر بمجموع
بصدقها متى

مع كل شيء فلو كان المركب من الانفاقية والارومية قياسا كان لكل واحدة من
المقدمتين دخل في افادة العلم بالنتيجة لصكن الصغرى لادخل لهما في العلم بالنتيجة
وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب الارومية في المنهج السلب ان الصغرى المتوجبة
الانفاقية والكبرى السالبة الارومية لا يتيجان وزعم الشيخ انها متيجان سالبة
ارومية اي ان الاكبر ليس يلزم للاصغر فانه لو لم يلزم للاصغر لزم الاكبر الاوسطا فان فرض
معه الاصغر فالاصغر يستلزم الاكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سالبة
كلية ارومية هدف وجوابه انه لو صح ما ذكره لو يجب ان يكون كل شيء لازما لآخر
لازما لكل شيء لان كل شيء اذا فرض مع الملزوم استلزم اللازم وكل شيء اذا فرض
فهو على بعض الاوضاع ملزوم لذلك اللازم او وجب ان يكون ما لم يلزم شيئا ميبدا
لا يلزم اي شيء كان فانه لو لم يلزم شيئا ما كان لازما للشيء المعين اذا فرض مع الملزوم
ولو اُلزم صدق التالي بناء على الشكل الثالث المتقضى للضرورة بين اي امرين كانا او على
انعكاس الوجبة الكلية الارومية لزومية فانه متى وجد احدهما مع الآخر وجد احدهما
فتدريكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه فديكون اذا وجد احدهما
وجد الآخر ففيه ما مر من عدم صدق السالبة الكلية للارومية مع انه صرحوا بصدها
ومناط التشبه هناك امر ان احدهما تفسير الوجبة الكلية بلزوم التالي على جميع
الاضواع الممكنة الاجتماع فاننا اذا قلنا في صدق المجموع صدق هذا الجزء ومتى صدق
المجموع صدق الجزء الآخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون ان اذا
صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجائز ان يكون المجموع منافيا للجزء كما اذا
كان مجموع الضدين او التقيضين فالجزئية اللازمة ليست مما يقع عليها التعارف
فلا يتيج القياس وكذلك اذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فعلى بعض الاوضاع
وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهي ليست جزئية
متعارف عليها لجواز منافاة المجموع فاذ لم يستطيعوا منع استلزام المجموع
الجزء متعارف اذ اتاج الشكل الثالث والانعكاس واخرى صدق السالبة الكلية
وليس هناك ما يحسم مادة التشبه الا ذلك المنع المنع على ما قدمته وتايهها
تفسير الوجبة الجزئية فان معناها اما لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة
الاجتماع او لزوم التالي للمقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلبت الجزئية
كلية لانه لما يكن للوضوح دخل في اللزوم كان المقدم مستلزما ما باقتضا
التالي فاستلزمه كلياً وان كان الثاني كان بين كل امرين ملازمة جزئية لان كلامهما
اذا فرض مع الآخر ملزوم له وحيث لم يقدروا على حلها اختاروا الثاني وقطعوا
باللزوم الجزئي بين كل امرين ثم ان اورد عليهم انه اذا كان احدهما حقا دائما
والآخر باطلا دائما واستثنى وجود الحق دائما يلزم وجود الباطل في الجملة واستثنى

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحد منهما و اقسامه اربعة لان الاوسط اما ان يكون جزءا المقدمين او الثانيين او جزءا مقدم الصغرى و الثاني الكبرى او بالعكس و يتعدى الاشكال الاربعة في كل قسم من الطرفين المتشاركين و النتيجة في الكل متصلة مقدمها متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين و تأليها متصلة ﴿ ٣٠٢ ﴾ مركبة من الطرفين الغير المتشاركين

من الكبرى ومن
تجهة التأليف بين
المتشاركين و بوضع
الطرفان اعتبر المتشارك
في النتيجة كوضعها
في القياس ان مقدمها
في الصغرى فمقدمها
في الاصغر وان تأليا
ف تأليا وكذلك الآخر
ومهما اشتمل المتشاركون
كان في كل شكل من
كل قسم على تأليف
منتهج فيه انتج القياس
بشرط يجنب المقدمة
المتشاركة التال
والبیان من الثالث
والاوسط ملازمة
شكل واحد من
المتشاركين للآخر
مثله في القسم الاول
قد يكون اذا كان كل
(ج ب ف د هـ) وقد
يكون اذا كان كل
(ب ا ف و ز) ينتج
قد يكون اذا كان كل
(ج ا ف د هـ) فقد
يكون اذا كان كل

نقيض الباطل يلزم ارتفاع الحق متعديا انتاج الجزئية الزومية في القياس الاستدلالي
واعلم ان كل هذا الخط انما وقع من عدم تمحيق المحصولات الشرطية فليكن
بإضافة مطالبنا للافتكار في معانيها و رمي نبال الانظار الى مراعاة تلك التبع
صدي او نجد على التار هدي (قوله القسم الثاني ان يكون) انقسم الثاني من
الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلتين ما يكون الاوسط فيه جزءا غير تام من
كل واحدة من المقدمتين و اقسامه اربعة اذا اشتراك فيه اما بين المقدمتين او بين
الثانيتين او بين مقدم الصغرى و الثاني الكبرى او بالعكس و الاشكال الاربعة تنقسم
في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يشتمل المتشاركين على شرائط الانتاج اولا
وكيف ممكن فجميع الاقسام نتيجة عامة وهي متصلة جزئية مركبة من متصلتين
احدهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف
بين المتشاركين وهي الاصغر لانها مقدم النتيجة و تأليها متصلة مؤلفة من الطرفين
الغير المتشاركين من الكبرى ومن نتيجة التأليف وهي الاكبر لانها نال النتيجة فان
القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلاثة امور اطراف الغير المتشاركين من الصغرى
والطرف الغير المتشارك من الكبرى والطرفان المتشاركون وهما اما مقدمان
او تاليان او مقدم و تال فيؤخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهي نتيجة التأليف سواء
اشتتمل على شرائط الانتاج اولا و يضم مع الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى
ليحصل الاصغر و الى الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ليحصل الاكبر
و اتصاله بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين
الغير المتشاركين في الاصغر و الاكبر كوضعها في القياس حتى لو كان الطرفين الغير
المتشاركين من الصغرى مقدما فيها فيوضع في الاصغر مقدما و اركان تأليا ف تأليا وكذلك
الطرف الغير المتشارك من الكبرى و لما اختلف بيان الانتاج في النوعين اعني ما اشتمل
المتشاركين فيه على تأليف منتهج وما لا يشتمل عليه استدعى النظر تفصيلا فلهما
اشتمل المتشاركين في كل شكل في كل قسم على شرائط الانتاج بحسب الكيفية والكيفية
والجهة انتج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون المقدمة المتشاركة التال
موجبة فان كانت المتشاركة بين المقدمتين انتج القياس مطلقا سواء كانت المقدمتان

(ج ا فوز) بيانه ان يتقدم صدق الملازمين بصدق في كل شكل (ج ب) فكل (ج ا) وانه (موجبتين)
ينتج مع الصغرى الاصغر من الثالث و يصدق و يصدق في كل شكل (ب ا) فكل (ج ا) وانه ينتج مع
الكبرى الاكبر من الثالث و مجموعهما ينتج المطلوب من الثالث مثله من القسم الثاني فديكون اذا كان (د هـ) فكل
(ج ب) و قد يكون اذا كان كل (و ز) وكل (ب ا) ينتج فديكون اذا كان فديكون اذا كان (د هـ) فكل (ج ا) ؟

٢ فقد يكون اذا كان
 (وز) فكل (جا)
 لانه يتقدر صدقهما
 يصدق كلما كان كل
 (جب) وكل (جا)
 وانه ينتج مع الصغرى
 الاصغر من الاول
 ويصدق ايضا كلما كان
 كل (ما) وكل (جا)
 وانه ينتج مع الكبرى
 الاكبر من الاول
 ومجموعهما ينتج
 المطلوب من الثالث
 مثله في القسم الثالث
 قد يكون اذا كان كل
 (جب فده) (كان
 (وز) وكل (با)
 ينتج قد يكون اذا كان
 قد يكون اذا كان كل
 (جارزه) قد يكون
 اذا كان (وز) فكل
 (جا) مثله في القسم
 الرابع قد يكون اذا
 كان (ده) وكل (جب)
 وقد يكون اذا كان
 كل (بافوز) فقد
 ينتج قد يكون اذا كان
 قد يكون (ده) وكل
 (جا) قد يكون
 اذا كان كل (بافوز)
 بانها يقرب مما هي
 من

موجبين او سالبين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التالين
 لم يكن بد من ان يكون القديمتان موجبتين وحيتد انج القياس كانا موجبتين
 كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما ونال الاخرى
 فالمشاركة التلي يكون موجبة اما كلية او جزئية وهي ينتج مع الاقسام الاربعة المقدمة
 الاخرى والازم النتيجة في جميع هذه الاقسام بيان عام من الشكل الثالث والاوسط
 ملازمة كل واحد من انتشاركين للآخر فيقال ان الملازمة المساوية بين انتشاركين
 يستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان الاصغر
 يستلزم الاكبر امتزا ما جزئيا وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صغراء وكبراء اعني
 استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر يختلف بحسب الاقسام الاربعة
 فلا بد من التفصيل وبيانها في كل قسم قسم اما البيان في القسم الاول وهو ما يكون
 المشاركة فيه بين القديمتين فبان نقول على تقدير الملازمة المساوية بين انتشاركين
 كلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق الجزء المشارك من الصغرى والجزء
 المشارك من الكبرى وكلما صدق الجزء المشارك من انتشاركان صدق نتيجة التأليف لانا فرضنا
 اشتغالهما على شرائط الاناج فكلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق نتيجة
 التأليف فبما صغرى لصغرى القياس الثالثة كلما كان اوليس البتة اذا كان
 او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشارك من الصغرى يصدق الجزء الغير
 المشارك منها لنتيج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير الملازمة المساوية
 والبيان لا يختلف باءلاف صغرى القياس لان الوجبة الكلية الصغرى في الشكل
 الثالث ناتج مع المصورات الاربع وكذلك على تقدير الملازمة المساوية كلما صدق
 الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء المشارك من انتشاركان وكلما صدق نتيجة التأليف
 فكلما صدق الجزء المشارك من الكبرى صدق نتيجة التأليف فبما صغرى لكبرى
 القياس الثالثة اذا كان الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء الغير المشارك باحد
 الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما يتجهان من الثالث النتيجة
 المطلوبة الجزئية مثله قد يكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل
 (بافوز) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج افده) قد يكون اذا كان
 كل (ج افوز) ادع على تقدير الملازمة المساوية بين كل (جب) وكل (با)
 يصدق كلما كان كل (جب) فكل (جب) وكل (با) وكلما كان كذلك فكل (جا)
 فكلما كان كل (جب) فكل (جا) وصغرى القياس قد يكون اذا كان كل (جب فده)
 يتجهان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افده) وهو
 الاصغر وكذا يصدق كلما كان كل (با) فكل (جا) بذلك البيان بعينه ينتج مع
 كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل (ج افوز) وهو

الاكبر فعلى تقدير الملازمة المساوية يصدق الاصغر وعلى تقديرها يصدق الاكبر
 فقد يكون اذا صدق الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب وانما جعل المقدمة المركبة
 من نتيجة التأليف والجزء المشارك ههنا صغرى لصغرى القياس وكبراه لانه
 اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزء الغير المشارك فيها كوضع في القياس وهو تال
 في مقدمته فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والاكبر ونتيجة التأليف مقدما فيهما
 وانما يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب
 ان تجعل كبرى لمقدمتي القياس في القسم الثاني وصغرى للمقدمة المشاركة المقدم وكبرى
 للمشاركة التالى في القسمين الاخيرين ولان انظام تلك المقدمة كبرى مع المشاركة
 التالى على هيئة الشكل الاول اشترط ايجابها للحصول الانتاج ومخالفة البيان في الاقسام
 الثلاثة للبيان في الاول انما يكون بهذا القدر ولا فرق في شئ اخر مثال القسم الثانى
 قد يكون اذا كان كل (ده) فكل (ج ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ا ب)
 ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان (ده) فكل (ج ا) فقد يكون اذا كان
 (وز) فكل (ج ا) لانه بتقدير صدقهما اى صدق المشاركين والملازمة المساوية
 بينهما يصدق كلا كان كل (ج ب) فكل (ج ا) فكل (ج ا) كبرى لصغرى القياس
 لينتج من الشكل الاول قد يكون اذا كان كل (ده) فكل (ج ا) وهو الاصغر
 ويصدق ايضا كما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) ووضعه كبرى مع كبرى القياس
 لينتج من الاول قد يكون اذا كان (وز) فكل (ج ا) وهو الاكبر ومجموعهما
 ينتج المطلوب من الشكل الثالث ومثال القسم الثالث ان نأخذ الصغرى من القسم
 الاول والكبرى من الثانى والقسم الرابع عكس ذلك ويانها ظاهرا مما نرم لما كان
 تالى المقدمة اللازمة من اللازمة المساوية هو نتيجة التأليف ومقدمها الطرف المشارك
 في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع المقدمة المشاركة المقدم على
 هيئة الشكل الثالث كما اذا اعتبر لكنه لا ينتج الا بشرط ايجابها ومع المشاركة التالى
 على هيئة الشكل الرابع وينتج مع غير السالبة الجزئية الا ان الاستنتاج منه بعيد عن
 الطبع فلاجل هذا اعتبر الوضع المذكور فان الشرائط في هذه الفصول تابعة لقيام
 البراهين واعلم ان البيان في هذه الاقسام منظور فيه اما اولافلانه بيان الانتاج لمقدمة
 اجنبية فان استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر لا يشترك القياس في احد
 طرفيه اصلا فلا الملازمة المساوية مذكورة في القياس ولا الاصغر والاكبر ولا هو
 لازم لمقدمتي القياس بل هو لازم لاستلزام الملازمة للمقدمة المركبة من الجزء المشارك
 ونتيجة التأليف مع مقدمة القياس ولازم المجموع لا يجب ان يكون لازما لكل من اجزائه
 وانما تاليا فلان الملازمة المساوية ليست مستلزمة للاصغر والاكبر بل هى مع احدى
 مقدمتي القياس والمتصلة لا تعدد بتعدد المقدم وانما تاليا فلانه بيان بالشكل الثالث

وان كانت احدى
المقدمتين كلية كفاك
في الاوسط ملازمة
مقدمة الكلية للطرف
المشارك من الاخرى
متى

والمصنف مثلك في انتاجه فكيف استعمله ههنا مرة بعد اخرى (قوله وان كانت
احدى المقدمتين كلية) قد عرفت ان بيان الانتاج في جميع الاقسام انما هو بعمل
الملازمة المساوية بين التشاركين حدا الاوسط سواء كانت احدى المقدمتين كلية او لم تكن
ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الانتاج اذا كانت احدى المقدمتين كلية وهو اننا نجعل
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى حدا اوسطا وحينئذ تستعمل الملازمة
في الكلليات كان المضافة هي اليه لازما والدخل عليه لازم الجزم. ملزوما فيكون
الاوسط ان يجعل الطرف المشارك من الاخرى مقدما ومقدم الكلية تاليفا فعلى
ذلك التقدير يصدق قولنا كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق مقدم
الكلية لانه عين التقدير فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق الطرف
المشارك من الكلية لان الطرف المشارك من الكلية ان كان مقدم الكلية فذلك وان كان
تاليفا واعتبر في المشاركة التالى الايجاب فكلما تحقق مقدم الكلية فحقق الطرف
المشارك منها ونضمها مع التقدير ليتبع كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق
الطرف المشارك من الكلية وكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق التشارك
وكلما تحقق فحقق نتيجة التأليف فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق
نتيجة التأليف ونضمه مع المقدمة الاخرى كيف ما كانت ليتبع احد طرفي النتيجة
وكذلك يصدق كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق الطرف الغير
المشارك من الكلية لان الطرف الغير المشارك من الكلية ان كان مقدما فذلك
وان كان تاليفا فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق مقدم الكلية وكلما
تحقق مقدمها فحقق الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق الطرف المشارك من
الاخرى فحقق الطرف الغير المشارك من الكلية ونضمها الى قولنا كلما تحقق الطرف
المشارك من الاخرى فحقق نتيجة التأليف ليتبع قد يكون اذا نتجت نتيجة
فحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة هذا اذا كانت
الكلية موجبة اما ان كانت سالبة لم يمكن ان يكون الطرف الغير المشارك منها مقدما
لاعتبار ايجاب المشاركة التالى فلا بد ان يكون تاليفا فكلما تحقق الطرف المشارك
من الاخرى فحقق مقدم الكلية وليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية فحقق الطرف الغير
المشارك منها يتبع ايس البتة اذا تحقق الطرف المشارك من الاخرى فحقق الطرف
الغير المشارك من الكلية فجعلها كبرى للملازمة المطلقة يتبع قد لا يكون اذا نتجت نتيجة
التأليف فحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر فقول كلما تحقق
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى فحقق احد طرفي النتيجة وكلما تحقق
الملازمة المذكورة فحقق الطرف الاخر من النتيجة فقد يكون اذا تحقق احد طرفيها

تحقق الطرف الآخر وهو انطاب أمثاله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل
 (ج ب فده) وكلما كان (اب فوز) فعلى تقدير ملازمة كل (اب) لكل (ج ب)
 يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
 وكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكلما كان كل
 (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 وهو الاصغر وايضا انضم قولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) الى الكبرى
 ليتبع كلما كان كل (ج ب فوز) فبعملة كبرى لللازمة المعطاة يتبع قد يكون
 اذا كان كل (ج افوز) وهو الأكبر ومنهما محصل النتيجة وفي القسم الثاني قد يكون
 اذا كان (ده) فكل (ج ب) وكلما كان (وز) فكل (اب) فعلى تقدير ملازمة
 (وز) لكل (ج ب) يصدق كلما كان كل (ج ب فوز) فبعملة كبرى يتبع كلما كان
 كل (ج ب) فكل (اب) وكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 اصغرى القياس فيلزم قد يكون اذا كان (ده) فكل (ج ب) وهو الاصغر وبعملة كبرى
 ايضا كبرى لللازمة المقدرة يصدق قد يكون اذا كان (وز) فكل (ج ب) وهو
 الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق نظر لان طرف النتيجة
 الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت مشاركة التالى
 لاستنتاجه من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت مشاركة التالى
 كان الطرف الحاصلة منها كليا لاستنتاجه من الشكل الاول (قوله ويجب ان يعلم)
 اشارة الى قواعد نافعة في الباحث الاكبر منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية في قوة
 كايته اى متى صدقت المتصلة الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا
 كانت موجبة فلان المذموم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم للتالى فالمقدم الكلى
 ملزوم له واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى واذا لم يستلزم الاعم شيئا
 اصلا لم يستلزمه الاخص اصلا فانه لو استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد
 فرضناها سالبة كلية هدف ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية في قوة كايته اى متى
 صدقت السالبة الكلية وتاليها جزئى صدقت وتاليها كلى لان العام اذا لم يلزم الشيء
 اصلا لم يلزمه الخاص اصلا فانه لو لم يلزمه الخاص في الجملة لم يلزمه العام في الجملة ومنها
 ان كلية تالى الموجبة الكلية في قوة جزئياته لان الجزئى لازم للكلى ولازم اللازم لازم
 ولا فائدة لقيد الكلية في هاتين القوتين لهما في الجزئية ايضا ومنها ان كلية مقدم
 الجزئية في قوة جزئياته اما في الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا استلزمه
 العام كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما في السالبة
 فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه لو استلزمه العام
 كليا استلزمه الخاص كذلك او يمكن البيان فيهما بالشكل التالى الاوسط المقدم

ويجب ان يعلم ان
 جزئيته مقدم الكلية
 في قوة كايته وجزئية
 تالى السالبة الكلية
 في قوة كايته وكلية
 تالى الموجبة الكلية
 في قوة جزئياته وكلية
 مقدم الجزئية في قوة
 جزئياته وكلية تالى
 الموجبة الجزئية في قوة
 جزئياته وجزئية تالى
 السالبة الجزئية في قوة
 كايته

وان لم يشتمل المشاركون على تأليف منتج في شكل مراعٍ رعاية القوى المذكورة وجب في القسم الاول كون احدهما
بعينه او بكلية مع شعبة ٣٠٧ التاليف بينهما اوسع كلية عكسها منها مقدم متصلة كلية وفي القسم الثاني

الكلية ومنها ان كلية تال الموجه الجزئية في قوة جزئيتها وقد ظهر ببيانها ومنها
ان جزئية تال السالبة الجزئية في قوة كليتها لان الاعمال اذا لم يكن لازما في الجملة لم يلزم
الاخص كذلك (قوله وان لم يشتمل) لما فرغ من شرط النوع الاول ونساجمه
شرع في النوع الثاني وهو مالا يشتمل المشاركون فيه على تأليف منتج لانتفاء شرط
من شرائط الانتاج فبمد رعاية القوى المذكورة اى القواعد الست حسب ما قال
في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الاول امر ان احدهما ان يكون احدي
المتصلتين كلية وتاليتها اى اذا اخذ احد المشاركين بنفسه او بكلية اى يفرض
كليته ان لم يكن كلياً واخذ نتيجة التأليف بين المشاركين اى يقدر انهما منتج
وان لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ نتيجتهما واخذ عكس نتائج كلياً اى
فرض عكسها كلياً وان لم يعكس بنفسها كلياً كان اخذ المشاركون بنفسه او بكلية
المفروضة مع نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدم المتصلة الكلية
وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجاً لمقدم متصلة كلية اذمار
بالشرط الاول واما القسم الثاني فلا يحلوا اما ان يكون المتصلتان فيه متعنتين في الكيف
او مختلفتين فان كانتا متعنتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع تال احدي المتصلتين
اى مع احد المشاركين ان اذما ركة هاتفي التال نتيجة للمشارك الاخر وان كانتا
مختلفتين فشرطه ان تكون نتيجة التأليف مع احد طرفي الموجهة منتجاً لتال السالبة
في القسم الاول شرط على التعيين وفي تال القسم الثاني شرط اخر على التعيين
وفي القسمين الآخرين يجب احد الشرطين لاهل التعيين اما استنتاج مقدم المتصلة
متصلة كلية من احد المشاركين بعينه او بكلية مع نتيجة التأليف او كلية عكسها
كافي القسم الاول وما استنتاج تال السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرفي الموجهة
كافي تال الثاني والبيان في الكل من الشكل الثالث الاقفاً بدتني بعد ولما كان اخذ
الاوسط مختلفاً في الأقسام اثير اليه على سبيل التفصيل فالأوسط في القسم الاول
ملازمة نتيجة التأليف للنتيج من المشاركين اى لشارك الذي كان بعينه او بكلية
مع نتيجة التأليف او كلية عكسها منها مقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة
المعطاة كلما تحقق المشاركون المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحققت اولى البينة
اذا تحقق المشاركون تحقق الطرف الغير لشارك من الكلية فتقديره اوقد لا يكون
اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو احد طرفي النتيجة
اما المقدمة الاولى فلا نهسا عين التقدير واما النتيجة فلا نهس كلما تحقق المشارك تحقق
المشارك و نتيجة التألف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا ان المشارك

يجب كون نتيجة
التأليف مع تال احدي
المتصلتين المتوافقتين
في الكيف منتجاً لتال
الآخرى او كونها
مع احدي طرفي
موجهة نتيجة لتال
سالبة وفي القسم
الثالث والرابع يجب
اما استنتاج مقدم
كافي القسم الاول واما
استنتاج الثاني كافي
القسم الثاني من القسم
الثاني والبرهان في
الكل من الثالث الاقفاً
نتشبه بعد والاوسط
في القسم الاول
ملازمة نتيجة التأليف
للنتيج من المشاركين
مثلاً كما كان لاشئ
من (ج ب ف د) وقد
يكون اذا كان كل
(ب ا فوز) منتجاً
قد يكون اذا كان
قد يكون اذا كان
لاشئ من (ج ا ف د)
قد يكون اذا كان
لاشئ من (ج ا فوز)
بيان ان بتقدير
ملازمة لاشئ من
(ج ا) لكل (ب ا)
يكون كل (ب ا) مستلزماً

لاشئ من (ج ا) و (لده) ايضاً بواسطة لاشئ من (ج ب) المستلزم اياً وذلك منتج الاخر من الثالث ويكون ايضاً
مستلزماً لاشئ من (ج ا) كلياً (واورز) جزئياً وذلك منتج الاكبر من الثالث ومجموعهما منتج المطالب من الثالث متى

مع نتيجة التأليف منتج مقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق أولي البتة إذا تحقق مقدم الكلية تحقق تأليها وهو انظر الغير المشارك منها لان المشارك بين النقد مين وكلما تحقق أولي البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك كل تحقق المشارك تحقق نتيجة التأليف واذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من المقدمة الاخرى باحد الاسوار فديكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الآخر من النتيجة مثله كما كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) انج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لاشي من (ج افده) فقد يكون اذا كان لاشي من (ج افوز) فالشاركان وهما لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) ليسا مشتملين على شرائط الانتاج لسلية صفري الاول واحدى المتصلتين منهما وكلية احدى المتشاركين بمينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشي من (ج ا) منتج لاشي من (ج ب) وهو مقدم التصلة الكلية وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يستلزم الاصغر والاكبر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (لده) ادعى ذلك التقدير كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشي من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدق لاشي من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) ففضله الى الصفري لنتيج كما كان كل (ب افده) واذا صدق كل (ب ا) فلاشي من (ج ا) وكلما كان كل (ب افده) انج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان لاشي من (ج افده) وهو الاصغر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) كبا ولو (ز) جزئيا لانه عين الكبرى يتج من الثالث قد يكون اذا كان لاشي من (ج ا) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما يتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احدى المتشاركين بمينه مع نتيجة التأليف منتجا لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكتيته مع نتيجة التأليف منتجا فالوسط بمينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لابد من رعاية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكللي لها واما اذا كان احدى المتشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكللي منتجا فالوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكللي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفا النتيجة اما احدى طرفيها فلانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكللي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكللي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالشاركان مستلزمان مقدم الكلية وهو مستلزم اولي مستلزم للطرف الغير المشارك منها فالشاركان مستلزمان للطرف الغير المشارك من الكلية او ليس بجهله كبرى نقولنا المشارك ملزوم لنتيجة التأليف لان

والاوسط في القسم الثاني اما في الموجبين فسلب ملازمة المنهج من المنساركن لنتيج التأليف مثله قد يكون اذا كان (د) فلا شيء من (ج ب) $\frac{3}{4}$ وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) يتبع قد يكون

اذا كان ليس كل كان (د) فلا شيء من (ج ا) فليس كل كان (وز) فلا شيء من (ج ا) بيانه ان بتقدير ان يكون ليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) يلزم الاصغر لا تاج ذلك التقدير مع الصغرى اليه من الثاني وذلك التقدير كبرى ويلزم الاكبر ايضا لان تاج لازم ذلك التقدير وهو قولنا ليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) مع الكبرى اليه من الثاني وذلك اللازم كبرى واما في السالنتين فلا ملازمة المنهج من المنساركن لنتيجة التأليف مثله ماسبق الان المتقدمين سالتان والنتيجة تلك بينهما بيانه ان بتقدير ملازمة كل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) يلزم الاصغر لا تاج مقدمها حيث قد قال الصغرى بواسطة القياس المنهج له ونتاج

التقدير انه ملازم لصحتها الكلى والنتيجة عكس عكسها، فقد يكون او قد لا يكون اذا وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير المشترك من الكلية واما الطرف الآخر فلان قولنا المشترك ملازم لنتيجة التأليف مع المقدمة الاخرى منجمله من الثالث وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف للمشارك المنهج كما اخذ المصنف لم يتم البيان فكلما ليس يستقيم على الاطلاق (قوله والاوسط) المقدمتان في القسم الثاني اما ان تكونا متوافقتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاللاوسط سالب ملازمة غير المنهج من المنساركن لنتيجة التأليف لاستلزامه طرفي النتيجة اما احدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف فتحقق غير المنهج اذا جعلناه كبرى لاحدى المقدمتين التي تليها كما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك يحقق غير المنهج اخرج من الشكل الثاني ليس البتة او قد لا يكون اذا تحقق الطرف الغير المشترك يحقق نتيجة التأليف واما الطرف الاخر فلان نتيجة التأليف اذا لم تستلزم غير المنهج اصلا وجب ان لا تستلزم المنهج اصلا فانها لو استلزمت المنهج جزيا فقد يكون اذا تحقق نتيجة التأليف فتحقق نتيجة التأليف والمنهج وكلاهما فتحقق غير المنهج لانا فرضنا ان احد المنساركن مع نتيجة التأليف منجمله للمشارك الاخر فتكون نتيجة التأليف مستلزما لغير المنهج جزيا والتقدير انها لا تستلزمه اصلا هف واذا صدق ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق المنهج ضمننا مع المقدمة الاخرى الفائلة كل كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك يحقق المنهج يتبع ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك يحقق نتيجة التأليف منه قد يكون اذا كان (د) فلا شيء من (ج ب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان ليس كل كان (د) فلا شيء من (ج ا) فليس كل كان (وز) فلا شيء من (ج ا) لانه على تقدير ليس البتة ان كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) يلزم الاصغر والاكبر اما لزوم الاصغر فلا تاج ذلك التقدير مع الصغرى اليه من الشكل الثاني هكذا قد يكون اذا كان (د) فلا شيء من (ج ب) وليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) فقد لا يكون اذا كان (د) فلا شيء من (ج ا) فهو الاصغر واما لزوم الاكبر فلان لذلك التقدير لازما وهو قولنا ليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) فانه لو لم يصدق على ذلك التقدير لصدق تقديسه وهو قد يكون اذا كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) وكل (ب ا) فكل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) فلا شيء من (ج ب) فلا شيء من (ج ب) والمقدر خلافه هف واذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان لا شيء

استلزامه اليه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى وتلزم الاكبر ايضا لان تاج ذلك التقدير مع الكبرى اليه ومن الثاني والكبرى صغرى واما في المختلفتين فلا ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف مثله ماسبق الان الصغرى ؟

سالبة جزئية والمجته
تلك بعينها الا
ان الاصغر سالب
والاكبر موجب بيانه
ان بتقدير ملازمة
(و ز) لاشي من
(ج ا) يلزم الاصغر
لان مقدمها بواسطة
استلزام القياس المنهج
لثاني الصغرى يستلزم
ثاني الصغرى وانهم
الصغرى بنهج الاصغر
من الثاني والصغرى
صغرى ويلزم الاكبر
ايضا لانه عكس ذلك
التقدير من

من (ج ا) فكل (ب ا) نجمله كبرى لكبرى القياس لينتج ليس كلا كان (و ز) فلا
شي من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في التناقض بل غير ليس المنهج المنهج من المتشاركين
وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنهج من المتشاركين
لنتيجة التأليف اصدق طرفي النتيجة ح اما احدهما فلا يستلزم نتيجة التأليف نتيجة
التأليف والمنهج واستلزامهما غير المنهج فيكون نتيجة التأليف يستلزم لتغير المنهج
واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المتشارك ليس يستلزم الغير المنهج نجملها صغرى
وتلك القضية اللازمة كبرى لينتج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المتشارك ليس
يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى لتقديمه فثابت
الطرف الغير المتشارك لا يستلزم المنهج من الثاني ان الطرف الغير المتشارك
لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بعينها
موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب ا) لاشي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام
مقدم تلك الملازمة وهو لاشي من (ج ا) ثل الصغرى وهو لاشي من (ج ب)
بواسطة القياس المنهج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلا كان لاشي من (ج ا)
فكل (ب ا) فلا شي من (ج ا) وكلا كان كذلك فلا شي من (ج ب) فكلما كان
لاشي من (ج ا) فلا شي من (ج ب) فاذا جعلناه هذا الاستلزام كبرى لصغرى
القياس هكذا ليس كلا كان (د ه) فلا شي من (ج ب) وكلا كان لاشي من (ج ا)
فلا شي من (ج ب) اتبع من الثاني ليس كلا كان (د ه) فلا شي من (ج ا) وهو
الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلا كان
(و ز) فكل (ب ا) وكلا كان لاشي من (ج ا) فكل (ب ا) اتبع ليس كلا كان
(و ز) فلا شي من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدمتان مخاطبتين من الانجاب
والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة
اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملازمة لثاني السالبة لانها ملازمة لمقدم الموجبة
وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف متجه لثاني السالبة فان كان
الطرف المنهج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف نتحقق
نتيجة اتالي ومقدم الموجبة وكلا نتحققا فنحقق ثل السالبة فكلما تحقق نتيجة التأليف
نتحقق ثل السالبة وان كان الطرف المنهج هو الثاني فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف
نتحقق مقدم الموجبة فكلما تحقق مقدم الموجبة نتحقق ثاليها فكلما تحقق نتيجة التأليف
نتحقق ثل الموجبة فكلما تحقق نتيجة التأليف نتحقق ثل السالبة بواسطة القياس
المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف
المنهج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لثاني السالبة نجمله كبرى لصغرى
السالبة لينتج من الثاني ان الطرف الغير المتشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر

والاوسط في القسم الثالث ان كانت النتيجة مقدم الصغرى والكبرى موجبة فلازمة نتيجة التأليف لمنتج مثله كما كان لاشئ من (ج ب لده) ٣١١ وقد يكون اذا كان (وز) وكل (ب ا) يتبع قد يكون اذا كان قد يكون

اذا كان لاشئ من (ج افده) فقد يكون اذا كان (وز) فلا شئ من (ج ا) بيانه ان يتقدر ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يلزمه الاصر لان حيث يتقدر كل (ب ا) يلزمه مقدمة وهو لاشئ من (ج ا) ويلزمه تاليه وهو (ده) لصدق القياس المنتج المقدم الصغرى للنتيجة تاليها وهو (ده) ويلزمه الاكبر ايضا لاناج ذلك التقدير مع الكبرى ابله من الاول والكبرى صغرى وان كانت الكبرى سالبة فالاولى ملازمة النتيجة التأليف والتال ماسبق والان الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كما كان لاشئ من (ج افده) فليس كما كان (وز) فلا شئ من (ج ا) بيانه ان يتقدر ملازمة كل (ب ا) للاشئ من (ج ا) يستلزم لاشئ

فلا انه اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم الموجبة كان مقدم الموجبة وهو الطرف الغير المشترك منها: مستلزما لنتيجة التأليف بحكم الانكسار مثله ماسبق الان الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك بينهما الا ان الاصر سالب والاكبر موجب جزئي هكذا ليس كما كان (د ه) فلا شئ من (ج ب) او كما كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان ليس كما كان (د ه) فلا شئ من (ج ا) فقد يكون اذا كان (وز) فلا شئ من (ج ا) لانه يتقدر ملازمة (وز) فلا شئ من (ج ا) يلزم الاصر لان مقدم هذه الملازمة وهو لاشئ من (ج ا) يستلزم الى الصغرى وهو لاشئ من (ج ب) بواسطة القياس المنتج لى الصغرى فانه يصدق على ذلك التقدير كما كان لاشئ من (ج ا) فلا شئ من (ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان لاشئ من (ج ب) فكلما كان لاشئ من (ج ا) فلا شئ من (ج ب) وانما فلما يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاشئ من (ج ا) فلا شئ من (ج ا) وكل (ب ا) لانه كلما كان لاشئ من (ج ا) (وز) وكلما كان (وز) فكل (ب ا) فكلما كان لاشئ من (ج ا) فكل (ب ا) واذا صدق كلما كان لاشئ من (ج ا) فلا شئ من (ج ب) فجملة كبرى لصغرى القياس ينتج من التالى ليس كما كان (د ه) فلا شئ من (ج ا) وانما الاصر ويلزم الاكبر ايضا لانه عكس التقدير (قوله والاوسط) قد مر ان القسم الثالث يشترط فيه اما استنتاج المقدم كافي القسم الاول واستنتاج التالى كافي تالى القسم الثانى فان استنتج المقدم فلا يخفى اما ان يستنتج مقدم الصغرى او مقدم الكبرى وكذا في استنتاج التالى فالاقسام اربعة والمصنف لم يتعرض للاقتضاء منها الاول ان يستنتج مقدم الصغرى ولا يخفى اما ان يكون الكبرى موجبة او سالبة فان كانت الكبرى موجبة فالاولى ملازمة نتيجة التأليف لمنتج من المشاركين لانه ح يلزم الاصر والاكبر اما الاصر فلا نه كما تحقّق المشارك المنتج تحقّق نتيجة التأليف وكلما تحقّق اوليس البتة اذا تحقّق المشارك المنتج تحقّق تالى الاصر وهو الطرف الغير المشترك منها فقد يكون او قد لا يكون اذا تحققت نتيجة التأليف تحقّق الطرف الغير المشترك من الصغرى اما المقدمة الاولى فلانها عين الملازمة للمنطقة واما المقدمة الثانية فلا نه كما تحقّق المشارك المنتج تحقّق هو نتيجة التأليف وهما ينتجان مقدم الصغرى وكلما تحقّق المشارك المنتج تحقّق مقدم الصغرى وكلما كان اوليس البتة اذا كان مقدم الصغرى تحقّق تاليها وكلما كان اوليس البتة اذا كان المشارك المنتج تحقّق تالى الصغرى واما الاكبر فلان الكبرى الفائلة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك تحقّق المشارك المنتج اذا جمعتها صغرى لللازمة المقدرة منتج كما كان

من (ج ا) مقدم الصغرى وهو تاليه من الاول وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الثانى والكبرى صغرى وان كانت النتيجة تالى الكبرى سالبة فالاولى ملازمة النتيجة التأليف مثله كما كان كل ٢

اوقد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مثله كما
كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قد يكون
اذا كان قد يكون اذا كان لاشي من (ج افده) فقد يكون اذا كان (وز) فلاشي من
(ج ا) لانه بتقدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يلزم الاصفر لان كل (ب ا)
ح يستلزم مقدم الاصفر وهو لاشي من (ج ا) فانه عين التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده)
لصدق القياس المنهج لمقدم الصغرى فانه يصدق كلما كان (ب ا) او كل (ب ا) (ولاشي من
(ج ا) وكل (ب ا) وهما ينتجان لاشي من (ج ب) وهو مقدم الصغرى المستلزم
لتاليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) لاشي من (ج ا) (وهو) فقد يكون اذا
كان لاشي من (ج افده) وهو الاصفر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا الكبرى القياس
صغرى وذلك التقدير كبرى انتج قد يكون اذا كان (وز) فلاشي من (ج ا) وهو
الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فالوسط ملازمة المنهج من المشتركين نتيجة التأليف
لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى لمعرفت غير مرة ومقدم الصغرى
يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها اولا فنتيجة التأليف تستلزم الطرف
الغير المشترك من الصغرى اولا وهو الاصفر واذا جعلنا الكبرى وهي ليس البتة
اوقد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك منها تحقق المنهج صغرى وذلك التقدير
كبرى انتج الاكبر مثله مابق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كلما
كان لاشي من (ج افده) فليس كلما كان (وز) فلاشي من (ج ا) ان بتقدير
ملازمة كل (ب ا) لاشي من (ج ا) يكون لاشي من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى
وهو مستلزم لتاليها اي (ده) فيكون لاشي من (ج ا) مستلزما (لده) وهو
الاصفر وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الشكل الثاني اذا جعلنا الكبرى
صغرى القسم الثاني ان يستنتج تالي الكبرى السالبة والا وسط ملازمة المنهج
من المشتركين نتيجة التأليف ذهلي هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملزومة للمنهج
والمنهج ملزوما للطرف الغير المشترك من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملزومة
لطرف الغير المشترك منها وهو الاصفر وكذلك نتيجة التأليف ملزومة للمشارك
الاخر وهو تالي الكبرى والطرف الغير المشترك منها ليس يلزم لتاليها ينتجان
من الثاني الاكبر مثله كلما كان كل (ج ب فده) وليس كلما كان (وز) فبعض (ب ا)
ينتج قد يكون اذا كان كلما كان كل (ج افده) فليس كلما كان (وز) فكل (ج ا)
بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصفر لاستلزام مقدمه اي مقدم
الاصفر وهو كل (ج ا) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم
لتاليها وهو (ده) فيكون كل (ج ا) ملزوما (لده) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اي
تالي الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالي الكبرى اذ كلما تحقق كل (ج ا) تحقق كل (ج ا)

(ج ب فده) وليس
كلما كان (وز) فبعض
(ب ا) ينتج قد يكون
اذا كان كلما كان كل
(ج افده) فليس كلما
كان (وز) فكل (ج ا)
بيانه ان بتقدير ملازمة
كل (ج ب) لكل
(ج ا) يلزم الاصفر
لاستلزام مقدمه
حيث مقدم الصغرى
المستلزم لتاليه ويلزم
الاكبر ايضا لان تاليه
حيث يستلزم تالي
الكبرى وذلك ينتج
مع الكبرى اياه من
التاواني الكبرى صغرى
من

وكل (ج ب) وكلما تحقق تحقق بعض (ب) وكلما تحقق كل (ج أ) تحقق بعض (ب أ)
 جملة كبرى كبرى القياس هكذا ليس كما كان (وز) فبعض (ب) وكلما كان كل (ج أ)
 فبعض (ب) يتبع من الثاني ليس كما كان (وز) فكل (ج أ) (قوله وحكم القسم الرابع)
 حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط والاحتاجات المتصلة الجزئية وبيان
 الاحتاجات الا اذا كانت المقدمات موجبتين كليتين وكان نال الصغرى بعينه او بكليته مع
 نتيجة التأليف او عكسها كايضا لمقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكل
 الاول والاطراف ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كما تحقق مقدم
 الصغرى تحقق ثابها ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المفروض
 كذلك فكما تحقق مقدم الصغرى تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق
 ثابها وهو الطرف الغير المشترك منها فكما تحقق مقدم الصغرى تحقق الطرف الغير
 المشترك من الكبرى فجملة كبرى كبرى لئلازمة القدرة لنتيج من الثالث قد يكون
 اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق
 التقدير المذكور صدق الاصح لانه عين التقدير وكلما صدق الاصح صدق الاكبر
 وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصح فكما صدق
 الاصح صدق الاكبر وهو المطلوب مثله كما كان (د ه) فكل (ج ب) وكلما كان
 بعض (ب أ) (فوز) ينتج كما كان (د ه) فكل (ج أ) فتدبركون اذا كان كل (ج أ)
 (فوز) اذ يتدبر ملازمة كل (ج أ) (لده) يصدق كلما كان (د ه) فكل (ج أ) وهو
 الاصح وقد قلنا في الصغرى بان (د ه) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (د ه) فكل (ج ب)
 وكل (ج أ) وكلما كان كذلك فبعض (ب أ) وكلما كان (د ه) فبعض (ب أ) فجملة
 الكبرى لنتيج من الاول كلما كان (د ه) (فوز) جملة كبرى والملازمة للمطلحة
 صغرى لنتيج من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج أ) (فوز) وهو الاكبر وهذا
 ما وعد ذكره حيث قلنا انهما يستثنى بعد فان قلت نتيجة التأليف في هذا المثال بعض
 (ج أ) لان احدا لا يشاركين جزئي فكيف جملة كليا فتقول احد المتشاركين وان كان
 جزئيا لكنه في قوة الكل لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة
 واعلم انه يمكن ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق
 الاصح صدق الاكبر ولا احتياج الى تقدير نتيجة التأليف لمقدم الصغرى ولا الى
 تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله مافي بعض ضروب الشكل
 الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب الباقية وضروب سائر الاشكال في الاقسام
 الاربع بعد استحضار الشرائط والاضوابط الكلية لبراهين ويجب ان تذكر اننا اعتبر
 في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما متشاركين في حد اوسط
 ببيان اى المقدمتان به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الالقيسة

وحكم القسم الرابع
 حكم الثالث الا انه يتبع
 الموجبة الكلية بعينه
 او كلية مع نتيجة
 التأليف اذ عكسها
 كلما كان نال الصغرى
 الموجبة الكلية متبعا
 لمقدم الكبرى الموجبة
 الكلية من الاول
 والاطراف ملازمة
 نتيجة التأليف لمقدم
 الصغرى ولا يخفى
 عليك بانه وبيان
 سائر الاشكال
 والضروب في كل
 قسم ويجب ان يعلم
 اننا اعتبر في الانتاج
 كون النتيجة بحيث
 يلزم من المقدمتين
 بوصف بشار كهما
 فبما يباين به المطلوب
 فاذا عرفت انتاج
 شيء مما لم يحكم بانتاجه
 وقد راعيت الشرط
 المذكور فالحق
 بالكتاب بان ذلك
 ليس بآنا على دليل
 العلم لمقدم الاطلاع
 على دليل الانتاج
 من

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام $\frac{314}{3}$ من الاخرى وانما يكون ذلك اذا كان

احدى طرفي احدى
المقدمتين شرطية هي
والمقدمة الاخرى
تتشارك كان في احد
طرفيهما مثله كلما
كان (جد) وكلما كان
(اب فوز) وكلما كان
(وز فده) انتج كلما
كان (جد) وكلما كان
(اب فده) وحكم هذا
القياس حكم المؤلف
من الجملة والمصلحة
لان المشاركة جملة
وهنا شرطية وشيعة
التأليف هنا من قياس
شرطي وثمة من قياس
حلي فشرائط
الانتاج وعدد
الضروب في كل
شكل من كل قسم
يعرف من ثمة
الفصل الثاني فيما
يتركب من المتصلتين
وهو ايضا على ثلاثة
اقسام لان الاوسط
اما جزء تام من كل
واحد منهما او جزء
غير تام من الاخرى
القسم الاول ان يكون
الاوسط جزءاً تاماً من
كل واحد منهما فان
كانت المنفصلتان
حقيقيتين النجاة متصلتين

المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض الاقضية الذي لم يحكم بانها وراعت الشرط
المذكور وهو يشارك المقدمتين في حد اوسط كان جزءاً من المقدمتين او من التسليين
او من مقدم احدهما وتالي الاخرى فالحق بالكتاب فان عدم الحكم بالانتاج
ليس بناء على دليل المقم بل لعدم الاطلاع على الانتاج (قوله القسم الثالث)
القسم الاخير من الاقسام المتعقبة من الاقتانات المركبة من متصلتين
ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدى المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون
تاماً من احدى المتصلتين اذا كان قضية وانما يكون غير تام من الاخرى اذا كان جزءاً
جزء منها وانما يكون جزء جزء المتصلة قضية لو كان جزءها شرطية فلا بد ان يكون
احد طرفي احدى المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى يشارك في احد طرفيهما
وتلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التقديرين اما ان يكون مقدم الصغرى
او تاليها او مقدم الكبرى او تاليها فهذه ثمانية اقسام وينتقد في كل قسم منها الاشكال
الاربعة والضروب مثله كلما كان (ج د) فكله كان (اب فوز) وكلما كان (وز) (فكه)
انتج كلما كان (ج د) فكله كان (اب) (فكه) يانه انه كلما صدق (ج د)
صدق التالي مع الكبرى وكلما صدق نتيحة التأليف وكلما صدق (ج د) صدق
نتيحة التأليف وحكم هذا القياس حكم القياس المؤلف من الجملة والمتصلة كقولنا كل
(اب فجد) وكل (ده) ينتج كل كان (اب فجد) والبيان كالبيان لان المشاركة جملة
وهنا شرطية وشيعة التأليف حاصلة هنا من قياس شرطي مركب من متصلتين
او متصلة ومنفصلة وثمة من قياس حلي فشرائط الانتاج وعدد الضروب في كل
شكل في كل قسم انما يعرف من ثمة (قوله الفصل الثاني) القسم الثاني من اقسام
الاقضية الاقترازية الشرطية ما يتركب من المتصلتين واقسامه ثلاثة لان الحد الاوسط
اما جزء تام من كل واحد من المقدمتين او جزء غير تام من كل واحد منهما او جزء تام
من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل
واحدة من المقدمتين وهو على ستة اقسام لانها اما حقيقتان او حقيقتة ومائعة الجمع
او حقيقتة ومائعة النكار او مائعة الجمع او مائعة النكار او مائعة الجمع وكيف ما كان لا يتغير
بعض الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاكبر عن الاكبر لان تمايز
هذه الامور بحسب تمايز الحدود في المقدمتين وهو متفق ههنا ثم لابد من النظر في
الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول فيما يتركب من الحقيقيتين الحقيقيتين اما ان تكونا
موجبتيين او لا فان كانتا موجبتيين فاما ان تكونا كليتيين او لا فان كانتا موجبتيين كليتيين
انجنا متصلتين موجبتيين كليتيين من الطرفين وسالبيتين مائعتي الخلو لان كل متصلة
من المتصلتين يستلزم سلبية مائعة الجمع وسالية مائعة الخلو من الطرفين لجواز الجمع
بين اللازم والملزوم وجواز الخلو بينهما وسالبيتين حقيقيتين من الطرفين لان سلب

من الطرفين لاستلزام كل واحد منهما نقض الاوسط المستلزم للآخر وسالبيتين مائعتي الجمع ومائعتي ٣ (منع)

منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم لا يخفى
في انتاج هذا القياس متصلين لان ملزومية احد الطرفين للآخر مغايرة للزومية
الطرف الاخر فلهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم وما نتاجه بالبين مفصلتين
في ظهور فيه لان كل متصلة من تلك المتصلتين وان استلزمت مفصلة منهما لكن
لا مخالفة بينهما لعدم امتياز مقدمهما عن تأليها بحسب الطاع لانه الا ان اريد التعدد
بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلي على ان الملازمة بين الشيئين لا تقتضي
جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون اللازم او الملزوم شاملا لجميع الموجودات المحققة
والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو ولا يستلزم تقيض اللازم
عين الملزوم وانه باطل قلنا لا نعم باطل فان تقيض اللازم اذا كان من الامور النامية
يكون محذورا فلا بد في استلزامه محلا آخر ورد عليه ان تقيض اللازم لو استلزم الملزوم
لاستلزم تقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والملزوم مغايرة وانه محال قال
الشيخ القياس المؤلف من الحقيقة لا ينتج لان الطرفين احدهما الاصغر والاكثر في الوضع
اما ان يتسايرا او يحددا فان تسايرهما لم يحل من ان يكون الاوسط تقيضا لكل منهما
او لا يكون والاول باطل لاختلاف متقضة الشيء الواحد للشيئين والثاني اما ان لا يكون
تقيضا لشيء منهما او يكون تقيضا لواحد منهما دون الآخر والاول يقتضي كذب
المتصلتين لا يمكن اجتماع طرفيهما او ارتفع عهما والثاني يقتضي كذب احدهما
والتقدير خلافه هف وان انحدا يلزم عناد الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط
والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اي نفسه والجواب ان لا يتم
ان الطرفين ان تغايرا كذبت احدي المتصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن تقيضا
لاحد الطرفين كذبت المتصلة المركبة منهما قلنا لا نعم وانما يكون كذا في كل وجه
تركيب المتصلة من الشيء وتقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي
تقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل مفصلتين من الشيء ومساوي تقيضه او يكون
تركيب احدهما من التقيضين والاخرى من الشيء ومساوي التقيض سلبا لكن لا يتم
انهما وانحدا لزم عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا
عن الشيخ واعتزوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل ان الحقيقيين
لا يتجانحان حقيقة لان الطرفين ان انحدا عاندا الشيء نفسه وان تغايرا كذبت المتصلتان
لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين
انه بيان بواسطة قياس بخلاف مقدماته مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسط
فيه تقيض الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بان ذات
لا بواسطة مقدمة فريضة تخالف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية
جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه او ارتفاع الجوهر وليس يجوز لاجب ارتفاعه

الشيخ لا يتجانحان لان
الطرفين ان تغايرا
كذبتا وان انحدا
لا ينتج عناد الشيء
لنفسه وجوابه لان سلب
ايهما ان تغايرا كذبتا
لجواز كون الطرفين
متساويين والاوسط
تقيض احدهما
والتقدير اتحادهما
لا ينتج عناد الشيء
لنفسه بل لزومه لنفسه
ثم هذا البيان ان
بواسطة قياس بخلاف
احدى مقدمتيه
قياس الاصل بمحد
واحد وكذا قياس
الخصف وانما منع الشيخ
عما يكون المخالفة
بمحددين كافي قياس
جزء الجوهر وان
كانت احدهما جزئية
فخصلة جزئية وان
كانت احدهما سالبة
فسالبة جزئية من
الطرفين مقدمتها
هذا وتأليها ذلك او
عكسها والاتساوي
الطرفان وزم العناد
الحقيقي وقال السالبة
السالبة الجزئية ولا ينتج
للاختلاف وانه يبنى
بعبته انتاج وجبة
الجزء من

ارتفاع الجوهر حيث كل الالتزام بواسطة قولنا وكما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغربية
ما يخالف بمحدودها حدود احدى مقدمتي القياس لا ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى
مقدمتي القياس فاما لو فسرنا هاهنا بانه لا يكون الخالف ولا العكس من الطرق
المحصنة للنتائج لانه اذا قيل ان انا يصدق لاشئ من (ج ا) فبعض (ج ا) وهو مع كل
(اب) يتبع نقض لاشئ من (ج ب) فهذا البيان بواسطة نقض النتيجة وهو
يخالف لاحدى مقدمتي القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس
يخالف لكل من مقدمتي القياس في احد الحدين اما لو فسرنا بما يخالف بكل من حديها
احدى مقدمتي القياس خرج طريق استلزام جزء الجوهر لان عكس النقض يخالف
بحديه لحدود احدى المقدمتين وهي المقدمة الثانية ودخل العكس والخلف لعدم
مخالفتها بالحدين لاحدى المقدمتين وكذا الطريق الذي سلكناه ههنا ضرورة ان كل
واحدة من مقدمتي القياس المتوسط لا يخالف احدى مقدمتي اصل القياس الا بمحدود
واحد والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخرة
ومن الناس من قال المراد بالمقدمة الغربية ما لا يكون شئ من حديه مذكورا في القياس
وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية لذلك يدخل البيان بعكس النقض
والمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه المسامات يعزل عن الفصل
فانها نظمية لاثباتها على تعريف القياس فانه ان عرف بما لا يخرج امثال هذه البيانات
عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقةين قياسا والمصلا والمفصلات المذكورة
نتائج والافهم ملزوم وهي لوازم وحيث يكون الفرض من وضع الفصل بيان
الاستلزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقةين موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا
كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت
احدهما جزئية فقط اتبع القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف
الجزئية وتاليها طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان
المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقض الاوسط ونقض الاوسط
مستلزم طرف الكلية واما الثانية فلا تفككس الاولى اليها اولانا ساجها من الشكل
الثالث والاوسط نقض الاوسط الا لذلك البرهان لصبره كبرى الشكل الاول
جزئية ويلزم منه استلزام القياس للمفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقةين
جزئيتين فلا نتائج لجواز ان يكون زمان مساندة الاوسط لاحد الطرفين غير
زمان مساندة للطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط ناتج وان لم تكن
الحقيقتان موجبتين فاما ان تكونا سالبين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا
سالبين فلا نتائج ايضا لجواز ان لا يعاند الشئ الواحد كالجسم للزمان كالانسان

(والتعلق)

ان كانت مع الحقيقة مانعة الجميع او مانعة ٣١٧ الحلو ازم متصلة كلية من الطرفين مقدمهما من غير

الحقيقة في الاول
ومن الحقيقة في الثاني
لما عرفت ولا تنكس
والا صار غير الحقيقة
حقيقية ولا نقيض
الاوسط اعم من طرف
مانعة الجميع اخص من
طرف مانعة الحلو ما
وجو بايان فسر
غير الحقيقة بما يقابل
الحقيقة او جوازا
ان فسرت بما لا يحسن
وان كانت احدا هما
جزئية فجزئية من
الطرفين كيف كان
مقدمها لكن مانعة
الجميع ان كانت هي
الكلي لم يلزم بالذات
الامن نقيض الطرفين
من الاول او الثالث
والاوسط الاوسط ثم
يرتد الى المتصلة
من الطرفين وان كانت
الحقيقة سالية لم تنتج
لجواز عدم الاتصال
الحقيقي بين احد
التعاندين وتوافق نقيض
الاخر ولا يزم المساوي
وان كانت السالبة
غيرها انتهت متصلة
سالية جزئية مقدمها
من مانعة الجميع في الاول
والحقيقة في الثاني

وانا طلق ولا لتعاندتين كالانسان واللاتعاند فيصدق السالبتان مع ان الحق
اللازم في الاول والتعاند في الثاني وان كانت احدا هما سالية فقط انتج احدي
متصنتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتبنيها طرف
السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب المتصنعتان صدق نقيضا هما فيكون كل من
الطرفين لزوما لاخر فيكونان متساويين وحيت كذبت السالبة المتصلة لان الاوسط
معاندا لاحد الطرفين عندا حقيقيا فيكون معاندا للطرف الاخر ضروريا وان ما معاندا احد
التساويين يكون معاندا للمساوي الاخر فيلزم التعاند الحقيقي بين جزئي السالبة وانما لم تنتج
احدا هما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما معاندا الشيء وبين ما لا معانده
كالا انسان فانه يستلزم الا فرس كايما مع انه معاندا للاناطق والا فرس لا معانده
قال الشيخ المتصلة السالبة الجزئية لا تنتج للاختلاف الموجب لهما فان القياس
يصدق ثارة مع التعاند بين الطرفين كقولنا ما ان يكون الانسان فردا او زوجا وليس
البية اما ان يكون زوجا او لا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديتها
واخرى مع الا انه قد ينفصها كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس البية اما ان يكون زوجا
او لا خلا والحق الاتعاند بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونه خلا قال المصنف
هذا ينتج انتاج السالبة الموجبة الجزئية ايضا اما اذا بدلنا الكبرى في القياس الاول
بقولنا وليس البية اما ان يكون زوجا او متصفا بمتساويين وفي القياس الثاني بقولنا
وليس البية اما ان يكون زوجا او معددا ازم الاختلاف وظهر هذا الكلام لامعراض
على الشيخ حيث خصص العمم بالسالبة الجزئية فانه عام لكن الشيخ ذكر في انشاء عقوب
بيان عمم السالبة الجزئية بلا فصل ان السالبة ذات الموجبة ايضا بهذه الصفة ولورد
الاختلاف بالامثلة التي ذكرناها فلا توجه للاعراض عليه بما ذكره اللهم الا ان يقال
لما بين الاختلاف في السالبة الجزئية لم تكن حاجة الى بيانه في الموجبة الجزئية لان الانتاج
وعدم الانتاج لا يختلفان بايجاب الاجزاء وسلبها وحيت يكون له وجه ما ننظر الثاني
فيما يتركب من الحقيقة وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقة) ان كانت الحقيقة
ومانعة الجميع او مانعة الحلو موجبتين كليتين لزم متصلة كلية مقدمهما من غير الحقيقة
وتاليهما من الحقيقة في الاول اي في خلط الحقيقة مع مانعة الجميع ومقدمهما من الحقيقة
وتاليهما من مانعة الحلو في الثاني اي في خلط الحقيقة مع مانعة الحلو اما في الاول فلا يستلزم
طرف مانعة الجميع نقيض الاوسط واستلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقة واما في الثاني
فلا يستلزم طرف الحقيقة نقيض الاوسط واستلزامه طرف مانعة الحلو ولا تنكس اي لا يلزم
في الاول متصلة مقدمهما من الحقيقة وفي الثاني متصلة مقدمهما من مانعة الحلو فانه لو انكس
يلزم تساوي الطرفين واحدهما معاندا للاوسط عندا حقيقيا فالساوي الاخر معانده
كذلك فيقلب غير الحقيقة حقيقة ولا نقيض الاوسط اعم من طرف مانعة الجميع

والاكذبت السالبة من غير عكس لجواز كون نقيض الاوسط اخص من طرف مانعة الجميع واعم من طرف مانعة الحلو ومن

واخص من طرف مائة الخلو اما وجوب ان فسرنا بما يقابل الحقيقة اى بالتفسير
الاخص اوجوزا ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نقض الاوسط
حينئذ كما يجوز ان يساوى طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص
لكن نقض الاوسط مساو لنقض الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف
مائة الجمع واخص من طرف مائة الخلو فلا يستلزم طرف مائة الجمع ولا يستلزمه
طرف مائة الخلو كليا وان كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة
او غيرها وهو اما مائة الجمع او مائة الخلو فالقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو
الحقيقة الكلية مع مائة الجمع الجزئية والحقيقة مع مائة الخلو الكلية والجزئية يلزم
متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اى سواء كان مقدمها من الحقيقة
او غيرها فما في الاول فلان طرف مائة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بين الدليل
المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقض الوسط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف
مائة الجمع يستلزم نقض الاوسط جزئيا يتبع من الشكل الرابع استلزام طرف
الحقيقة اطراف مائة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف
مائة الخلو بين الدليل المذكور وبالعكس ذلك لان نقض الاوسط يستلزم طرف
مائة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا يتبع من الشكل الثالث استلزام طرف مائة
الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلا استلزام نقض الوسط طرف الحقيقة كليا
وطرف مائة الخلو جزئيا يتبع من الثالث استلزام طرف الحقيقة لطرف مائة الخلو
وعكسه ايضا اذا بد لنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بالعكس
المتصلة اللازمة ولا ارنياب في ان هذه التسايج كما يلزم على تقدير جزئية احدى
المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتبريض لها
ههنا بخلافه نعم لا وجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المفصلات موافقتها
ايها في الكم لكن هذه المحافظة يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة
مع مائة الجمع الصككية فلم يلزم منه بالذات المتصلة جزئية من نقض الطرفين
من الاول والثالث والاوسط الاوسط اما من الاول فلا استلزام نقض طرف الحقيقة
الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط نقض طرف مائة الجمع كليا واما من الثالث
فلا استلزام الاوسط نقض طرف الحقيقة جزئيا واستلزامه نقض طرف مائة الجمع
كليا وعكس ذلك يبين من الثالث والرابع فان قلت الاتصال بين نقض الطرفين
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب
ان حد القياس لا يشعر بموافقة حدود النتيجة بل المتبريض ليس الاستلزام القياس
للنتيجة بالذات وهو منتهى ههنا واجاب بان تلك المتصلة ترد الى متصلة جزئية
من الطرفين اذ المتصلة من التقيضين تستلزم المتصلة المائة الجمع من نقض اللازم

وهي الملزوم المستلزم للتصلة من الطرفين وايضا يستلزم المانعة الخلو من نقبض
المرزوم وهي اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك يوجب
انكسار المتصلة الجزئية كنفها بعكس النقبض مع دلالة النقبض على عدم انفكاكها
وايضا احتزام القياس لهذه المتصلة بواحدة المتصلة من النقبض وهي مقدمة
غريبة لم يعمد فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى
المقدمتين سالية فالسالية اما هي الحقيقية او غيرها فان كانت السالية الحقيقية لم ينتج
القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فاصدق القياس مع تعاند الطرفين تارة ولا تعاندهما
اخرى اما مع التعاند فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين ثبوتاً الى بين
احد طرفي مانعة الجمع ونقبض الاخر اذا حد طرفي مانعة الجمع اخص من نقبض
الاخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحينئذ يصدق السالية
الحقيقية من احد الطرفين ونقبض الآخر والموجبة المساومة الجمع من الطرفين
والاولى مع احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين الآخر ونقبضه واما مع
عدم تعاندهما فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الجمع ولازم الطرف
الاخر المساوى له ومانعة الجمع من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين
الطرف الاخر ولازم المساوى وانما قل لجواز عدم الانفصال دون الوجوب لان
مانعة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي بين احد طرفيها
ولازم الطرف الآخر المساوى له ضرورة ان مساوى العائد معانده واما اذا كانت
السالية الحقيقية مع مانعة الخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين
هدما اي احد طرفي مانعة الخلو ونقبض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم
من نقبض الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فيصدق السالية الحقيقية
من احد طرفي مانعة الخلو ونقبض الطرف الاخر مع مانعة الخلو من الطرفين
والحق التعاند بين الطرفين الآخر ونقبضه وجواز سلب الانفصال الحقيقي
بين احد طرفي مانعة الخلو ولازم الطرف الآخر المساوى له فيصدق المنفصلتان
والحق التلازم بين الطرفين الآخر ولازمه وان كانت السالية غير الحقيقية انجحت
متصلة سالية جزئية مقدمها من مانعة الجمع في الاول اي في خاطة الحقيقية مع مانعة الجمع
ومن الحقيقية في الثاني اي في خاطها مع مانعة الخلو واللازم كذب السالية الغير الحقيقية
اما اذا كانت مانعة الجمع فلاه اذا صدق ايس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة
الجمع ودائماً اما ان يكون (جد او هر) حقيقة فليصدق قد لا يكون اذا كان
(اب فهر) والا اصدق نقبضه وهو قولنا كما كان (اب فهر) ويصدق بحكم
الحقيقة كما كان (هر) لم يكن (جد) فكما كان (اب) لم يكن (جد) فيكون بين
(اب وجد) منع الجمع فيكذب السالية المانعة الجمع واما اذا كانت مانعة الخلو فلاه

لأنه يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو صدق كلما كان (هز فاب) ويلزم الحقيقة كلما لم يكن (جد فهز) وكلما لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جد و اب) منع الخلو فكذب السالبة المانعة الخلو ولا يتكس أي لا يلزم متصلة جزئية مقدمها من الحقيقة في الأول ومن مانعة الخلو في الثاني لجواز كون نقيض الأوسط الذي هو طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق السالبة المانعة الجمع لأن مانعة الجمع موجبة إنما يصدق إذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اعم من الطرف الآخر فإذا كان نقيض أحد طرفيها وهو نقيض الأوسط اخص لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام طرف الحقيقة الذي هو نقيض الأوسط لطرف مانعة الجمع جزئياً للزوم الأعم للاخص كليا وكذا يصدق السالبة المانعة الخلو لأن مانعة الخلو الموجبة لاتصدق إلا إذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرف الآخر فإذا كان نقيض أحد طرفيها اعم نقيض الأوسط اعم لم يصدق إيجابها فيصدق السالبة المانعة الخلو والموجبة الحقيقية مع كذب عدم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقيض الأوسط جزئياً لاستلزام الاخص الأعم كليا واقتل أن يقول إذا صدق دائما أما أن يكون (اب اوجد) حقيقة وليس البتة أما أن يكون (جد او هز) مانعة الجمع فليصدق قد لا يكون إذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم الحقيقة كلما كان (اب) لم يكن (جد) ويتجهان من الثالث فديكون إذا كان (هز) لم يكن (جد) فيكون بين (هز وجد) منع الجمع جزئياً وقد كان ليس البتة أما أن يكون (جد او هز) مانعة الجمع هف وكذلك إذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب أن يصدق قد لا يكون إذا كان (هز فاب) والا فكلما كان (هز فاب) نجهله كبرى لقولنا كلما لم يكن (جد فاب) ينتج ما يتكس إلى قولنا قد يكون إذا لم يكن (جد فهز) فيكون بين (جد و هز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المانعة الخلو النظر الثالث فيما يتركب من مانعتي الجمع او مانعتي الخلو (قوله وان كانت المنفصلتان) مانعنا الخلو او مانعنا الجمع ان كانا موجبتين كائين اوكان احدهما كلية لزمت متصلة موجبة جزئية من الطرفين في الأول أي في مانعتي الخلو مقدمها أي طرف كان من الثالث والأوسط نقيض الأوسط فان نقيض الأوسط يستلزم أحد الطرفين كليا والطرف الآخر كليا اوجزياً ومن نقيض الطرفين في الثاني أي في مانعتي الجمع من الثالث والأوسط عين الأوسط لاستلزام الأوسط نقيض أحد الطرفين كليا ونقيض الطرف الآخر كليا اوجزياً ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من الآخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما امانى مانعة الخلو فكقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا حيزا اولا شجرا او دائما اما ان يكون لا شجرا اولا حيزا واما في

فان كانت منفصلتان
مانعتي الخلو ومانعة
الجمع لزمت متصلة
جزئية من الطرفين
في الأول والأوسط
نقيض الأوسط ومن
نقيضيهما في الثاني
والأوسط عين
الأوسط الكلية لجواز
كون كل واحد من
الطرفين اعم من
الآخر من وجه
وان كانت احدهما
سالبة سالبة جزئية
من الطرفين فيهما
مقدمها من الموجبة
في الأول ومن السالبة
في الثاني والا كذب
السالبة ولا يتكس
لجواز كون طرف
الموجبة اعم من طرف
من

وان كانت المفصلة احدى اهما مائة المجموع ٣٢١ ٤ الاخرى مائة اخلو لزم متصلة كلية من الطرفين

مائة الجمع فكذلك لانهما الشيء واحيانا او شجر واما شجر او حجر مع كذب قولنا كلما كان
لاحبوا لانا كان لاحبيرا وان كانت احدى المفصلتين مائة لزمت سلبية جزئية من
الطرفين مقدمهما من الموجبة في الاول ومن السالبة في الثاني والاكدت السالبة اما
في الاول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) وليس البتة اما (جد) او
(هز) يمانعني اخلو صدق قد لا يكون اذا (اب فهم) والا فكلما كان (اب فهم)
نجمه كبرى للارزم الموجبة وهو كلما لم يكن (جذ فاب) ليتج كلما لم يكن (جد فهم)
فيكون بين (جد فهم) منع اخلو فتكذب السالبة واما في الثاني فلانه لو لم يصدق
في مثال والمقدمتان مائة الجمع قد لا يكون اذا كان (هز فاب) فكلما كان (هز فاب)
ولازم الموجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد) يتج كلما كان (هز) لم يكن (جد)
فبين (جد فهم) منع الجمع فالسالبة كاذبة ولا ينكس اي لا يلزم متصلة مقدمهما من
السالبة في الاول لجوز ان يكون طرف الموجبة اعم من طرف السالبة في مائة اخلو
كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا ولا فرسا وليس البتة اما ان يكون لا فرسا
ولا حيوانا مع صد استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف الموجبة كليا
ومقدمهما من الموجبة في الثاني لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة في مائة
الجمع وانتاع سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشيء انسان او فرس
وليس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر
لرابع في المركب من مانعتي الجمع واخلو وهو اخر الاقسام (قولهم ان كانت المفصلتان)
مائة الجمع ومائة اخلو ان كانتا موجبتين كليتين اتج القياس المركب منهما متصلة
كلية من الطرفين مقدمهما من مائة الجمع وتاليهما من مائة اخلو من غير هكس اما الاول
فلا استلزام طرف مائة الجمع نقبض الاوسط واستلزام نقبض الاوسط طرف مائة
اخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مائة الجمع لمائة
اخلو واما الثاني فلانه لو تحق في العكس لكان الطرفان متساويين واحدهما لازم فنقبض
الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقبض الاوسط فتقلب المقدمتان
حقيقتين اتركب كل منهما حينئذ من الاوسط ومساوي نقبضه ولان نقبض الاوسط
اعم من طرف مائة الجمع واخص من طرف مائة اخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف
مائة اخلو اعم من طرف مائة الجمع فلا يستلزم وان كانت احدى اهما جزئية فان كانت
الجزئية مائة الجمع فالتنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والاوسط نقبض
الاوسط فان طرف مائة الجمع يستلزم نقبض الاوسط جزئيا ونقبض الاوسط يستلزم
طرف مائة اخلو كليا او من الثالث كما في بعض التبع فان نقبض الاوسط مستلزم
اطرف مائة الجمع جزئيا لانه اعم منه واطرف مائة اخلو كليا وعكس هذه النتيجة
ايضا لازم من الرابع ومن الثالث وان كانت الجزئية مائة اخلو فالتنتيجة متصلة من

القدم الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام من كل واحد منهما بشرط اتجاها احباج المقدمتين ومنع الخلو منهما وكلتي احدهما واشتمل انتشارا كين ﴿ ٢٢٢ ﴾ على تأليف منتج والنتيجة بمائة الخلو من

نقيض الطرفين من الاول والاسط عين الاوسط لاستلزام نقيض طرف مائة الخلو الاوسط جزئيا واستلزامه نقيض طرف مائة الجمع كليا او من الثالث لاستلزام الاوسط نقيض طرف مائة الخلو جزئيا لانه اعم منه ونقيض طرف مائة الجمع كليا والعكس يبين من الرابع لومن الثالث وان كانت احدى المنفصلتين سالبة لم ينتج القياس الانفصال ولا الانفصال ولا مطلقا بلهما اما اذا كانت السالبة مائة الخلو فاصدق القياس بآثاره مع تعاضد الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاضد فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع نقيضه فينه قد يمين الاخص والشيء مائة الجمع الموجبة ومن الاخص ونقيض الشيء سالبة مائة الخلو مع التعاضد الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع التلازم فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء المساوي اذ ين الاخص والشيء منع الجمع ويجوز ان يكذب جزءه فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق موجبة مائة الجمع من الاخص والشيء وسالبة مائة الخلو من الاخص ولازم الشيء المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مائة الجمع مانع فلان اعم من نقيض الشيء قد يصدق مع نقيضه فيكون بين اعم والشيء منع الخلو وبين اعم ونقيض الشيء ساب منع الجمع والواقع التعاضد بين الشيء ونقيضه وكذلك الاخص من نقيض الشيء قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فيصدق المنفصلان والحق للتلازم بين الشيء ولازمه وهذا النقيض تمامه اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت اهمم ذكرنا في اتجاها الاقسام الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلتين المشتركين في جزء تام منهما انه يشترط في اتجاها كلها احباج احدى المقدمتين وكلية احدهما على ما وقع التبيين عليه وانه يشترط كون السالبة متفية للوجبة بتقدير اتحاد طرفيهما الى السالبة مع الوجبة تمامه في هذه الاقسام اذا كانت ايمتا فيبين لو فرضنا اتجاها في الطرفين المقدم والتالي اول ترى ان السالبة الحقيقية مع وجبتها تنتج وياهما متافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بينهما ومع الوجبة لمائة الجمع او الدائمة الخلو لا تنتج وليس بينهما متافاة لجزا ان يكون بين امرين منع الجمع او منع الخلو ويصدق ايضا ياهما ساب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة المنة الجمع او الخلو مع الوجبة الحقيقية فانها تنتج وياهما متافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي بين امرين مع ساب منع الجمع او الخلو ياهما وكذلك السالبة المنة الجمع تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الوجبة لمائة الخلو والسالبة المنة الخلو تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الوجبة المنة الجمع فانها يجب استقراء الاقسام ان السالبة متى لم ينف الموجه لم تنتج واما تنتج اذا ما فتها (قوله القسم اشائي) القدم

(د) واما (هـ) نعدم الخلو عن الجزء الغير المشارك واحد القياسين للتبيين الثالث (الثاني) ان يشارك جزء جزأ والاخر الاخر مثله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما كل (د ز) ٢

عين ما لا تشارك فيهما ومن نتيجة التأليف بين كل جزء وكل ما يشاركه بينهما واقسامه نتيجة الاول ان يشارك جزء واحد من احدهما جزءا واحدا من الاخرى مثله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ح د) واما كل (د هـ) انتج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما كل (د هـ) والنتيجة ستة اجزاء او برهانه ان الواقع لا يخلو عن القياس المنتج لنتيجة التأليف وعن احد الآخرين ويجب منع الجمع في الاقسام الخمسة لاحتمال كون اللازم اعم الثاني ان يشارك جزء واحد لجزئين مثله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج د) واما (هـ) انتج كل (ا) اما (ب) واما

٣. ائج التبيين اداها ماكل (اب) واماكل (ب) واماكل (ج) النسائية اماكل (ا). واماكل (ج د) واماكل (د ز) رابع ٣٢٣ ان يشارك كل جزء جزأ مثاله ماكل (اب) واماكل

(ب ج) واما كل
(ج ا) واما كل
(ب د) انج اما
بعض (ز ج) واما
كل (اد) واما كل
(ب ا) واما بعض
(ج د) والنتيجة
اربعة اجزاء هي
نتائج التسايفات
الخامس ان يشارك
احدهما لكل واحد
والاخر لاحدهما
مثله اما كل (اب)
واما كل (ج د)
واما كل (د ه) واما
كل (دا) انج تبين
احدهما اما كل (اب)
واما كل (ج ا) الثانية
اما بعض (ب د)
واما كل (ج ا) واما
كل (د ه) والنتيجة
مركبة من الجزء
المشارك لاحدهما
ومن تبين ان لا ينف
وانه يعلم ان الاشكال
الاربعة تتقدم من
المفصلين ويمر
الصغرى عن الكبرى
باعتبار الجزئين
المشاركين ولا ينفى
ذلك بعد هذا عدد

الثاني من الافتراضات الكاشفة من المفصلات ان يكون الاوسط جزءاً غير تام في كل واحدة من المفصلات أو بشرط اتناجه اربعة امور ايجاب المقدمتين وصدق منع الخلو بالتغير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقتين او مانعتي الخلو و احد بهما حقيقة والاخرى مانعة الخلو وكلية احدي المقدمتين واشتغال المتشاركين على تأليف منتج والنتيجة منفصلة موجبة مائة الخلو من الجزء الغير المتشارك ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير مشترك والا فالنتيجة من نتائج التأليفات واقسامه خمسة لانه اما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحد جزء الاخرى فقط او الجزئين من الاخرى معا او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا مريد عنها الاول ان يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا من الاخرى مثله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج د) واما كل (د) انتج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفان الغير المتشاركين ونتيجة التأليف لانه كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما واقعا فالواقع بينهما ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والافاواقع اما الطرف الغير المتشارك من احدي المفصلتين او الطرف الغير المتشارك من الاخرى فالواقع فالخلو عن نتيجة التأليف وعن احدا الطرفين الغير المتشاركين ولا يجب منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة كما وجب منع الخلو فيكون حقيقة لجواز ان يكون اللازم اى نتيجة التأليف من الملزوم وهو المتشاركان فكما اجتمع مع المتشاركين مجتمع مع غير المتشاركين فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجمع الثاني ان يشارك جزء واحد من احديهما جزئين من الاخرى مثله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (د) انتج كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المتشارك ونتيجة التأليف لان الواقع ما الجزء الغير المتشارك او الجزء المتشارك فان كان الجزء الغير المتشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المتشارك فالواقع من المفصلة الاخرى اما هذا الطرف او ذلك واياما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الجزء الغير المتشارك او احدي نتيجتي التأليفين الثالث ان يشارك جزء من احديهما جزءا من الاخرى والجزء الاخر الاخر مثله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب د) واما

الضرر وب وما يكون من اشتراك الأجزاء أو من شكل واحد أو أشكال وما يكون من نتائجها هي واحدة أو أكثر أو ذات ثلاثة أجزاء أو أكثر والشئ استخرج من الشكل الثاني حيلة كفولنا كل (أ) اما (ب) واما (ج) ٣

٣ ولاشي من (د) اما
(ب) واما (ج) انج
لاشي من (اد) وانت
تلم كون المنفصلتين
شبهتين بالجنتين
بل هما من

أقسم الثالث ان يكون
الوسط جزءاً تاماً من
احدهما غير تام من
الآخرى والنتيجة فيه
مانعة الخلو من الجزء
غير المشترك ومن
نتيجة التاليف بين
الشرطين لعدم خلو
الواقع من ذلك الجزء
وعن القياس المنج
لهامة قد يكون
الاشتراك في القياس
من المنفصلتين
والمنفصلتين في جزء تام
منهما وغير تام منهما
فتخرج باعتبار كل
اشتراك نتيجة كما علمت
وباعتبار التركيب
نتيجة أخرى تبين لك
فيما بعد من

كل (دز) انج شيعتين باعتبار انتشار كل واحد منهما اما كل (اب) واما كل (ب)
واما كل (ج ز) والثانية اما كل (اه) واما كل (ج د) واما كل (د ز) اما
الاول فلان الواقع اما انتشار مكان الاخير ان فليزم نتيجة التاليف او لا فيصدق
احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما انتشار كان الاولان فنتج
التاليف او لا فليزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احدهما
جزءاً من الاخرى مثاله اما كل (اب) واما كل (بج) واما كل (ج ا) واما كل
(ب د) يتبع اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (ب ا) واما بعض
(ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج التاليفات لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء
الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الجزء الاول
او الثاني فيصدق احدي نتائج التاليفات الخامس ان يشارك كل جزء من احدهما كل
واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر فقط صك قولنا اما كل
(اب) واما كل (ج د) واما كل (د ه) واما كل (د ا) انج شيعتين احدهما
لما كل (اب) واما كل (ج ه) واما كل (ج ا) والثانية اما بعض (ب د)
واما كل (ج ا) واما كل (د ه) ولما كان كل منفصلة في هذا القسم مشتملة على جزء
مشارك لاحدهما من المنفصلة الاخرى وجزء مشترك للجزئين منها فيكل من
النتيجتين مركبة من الجزء المشترك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى
وكل (د ه) في النتيجة الثانية ومن يتبع التاليفين لان الجزء المشترك لاحدهما
من احدي المنفصلتين ان كان واقفاً فهو احد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع
الجزء المشترك للجزئين وحينئذ يكون الواقع معه من المنفصلة الاخرى احدهما
فيصدق احدي نتيجتي التاليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربعة تعد من المنفصلتين
في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وتبخر الصغرى من الكبرى بحسب الجزئين
المتشاركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشتراك الاجزاء اهو
من شكل واحد ام من اشكال متعددة وما يصحكون من نتيجتهما اهي واحدة واكثر
والنتيجة الواحدة اهي مركبة من جزئين او ثلاثة اجزاء او اكثر والنتيجة استخرج من
الشكل الثاني حلية كقولك كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولاشي من (د) اما (ب)
واما (ج) انج لاشي من (اد) وانت تعلم ان ذلك انما انج اذا اخذنا المنفصلتين
شبهتين بالجنتين بل نحمل الانفصال على احد الطرفين ونسليه من الطرف الاخر وحينئذ
يصبر القياس شبهة باعتبار القياس الخلقى بل هو وبعبارة واما اذا اخذنا منفصلتين صريحتين
فانما جهما الكلية لا بد له من برهان (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام
الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدي المنفصلتين غير تام من الاخرى
وانما يصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين شرطية مشاركة للمنفصلة
لاخرى في جزء تام فذلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى

الفصل ثلث في تركيب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها كانت الجملة صغرى او كبرى فاقصدهم اربعة الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون الجملة صغرى وبشرط في انتاجها ايجاب المتصلة واشتمال المتشاركين على تأليف منتج راعى فيه كون الجملة كبرى في الاول صغرى في الثاني او انتاج نتيجة التأليف ﴿ ٢٢٥ ﴾ مع الجملة تالي السالبة والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتالياها

نتيجة التأليف راعى فيها حال الجملة كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (ب) وكل (ب هـ) اخرج ان كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب في باقى الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزاد ابعده عدد الضروب في كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة صدقها بتقدير صدق المقدم والانتاج

حكم القياس المركب من المتصلة والمتفصلة وسبب البحث عنه وان كانت متفصلة كان حكمها حكم القياس المركب من منفصلتين والنتيجة فيه متفصلة مائة الخواص من الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمتفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا القسم كون المتفصلة الشرطية الجزء مائة الخواص فالواقع لا يخفى عن الطرف الغير المشارك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان كان هو الطرف الغير المشارك فذلك والاحتقاق الطرف المشارك وهو الشرطية مع المتفصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخفى فالواقع عنهما واعلم ان الاشتراك في القياس من المتصلتين او المتفصلتين على سببه اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فتتضمن في ثلثة اوجه لانها اما في جزء تام من كل واحد منهما او في جزء غير تام من كل منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى اما المركبات الثنائية فتلث ايضا لانها اما في جزء تام منها وجزء غير تام منها او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او في جزء غير تام منها وجزء تام من احداهما غير تام من الاخرى اما الثلاثية فواحدة فاذا وقع في القياس تركيب المشاركة كما اذا كانت في جزء تام منها وغير تام منها المنتج باعتبار كل مشاركة نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسبب لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجملة والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الافتراضية الشرطية ما يتركب من الجملة والمتصلة والمشارك للجملة اما تالي المتصلة او مقدمها وعلى التقديرين فالجملة اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لا تصور فيها الا في جزء غير تام من المتصلة لانه لا يمكن ان يكون شئ من طرفي الجملة قضية فلاشتراك ابدا اما بموضوعها او بمحمولها وهما مفردان والاشكال الاربعة تنعقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط في المتشاركين الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة كبرى الثاني ان يكون المشارك تالي المتصلة والجملة صغرى والمتصلة في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فمشرط انتاجها اشتمل المتشاركين على تأليف منتج مرادى فيه اى في ذلك التأليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فالمشرط انتاج نتيجة التأليف مع الجملة تالي السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتالياها نتيجة التأليف بين الجملة

فولنا كل كان الخلاء موجودا كان البعض قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته بعد قولنا كل كان الخلاء موجودا فبعض البعض ليس بعد واجاب عنه باننا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم متافيا للجملة او يمنع استحالة اللازم والاول ضئيف لان عدم متافاة اياهما لا يقتضى صدقهما على تقدير صدقه والثاني ضئيف ايضا لانه لا يدفع النع المذكور على اصل القياس وجوابه ان ادعى لزوم متفصلة مائة الخواص من قبض المقدم ونتيجة ٣

٣ التأليف ضرورة
عدم خدو الواقع
عنه ومن القياس
المتبع لها ثم ازسنا
اقتصرنا على هذا
القدر لوزده الى
المتصلة المذكورة
من

كبرى وتالى المتصلة صغرى في القسم الاول و بين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم
الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجملة في التأليف كما سبق آتفا والبرهان اما في موجب
التصل فن الشكل الاول فانه كما كان اوقديكون اذا صدق المقدم صدق التالى مع الجملة
اما التالى فظو لما الجملة فلا بها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير
وكما صدق التالى مع الجملة صدق نتيجة التأليف فكلما كان اوقديكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما السالب المتصل فن الشكل الثاني فانه كما صدق نتيجة التأليف
صدق مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكما صدقنا صدق تالى السالبة بحكم الشرط
المذكور وكما صدق نتيجة التأليف صدق تالى السالبة بجمها كبرى للمتصلة القائمة ليس البتة
اوقديكون اذا صدق المقدم صدق التالى ليتبع ليس البتة اوقديكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف وانما روى في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بـيه
والا فابرهان عام مثل الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (أ ب) وكل
(ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (أ هـ) وفي القسم الثاني كل (د ب) وكما
كان (ج د) فكل (ب أ) فكلما كان (ج د) فكل (أ هـ) ففصل (أ هـ) ففصل (أ هـ) ففصل (أ هـ)
في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من الشيخ من ان المتصلتين
اذا توافقا في الكرم والمقدم ونحو لفتا في الكيف وتفقنا في التوالى تلازمنا ونما كسنا
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت
بحيث يكون نقيص تاليها مع الجملة مشتملا على تأليف منتج انتهت سالبة متصلة لانها
تقلب الى متصلة موجبة من عين مقدمها ونقيص تاليها مع الجملة وينتج متصلة موجبة
من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيص نتيجة
التأليف فانسابة المتصلة انتهت بهذين الانقلاب بين متصلة موافقة لها في الكيف
فلو قل بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولى واعترض الشيخ على انتاج
القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة
والانتج قولنا كما كان الخلاء موجودا كان بعض البهائم بذاته ولاشئ من القسم
بذاته بهد قولنا كما كان الخلاء موجودا فبعض البهائم يبعد وانه محال واجب عنه
بوجهين احدهما اننا نحصر الكلام بما لا يكون صدق الجملة متناها لمقدم المتصلة فيدفع
النقض المذكور للثاني بين الجملة ومقدم المتصلة وتاليها منع كذب النتيجة فان وجود
اخلاء لما كان محالا جاز استلزامه للمحال والاول ضعيف لان عدم متناها الجملة مقدم
المتصلة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقه بل واز ان لا تكون الجملة متناها لمقدم
ولا يبق صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل المنع فان
للسائل ان يقول لاننا اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالى والجملة فان الجملة صادقة
في نفس الامر ولا يلزم من صحةها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى

انقسم الثلث ان يكون المشارك (٣٢٧) مقدم المتصلة والحلية صفري والرابع ان يكون الحلية لكبرى والنتيجة

فيهما متصلة مقدمهما
نتيجة التأليف من الحلية
صفري ومقدم المتصلة
كبرى في الاول
وبالعكس في الثاني
وتاليها نال المتصلة ثم
المشارك ان اشتغلا
على تأليف منتج اتج
مطلقا ان جزئية
مقدم الكلية في قوة
كلية والبرهان من
الثلث والاوسط مقدم
المتصلة والاوجب
كون الحلية مع نتيجة
التأليف اوجع عكسها
الكلية منها لمقدم
متصلة وكلية البرهان
حيث المنتج نتيجة
التأليف من الاول
والاوسط مقدم
المتصلة وحيث المنتج
عكسها الكلية من
الثلث والاوسط ذلك
العكس وينتد الاشكال
الاربعة بين المتشاركين
في كل قسم مثل الشكل
الاول في القسم الثالث
لاشئ من (ج ب)
وكلا كان بعض (ب)
ليس (فوز) اتج كما
كان كل (ج فوز) ياته
كما كان كل (ج) بعض
(ب) ليس (ا)

لرؤم متصلة مانعة الحماو من نقبض المقدم نتيجة التأليف ضرورة ان الواقع لا يخلو
عن نقبض المقدم وعن انقياس المنتج لنتيجة التأليف لان الحلية صادقة في نفس الامر
فاستد في معها اما نقبض المقدم او عكسها فان كان نقبض المقدم فهو واحد جزئي
المتصلة وان كان من المقدم ويصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التال والحلية على تقدير
المقدم حيث ان ثمة ان شئت اقتصرنا على هذا التقدير وقلنا ان تلك المتصلة نتيجة القياس
وان شئت ردنا الى ما يلزمها من المتصلة المذكورة لامتزام كل متصلة مانعة الخلو
متصلة من نقبض احد الجزئين وعن الاخر ونحن نقول اما منع فهو بين الاندفاع على
مدعته غير مبررة ولذلك لم يستغل الشرح بدفعه بل بدفع النقص والاختفاء ان ما اورده
من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي ذكره فليس يتم لان المتصلة ليست عنادية بل
تلقائية وهي لا تستلزم المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان الملزوم
النتيجة التأليف اول نال السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الحلية والمتصلة اللزومية
لا يمتد بتد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف
لكن السالبة والمتصلة فن ابن يارزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) انقسم
الثلث من اقسام الاربعة ان يكون المشارك مقدم المتصلة والحلية صفري والرابع
ان يكون المشارك مقدم المتصلة والحلية كبرى وينتقد الاشكال الاربعة بين المتشاركين
في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمهما نتيجة التأليف من الحلية صفري ومقدم
متصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اي من الحلية كبرى ومقدم المتصلة
صفري في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار انما القسمين وتاليها نال المتصلة وضابط
لانما في القسمين ان المتشاركين اي الحلية ومقدم المتصلة اما ان يستغلا على تأليف منتج
لا مانع اشتغلا على تأليف منتج حاشية لهما عليه اما بفعل او بقوة وهو ما اذا كان المتصلة
لمية ومقدمها جزئي ولم يكن تأليفها منتجا لاي تقدير كلية كما اذا وقع المقدم الجزئي
كبرى الشكل الاول او الثاني او كانت الجزئية ايضا جزئية وتأليفها على الثالث
الرابع واليه اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان اتج
قياس مطلقا اي سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من
ثمة لاوسط مقدم الكلية هكذا كما صدق مقدم المتصلة والحلية صادقة في نفس
امر صدق المقدم مع الحلية وكلا صدقا صدق نتيجة التأليف فكلا صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف بجملها صفري للمتصلة القائمة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها
عد الاسوار فن الثالث اذا صدق نتيجة التأليف تأليف صدق نال المتصلة باحد الاسوار
ن لا يتعل المتشاركين على تأليف منتج يشترط امر ان احدهما كلية المتصلة وتاليها
دا الامر من وهو اما ان يكون الحلية مع نتيجة التأليف نتيجة لمقدم المتصلة الكلية واما
يكون الحلية مع عكس نتيجة التأليف نتيجة لمقدمها فان كان المنتج المقدم نتيجة التأليف

فت في اقدم الثاني وهو انه ينتج مع المطالبين الاول مثل الشكل الثاني في القسم الرابع كلا كما كل ٧

والنتيجة تتبع المتصلة
إدراك الكيف متى

قال الشيخ يشترط
إيجاب الجلمية في الشكل
الثالث من القسم
الثالث وقد عرفت
بطلانه لان الجلمية
السالبة الكلية تنتج مع
نتيجة التأليف الموجبة
الكلية لمقدم المتصلة
ان كان سالبا جزئيا
من الرابع ومع عكسها
بكلية مقدمها ان كان
سالبا كليا من الذي
وقد عرفت اتناجه
اذ ذلك عند كون
المتصلة كلية وقال
يشترط السلب في مقدم
المتصلة في القسم الرابع
في الشكل الاول منه
مع قيام ما ذكر من
دليل الانتاج في هذا
الشكل في القسم الثالث
وقال في الشكل الثاني
من القسم الرابع يجب
موافقة الجلمية لمقدم
المتصلة في الكيف
وقد عرفت فساد
لحيث كانا مشتملين على
تأليف منتج متى

فالبرهان من الاول والاوسط مقدم المتصلة فانه متى صدق نتيجة التأليف صدقت مع
الجلمية ومتى صدقتا صدق مقدم المتصلة فمتى صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم
المتصلة وكلما اوليس البتة اذ اصدق مقدم المتصلة يلزم ناليتها في كان اوليس البتة اذا كان
نتيجة التأليف يصدق نالي المتصلة وان كان المنتج عكس نتيجة التأليف بكلية فالبرهان
من الثالث والاوسط ذلك العكس فانه قد يكون اذ اصدق عكس نتيجة التأليف صدق
نتيجة التأليف وكلما اوليس البتة اذ اصدق عكس نتيجة التأليف صدق نالي المتصلة وهما
يتجهان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان العكس لازم اما نعم او مساو فاستلزامه
جزئيا محقق واما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجلمية وكلما صدقا
صدق مقدم المتصلة بعد رعاية القوفو وكلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مقدم المتصلة
وكلما اوليس البتة اذ اصدق مقدم المتصلة صدق ناليتها فكلاهما اوليس البتة اذ اصدق عكس
نتيجة التأليف صدق نالي المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمشارك غير مشتملين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف لاشئ من (ج ب) وكلما كان بعض (ب)
ليس (افوز) ينتج كلما كان كل (ج افوز) فانتشار كان وهما لاشئ من (ج ب) وبعض (ب)
ليس (ا) لا يشتملان في الشكل الاول على شرائط الانتاج ونتيجة التأليف ا على كل
(ج ا) مع الجلمية منتجة لمقدم المتصلة من الثالث يساه انه كلما كان كل (ج ا) فبعض
(ب) ليس (ا) لانه كلما كان كل (ج ا) فلاشئ من (ج ب) وكل (ج ا) وهما يتجهان
بعض (ج ب) ليس (ا) فكلما كان كل (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) واليه اشار بقوله
لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج نالي السالبة منه كان على هذا الطريق فمجمول نك
المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل
(ج افوز) وهو المطلوب مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمشارك غير مشتملين
على تأليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التأليف كلما كان كل (ج ب فوز) وكل
(ب) ينتج كلما كان كل (ج افوز) لانه كلما كان كل (ج ا) فكل (ج ا) وكل (ب) وهما
يتجهان كل (ج ب) فكلما كان كل (ج ا) فكل (ج ب) فجملة صغرى للمتصلة لينتج المطلوب
ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقي الضروب في سائر الاشكال والنتيجة يتبع
المتصلة في الكيف ابدأ لان صغرى الاقضية المنتجة اياها موجبة فتكون كيفيةها تامة
للكبرى (قوله قال الشيخ) قال الشيخ يشترط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث
ان تكون الجلمية موجبة وهو باطل بصورتيه احدهما ان الجلمية ان كانت سالبة كلية
وركبت مع نتيجة التأليف الموجبة الكلية انتجت مقدم المتصلة ان كان سالبا جزئيا
من الشكل الرابع كفولنا لاشئ من (ب ج) وكلما كان بعض (ب) ليس (افوز)
فكلما كان كل (ج افوز) وقد عرفت ان الجلمية اذا كانت مع نتيجة التأليف منتجة
لمقدم المتصلة تنتج القياس المركب منها فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سالبا جزئيا

الفصل الرابع فيما يتركب من الجمليّة والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما ينتج الجمليّة وهو المسمى بالقياس المنقسم ويجب كون الجمليات بعدد ٣٢٩ ١٢٢٩ اجزاء الانفصال يتألف من كل واحد منها مع جزء من اجزاء

والجمليّة سابعة كلية فكيف تحصل منها نتيجة التأليف موجبة كلية وايضا موجبة الكلية هي كل (ج ا) والسابعة الكلية لاشئ من (ج ب) وهما لا ينتجان من الرابع الابعض (ا) ايس (ب) وهو ليس مقدم المتصلة فقول الكلام فيما اذا لم يشتمل للمشاركين على تأليف منتج فلا نتيجة ثمّة متعققة بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي النتيجة تأليف مفروضة فانه نتيجة تأليف تفرض سواء كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة كلية او جزئية فالبرهان يساعد عليها واما حديث الاستنتاج من الرابعة فيمكن دفعه بان اطابق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية تقبل للعكس اذا كانت من الخاصتين وهو كاف للنتيضة الصورة الثانية ان الجمليّة السالبة انكليّة تنتج مع عكس نتيجة التأليف بكليته مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة عالبا لكلها من اشكال الثاني والقياس منتج اذ ذلك كقولنا لاشئ من (ج ب) وكلما كان لاشئ من (ب ا) (فوز) ينتج قديكون اذا كان بعض (ج افوز) وقال الشيخ ايضا يشترط الساب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره على انتاج الايجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه اذا صدق كلما كان كل (ج ب) (فوز) وكل (ب ا) ينتج قديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وهما ينتجان من الاول كل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) وكل (ج ا) فبجملة صغرى للمتصلة ينتج المطلوب وقال الشيخ ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجمليّة لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فسادها حيث كانت الجمليّة ومقدم المتصلة متساويين على تأليف منتج فان القياس ينتج مع اختلافهما في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست واردة على الشيخ لان الشروط في ابواب الافتراضات ليست بشروط الوجود بل شروط العلم بالانتاج فاطلاع الغير على انتاج ما لم يحكم بانتاجه لا يكون قادرا في ذلك على ما صرح به المصنف نفسه (قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجمليّة والمنفصلة) القسم الرابع من الافتراضات الشرطية ما يتركب من الجمليّة والمنفصلة فانه على قسمين لانه اما منتج جمليّة واحدة وهو القياس القسم او لا وهو غيره ولقياس القسم شرائط في كونه قياسا مقبلا وشرائط في الانتاج اما شرائط التقسيم فامور الاول اشتراك اجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن احدهما مذكورا في بعضها فان ذكر ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبيا عن القياس الثاني اشتراك الجمليات في الطرف الاخر من النتيجة بين ذلك الدليل وهما غير مذكورين بالفعل في الكتاب الثالث ان يكون عدد الجمليات بعدد اجزاء الانفصال والا فاما ان يزد على عدد

(٤٢) اجزاء وانما يقبض ما يجب في مائة الخلو لا رتداها إليها حينئذ من

اجزاء الانفصال او بالهكس واما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك النتيجة الزائدة ان لم تشارك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فلما ان تكون مشاركتها بالهكس فبما شارك فيه حلية اخرى او لا يكون فان لم يكن فحصل من المشاركين شيان فلا تكون النتيجة حلية واحدة وان كانت المشاركة في ذلك الجزء المشترك بينهما كانت الحلية الزائدة مشاركة لتلك الحلية في الطرفين لاشتراكهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكبر والكيف والجهة فهي تلك الحلية بينهما فلا تكون زائدة هف وان خافتها في شيء منها حصلت باعتبار المشاركين بتيهان واما على الثاني فلان الجزء الزائد من اجزاء الانفصال اما ان يشارك شيئا من الحليات اولا الى آخر الدليل الرابع انحصار التاليفات في النتيجة فينالف من كل واحدة من الحليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للحلية المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (هـج) ينتج كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء (بج) ولا شيء من (جـد) وكل (جـه) ينتج لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مقابرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في حد اوسط وهما يفردان في طرفي النتيجة اتحدت الحليات واجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان اتحدت في الوضع والكبر والكيف كانت هي هي والازم تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صفري او كبرى فان كانت صفري فلكل الحدود اي الاوسط المشتركة في الاقيسة تكون محمولات اجزائها وموضوعات الحليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فلكل الحدود محمولات اجزاء الانفصال والحليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين اي سواء كانت المنفصلة صفري او كبرى واما شرايط الانتاج فالاول احتمال المتشاركين من الحلية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهما ما يكون المنفصلة فيه صفري وما يكون فيه كبرى على الشرايط المتبعة في ذلك الشكل حتى يشترط ان يحجب اجزاء الانفصال وكلية الحليات في الاول ان كانت المنفصلة صفري وبالعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال التي ان تكون المنفصلة المستعملة فيه حقيقة او مائة الخلو فانه لو كانت مائة الجمع جاز كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى الحليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة نعم لو كان تقايض اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يشتمل عليه اجزاء مائة الخلو من الشرايط المذكورة انج القياس النتيجة المطلوبة لا رندا مائة الجمع

القسم الثاني غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت مائة الخلو والمجليات بعدد اجزاء المنفصلة تألف كل واحدة مع جزء قياساً منها لكن النتائج ان كانت لا تنهد انتهت منفصلة مائة الخلو من تلك النتائج فان انحدرت نتيجة مع الاخرى جاءت جزءاً واحداً من النتيجة $\frac{231}{2}$ وان زادت المجليات شارك لاحالة جزء حليتين وانتهج باعتبار مشاركته

لكل واحدة منهما
وباعتبار مشاركته
لهمسا وان نقصت
كعملية مع منفصلة ذات
جزئين فان شاركت
الجزئين انتهت منفصلة
مائة الخلو من التجهين
والاخر نتيجة التأليف
ومن الجزء الغير المشترك
و برهان الكل ظاهر
مر وقال الشيخ
المجلسية الواحدة
ان كانت صغرى
لا تنتج وقد عرفت
فساده وان كانت
المنفصلة مائة الجمع
فان كانت نتيجة التأليف
نتيجة للطرف المشترك
من المنفصلة انتهت
منفصلة مائة الجمع
من نتيجة التأليف
والطرف الاخر
او انتهت لان الطرف
المشارك لازم لنتيجة
التأليف القياس المؤلف
من الحلي والتصل
ومتافى اللازم متاف

اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزائاً ما تنقبض ما يجب في مائة الخلو الثالث
ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب اجزائها فلم يلزم اجتماع
صدق شئ من اجزائها مع احدى المجليات فلا يحصل النتيجة الرابع ان تكون كلية
فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق المجليات فلا
يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فلا نتاج يقيني وبرهانه
ان الواقع لا يخلو من احد اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من المجليات وينتج
المطلوب (قوله القسم الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه
اما مائة الخلو او مائة الجمع او حقيقة فان كانت مائة الخلو فاما ان يكون عدد
المجليات مساوياً بالعدد اجزاء الانفصال او زائداً عليه او ناقصاً عنه فان كان مساوياً
بحيث يشارك كل حلية جزءاً من اجزاء الانفصال وتألف منه قياس متبع فالتأليفات
ان انتهت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انتهت نتائج متعددة
فنتج النتائج اما ان يكون كل واحد منها مقابلاً للآخر اتج القياس منفصلة مائة الخلو من تلك
النتائج اذ لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال فيتج مع الحلية المشاركة بانه احدى النتائج
كقولنا اما كل (اب) او كل (ده) وكل (بج) وكل (ط) فدائماً اما كل (اج)
او كل (ط) واما ان لا يكون كذلك بل يتحد نتيجة مع اخرى فيجمل تلك النتيجة المتحدة
جزأواً واحداً من نتيجة القياس وذلك اما ان يكون باحادي قياسين او ازدي في الطرفين وبخلافه
قياس اخر فيهما كقولنا اما كل (اب) او كل (اج) او كل (زه) وكل (ب ط)
وكل (ج ط) وكل (د) فاما كل (ط) او كل (زد) لان الواقع اما كل (اب)
او كل (اج) او كل (زه) وعلى التقديرين الاو اثن كل (ط) وعلى التقدير الثالث
كل (زد) فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت المجليات زائدة ولنفرض انها واحدة
انهيلاً للتصور فنتج الحلية زائدة اما ان لا يشارك جزءاً من اجزاء الانفصال فيكون
اجنبية ملغاة لا تدخل لها في الانتاج واما ان يشاركه وذلك الجزء مشترك الحلية اخرى
فيكون ذلك الجزء للاحالة مشتركاً للمجتيين فيتج باعتبار مشاركته مع احدى المجليتين
نتيجة وباعتبار مشاركته مع الحلية الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار مشاركته لهما
نتيجة ثالثة ويكون القياس باحد هذه الاعتبارات مقابلاً بالاعتبار الاخر اما نتيجة
باعتبار بن السبطين فظاهرة واما باعتبار التركيب فن مجموع التجهين الحاصلتين
بحسب مشاركة ذلك الجزء مع المجليتين ومن نتائج التأليفات الاخر كقولنا اما كل (اب)

لزم وان كان الطرف المشترك منها لهما انتج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وباليها الطرف الآخر
والا لازم الطرف المشترك الاخر ولا ينكس لجواز كون اللازم اعم وحكم مائة الخلو السالبة حكم مائة الجمع
واجبة وبالنكس لكن النتيجة سالبة والاكدبت السالبة لان نتيجة التأليف لازمة بالطرف المشترك في مائة الجمع ولزم ومثله ؟

في مائة الخلو ومناق
اللازم مناق الزوم
وله لزوم الزوم لزوم
والحقيقة الموجبة
تتبع حيث تتبع مائة
الجمع ومائة الخلو
بمخلاف السالبة وكل
واحدة منهما يتبع
حيث تتبع صاحبها
اذا بدلت اجزاؤها
بقا يعضها الا زيد
اذ كل واحدة منهما
للصاحبها اذ ذلك
من

او كل (ا) وكل (ب) (ج) ولا شيء من (ب) ولا شيء من (د) يتبع باعتبار مشاركة كل
(ب) لكل (ب) (ج) اما كل (ا) (ج) وباعتبار مشاركته للشيء من (ب) اما لا شيء من
(ا) وباعتبار مشاركته لهما اما كل (ا) (ج) ولا شيء من (ا) واما لا شيء من (ا)
وان نقصت الخلية من عدد اجزاء الانفصال وليكن الخلية واحدة والمفصلة ذات جزئين
فالخلة ان شاركت جزئها مشاركة نتيجة انج القياس مائة الخلو من نتيجة التأليفين
وان لم يشارك الا احدهما اتبع مائة الخلو من الجزء الغير المشترك ونتيجة التأليف
بين الخلية والجزء المشترك و بهان ان كل ظاهر امر وزعم الشيخ ان الخلية الواحدة
ان كانت صغرى لا تتبع في هذا القسم وقد صرفت فساد بانها تتبع سواء كانت صغرى
او كبرى وان كانت المفصلة مائة الجمع ونفرض انها ذات جزئين والخلية واحدة
لسهولة مقابلة ما زاد عليها فالخلية اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال
او لاحدهما او اباما كان فشاركتهما مشتملة على شرائط الاتاج اولان لم يشتمل على
شرائط الاتاج يعتبر فيه ان يكون نتيجة التأليف المفروضة مع الخلية نتيجة للطرف
المشارك من المفصلة حتى ان كانت الخلية مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف
بينهما ومع الخلية نتيجة لذلك الجزء وان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت نتيجة
للجزء المشترك الذي فرض نتيجة التأليف منه ومن الخلية ثم ان كانت المشاركة مع
احد جزئي الانفصال اتبع القياس مفصلة مائة الجمع من نتيجة التأليف المفروضة
ومن الطرف الاخر الغير المشترك لان الطرف المشترك لازم نتيجة التأليف بالقياس
المؤلف من الخلية ولما اتصل هكذا كلا صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف
بالضرورة والخلية صادقة في نفس الامر فكلا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
للمشارك لانه كلا صدق نتيجة التأليف صدقت هي والخلية معا وكلا صدقتا صدق
الطرف المشترك او المفروض انها مع الخلية نتيجة له والطرف الغير المشترك منافق له
ومنافي اللازم مناف للزوم فيكون الطرف الغير المشترك منافيا لنتيجة التأليف
وهو المطلوب وان كانت المشاركة مع الجزئين اتبع مفصلة مائة الجمع من نتيجة
اي نتيجة التأليفين المفروضين لان كل واحد من الطرفين المشاركين لازم لنتيجة تأليفه
مع الخلية فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الاخر فتكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة
تأليف الطرف الاخر لان منافي اللازم مناف للزوم اولان الطرفين لازمان للنتيجة
ومتنافي للوازم مستلزما لتنافي المزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقديم
المشاركة مع الجزئين يتبع مفصلتين اوجزئين من احد الطرفين ونتيجة تأليف
الطرف الاخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخص من المفصلة التي من بينهما
التأليفين فانه اذا تخلف منع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الا

نتيجة منع الجمع بين النتيجةين لان مناسقي اللزوم متاف للزوم بخلاف العكس فكلن
 هاتان المفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل مشاركة الجلية مع جزء الانفصال على
 شرط الاناج حتى يحصل منهما نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال
 اتجه متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الاخر اى غير المشارك
 فانه معنى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشارك والاصدق نقضه وهو كلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير
 المشارك ومعناه مقدمة صادقة وهى قولنا كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة
 التأليف بالقياس المركب من الجملى والمضلل يجعلها صغرى لنقيض المطلوب لنتج من
 الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هف
 ولا ينعكس اى لا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك واللازم يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف
 الغير المشارك بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال اتجه بحسب
 كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المفصلة موجبة
 اما اذا كانت سالبة فتحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اى
 كما اعتبر في مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجلية نتيجة للطرف المشارك
 كذلك اعتبر في مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر في مانعة الخلو الموجبة ان تكون الجلية
 مع الطرف المشارك متجهة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر في مانعة الجمع الموجبة لكن
 النتيجة سالبة مجانسة للمفصلة من نتيجة التأليف والطرف الاخر والاكذبت السالبة
 المفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فلا نلوا صدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة
 التأليف والطرف الاخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك لاسر ومتافى للزوم
 متاف للزوم فيكون الطرف الاخر متافيا للطرف المشارك فلا تصدق السالبة المانعة
 الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو فلا نلوا صدق منع الخلو بين نتيجة التأليف
 والطرف الاخر كان نقض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف
 ملزومة للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون نقيض الطرف الاخر
 ملزوما للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب السالبة المانعة الخلو
 وان كانت المفصلة حقة موجبة تنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة
 بعينها وتنتج حيث ينتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقة
 اخص من الموجبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف
 ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقة اعم من السالبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم
 الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اى من مانعة الجمع وممانعة
 الخلو موجبة كانت او سالبة تنتج حيث تنتج صاحبتهما اذا بدلت اجزاؤها بقاياتها

ولأمرق في هذه الأقسام بين كون الحلية حفرى أو كبرى إلى الأقسام منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الأوسط ومورد انفصالها كل واحد فانها إن كانت كبرى أنتجت كالكبرى ﴿٢٣٤﴾ في الكيف والجنس لكنه اشبه

لارتداد كل واحدة منهما الى صاحبها عند تبديل الاجزاء بالتقابلين (قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين كون الجملة صفري او كبرى) الانتاج في هذه الاقسام يختلف بكون الجملة صفري او كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهى كبرى فيعند شيخ القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في صكونها حقيقة ومأنمة الجمع وما نامة الخلو كفولناكل (ج ب) وكل (ب) اما (ا) واما (هـ) فكل (ج) اما (ا) واما (هـ) كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المشترك من الجملة متدرج تحت موضوع المنفصلة فيتمدى الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس اشبه باقياس الجملى والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين اذا كانت صفري والجليات كبرى وهى لا تشترك في جزء بشرط في اتناجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة انبثت مطلقا وان كانت سالبة يشترط في اتناجها ايجاب اجزئها وقد احدث بفساده من ان المنفصلة موجبة كانت او سالبة صفري او كبرى موجبة الاجزاء او سالبتها يتبع بالشرائط المذكورة (قوله الفصل الخامس) القسم الخامس من الافتراضات الشرطية وهو آخر الاقسام ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما في كل واحدة من القدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المتصلة عن تاليها فالمتصلة اما ان تكون صفري او كبرى فان كانت صفري فالأوسط اما تاليها او مقدمها فان كانت تاليها لم يتغير الشكل الاول عن الثانى لان الاوسط ح ان كان مقدم المتصلة كان على صورة الشكل الاول وان كان تاليها كان على هيئة الشكل الثانى لكن مقدم المتصلة لا يتغير عن تاليها فلا يتغير الاول عن الثانى وان كان الاوسط مقدم المتصلة لم يتغير الثالث عن الرابع اذ الاوسط ان كان مقدم المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدمها لم يتغير الاول عن الثالث لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الاول وان كان تالى المتصلة لم يتغير الثانى عن الرابع قياس العبرة ههنا الابوضع الحد الاوسط في المتصلة فاذن الاقسام اربعة لان المتصلة اما صفري او كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها او تاليها ومواقع في المتن في كل قسم اوفى كل شكل على اختلاف النسخين ليس له معنى محصل من حيث ان يهدف ويشترط في الاقسام الاربعة ان يكون احدى المقدمتين كلية واحداً مهيأ موجبة وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت

بالقياس الجملي
والمفصلة اشبه
بالجنية قال الشيخ
المفصلة المشتركة
الاجزاء في احد
الجزئين ان كانت
صغرى حليات
لا تشترك في جزء بشرط
ان يجابها وان كانت
كبرى يشترط ان يجاب
اجزاءها بها وقد
احطت بفساده من
الفصل الخامس فيما
يتركب من المفصلة
والمفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون
الاطراف جزءا تاما
منها والآخر الى
مشاركة مقدم المفصلة
وتاليها لعدم تغير
مقدم المفصلة عن
تاليها فاذا ان كانت
المفصلة صغرى لم تغير
الكل الاول عن
الثاني والثالث عن
الرابع وان كانت كبرى
لم تغير الاول عن
الثاني والثاني عن
الرابع فاذا ان اقسام
اربعة في كل شكل
وشروط الانتاج في

الاقسام بعد ايجاب احدى المقدتين وكلية احدهما وان كانت المتصلة شرطية موجبة ان يشارك (موجبة) بتاليها مانعة الجمع ويقدمها مانعة الخوار ايجابا وبالعكس سلبا والنتيجة كما لمنفصلة جنسا وكيفالا لان ما يتبع في

٦٠ اجتهاده مع اللازم منتج اجتماعه مع ٣٣٥ المزموم وما لا يخلو الواقع عنه وعن المزموم لا يخلو عنه وعن اللازم

موجبة فالمفصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة
بتاليها اى يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مائة الجمع وان يشاركها بمقدورها
ان كانت مائة الخلو وان كانت المفصلة سالبة فبالعكس اى يشترط ان يكون الحد
الاطوسط مقدم المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها ان كانت مائة الخلو والنتيجة
كالمفصلة فى الكيف والجنس اى فى كونها مائة الجمع او مائة الخلو اما اذا كانت
المفصلة موجبة فى مائة الجمع لان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع
اجتماعه مع المزموم وفى مائة الخلو لان امتناع الخلو عن الشئ والمزموم موجب
لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشئ
والمزموم يستلزم جواز الجمع بينهما وبين اللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم يستدعى
جواز الخلو عن الشئ والمزموم والبرهان على انتاج السالبة متروك فى المتن فظهوره
هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فيشترط فى انتاجها احد الامرين
اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدورها المتصلة ان كانت مائة الجمع وتاليها
ان كانت مائة الخلو ثم للمفصلة اما ان يكون مائة الخلو الكلية او غيرها فان كانت
مائة الخلو الكلية فالمتصلة ان كانت كلية انتج القياس شيئين مائة الجمع ومائة
الخلو موافقين للمتصلة فى الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مائة الجمع
موافقة للمتصلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالمتصلة الكلية ان انتاجها مائة الخلو
انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المفصلة غير مائة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة
جزئية مائة الخلو سواء كانت مائة الجمع او مائة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعاوى
على الاجمال بالحذف وهو ضم لازم تقبض النتيجة الى لازم المتصلة يلزم ككذب
السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مائة الخلو الكلية التيهين
فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد) او (هر)
يتيح ليس البتة اما ان يكون (ب) او (هر) مائة الجمع والا فديكون اما (اب او هر)
مائة الجمع ويلزمه فديكون اذا كان (اب) لم يكن (هر) فكلما لم يكن (هر فجد)
فانه لازم لمائة الخلو يتيح فديكون اذا كان (اب فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية
ومائة الخلو والا فديكون اما (اب او هر) مائة الخلو ويلزمه فديكون اذا لم يكن
(هر) كان (اب) وكلما لم يكن (هر) كان (جد) فقد يكون اذا كان (ب فجد)
وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مائة الخلو الكلية مائة الجمع
الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون
(جد او هر) فقد لا يكون اما (اب او هر) والا فديكون اما (اب او هر) ويلزمه كما
كان (اب) لم يكن (هر) وكلما لم يكن (هر) كان (جد) فكلما كان (اب) كان (جد)

وقد كان قد لا يكون هف واما التساج المتصلة مع مائة الجمع وهى مشاركة لها
بمقدمها فلاه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد قاب) ودائما اما (جد او هن)
مائة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والا فدايما اما (اب او هن)
مائة الخلو و يلزمه كماله يمكن (هن) كان (اب) فجملة صفى نقولنا كما كان (جد)
لم يكن (هن) ليتيج كما كان (جد) كان (اب) وهو يناقض السالبة المتصلة واما
اتناجها معها وهى مشاركة لها بتاليها فلاه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد)
وقد يكون اما (جد او هن) فقد لا يكون اما (اب او هن) مائة الخلو والا فدايما ما
(اب او هن) مائة الخلو فكلما لم يكن (هن) كان (اب) وقد يكون اذا كان (جد)
لم يكن (هن) يتيج من الرابع قد يكون اذا كان (اب) كان (جد) وهو مناقض للسالبة
الكلية واما اتناجها مع المائة الخلو الجزئية فعلى ذلك القياس غير خاف وقدين
من هذا ان استثناء المصنف بقوله الا فى المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمائة
الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها استلزام نال المتصلة نقبضه الى آخر المسئلة
لا توجب له اصلا وحيث نظر فى دليله بلزوم الشيء لنقبضه رأى عدم تمام الاستدلال
على عمه الاقبة الشرطية فان غاية ما فى الاختلاف ان الامر بين اللذين بينهما تلازم
يكون بينهما تعاند لكنه ليس بمحال لجواز استلزام الشيء لنقبضه وليس تحت هذا
المنع طائل لا ندفعه بابراد صور الاختلاف من القضايا الغير المتسالة المقدم على انهم
لم يبينوا الاختلاف فى شئ من المواضع الا بعضا صادقة المقدم فلم يبق لذلك المنع
بجال (قوله نقبضه حيث لم يتيج المرجحان) قد علمت ان المتصلة والمفصلة اذا كانتا
موجبتين يشترط فيهما ان يكون الحد الاوسط نال المتصلة ان كانت المفصلة مائة
الجمع ومقدمها ان كانت مائة الخلو فهذا الشرط انما يعتبر اذا اعتبر فى النتيجة ان يكون
حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر اتيج القياس وان لم يتحقق ذلك
الشرط حتى لو كانت المفصلة مائة الخلو والحد الاوسط نال المتصلة اتيجت متصلة
جزئية من نقبض الاصغر اى مقدم المتصلة وعين الاكبر اى طرف مائة الخلو
لاستلزام نقبض الاوسط نقبض المقدم وعين طرف مائة الخلو وهم اتيجان من الثالث
استلزام نقبض المقدم لطرف مائة الخلو ولو كانت مائة الجمع والحد الاوسط مقدم
المتصلة اتيجت متصلة جزئية من عين الاصغر اى نال المتصلة ونقبض الاكبر اى
نقبض طرف مائة الجمع لاستلزام الاوسط التالى ونقبض طرف مائة الجمع واتناجها
من الثالث استلزام التالى لنقبض الطرف هذا كله ان كانت المفصلة غير حقيقية
اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجبة اتيجت شيهتى السابقين اى مائتى الجمع والخلو
لان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم وان كانت سالبة فلا يلزم اتناجها شيهتى الباقيه

نقبضه حيث لم يتيج
الموجبان نتيجة
موافقة لحدود القياس
اتيجت مائة الخلو
متصلة جزئية من
نقبض الاصغر وعين
الاكبر واستلزام
نقبض الاوسط ايها
ومائة الجمع متصلة
جزئية من عين
الاصغر ونقبض
الاكبر لاستلزام
الاوسط ايها
والحقيقة الموجبة
يتيج شيهتى الباقيين
دون السالبة من

قال الشيخ انها اذا كانت موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالى كقولنا كلما
كان (اب فجد) وقد يكون $\frac{237}{100}$ اما (ج د) واما (دز) حقيقية وهو فاسد لانتاجه قد يكون اما (اب)

و اما (دز) مائة

الجمع لان متافى اللازم

في الجملة متافى للزوم

كذلك ولانتاجه قد

يكون اذا لم يكن

(اب فدز) من الثالث

والاوسط نقبض

الاوسط وهو ابراع

موافقة النتيجة للقياس

في الحدود وقال هذه

المتصلة لا ينتج مع

مائة الخلو السالبة

الكلية كقولنا كلما كان

(اب فجد) وليس

البئة اما (جد) واما

(دز) مائة الخلو

وهو باطل لانه ينتج

ليس البئة اما (اب)

و اما (وز) مائة الخلو

والاكذبت الكبرى

لان ما لا يخلو الواقع

عنه وعن ملزوم غيره

لا يخلو عنه وعن الغير

واخرج الشيخ بانه

يصدق كلما كان هذا

مضافه محل مع قولنا

ليس البئة اماه محل او

لا يكون جوهر او مع

قولنا ليس البئة اماه

محل واما لا يكون كل

مقدار متاهل مع التلازم

في الاول والتعاقد في

اذ ليس كل ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المتصلة
الحقيقية اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية
المشاركة التالى كقولنا كلما كان (اب فجد) وقد يكون اما (جد) واما (وز)
حقيقية وهو فاسد لانتاج هذا القياس ينتجني احدهما مائة الجمع الجزئية وهي
قد يكون اما (اب) واما (وز) لان (وز) متافى (لجد) اللازم في الجملة ومتافى اللازم
في الجملة متافى للزوم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا متافى الحيوان في الجملة وهو
لا يتافى ملزومه كالانسان اصلا النسائية متصلة موجبة جزئية مقدمها نقبض الاصغر
وتاليها عين الاكبر وهي قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث والاوسط نقبض
الاوسط فان نتجت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة خدود
القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما في كثير من الاقيسة الشرطية وقال ايضا
هذه المتصلة اي الموجبة الكلية المشاركة التالى مع مائة الخلو السالبة الكلية لا ينتج
كقولنا كلما كان (ب) فجد وليس البئة اما (جد) واما (وز) مائة الخلو وهو
باطل لانه ينتج سالبة كلية مائة الخلو من الطرفين وهي ليس البئة اما (اب اووز)
مائة الخلو والاصدق قد يكون اما (اب اووز) مائة الخلو و (اب) ملزوم
(لجد) ومنع الخلو عن الشيء والملزوم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن اللازم
في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مائة الخلو وهو يناقض الكبرى السالبة
الكلية المانعة الخلو واخرج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف لصدقه
مع تلازم الطرفين ومع التعاند اما مع التلازم فلا يصدق كلما كان هذا عرضا
فانه محل وليس البئة اما ان يكون له محل اولايكون جوهر اوالحق التلازم بين العرض
واللاجوهر واما مع التعاند فكما اذا بدنا الكبرى بقولنا ليس البئة اما ان يكون له
محل اولايكون كل مقدار متاهل اوالحق التعاند بين العرض ولانها هي المقدار
وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث
يصدق التلازم واما القياس الثاني فالكبرى فيه ان اخذت عنادية كذبت لصدق
نقضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل اولايكون كل مقدار متاهل
مائة الخلو لامتناع الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجوب تحقق
الشيء الاول حينئذ وهو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك
الشيء عرضا كذبت ايضا لمتحقق احد الجزئين دائما والاى وان لم يكن ذلك الشيء
عرضا صدقت هي والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا لكذب جزئها مع ولا احتياج
على تدبر كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في المنفصلات العنادية

الثاني وجوابه ان النتيجة صادقة (٤٣) مع صدق القياس الاول والكبرى في القياس الثاني ان اخذت على انها عنادية
كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا والاصدق النتيجة ايضا لكذب جزئها متن

القديم الثاني ان يكون
الاوسط جزءا غير تام
منهما ولا يمتدحى عليك
شروط اتجاذه بعد
اختيارك ما سلف
والنتيجة متصلة من
الطرفين الغير المشترك
من المتصلة ومن
متصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
و متصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين
ومن الطرف الغير
المشارك من المتصلة
وانت خير بمعدد
اقسامه وعدد ضروبه
من

والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة الحلو العنادية في القياس الثاني اذ
من البين ان لا علاقة بين العرض ولاتناهي القدر بوجوب وجود احدهما (قوله
القديم الثاني) نافي اقسام القياس المركب من المتصلة والمتصلة ان يكون الاوسط
جزءا غير تام منهما واقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان تكون ما نفعه الحلو
او ما نفعه الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقدير الاربعه
فان متصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقدير اثنتي عشرة فالطرف المشترك منها اما تأليفها
او مقدمها وتعدد الاشكال الاربعه في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج تسعين
احدها متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن المتصلة من نتيجة
التأليف بين المشتركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة والآخرى متصلة
مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن متصلة من نتيجة التأليف بين
المشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة ولا يمتدحى عليك شروط اتجاذه
التي هي بعد اختيارك ما سلف فان القياس لما اشتمل على الطرفين الغير المشتركين
والطرفين المشتركين احدهما من المتصلة والآخر من المتصلة فنسار به يؤخذ الطرف
المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة ويستخرج منها نتيجة وهو القياس المركب
من الجملي والمتصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشترك
من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملي والمتصل لان المتصلة حينئذ
بمثلة الجملي حتى يقال مثلا في بيان الانتاج كما صدق مقدم المتصلة صدق في المثال
مع المتصلة وكما صدق صدق نتيجة التأليف بينهما فكما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف وبارة يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة
ليحصل منهما نتيجة وهو القياس المألف من الجملي والمتصل ثم يؤخذ نتيجة التأليف
بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المتصلة وهو في حكم القياس من الجملي
والمتصل فان متصلة ههنا تقوم مقام الجملي كما يقال الواقع اما الطرف الغير المشترك
او الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشترك فهو احد جزئي النتيجة وان كان
الطرف المشارك والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما
وهو الجزء الآخر فالواقع لا يمتدحى عنها مثال الضرب الاول من الشكل الاول كما
كان (ب فجد) ودائما اما كل (د) او كل (وز) مانعة الحلو يمتدحى كما كان (ب)
فدائما اما (ج) او (وز) ودائما اما (وز) واما كلما كان (ب) فذلك (ج)
اما لزوم الاول فلانه اذا صدق (ب) فكل (ج د) وحينئذ اما ان يصدق
من المتصلة (وز) فذلك او (د) فيلزم نتيجة التأليف وهي كل (ج) واما لزوم
الثانية فلانه اما ان يصدق (وز) فذلك او صكل (د) وكما كان (ب فجد)
فكلما كان (ب فجه) وهو المطاوع وانت خير بمعدد اقسام هذا القديم وعدد

تسمى التثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام من الاخرى وقد عرفت بانه في حكم المؤلف من
الحلى والمفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الحلى او المؤلف من الحلى والمفصل ان كان
جزءاً تاماً من المتصلة ويكون المتصلة مكان الحلية متن الفصل السادس في كيفية استنتاج الحلية من
قياسات الشرطية الافتراضية وهي من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير
منهما وشرط انتاجه اشتغال $\frac{339}{4}$ المتقدمين على تأليف منتج بانية الى الجزء التام وانتاج نقيض النتيجة

التأليف بين الطرفين
المتشاركين مع طرف
الموجبة لطرف السالبة
وبرهان الخلف بضم
نقيض النتيجة الى
احدهما حتى ينتج
نقيض الاخرى مثله
كلا كان كل (ج ب فوز)
وليس البتة اذا كان
(هـ) فليس كل (ب ا)
ينتج كل (ب ا)
والا فليس كل (ج ا)
وانتج مع الصغرى
فدريكون اذا كان ليس
كل (ب ا فوز) بالقياس
المؤلف من الحلى
والتصل والعكس الى
نقيض الكبرى الثاني
منهما والشركة في
جزء غير تام منهما
وشرط انتاجه بلب
المقدمين وانتاج غير
نقيض النتيجة التأليف
بين طرفي كل متصلة

عزوه به اما اقسامه فقد عددناها واما ضروبه فهي عدد الضروب في كل شكل
من كل قسم من تلك الاقسام (قوله انقسم التثالث) ثالث الاقسام ان يكون الحد
اوسط جزءاً تاماً من احدي المتقدمين غير تام من الاخرى وانما يكون كذلك لو كان
احد طرفي احدي المتقدمين شرطية هي والمقدمة الاخرى بشاركان في جزء تام
والحد الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من المتصلة او من المتصلة فان كان جزءاً تاماً
من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلى والمفصل وتكون المتصلة
مكان الحلية فتكون النتيجة فيه مفصلة من الطرف الغير المشترك من المتفصلة
ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركين كقولنا كلا كان (ب فجد) ودائماً
ما كلما كان (جد فوز) واما (ج ط) ينتج دائماً اما كلما كان (اب فوز) واما
(ج ط) وان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الحلى
والتصل والمتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المتشارك
من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين انتشاركين كقولنا كلا كان (اب فاما) (جد)
ودائماً (هـ) مانفة الجمع ودائماً (هـ) لو (ج ط) مانعة الخلو ينتج كلا كان
(اب) فكلما كان (جد فبط) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان انتاجها
بعد الرجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس)
مفرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الافتراضيات الشرطية شرع في كيفية
استنتاج الحليات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلين والشركة في جزء
تام منهما وغير تام منهما ويستقر في انتاجه امور ثلاثة احدها اختلاف المتقدمين
في الكيف وتاليها اشتغال المتقدمين على تأليف منتج وتاليها انتاج نقيض نتيجة تأليف
بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والحلية المطلوبة منه هي
نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقيض النتيجة الى الموجبة لانتج نقيض السالبة
وما ينعكس الى نقيضها وذلك انه لو صدق النتيجة على تقدير صدق القياس
صدق نقيضها وينضم مع الموجبة قياساً موافقاً من الحلية والمتصلة فان كان الحد

مع مقدمه لتاليها تم اشتغال نتيجة التأليف على تأليف منتج للحلية المطلوبة مثله ليس كلا كان كل (ج ب) فليس
كل (ب) وليس كلا كان كل (اد) فليس كل (د) ينتج كل (ج) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والانتظام نقيضه
مع مقدمه استلزاماً لنقيضها وهو قولنا كلا كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) بالقياس المؤلف من الحلى والتصل
الكبرى تستلزم كل (ا) لما بناه واما (ج) (ج) الثالث من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما
وشرط انتاجه كتابة احدي المتقدمين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس وانتاج نقيض النتيجة التأليف بين

ثم انشركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانعتي الخلو وبالعكس في مانعة الجمع برهانه الخلف من القياد
المؤلف من الجملي والتصل ثم من المتصل والمنفصل مثاله دائما اما كل (ج ب) واما (هـ ز) وليس دائما
(هـ ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشئ من (ا) والا فبعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض
(ب ا) وينتج مع الموجبة نقبض السالبة والمنفصلتان مانعتا الخلو ٣٤٠ ﴿ مثاله وهما مانعتا الجمع دا

الاوسط الذي هو الجزء التسام من المقدمتين تأليها انتج قد يكون اذا صدق
طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجمية
التي هي نقبض النتيجة ومقدم المتصلة الذي هو الطرف الغير الساركو وحينئذ
ان كان الحد الاوسط نال السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى مانعها
وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كلما صدق الحد الاوسط صدق طرف
السالبة وهو ناقضها او ينكس الى مانعها مثاله كلما كان صكك (ج ب فهن)
وليس البتة اذا كان (هـ ز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ج ا) والانتدق
نقيضه وهو ليس كل (ج ا) نقضه الى الصغرى لينتج بالقياس المؤلف من الجملي
والتصل فديكون اذا كان ليس كل (ب ا فهن) وتنكس الى مانعها الكبرى
هـف الثاني من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وشرط اتاجه ايضا ثلثة
امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وتاليها ان يكون طرفا كل متصلة متشاركين
على وجه يكون نقبض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منها لتأليها
وتأليها استمال تبين التأليفين بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج للحمية المطاوعة
وعند ذلك يحصل المطاوب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على
تقدير صدقها لولم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها او ينظم معها قياس مؤلف
من الجملي والتصل منها لاستلزام مقدم المتصلة تأليها وقد كانت سالبة هـف مثاله ليس
كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (د ا) فليس كل (د هـ)
ينتج كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا لصدق نقيضه وهو
ليس كل (ج ا) فينظم مع مقدم الصغرى هكذا كما كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
وليس كل (ج ا) وهما ينتج كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو يناقض
الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا هـ) بعين ما ذكرنا وكما صدق الصغرى والكبرى
صدق كل (ا ج) وكل (ا هـ) وكما صدقا صدق كل (ج هـ) فكلما صدق
الصغرى والكبرى صدق كل (ج هـ) وهو المطلوب الثالث من المنفصلتين والشركة
في جزء تام منها وشرط اتاجه كلية احدي المقدمتين واختلافهما بالكيف
واتحادهما بالجنس بان يكونا مانعتي انخاو او مانعتي الجمع واتاج نقبض نتيجة التأليف

اما لاشئ من (ج ب)
واما (هـ ز) وليس دائما
اما (هـ ز) واما كل
(ب ا) ينتج بعض
(ج ا) والا فلا شئ
من (ج ا) ويلزمه
كلما كان كل (ب ا) فلا
شئ من (ج ب) وانتج
مع الموجبة نقبض
السالبة الرابع منها
والشركة في جزء غير
تام منها وشرط
اتاجه سلب المنفصلتين
واتاج نقبض السالبة
نتيجة التأليف بين طرفي
مانعة الخلو مع نقبض
احدهما لين الآخر
و بين طرفي الجمع مع
عين احدهما لنقيض
الآخر ثم استمال نتيجة
التأليفين على تأليف
منتج للحمية المطاوعة
مثاله ليس دائما اما ليس
كل (ج ب) واما ليس
كل (ب ا) مانعة الخلو
وليس دائما اما كل

(ا د) واما كل (د هـ) مانعة الجمع ينتج كل (د هـ) برهانه ان الاولى تستلزم كل (ج ا) والا انتظم (بين)
نقيضه مع غير مقدمها منها المتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا)
والثانية يستلزم كل (ا هـ) والا انتظم نقيضه مع غير مقدمها منها المتصلة المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما
كان كل (ا د) فليس كل (د هـ) وهما ينتجان كل (ج هـ) الخيائس من المتصلة والمنفصلة والشركة في جزء تام ٣

٣ منها و غير تام منها
والضبط فيه ان يشتمل
ما يلزمها من مائة
من مائة الجمع مع مائة
الجمع وما يلزمها
من مائة الخلو مع
مائة الخلو على
شرائط انتاج العملية
المطلوبة السادس
منهما والشركة
في جز غير تام منها
والضبط فيه ان
يستلزم كل مقدما
حلية بانظم منها
ومن التي تستلزم
المقدمة الاخرى قياس
منج العملية المطلوب
السابع من الحلية
والتصلة السامز
منهما ومن التفصلا
والضبط فيهما
استلزام الشرط
حلية ينتج مع الحلية
الاخرى الحلية
المطلوبة وانت
بجميع ذلك وبكيفية
الاشكال وكيفية
الضروب فان اردت
التدرب فمليك بال
من

بين انتشار كين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في حادتي الخلو وبالعكس اي انتاج
نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في ما نفى الجمع برهانه بانخاف
من انقياس المؤلف من الحلي والمتصل ثم من المتصل والتفصل وذلك انه متى صدقت
ما نفى الخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلا صدق طرف
الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الحلي والمتصل هكذا كلما صدق
طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما
صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينظم مع الموجبة قياس من المتصلة
والتفصلة منها فقولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت مائة هف
وقس عليه اذا كانت المتصلات مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف
السالبة مثال مانعتي الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (هز) وليس دائما اما
(هز) او بعض (ب ا) ينتج لاشي من (ج ا) والا فبعض (ج ا) ويلزمه كلا
كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض
(ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) ودائما اما
كل (ج ب) او (هز) ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (هز) وهو يناقض السالبة
ومثال مانعتي الجمع دائما اما لاشي من (ج ب) واما (هز) وليس دائما اما (هز)
واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والا فلا شي من (ج ا) ويلزمه كلا كان كل
(ب ا) فلا شي من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولا شي من
(ج ا) وينظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلا شي من (ج ب) ودائما
اما لاشي من (ج ب) واما (هز) فدايما اما كل (ب ا) او (هز) وهو منافض
للسالبة لاربع من المتصلتين والشركة في جز غير تام منها ويشترط لانتاجه
ساب المتصلتين وانتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مائة الخلو مع نقيض أحدهما
لحين الاخر و بين طرفي مائة الجمع مع هين أحدهما نقيض الاخر ثم اشتغال نتيجة
التأليف على تأليف منج العملية المطلوب و بانه ان مائة الخلو يستلزم نتيجة التأليف
والا لصدق نقيضها وانظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيض منها لاستلزام
نقيض احد طرفيها لحين الاخر وهو يستلزم مع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب
منع الخلو هف وكذلك مائة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والا تنظم نقيضها مع
ملازمة احد طرفيها لنفسه منها لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع
الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مائة
الخلو وليس دائما اما كل (ا د) واما كل (د ه) مائة الجمع ينتج كل (ج ه) لان
مائة الخلو يستلزم كل (ج ا) والا لصدق ليس كل (ج ا) وينظم مع نقيض
مقدمها هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) فكلما كان كل

(ج ب) فليس كل (ب ا) ويلزمه دائما ما ليس كل (ج ب) او ليس كل (ب)
 مانعة الخلو وهو يناقض السالبة المانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا هـ) والا
 انتظم نقضه مع مقدمها هكذا كان كل (اد) فكل (اد) وليس كل (اهـ)
 فكلما كان كل (اد) فليس كل (دهـ) ويلزمه دائما ما كل (اد) او كل (دهـ)
 مانعة الجمع وهو يناقض سالبتها واذا صدق كل (ج ا) وكل (اهـ) انتهت من الشكل
 الاول كل (ج هـ) وهو المطلوب الخامس من التصلة والمنفصلة والشركة في جزء
 تام منهما وجزء غير تام منهما والضبط في انتاج الحلية ان التصلة يلزمها مانعة الجمع
 من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي فلو كانت
 المنفصلة مانعة الجمع كان ما يلزم التصلة من مانعة الجمع على شرائط انتاج ما نفي
 الجمع الحلية وان كانت مانعة الخلو كان ما يلزمها من مانعة الخلو على شرائط انتاج
 ما نفي الخلو الحلية وحيد ينتج انقباس الحلية فلانه متى صدقت التصلة والمنفصلة
 صدقت المنفصلتان المسهمتان للشرائط ومتى صدقت صدقت الحلية ففي صدقت
 التصلة والمنفصلة صدقت الحلية السادس من التصلة والمنفصلة والشركة في جزء
 غير تام منهما وقد عرفت ان التصلة على اى شرط تستلزم الحلية وكذا المنفصلة
 فالضبط فيه ان تكون التصلة والمنفصلة على تلك الشرائط بحيث تنظم الحلية اللازمة
 لاحدهما مع الحلية اللازمة للآخرى قياسا منجبا للحلية المطلوبة السابعة من الحلية
 والتصلة الثامن منهما ومن المنفصلة والضبط فيها ان تكون الشرطية على تلك
 الشرائط التي معها تستلزم الحلية على وجه يتبع مع الحلية الاخرى الحلية المطلوبة
 وانت خبير بجميع ذلك وبكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرب
 والترنن فطيك بمدى واعلم اننا انما نأخذ هذه القصول بالدلائل الكتابية وارد فتاها بالنظر
 الجزئية فببها لك على كيفية اختراعها وتسهيل لدرك اوضاعها ولولا ضعف
 الطرق المساوكة فيها والخط في مقاطعها ومبادئها لابدعتنا زيادات لطيفة والمقاييس
 مباحث شريفة ولكن لا بد من تحقيق الاصول اولا وترتيب الفروع ثانيا وهذا
 الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تنبيهات) الاول كما يمكن استنتاج الحلية من
 القياس الشرطي كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الحلي كقولنا كل (ج ب)
 وكل (ب ا) فكلما كان كل (د ج) فكل (دا) لان الحلية الاولى تستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب) والحلية الثانية تستلزم كلما كان كل (د ب) فكل (دا) وهما
 تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الحلية الاولى فلانه كلما كان كل (د ج)
 فكل (د ج) وكل (ج ب) وكلما كان كذلك فكل (د ب) فكلما كان كل (د ج)
 فكل (د ب) واما استلزام الحلية الثانية فلانه كلما كان كل (د ب) فكل (د ب)
 وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (دا) فكلما كان كل (د ب) فكل (دا)

(فان)

تنبيهات الاول
 البيان ان انساق
 بنائها يمكن استنتاج
 الشرطية من الاقضية
 الحلية كقولنا كل
 (ج ب) وكل (ب ا)
 فانه ينتج كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب)
 لان الحلية الاولى
 تستلزم كلما كان كل
 (د ج) فكل (د ب)
 والثانية تستلزم كلما كان
 (د ب) فكل (دا)
 وهما يتجهان المطلوب
 فان التزم وهذا فذاك
 والا اشكل عليهم ذلك
 البيانات لثاني قياسه
 هذه الوجوه انما هي
 بوسط فان تناولها
 حد القياس فذلك والا
 فهي لا قياسات بل
 مستلزمات قد تتركب
 من مقدمتين قياسا
 او اكثر باعتبار دوي بسيط
 او اكثر وبغير اعتبار
 كل بسيط نتيجة وباعتبار
 التركيب اخرى وهي
 لازمة كل نتيجة لاخرى
 موافقة الوضع لوضع
 الحدود في القياس
 ولا يخفى عليك اعتبار
 ذلك بمدى اعتبارك بما
 خلف من

العقل السامع في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية أخرى هي أحد جزئيهما حالية
أو شرطية وشرط انتزاجه كلمة ﴿ ٣١٣ ﴾ الشرطية والانتزاج أن يكون حال اللزوم غير حال الاستثناء

وكونها لازمية
لأن الانتزاجية لا تنجح
أما وضع مقدمها
فلأن العلم بتاليها
لا يتوقف على العلم
بالوضع والاتصال
وأما رفع تاليها فلأنه
لا اتصال بين طرفي
الانتزاجية أما اللزومية
والانتزاجية الخاصة
فقط أو صدق الطرفين
فلم يلزم من صدق
التصلة مع كذب تاليها
وإن كان اجتماعهما محالاً
كذب مقدمها أو كونها
موجبة للاختلاف
عند كونها صالبة إذا
صرفت هذا فنقول
الشرطية إن كانت
متصلة أنتج استثناء
حين مقدمها عين تاليها
واستثناء نقض تاليها
نقض مقدمها ولا
ينعكس لجواز كون
اللازم اعم قال الامام
إن كان التل مطلقاً
طاماً لم ينتج استثناء
نقضه كقولك كل ما كان
هذا انساناً فهو
صالح بالاطلاق

فإن قيل إنما يتم هذا البيان لو كانت المتصلات التي أوردت فيه لازمية وهو عموماً
اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقضية الشرطية فانهم إنما ينوون انتزاجها بطل
هذا البيان فإن التزموا هذا فذلك والاشكل عليهم تلك البيانات التي هي قياسية
هذه الوجوه الثمانية إنما هي بوسط فإن تناولها أحد القياس فهي اقضية والافقي
مخرومات وكأنه جواب لسائل يقول هذه الوجوه ليست اقضية لأن استلزامها
لأولها المذكورة ليس بالذات بل بمقدمات اجنبية فلا يقال لها أحد القياس فاجاب
بان المدعى أحد الأمرين أما ككونها قياسات أو ملزومات وقد سمعت مثله
في الافتراضات الشرطية الثالث وهو الذي وعد بساكنه فيما سلف أنه قد يتوكل
من مقدمتين قياساً أو أكثر ويتجهن باعتبار وسطين أو أكثر ويتجهن باعتبار كل
قياس بسيط نتيجة وباعتبار التركيب أخرى وهي ملازمة كل نتيجة لأخرى موافقة الوضع
أوضع حدود القياس على معنى أن تجعل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس
أو لا مقدمها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه تالياً تاليها كقولك كل (ج) كان كل
(ج ب) فكل (د) وكل (ب) كان كل (ب ا) فكل (هـ) ينتج باعتبار تشريك
المقدمين قد يكون إذا كان قد يكون إذا كان كل (ج ا) فكل (د) فقد يكون
إذا كان كل (ج ا) فكل (هـ) ويقدر كأنه لا اشتراك بين التالين وباعتبار تشريك
التالين قد يكون إذا كان قد يكون إذا كان كل (ج ب) فكل (د) فقد يكون إذا
كان كل (ب ا) فكل (د) وبغيره كأنه لا اشتراك بين المقدمين وباعتبار التركيب
متصلة مركبة من النتيجة مقدمها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين
وتاليها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك التالين من الشكل الثالث والوسط صدق
مقدمين ولا يفتي عليك اعتبار ذلك بأقسامه بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع
في القياس الاستثنائي) قد سلف أن القياس قسمان افتراضي واستثنائي وإذا قد فرغ
عن الافتراضي وأقسامه وأحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
أحدهما شرطية متصلة أو منفصلة وتأتيها دالة على الوضع أو رفع وهي
حدي جزئي تلك الشرطية أو نقضه حالية أو شرطية باعتبار تركيب الشرطية
من حادتين أو شرطيتين أو حالية وشرطية ويشترط في انتزاجه أمور ثلثة الأولى كلية
شرطية المستعملة فيه سواء كانت متصلة أو منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز أن
كون وضع اللزوم والعناد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع أحد جزئيهما
ورفعه وضع الآخر أو رفعه اللهم إلا أن يكون الاستثناء مقتضياً في جميع الأزمان
وعلى جميع الأصناف أو يكون وضع اللزوم أو العناد بعينه أو وضع الاستثناء فانه ينتج

م قالاً إذا قلنا ليس بضاحك لم يلزم أنه ليس بإنسان لأن بعض من ليس بضاحك إنسان
ضروري وأما إذا اعتبر الدوام في التالي أنتج وهذا صواب لأن استثناء نقض التالي الذي هو المطلقة ؟

القياس ضرورة الثاني ان تكون الشرطية لزومية او عادية لان المتصلة الالفة
لم تنتج لا وضع مقدمها لعين ناليها ولا رفع ناليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان
العلم بوجود ناليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان
العلم بصدق الالفة مستفاد من العلم بصدق التالي فلو استغيد العلم به من العلم بها
لزم الدور واما رفع ناليها فلانه لا اتصال بين نقضي طرفي الالفة لاي بطريق
اللزوم ولا الاتفاق اما في الاتفاقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين
نقضيهما اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما في الاتفاقية العامة فليجوز
صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية مع كذب ناليها وان سهل اجتماعهما
كذب مقدمها وكذلك المتصلة الالفة لم تنتج وضع احد طرفيها ولا رفعه لان صدق
احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفاد امته ولم يتعرض المصنف
للمتصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الثالث ان تكون الشرطية موجبة
لعلم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او نقيضه وجود الاخر او نقيضه وورعما يذو عليه بالاختلاف اما في المتصلة
فاصدق المقدم مع كذب التالي تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان
الانسان حيوانا فهو حجر او الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم ولكن كذب التالي
مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجر
فانقرس حجر فلا ينتج رفع التالي واما في المتصلة فليصدق احد طرفيها مع صدق
الاخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الفرس حيوانا او حجر
وكذب احد طرفيها مع كذب الاخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان
خجرا او الفرس حيوانا او حجر اذا عرفت ذلك فنقول الشرطية التي هي جزء
القياس اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين ناليها الاستلزام
وجود الملزوم ووجود اللازم واستثناء نقض ناليها نقض المقدم لا استلزام عدم اللازم
عدم الملزوم ولا ينكسر اي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقض المقدم
نقض التالي لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا
من عدم الملزوم عدم اللازم قال الامام التالي ان كان مطلقا علمنا ينتج استثناء نقيضه
كقولنا كما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العلم فلو استثنينا نقض التالي لم يلزم
انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان نعم لو اعتبر الدوام في التالي
انتج وهذا ضيف لان استثناء نقض التالي انما يتصور اذا اعتبر معه الدوام
ضرورة ان نقض المطلق العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام امر ازلما على
استثناء النقيضي والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالي في اخذ النقيض للتابع
اللفظ وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء وضع اي جزء كان

العامة لا يتحقق دون
اعتبار الدوام فلم
يمكن اعتبار الدوام
زالما على استثناء
النقيض وان كانت
الشرطية منفصلة
حقيقية انتج استثناء
عين ايها كان نقض
الاخر وبالعكس
وان كانت مانعة
الجمع انتج استثناء عين
ايها كان نقض
الاخر من غير عكس
وان كانت مانعة
الخلو انتج استثناء
نقض ايها كان
عين الاخر من غير
عكس وانت خبير
بلية ذلك كله متى

(ثانية) استثناء نقبض التالى فى المتصلة ﴿ ٢٤٥ ﴾ ينتج انما بواسطة عكس نقبضها والاستثناء فى التفصلات

انما ينتج بواسطة
التفصلات اللازمة
لها فاعلم ذلك
م

الفصل الثامن فى
توابع القياس الاول
كل قياس فيه مقدمتان
لازيد ولا نقص لان
المطلوب انما يكتب
من المعلوم فان كانت
لكية نسبة حصلت
مقدمتان احدهما
بحققة لتلك النسبة

والثانية لذلك المعلوم
ان كانت النسبة اليه
لجزئيه حصلت بسبب

كل نسبة مقدمة وان
كانت لاحدهما لم ينتج
المطلوب بل ربما

كانت مقدمة لا ينتج
فاذا كثرت المقدمات
واحتج الى الكل

فهناك قياسات مرتبة
منتهية لقياس المنتج
للمطلوب ويسمى

قياسات مركبة فان
صرحت نتائجها
سميت موصولة كقولنا

كل (ج) وكل
(ب) فكل (ج)
وبلى (د) فكل

(ج) وكل (د)
وكل (ج) والا

نقبض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس اى رفع اى جزء كان عين الاخر لامتناع
مخلو عنهما وان كانت مائة الجمع انتج استثناء عين ابهما كان نقبض الآخر
لامتناع الجمع ولا تمكس لجواز الارتفاع وان كانت مائة الخوا انتج استثناء نقبض ابهما
كان عين الآخر لامتناع الخلودون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله ثانيا)
لاحقا فان انتاج استثناء عينه تدم المتصلة عين التلى بين بذته واما استثناء نقبض ثانياها
فانما ينتج نقبض المقدم بواسطة عكس نقبضها وهو استلزام نقبض التالى نقبض
المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقبض لم يلزم من رفع التالى رفع المقدم والاستثناءات
فى التفصلات انما ينتج بواسطة التفصلات اللازمة اما فى الحافقية فلا استلزامها
التفصلات الاربعة وفى الاخر بين فلا استلزامها المتصلتين وذلك لانه لو لا ذلك لم يلزم
من وضع احد طرفيهما نقبض الآخر ولا من نقبض احدهما عين الآخر وفيه
نظر لان بين استثناء نقبض تالى المتصلة واحد طرفى المتصلة او نقبضه وبين عكس
لنقبض والتفصلات اللازمة فرقا وذلك لان الإستثناء هو اخبار عن وقوع احد
الطرفين او نقبضه اما بحسب نفس الامر او باعتراف الخصم وعكس النقبض
انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم زوم شئ فرض آخر عدم زومه وقومه
وايضا فم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تنتج النتائج المذكورة

وان لم يخطر ببالنا شئ من تلك التفصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن فى توابع
القياس) هذا الفصل مشتمل على توابع القياس ولو احق الاول لكل قياس سواء كان
اقترايا واستثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا نقص اما انه لا تنقص فليست عرفت من حد
القياس انه مؤلف من قضاياما لانه لازيد فلان المطلوب انما يكتب من معلوم
فلا يخفى اما ان يكون للمطلوب نسبة الى المعلوم او لافان لم يكن لم يكن له دخل فى معرفته وان
كان فاما ان يكون لنفس المصاوب نسبة الى المعلوم او لاجزائه فان كان لنفس المصاوب
نسبة وهو هنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع اكتساب القضايا
من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال فتكون ههنا
مقدمتان احد بهما بحققة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية بحققة لذلك
المعلوم ولاحاجة الى زيادة مقدمة فم ينتج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس
الاستثنائى كما اذا صكان المطلوب انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكية المطلوب
نسبة اليه بالضرورة فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبر بربانه لا ينطبق على
القياس الاستثنائى الذى المطلوب منه نقبض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا ينطبق
على النسبة التى بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذى جزؤه
منفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقبض احد
الجزئين فالمعلوم هو الجزء الاخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على

مقصولة ومطلوبة كقولنا كل (ج) (٤٤) وكل (ب) وكل (د) وكل (ج) م

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين أحدهما افتراضي **٣٤٦** والثاني استثنائي كما تقول في التاج

النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لاجزاء المطلوب فاما ان يكون لكل جزئيه
اولا حدهما دون الآخر فلان كل جزئيه معا حصل بسبب بينهما الى المعلوم مقدمتان
وهو القياس الافتراضي كما اذا كان المطلوب ان الجسم محدث والمعلوم المتغير والجسم
والحدث اليه نسبة فحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير محدث ويلزم
منهما المتعارف فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب نسبة دون
الآخر لم يتبع المطلوب بل ربما كانت القضية الخصلة من تلك النسبة مقدمة في القياس
الذي يتبع المطلوب فان قيل نعم نجد العلماء يركبون مقدمتان كثيرات ويستخرجون منها
نتيجة واحدة فيكون في القياس ازيد من مقدمتين جاب به اذا كثرت المقدمات واحتج
في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت
لان القياس المتبع للمطلوب احتاج مقدمتها او احدهما الى كسب بقياس اخر كذلك
الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة بالقياس
المتبع للمطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرح بتابع تلك الاقيسة سميت موصولة
النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د)
وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بتابع تلك الاقيسة سميت موصولة النتائج
ومطوياً كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (د ه) فكل (ج ه)
(قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
واتما سمي قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابداً مركباً من قياسين
احدهما افتراضي مركب من متصليين احدهما اللازمة بين المطلوب الموضوع على انه
ليس بحق ونقيض المطلوب وهذه اللازمة ينتج بذاتها والاخرى اللازمة بين نقيض
المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه اللازمة ربما تحتاج الى البيان فينتج
متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال وانما بينهما استثنائي متصل
على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الافتراضي واستثناء نقيض التسال لنتج نقيض
المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما قال في التاج كل (ج ب)
ولا شيء من (ب) كقولنا لا شيء من (ج ا) اذن لو لم يصدق لا شيء من (ج ا) لصدق
بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج ولو لم يصدق لا شيء
من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الافتراضي اما الصغرى فظ واما الكبرى
فلا لانه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل (ج ب)
بالقياس المؤلف من المتصلة والجمالية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقتلنا لكن كل (ج ب)
صادق انتج صدق لا شيء من (ج ا) وهو الاستثنائي ونحوه راجع الى انه لو لم يصدق
النتيجة لصدق نقيضها ولو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى
ان لم يصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقيض النتيجة
قياساً منتجاً لنقيض الصغرى انتج لو لم يصدق النتيجة لم يصدق الكبرى او الصغرى

قوله كل (ج ب)
ولا شيء من (ب)
قوله لا شيء من (ج ا)
انه لو لم يصدق لا شيء
من (ج ا) يصدق
بعض (ج ا) ولو صدق
بعض (ج ا) لما صدق
كل (ج ب) انتج
لو لم يصدق لا شيء من
(ج ا) لما صدق كل
(ج ب) وهذا القياس
افتراضي ثم اذا قلنا لكنه
صدق كل (ج ب)
انتج صدق لا شيء
من (ج ا) ونحوه
انه لم يصدق النتيجة
لصدق نقيضها
ولو صدق نقيضها
لما صدقت الكبرى
او الصغرى لان
الكبرى ان لم تصدق
فذلك وان صدقت
لم تصدق الصغرى
لان نظام الكبرى مع
نقيض النتيجة قياساً
منتجاً لنقيضها و انتج
لو لم يصدق النتيجة
لما صدقت احدهما
لكنهما صادقتان
انتج ان النتيجة
صادقة من

(لكنهما)

الثالث في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب واطاب جميع موضوعات كل واحد منهما وجيع محمولاته كانت لذلك بوسطا او غير **٣٤٧** وسط وكذلك جميع ماسلب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

اليها فان وجدت من محمولات الموضوع محمول مشترك فافعل ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال

متى

الرابع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل متجها له فان كان فيه مقدمة لكيكية المطلوب اليها نسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبين لك الصغرى من الكبرى ثم صم الجزاء الاخر من المقدمة الى الجزء الاخر من المطلوب فان تألفا على احد التاليفات فهو الوسط وتبين لك المقدمات والشكل والنتيجة فالقياس مركب لا يسطم اعمل بكل واحدة منها العمل المذكور الى ان تبين كل المقدمات والشكل والنتيجة متى

لكنهما صادقتان فتصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حاولت تحصيل مطلوب من المطلوب ضع طرفي المطلوب واطاب جميع موضوعات كل واحد منهما وجيع محمولات كل واحد منهما سواء كان كل الطرفين عليهما او حليهما على الطرفين بواسطة او غير بواسطة وكذلك اطلب جميع ماسلب عنه احد الطرفين المطلوب او يسلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله في الثالث او محمول على محموله في الرابع كل ذلك بعد اعتبار شرائط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير اما يورد في العلوم قياسات نتيجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمدنا على القطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فملك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس المتبع له فان كان فيه مقدمة لكيكية المطلوب اليها نسبة اي يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اي كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبين عندك الصغرى من الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة فان تألفا على احد التاليفات فما انضم الى جزئي المطلوب هو الحد الاوسط وتبين لك المقدمات والاشكال اذ تبينها باعتبار وضعه عند الحدين الآخرين وان لم تألفا كان القياس مركبا ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب او لا فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شيء في القياس والالم يكن القياس متجها للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والافكاذ فعمل مرة بعد اخرى الى ان ينتهي الى القياس المتبع بالذات للمطلوب وبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل (ا ط) ووجدنا كل (ا ب) وكل (ب د) فان حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و (د) فقد تم لنا القياس والافلا بد ان يكون له نسبة الى شيء فربطنا ان (د) حتى يحصل كل (د ه) فنضع (ه) و (ب) واطلب بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة) لان النتيجة لازمة للمقدمات والكاذب ربما يستلزم الصادق

الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حبر وكل حجر حيوان يتبع مع كاذبهما كل انسان حيوان مع صدقه متى

السادس في الاستقراء التام منه هو القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم ٣٤٨ ﴿ جواز ان يكون حال غير المذكور

كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدقه وكذب
المقدمين وكان هذا اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم
نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو
باطل لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنعكسها ولان استثناء بعض المقدم لا ينتج نقيض
الثاني (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لشبوه
في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المتكسر
كقولنا كل جسم ايجاد او حيوان او نبات وكل واحد منها مهيبر فكل جسم مهيبر
وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقرنا افراد الانسان
والفرس والحمار والطير ووجدناها تحرك فكما الاسفل عند المضغ حكما بان كل
حيوان يحرك فكما الاسفل عند الخضع وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال
ما لم يستقر بخلاف حال ما استقر كافي انما صح (قوله السابع في التمثيل) وهو اثبات
حكم في جزئي لشبوه في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والغتها بمسونة قياسا والصورة
التي هي محل الوقوف اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرعاً والمعنى المشترك
بينهماعلة وجامعا ولا يتم الاستدلال به على ثبوت الحكم في اخرع الا اذا ثبت ان الحكم
في الاصل ملل لمعنى مشترك بينهما وانما يشتركان في اشرائط الحكم وارتفاع الموانع
لكن نحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثامن في البرهان) البرهان قياس
مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقينية ابتداء
او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادئ اول البرهان اى اليقينية
الضرورية بذات الاوليات وهي قضايا يكون مجرد تصور فيها وان كانا او احدهما
بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب او السلب كقولنا الزكل اعظم
من الجزء ويسمى بديهيات والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدى
الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كقولنا النار حارة ووجدانيات
ان كانت باطنة كعلم كل احد بجوده وعظمته والمتواترات وهي قضايا يحكم العقل
بها بواسطة كثرة الشهادات الموافقة الموجبة لاثبتين كالمعنى بوجود مكة وحصول
اليقين بتوقف على امرين الامن من التواطى على الكذب واستد الخبر الى المحسوس
ولا يقتصر مبلغ الشهادات في عدد بل انقاضي بكمال العدد هو حصول اليقين
والمجربيات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس
خفي وهو انه لو كان اتفاقا لا كان دائما واكثر يا كالحكم بان السمويةعلة للاسهال
والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس من النفس بمشاهدة
القرائن كالحكم بان نور اقمر مستفاد من الشمس لاختلاف الهيئات الكلية
بسبب قربه وبعد عن الشمس والفرق بين التجربة والحدس ان التجربة تتوقف على

بخلاف حال المذكور
السابع في التمثيل
لوثبت ان محل الخلاف
يشترك محل الوقوف
في علة الحكم وقابلته
واجتماع الشرائط
وارتفاع الموانع يلزم
مشاركته بالثبوت
الحكم لكن نحصيل
العلم بهذه المقدمات
صعب جدا الثامن
في البرهان هو ما كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان
تركيبها معلوم الصحة
كان القياس برهانا
والا فلا والمقدمات
التفسيرية التي هي
مبادئ اول البرهان
صكلا ولاوليات
او المحسوسات
او المتواترات
او المجربيات
او الحدسيات وعلى
كل واحدة من هذه
الخمس اشكال لا ياتي
ذكرها بالتخصيصات
ثم الاوسط في البرهان
لا بد وان يفيد الحكم
بثبوت الاكبر للاصغر
فان كان هو علة
لوجود الاكبر في
الاصغر سمى البرهان

برهان لم لانه يعطى السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك سمى برهان انه (قول)

أعرف يسمى دليلا ايضا
من
التاسع المطلوب
بالبرهان قد يكون
قضية ضرورية
ويمكنه وجود
ومقدمات كل بحته
ومن قال من المتقدمين
ان البرهان لا يستعمل
الاقضايا الضرورية
الضرورية لان لا يستلزم
الضروري بخلاف
غيره او اراد ان صدق
تلك المقدمات ضروري
واجب فانها ليس البرهاني
ما كانت مقدماته واجبة
القبول والجدلي
ما مقدماته مشهورة
والخطابي ما مقدماته
مطلوبة والشعري
ما مقدماته مخيلة
والسوفسطائي
ما مقدماته مشبهة
بالواجب قبولها
والشافعي ما مقدماته
مشبهة بالشهورات
فصاحب القياس
السوفسطائي في مقابلة
الحكيم وصاحب
القياس المناغمي
في مقابلة الجدلي من

فعل يفعله الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان مالم يجرب الدواء يتناوله
او اعطاه غيره مرة بعد اخرى لايحكم عليه بالسهال او عدمه بخلاف الخدس فانه
لا يتوقف على ذلك وفطرية القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط
لا يميز بين الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونه متفهما بتساويين
فان التقاسم بهما لا يقب عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه
الستة اشكالات ذكر اكثرها الامام في اوائل المحصل واواخر المحصل لاجله لا يرادها
ههنا الا ليليق ذكرها بالختصرات وهو اي البرهان قسمان برهان لم وبرهان ان
لان الاوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك حلة
اوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان لم لانه يعطى الية في الذهن وهو
معنى اعطاء السبب في التصديق والية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم
في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه الخشبة
مستها النار وكل ما مسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي
برهان ان لانه يفيدانية الحكم في الخارج دون لية وان افادلية التصديق كقولنا
هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مسته النار فهذه الخشبة مستها النار والوسط
في برهان ان اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا وهو اعرف واشهر
من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه ورجا يقع الاوسط فيه مضافا للحكم
بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا الشخص (اب) وكل (اب) فله ابن وقد يكون
الوسط والحكم معلولا حلة واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرفة
(قوله التاسع) قد عرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فقد يكون
اليقيني المطلوب به قضية ضرورية كتناسل الزوايا لثلاثين للثلاث وقد يكون ممكنة
كالتساويين وقد يكون وجودية كالخسوف للقمر ولكل من هذه المطالب مقدمات
تتاسفها فان مقدمات الضرورية يجب ان تكون ضرورية ومقدمات غير الضرورية
غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان البرهان لا يستعمل الا المقدمات
الضرورية اراد به لا يستلزم الضروري الامن المقدمات الضرورية بخلاف غير
البرهان فانه ربما يستلزم الضروري من غيره او اراد انه لا يستعمل الا المقدمات
التي صدقها ضروري واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها
المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة
عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواصلة الفقراء محمود
او حجة كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادتنا وشرايع واداب كقولنا
شكر المزم واجب ورجا يشبه بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه ساق
دفعه من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها

بمخالف الاوليات فانه لا يتوقف فيها والمنتهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة
والاوليات لا تكون الاحقة وثانيها المسلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلمة
او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فينبى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الاخر
حقة كانت او باطلة كعجبة القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ
عن يعتقد فيه الجمهور لاسر سماعي اوزهد او علم اور بائنة الى غير ذلك من الصفات
المحمودة كالأقوال المأخوذة من العلماء ورأيها المظنونيات وهي قضايا يحكم العقل
بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رحيمان الاعتقاد مع تجويز النقيض وخامسها
المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط
كقول القائل في التزقيب الحمر يافوتة سيالة وفي التغير السل مرة موهوة وسادسها
الوهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانسان في امور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا دفعها العقل والشرع لعدت من الاوليات
ويعرف كذبها بمساعدته العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع
عن قبولها وسابعها المشتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
انها اولية او مشهورة او متبولة او مسلمة لاشتباها بشئ منها ما بسبب اللفظ
او بسبب المعنى كما سترفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهان في قياس مركب
من مقدمات بغنية واجبة القبول وصاحبه يسمى حكما والقياس الجدلي هو المركب
من المنتهورات او منها ومن المسلمات ويسمى صاحبه مجادلا والفرض منه افتناع
القاسم بن عن درجة البرهان والزام الخصم وانحاشه واعتبار النفس بتركيب
المقدمات على اي وجه شاء واراد والقياس الخطابي ما يؤلف من المظنونيات او منها
ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعطا والفرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الخبر وتغيبهم عن الشر والقياس الشرعي هو المؤلف من المخيلات وصاحبه شاعر
والفرض منه اتعادل النفس بالتزقيب والتغير ومما بر وجه الوزن والصوت الطيب
والقياس السوفسطي في ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشافي
ما مقدماته مشبهات بالشهورات فصاحب السوفسطائي في مقابلة الحكم وصاحب
المشافي في مقابلة الجدلي والفرض من استعمال هذين القياسين تغليب الخصم ودفعه
واعظم فائدهما معرفتهما للاجتساب عنهما هذه اشارة اجمالية الى الصناعات
الحسنة واما تفصيلها فلا يدعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوها
عن المنطق واقتصروا منه على ابواب اربعة مع اشتغالها على فوائد كثيرة الجدوى
واحتوائها على لطائف بعيدة المرمى ولو لا انقياس الطبيعة من التهور لنظنا
اكثرها في سلك التهور ولا مرما اغنيانا ان في هذه المباحث ولم يزد عليها لثنا يستبد

الماثل في التباينات المعاطية الفاظ قد يمرض في صورة القياس بان لا يكون متجا للماطلوب و يظن كونه متجا له وقد يعرض في مادته بان تكون ﴿ ٣٥١ ﴾ المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشايتها اياها اما

من حيث المعنى اومن حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما في جوهره كاللفظ المشترك واما في ماهيته كاللفظ القابل للشبه بلفظ القاعل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد و يصح اجتمعا ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى فكما يهام العكس واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض واخذ اللاحق مكان المطلق واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل او اغفال انواع الجمل من الجهة و الربط و السور و غيرها و من اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدما ت القياس بشرا ئطها و حقق معانيها و كرر على نفسه ذلك ثم

(قوله العاشر) المعاطية قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المسادة او من جهة ما اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس متجا للمطلوب و يظن كونه متجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت عن محل فالانسان ينبت عن محل ولا يكون على ضرب من جنس وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست ككسبة ومنه وضع مانيس بعلة فبان القياس علة للنتيجة فاذا لم يكن متجا بالنسبة اليها لم يكن علة كقولنا الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشر وكل بشر ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشايتها اياها اما من حيث اللفظ اومن حيث المعنى والاشياء من حيث اللفظ اما ان يتعلق ببساطة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله وهيته كالقابل فانه على وزن القاعل فيتوهم انه فاعل حتى يقال الهوى فاعلة لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب ز بدلالة فاعلية ز بد وفعولية او من التركيب مع التفصيل والفاظح اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاشياء من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل موجود مخير بناء على ان كل مخير موجود واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس السفينة مفر ك وكل مفر ك ينقل من مكان الى اخر واخذ اللاحق مكان المطلق كما يقال في عكس السالبة الضرورية كنفها انها تدل على التناقض بين الموضوع والمحمول والتناقض انما يتحقق من الجنيين ويكون المحمول متفيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبدل المحمول ملحوقه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال لو قبل الجسم انقسم الى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم اجزاء غير متناهية فالانهاى يكون محصورا بين حاصرين واغفال انواع الجمل من الجهة كاخذ سوا ب الجهات مكان السوا ب الموجهة بها و الربط كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة الممدولة والسور كاخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب الجزئيات واخذ الكل المجموعى مكان الكل العدمى وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاضحة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا ئطها

عرض له الفاظ فهو جدير بان يهيم بالحكمة وكل ميسر لما خلق له وهذا آخر ما تصدينا لذكره من المنطق على سبيل الاختصار وننتقل الى العلوم الحكيمية بعده ان شاء الله والجهد لله رب العالمين متى

وحق ما فيها وكرر على نفسه ذلك حتى يصبر له ملكة ثم عرض له الفاظ في الفكر
فهو جدير بان يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لذكرها بقى الاشياء وكل
ميسر لما خلق له ولتفتح بهذا القدر من الكلام حامدين لله تعالى على الانعام
موجهين الى حضرة النبوة افضل السلام والحمد لله

رب العالمين
م

قد يسر المولى الكريم بباطنه الوفي العليم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بطالع الانوار
مع شرحه لوامع الاسرار المشهور لدى اهل العلم في جميع الامصار كاشم في ضهى
النهار * وذلك في ايام ساططاننا المعظم * الساططان ابن الساططان الساططان
* الفازى عبد المجيد خان * خلد الله دولته الى آخر الدوران *
وكان طبع ذلك الكتاب المرغوب في مطبعة (الحاج محرم افندى)
البنوى امده المولى في تنقياته الدينوى والاخرى *
في اواخر صفر الخير من سنة ثلث وثلث مائة والف *

من الهجرة النبوية على صاحبها

افضل السلام وازكى

النية والحمد لله

رب العالمين

م

م

اللهم عجل لوليک الفرج والعافیه والنصر

عارف نظارت جلیله سی رخصتیه طبع او لنسدره

اښو کتاب صحاف چاروشونده بوسنوی

(ځا دکانده فروخت اولنود. جی محرم افندیك)